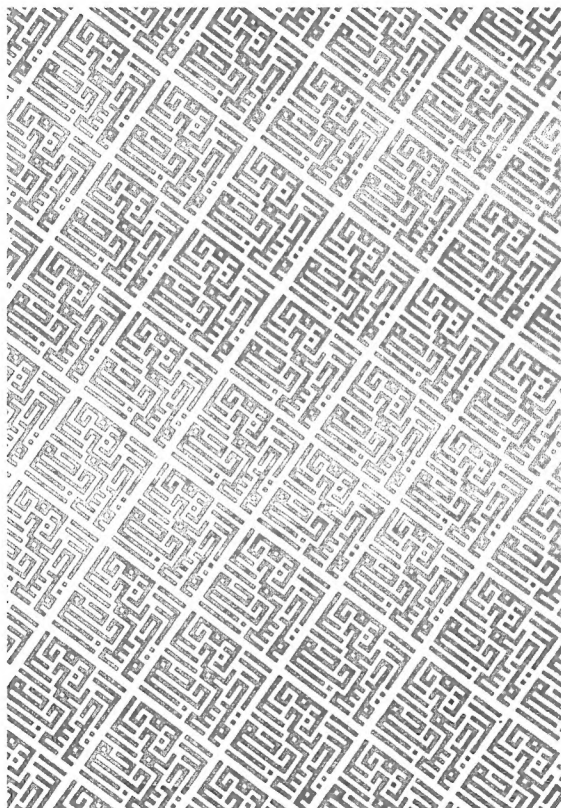
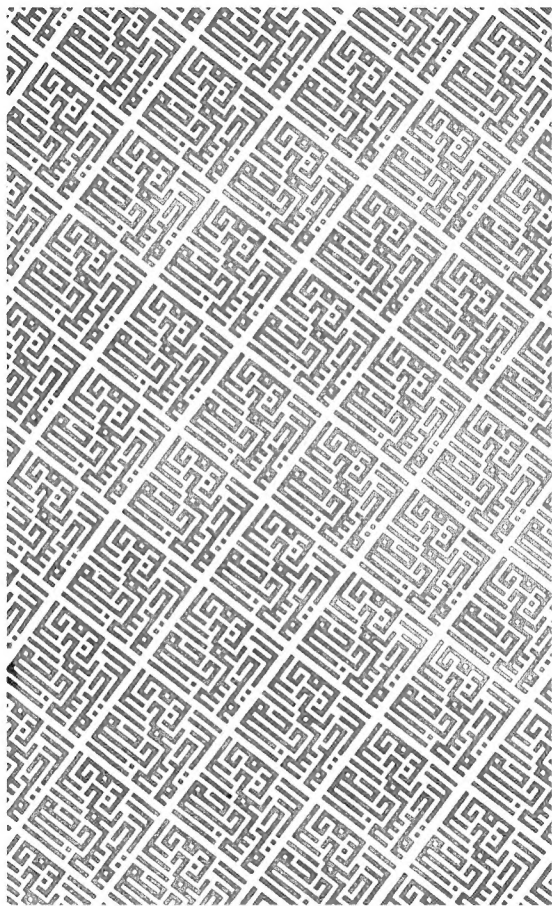


قرارات ومنشورات  
الحكومة المصرية

١٩١٢/٣/٢/١









مجموعة

قرارات ومشتورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٢

مجموعة الثلاثة شهور الاولى

الطبعة الاميرية بمصر

١٩١٢



## نظارة الداخلية

### قرار

تحديد ماهيات أرباب الحفظ بننادر قنا والاقصر واسنا  
الموجود بها مجالس محلية (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ م  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ وبعده الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤  
وعلى افادة مديرية قنا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٧٤٤  
قررنا ما هوآت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات أرباب الحفظ بننادر قنا والاقصر واسنا الموجود بها مجالس  
محلية على الكيفية المذكورة بعد مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات  
نظير مصاريف التحصيل

٣ جنيهات شيخ خفر بندر اسنا شهريا  
١ جنيه لكل من خفراء النهار بننادر اسنا وقنا والاقصر شهريا

### المادة الثانية

على مدير قنا تنفيذ هذا القرار م

محمد سعيد

تحريرا فى ٣ يناير سنة ١٩١٢

## محافظة مصر

تكيم الكلاب في مدينة القاهرة (\*)

### قرار

محافظ مصر

بإير ١٩١  
بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون مرة ٢٢ سنة ١٩٠٥ (٢٢ يونيو)  
بشأن الاحتياطات اللازم اتخاذها في أحوال الكلب  
وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الذي يقضى  
بأن الكلاب التي تسير بمدينة مصر يجب أن تكون مكمة أو مقودة بزمام

### قرر ما هو آت

يلغى القرار المشار اليه الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ويستبدل بالآتي  
اولا - جميع الكلاب التي توجد في الطرق أو الاماكن العمومية بمدينة  
القاهرة وضواحيها يجب أن تكون مكمة ولو تكون مقودة بزمام  
وعلاوة على ذلك يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفيحة من  
معدن عليها اسم صاحبه ومحل سكنه

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام

تحريرا بمحافظة مصر في ١٠ يناير سنة ١٩١٢ - ٢٠ محرم سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

## نظارة الداخلية

تحديد ماهيات الخفراء النهاريين بنندربنها الموجود به مجلس محلى (\*)

### قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٢٩ ديسمبر  
سنة ١٩٠٤

وعلى افادة مديرية القليوبية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٠٩٩

قررنا ما هو آت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء النهاريين بنندربنها الموجود به مجلس محلى جنبها شهريا  
لكل منهم اعتبارا من أول سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على  
المهيات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

على مدير القليوبية تنفيذ هذا القرار

مصر فى ١٠ يناير سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٢ وجه ١٦٣

## نظارة الداخلية

## قرار

تعديل تعريفه عوائد الذبيح في مجلس بلدى بورسعيد المختلط (\*)

## ناظر الداخلية

١ يناير ١٩١٢  
بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ بشأن تعيين تعريفه عوائد الذبيح في المدن التي أنشئت أو ستنشأ فيها مجالس بلدية مختلطة أو محلية بموجب قرار يصدر من الداخلية بعد أخذ رأى المجلس البلدى أو المحلى

وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١ بخصوص تعيين تعريفه عوائد الذبيح في مدينتى بورسعيد وامنا  
وبعد الاطلاع على قرار جلسة مجلس بلدى بورسعيد المختلط المتعقدة بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩١١ والمصدق عليه من نظارة الداخلية بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩١٢

## قرر ما هوآت

## المادة الاولى

تعريفه عوائد الذبيح في مجلس بلدى بورسعيد المختلط السابق تعيينها في القرار الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١ عدلت كما يأتى :  
الخنازير ٤ مليات عن الكيلو من اللحم الصافي  
الضانى والماعز ٣ ½ ملجم عن الكيلو من اللحم الصافي  
العجول والبقر والجاموس والجمال ١ ½ ملجم عن الكيلو من اللحم الصافي  
المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

محمد سعيد

مصر في ١٦ يناير سنة ١٩١٢

## مديرية أسيوط

تحديد ماهيتى خفيرى عزبة ويصا التابعة لناحية الكوم الاحمر  
بمركز البدارى بمديرية (أسيوط) (\*)

### قرار

نحن مدير أسيوط

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الأمر العالى الصادر فى ١٧ فبراير  
سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١١  
وعلى كتاب النظارة نمرة ١٣ الوارد للديريه بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٢

قررنا ما هو آت

### المادة الاولى

تجعل ماهيتا خفيرى عزبة ويصا التابعة لناحية الكوم الاحمر بمركز البدارى  
جنبا شمرىا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على  
المهايات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية ما

أسيوط فى ٦ يناير سنة ١٩١٢ - ١٦ محرم سنة ١٣٣٠

ابراهيم صبرى

## نظارة الداخلية

تحديد ماهيات خفراء النهار ببنادر مديرية جرجا الموجود بها مجالس محلية (\*)

### قرار

#### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ يناير ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرارى النظارة الصادرين في ٤ يناير سنة ١٩٠٥ و ٣٠ نوفمبر  
سنة ١٩٠٩ وعلى مكتبة مديرية جرجا بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٤٥٦

### قررنا ما هوآت

#### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار ببنادر مديرية جرجا الموجود بها مجالس محلية  
باعتبار الواحد جنبها شهريا مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات  
نظير مصاريف التحصيل

#### المادة الثانية

على مديرية جرجا تنفيذ هذا القرار

فى ٢٧ محرم سنة ١٣٣٠ - ١٧ يناير سنة ١٩١٢

محمد سعيد



## نظارة الحقانية

انشاء محكمة جزئية بقلوب وكفر الشيخ ومنقلاط (\*)

### قرار

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المتعلقة بالقانون  
نمرة (٥) الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤  
وبعد أخذ رأى مجالس مديريات القليوبية والغربية وأسيوط عملا بالمادة  
الرابعة من القانون النظامى المتعلقة بقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩  
قررنا ما يأتى

### المادة الاولى

تنشأ محكمة جزئية فى قلوب ويشمل اختصاصها مركزى قلوب ونوى

### المادة الثانية

تنشأ محكمة جزئية فى كفر الشيخ ويشمل اختصاصها مركز كفر الشيخ والبرلس

### المادة الثالثة

تنشأ محكمة جزئية فى منقلاط ويشمل اختصاصها مركز منقلاط ونواحى المعابدة  
الغربية وشقلىق والشنبلة والمعابدة الشرقية والعطيات البحرية من مركز أبنوب  
وبنى سند والحسانى وبجوع بنى حسين من مركز أسيوط ودير القصير وقصير العمارنة  
وفزاره من مركز ديروط

### المادة الرابعة

يعمل بهذا القرار من ١٥ مارس سنة ١٩١٢

تحريرا بالقاهرة فى ١٠ صفر سنة ١٣٣٠ - ٣٠ يناير سنة ١٩١٢

مسعد زغلول

## قومسيون بلدى الاسكندرية

### قرار

لائحة لنقل الكاسية باسكندرية (\*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

١٨ يناير ١٩١٢ بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ الصادر بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى قرارى القومسيون البلدى الصادرين بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩١١ و ١٠ يناير سنة ١٩١٢ وعلى مصادقة عطوفة ناظر الداخلية بالمكاتبه الرقيمة ١٥ نوفمبر سنة ١٩١١

قرر ما هوآت

### المادة الاولى

نقل الكاسية والقاذورات المنزلية أيا كان نوعها ( عدا مواد الكسح السارى على نقلها القراران الصادران من نظارة الداخلية بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ و ٣١ يولييه سنة ١٨٨٧ ) الذى يحريه الافراد فى دائرة مدينة الاسكندرية لايحوز حصوله الا فى عربات مكتوب عليها بحروف ملونة لفظ ( كاسية ) باللغة العربية وباحدى اللغات الأوربية المقبولة أمام المحاكم المختاطة

### المادة الثانية

على أصحاب تلك العربات أن يخطروا عنها المحافظة وأن يضموا عليها بالرقم العربى والأوروبى النمرة التى تعطى اليهم من المحافظة ويحري على العربات المذكورة تفتيش سنوى من قبل عمال البلدية

### المادة الثالثة

يمنوع قطعاً نقل خضروات أو ثمار أو غيرها من مواد الاغذية في تلك العربات  
ولا حررت المخالفة على من يفعل ذلك

### المادة الرابعة

ثبتت المخالفات لهذا القرار بواسطة البوليس أو عمال الصحة ويكون تحريرها  
ضد سائق العربة وصاحبها معا

### المادة الخامسة

تكون المعاقبة على المخالفات لهذا القرار بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش مصرى  
فاذا تجمدت المخالفة في مدى سنة اعتبارا من يوم اثبات المخالفة السابقة فيعجز  
معاقبة المخالف زيادة عن الغرامة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً

### المادة السادسة

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثلاثين يوماً من نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بالاسكندرية في ١٨ يناير سنة ١٩١٢

مصطفى عبادى

## نظارة الداخلية

انشاء مجلس محلى ببندرى البلينا وبلقاس (\*)

قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١٢

٢٨ يناير  
سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩

قرر ما هوآت

أنشئ فى كل من بندرى البلينا ( مديرية جرجا ) وبلقاس ( مديرية الغربية )  
مجلس محلى يبين تشكيلة واختصاصاته القرار الوزارى الآنف الذكر ما

محمد سعيد

مصر فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية فى ٥ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٣٢٧

## نظارة الداخلية

### قرار

ادخال التنظيم بندر ملوى (\*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩  
٣١ يناير سنة ١٩١٢ المختص بالتنظيم

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الاشغال العمومية  
بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨  
بشأن تتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية

قررنا بما هوأت

المادة الاولى

تسرى احكام التنظيم على شوارع بندر ملوى ( بمديرية أسيوط )

المادة الثانية

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يسرى  
مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

محمد سعيد

مصر فى ٣١ يناير سنة ١٩١٢

## نظارة الداخلية

### قرار

ادخال التنظيم ببندر طهطا (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩  
المختص بالتنظيم ١٩١٢

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الاشغال العمومية  
بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨  
بشأن تتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية

وعلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦ من نظارة الاشغال  
العمومية بشأن مريان احكام التنظيم على شارع المحطة ببندر طهطا (بمديرية جرجا)

### قررنا ما هوآت

أولا - تسرى احكام التنظيم على كامل شوارع بندر طهطا (بمديرية جرجا)

ثانيا - يلغى القرار الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦ المذكور قبل

ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا  
الذي يسرى مفعوله بعد عشرة ايام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

محمد سعيد

مصر في ٣١ يناير سنة ١٩١٢

## نظارة الداخلية

قرار - التيارات - تعيين المدن التي تسرى فيها لائحة التيارات  
وتأليف قومسيونات التيارات فيها (\*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣ و ١٩ من لائحة التيارات الصادر بها قراره  
الناظر الرقم ١٢ يوليو سنة ١٩١١

وبعد الاطلاع على قرار هذه النظارة الرقم ٩ ديسمبر سنة ١٩١١ بشأن تعيين  
المدن التي تسرى فيها لائحة التيارات وتأليف قومسيونات التيارات فيها

قرر ما هو آت

أولا - تسرى اللائحة المشار اليها في المدن والبنادر الآتي ذكرها  
مصر . بور سعيد . الاسماعيلية . السويس . طنطا . المنصورة .  
الزقازيق

ثانيا - يتألف قومسيون التيارات كما يأتي

في مدن مصر و بور سعيد والاسماعيلية والسويس

حكمدار البوليس ... .. رئيس

مفتش صحة المدينة ... ..

مهندس كهربائي من نظارة الداخلية ... ..

مهندس معماري من احدى مصالح الحكومة أو من أعضاء

المجالس البلدية ... ..

مأمور القسم الواقع التيارات و ضمن دائرته ... ..

أما في مدينة مصر فيمكن اناطة رياسة القومسيون اذا اقتضت

ذلك حالة العمل بأى موظف آخر تعينه نظارة الداخلية لهذا الغرض

في بنادر طنطا والمنصورة والزقازيق

ويكل المديرية أو حاكم دار البوليس ... .. رئيس

مفتش صحة المديرية ... ..  
مهندس كهربائي من نظارة الداخلية ... ..  
مهندس معماري من إحدى مصالح الحكومة أو من أعضاء المجالس البلدية ... ..  
مأمور البندر ... ..

ثالثا - وللة ومسيرين عند اللزوم أن يضم اليه ذوي خبرة من موظفي مصالح الحكومة المختلفة في الإفادة أو المديرية التي هو فيها.

رابعا - يلغى قرار النظارة الرقم ٩ ديسمبر سنة ١٩١١ المشار اليه أعلاه

خامسا - يسرى مفعول هذا القرار بعد درجه في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

تحريرا في ٦ فبراير سنة ١٩١٢ - ١٧ صفر سنة ١٣٣٠

محمد سعيد



## نظارة الداخلية

تحديد ماهيات الخفراء النهاريين ببنادر مديرية الغربية الموجود بها  
مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة (\*)

### قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ٣ فبرا  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ديسمبر  
سنة ١٩٠٤ وعلى افادة مديرية الغربية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٢ نمرة ١٢٤  
قررنا ما هو آت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء النهاريين ببنادر مديرية الغربية الموجود بها مجالس  
محلية أو مجالس محلية مختلطة جنبها شهريا لكل منهم اعتبارا من أول سنة ١٩١٢  
مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

على مدير الغربية تنفيذ هذا القرار

محمد سعيد

٣ فبراير سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٣٧٣

## نظارة الداخلية

تصديق ناظر الداخلية على لائحة الاجراءات الداخلية  
لمجلس مديرية (أسيوط) (\*)

### قرار

نحن ناظر الداخلية

فبراير ١٩١٢ . بعد الاطلاع على المشروع الذى وضعه مجلس مديرية أسيوط للائحة اجراءاته  
الداخلية

وعلى العبارة الأخيرة من المادة السادسة عشرة من القانون النظامى المعدلة  
بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

قد صدقنا على اللائحة المرفقة بهذا القرار بعد ان أدخلنا التعديلات التى رأينا  
لزومها فى مشروع مجلس المديرية

٣ فبراير سنة ١٩١٢ - ١٤ صفر سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٤٢٢

## نظارة الداخلية

لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية أسبوط (\*)

(على حسب التعديل الذى رأت نظارة الداخلية ادخاله على مشروع  
اللائحة الذى وضعه المجلس)

### الفصل الأول

فى عقد الجلسات ونظامها

#### المادة الاولى

تتعقد أذوار المجلس شهريا ويتبدئ كل دور فى الأسبوع الأول من كل شهر  
ويتحدد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الأولى من كل دور  
ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية

#### المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع المبينة بجدول  
الأعمال والمجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

#### المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائما للرئيس وأن لا يتكلم فى الشخصيات  
وأن لا يخرج عن الموضوع

### المادة الرابعة

إذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام في الجلسة ( طبقاً للعبارة الاخيرة من المادة (١٤) من لائحة الاجراءآت العمومية لسير مجالس المديريات) ولم يمثل العضو لذلك أو استمر فيما أوجب منعه عن التكلم جاز اخراجه من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم بعد أخذ اقرار هيئة المجلس على ذلك ويبدى المجلس رأيه واقارره في حالتي المنع والانحراج بعد سماع دفاع العضو المذكور

### المادة الخامسة

لرئيس أن يلفت الأعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جاز له إيقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها فاذا عاد الأعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

### المادة السادسة

لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاده الا باذن من الرئيس

## الفصل الثاني

### في المناقشات وأخذ الآراء

### المادة السابعة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين الا بإبداء أدلة جديدة

### المادة الثامنة

(١) أخذ الآراء علنا له طريقتان :

(١) رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها

(٢) النداء بالاسم : ينادى الرئيس أسماء الأعضاء مبتدئاً بالاحداث  
عهداً وإذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فاكثر يبدأ بأصغرهم سناً ويثبت  
السكّير رأى كل عضو أمام اسمه وتلى الأسماء والآراء عقب أخذها  
للتحقق منها

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه فى ورقة غير مضمّنة ويلقى  
بها فى صندوق يعدّ لذلك أمام الرئيس ومتى تم جمع الأوراق يفتح الرئيس الصندوق  
ويحصى الآراء موزعة على أنواعها ويعلن النتيجة للجلس

### المادة التاسعة

العودة للناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون الا بقرار من المجلس  
وعلى من يريد العودة للناقشة بعد انفضاض الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للجهة  
المختصة أن يقدم طلباً بذلك للرئيس مبيناً به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس  
ليقر فيه ما يراه

## الفصل الثالث

فى الغياب والتأخر والاجازات

### المادة العاشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون اذن ولا اعتذار مقبول مرتين فى دور  
انعقاد واحد ينبهه الرئيس الى عدم التأخر فان عاد لذلك مرة ثالثة عرض الرئيس  
أمره على المجلس ليقرر ابلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق

### المادة الحادية عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون إذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

### المادة الثانية عشرة

من رام من الأعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحاً الأسباب ومدة الاجازة ويعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره وللرئيس أن يرخص بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعى سرعة الاجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

## الفصل الرابع

### في اللجان

### المادة الثالثة عشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالاقتراع السري من يرأس جلساتها بالنيابة عن المدير في حالة انقضاءها بغير حضوره هو أو وكيل المديرية

### المادة الرابعة عشرة

تعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها ويجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعدمضى أسبوع على الأكثر من تاريخ احالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها للرئيس المجلس وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية واذا تساوت الآراء فالأرجحية للجانب الذى فيه الرئيس

## المادة الخامسة عشرة

إذا خالفت إحدى اللجان نص المادة السابقة ألفتها رئيس المجلس إلى ذلك  
دفعتين ثم يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

## المادة السادسة عشرة

يجوز لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الأعضاء الحاضرين  
والفائزين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يعضيه رئيس  
اللجنة والكتاب

## المادة السابعة عشرة

إذا طرأ على العضو ما يمنعه عن حضور جلسات اللجنة فعليه أن يبدى عذره  
لرئيسها وهو يخبر به أعضاء اللجنة حال انعقادها وللرئيس أن ينتدب من النواب  
بدل المتخلف

## المادة الثامنة عشرة

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينجمه  
رئيسها إلى عدم التأخر إذا كانت اللجنة منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس وإلا فيكون  
التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة  
فإن غاب العضو بعد ذلك يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

## المادة التاسعة عشرة

تعمل كل لجنة بعد انتهاء الأعمال الموقلة عليها ما عدا الجانب المنصوص عنها  
بالقانون النظامي أو التي يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديرة

## المادة العشرون

للجان أن تطلب من المصالح الإدارية بالمديرية كل ماتحتاج إليه من البيانات  
والمعلومات بواسطة السكرتير الذي يجرد وصول الطلب إليه يعرض الأمر على  
رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

## الفصل الخامس

### في الاعمال الكتابية

#### المادة الحادية والعشرون

يقوم السكرتير بالاعمال الكتابية بما في ذلك تحرير محاضر جلسات المجلس وهو مسؤول عن صحة هذا المحضر وعن تسجيل القرارات

#### المادة الثانية والعشرون

لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة

## الفصل السادس

### أحكام متنوعة

#### المادة الثالثة والعشرون

تعيين وتأديب ورفق موظفي المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التي يقررها المجلس بموافقة نظارة الداخلية

ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين في ادارتهم للرئيس

#### المادة الرابعة والعشرون

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة للائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديرية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ م

تحريرا في ٣ فبراير سنة ١٩١٢



## نظارة الداخلية

### قرار

عن تقرير أجور المعالجة في مستشفى المجاذيب (\*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٢٦ مايو ١٩١٢  
سنة ١٨٩٣ ( ١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٠ )

وعلى القرار الصادر بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٩٣

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قرر ما هوآت

### المادة الاولى

تلتى أحكام القرار الصادر في ١٨ يوليو سنة ١٨٩٣ فيما يتعلق بأجور المعالجة  
في مستشفى المجاذيب

### المادة الثانية

تكون أجرة المعالجة عن كل مريض في اليوم ٤٠٠ مليم في الدرجة الاولى  
و ٢٠٠ مليم في الدرجة الثانية و ١٠٠ مليم في الدرجة الثالثة بغذاء خصوصى  
ولا يقبل أى مريض في احدى هذه الدرجات الا اذا تعهد شخص بدفع  
أجرة علاجه وان لم يتعهد أحد بدفعها أو كان المتعهد بها لم يقم بادائها يوضع المريض  
في الدرجة الثالثة أو ينقل اليها بغذاء عادى

### المادة الثالثة

تكون أجرة المعالجة في الدرجة الثالثة بنذاء عاды كما يأتي ولا تزيد في أى حال من الاحوال عن ٧٠ مليا في اليوم

١ - اذا كان المريض يمتلك أطيانا تقدر أجرة علاجه كما يأتي :-

( أ ) ٥ ملیم عن كل فدان في اليوم ان لم يكن قائما بنفقات عائلية

( ب ) ٥ ملیم عن كل فدان في اليوم بعد استثناء أربعة أفدنة ان كان

قائما بنفقات عائلية

٢ - اذا كان للمريض ايرادات أخرى تقدر أجرة علاجه كما يأتي :-

( أ ) يؤخذ عن كل يوم ثلث ايراده اليومي ان لم يكن قائما بنفقات عائلية

( ب ) يؤخذ عن كل يوم ثلث ايراده اليومي بعد اعتقائه من ٦٠ مليا

ان كان قائما بنفقات عائلية

٣ - اذا كان يمتلك أطيانا وله ايرادات أخرى تكون أجرة المعالجة كما يأتي

( أ ) تطبق القاعدتان المذكورتان قبل في آن واحد ان لم يكن قائما

بنفقات عائلية

( ب ) ان كان قائما بنفقات عائلية يقدر لكل فدان ١٥ مليا ويضاف

الى ذلك الايراد اليومي فاذا زاد المجموع عن ٦٠ مليا يخصص

ثلث الزيادة لأجرة المعالجة

### المادة الرابعة

يعالج مجاناً في الدرجة الثالثة بنذاء عاды :

١ - المرضى القائمون بنفقات عائلية متى كانوا :

( أ ) لا يمتلكون أكثر من أربعة أفدنة

( ب ) لا يزيد ايرادهم اليومي عن ٦٠ مليا

( ج ) في حالة تنطبق على حرف ( ب ) من النوع الثالث من المادة

السابقة وكان مجموع ايراداتهم العقارية وغيرها عند تقديرها بالكيفية

التي تقتم بيانها في المادة المذكورة لا يزيد عن ٦٠ مليا

٢ - المرضى الراشدون أو القاصرون الذين يرسلون الى مستشفى المجازيب بأمر نظارة الداخلية أو النيابة لاتهامهم فى جنحة أو جناية أو بناء على حكم صادر من المحاكم

#### المادة الخامسة

المرضى الذين ليس لهم اراد شخصى يجوز طلب أجرة علاجهم فى الدرجة الثالثة بغذاء عادى من الاشخاص المبينين بعد وهم :

١ - أقرباء القاصرين الذين يدخلون المستشفى لأى سبب كان غير السبب المبين بالنوع الثانى من المادة السابقة وعلى حسب الترتيب الآتى :

( أ ) من تعهد منهم بدفع الأجرة مهما تكن درجة قرابته للمريض

( ب ) الأب

( ج ) الأم

( د ) الجد

( هـ ) الجدة

( و ) الاخوة والاخوات

٢ - أى شخص قريب أو زوج أو غير ذلك متى تعهد بالدفع عن راشد دخل المستشفى لأى سبب كان غير الجناية أو الجنحة

#### المادة السادسة

على مدير كل من مستشفى المجازيب تقدير أجرة المعالجة فى الدرجة الثالثة بغذاء عادى حسب القواعد المبينة بالمواد السابقة

وعلى المديرين والمحافظين تحصيل أجور المعالجة بناء على طلب مديرى المستشفيات المذكورين

#### المادة السابعة

يعمل بهذا القرار بعد مضى ٣٠ يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

محمد سعيد

صدر بالقاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩١٢

## نظارة الداخلية

### قرار

بإدخال ونقل الاسقاط من مدينتي بورسعيد والسويس  
الى داخلية القطر (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦  
بمنع ادخال ونقل المهوم والاسقاط والجلود الطرية ونحوها من الاسكندرية  
وبورسعيد والسويس الى داخلية القطر

١٤ فبراير  
سنة ١٩١٢

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

### قرر ما هوأت

أولاً - يجوز ادخال ونقل الاسقاط من مدينتي بورسعيد والسويس الى  
داخلية القطر الى أن يصدر أمر آخر

بشرط أن تكون هذه الاسقاط مسموطة ومصدرة داخل صناديق  
مخصوصة مبطنة بالزنك وبغطائها فتحات صغيرة لمرور الهواء وعليها  
ختم سلعائتي بورسعيد والسويس

ثانياً - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية في الحال

محمد سعيد

القاهرة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٢

(\*) الوفايح المصرية في ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٥٣٧

## نظرة الداخلية

قرار بشأن إلغاء نقطة بوليس الاهرام التابعة لمديرية الجيزة وإنشاء قسم بوليس تابع لمحافظة العاصمة باسم قسم بوليس الاهرام (\*)

### ناظر الداخلية

بعد أخذ رأى مجلس مديرية الجيزة بجلسته المنعقدة في ١٥ فبراير سنة ١٩١٢  
عملاً بالمادة الرابعة من القانون النظامى المعدل بالقانون نمرة ٢٣ سنة ١٩٠٩  
قرر ما هو آت

### المادة الاولى

ألغيت نقطة بوليس الاهرام التابعة لمديرية الجيزة

### المادة الثانية

أنشئ في جهة اهرام الجيزة قسم بوليس مستجد تابع لمحافظة العاصمة باسم  
(قسم بوليس الاهرام)

### المادة الثالثة

تكون دائرة اختصاص قسم بوليس الاهرام المستجد مشتملة على فندق  
(مينا هاوس) وما جاوره من الاماكن الاترية وناحية نزلة السنان والأراضى المصرح  
بوضع خيام فيها للسباح بجهة الاهرام على حسب الرسم المعمول عنها . وذلك  
في أعمال الضبط فقط أما سائر الاعمال المالية والادارية في هذه الدائرة فتبقى  
كما هي في اختصاص مديرية الجيزة

### المادة الرابعة

على محافظ العاصمة ومدير الجيزة تنفيذ هذا القرار

مصر في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ - ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢

محمد سعيد

## نظارة الداخلية

### قرار

بإنشاء سجن مركزي بقسم بوليس الاهرام (\*)

### ناظر الداخلية

بناء على القرار الصادر من هذه النظارة بتاريخ ٢٤ فبراير الحاضر بإنشاء قسم بوليس الاهرام التابع لافطة العاصمة

٢٤ فبراير  
١٩١٢ سنة

وبعد الاطلاع على لائحة السجون الصادرة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١

### قرر بما هو آت

### المادة الاولى

ينشأ سجن مركزي بقسم بوليس الاهرام

### المادة الثانية

يكون ضابط بوليس القسم المذكور مأمورا لهذا السجن المركزي

مصر في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ - ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٥٨٣

## مديرية القليوبية

المحلات العمومية بناحية شبرا الخيمة (مديرية القليوبية) - الاخطاط  
المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة (\*)

### قرار

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط  
المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١

### قرر ما هوأت

أولا - يضاف الى كشف الاخطاط المبينة بالقرار المشار اليه قبل بناحية  
شبرا الخيمة الشارع المبين بعد :

شارع وسط البلد

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

بناها في ١٥ فبراير سنة ١٩١٢ - ٢٦ صفر سنة ١٣٣٠

محمد أمين واصف

(\*) الوقائع المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٥٨٤

## مديرية القليوبية

لائحة عربات الرجل في بندر بنها (\*)

### قرار

مدير القليوبية

١ فبراير ١٩١٢: بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات الاهلى والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بمجلسها المنعقدة في ١٧ يناير سنة ١٨٩٤ الصادر طبقا للامر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى الصادر بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩١٢

### قرر ما هوأت

أولا - كل عربة رجل معلقة للسير في بندر بنها يلزم أن يوضع في دليل ما كيتها جرس أو بوق لتبنيه الماسكين ويجب أن يكون لها فانوس تعبر انارته عند غروب الشمس

ثانيا - يجب على راكب عربة الرجل المسير دائما في جهة ايمين وأن يخفف سيره عند تلافي الشوارع

ثالثا - لا يجوز لراكبي عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضا أن يسيروا على الماشي ( الترتورات ) الا حين دخولهم في منازلهم



رابعاً - لا يجوز الركوب على عربة الرجل ولا التزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار

خامساً - يجب على الراكب الوقوف متى دناه البوليس لذلك

سادساً - كل من خالف نص هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش ضاغ

سابعاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

بناها في ١٥ فبراير سنة ١٩١٢ - ٢٦ صفر سنة ١٣٣٠

محمد أمين واصف



ذهابا وإيابا مع انتظار ١٠ دقائق

بالساعة

٦٠	داخل البندر نهارا	مليم
٧٠	» ليلا	
٧٠	خارج البندر نهارا	
٨٠	» ليلا	

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

طنطا في ٨ فبراير سنة ١٩١٢ - ١٩ صفر سنة ١٣٣٠

محمد محب

## محافظة مصر

### قرار

تعديل كشف الجهات الممنوع التكفف فيها في أقسام الازبكية  
والموسكى وعابدين بمحافظة مصر<sup>(٣)</sup>

### محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٧ بتعيين  
الجهات الممنوع التكفف فيها ١٩١

### قرر ما هوأت

أولاً - يلغى كشف الجهات الممنوع التكفف فيها في أقسام الازبكية  
والموسكى وعابدين ويستبدل بالآتى :-

### قسم الازبكية

شارع عباس	شارع ألفى بك
» بولاق	» قنطرة الدكة
» سوق التوفيقية	ميدان قنطرة الدكة
» زكى وشارع بورصه	شارع عماد الدين
» دويريه	» التلفزيون
» سليمان باشا	» برنتانيا
» توفيق	» الحمام العمومى
ميدان توفيق	» جلال

## (تابع) قسم الازبكية

شارع صبرى	شارع جلال باشا
» السبع	حارة جلال باشا
» زكى (بالظاهر)	شارع كامل باشا
حارة انخازندار	» الجنينه
ميدان انخازندار	» الملىجى
شارع الباب البحرى	» حمام شنيدر
» العربخانه	حارة الزهار
» كلوت بك	شارع المهدى
» نوبار باشا	» وجه البركه
ميدان باب الحديد	» المدرستين
شارع السبتيه البرانى	حارة چلبى
» فم باب البحر	» الملكين
» الفجالة	» الحسنى
» القره قول	شارع قلعة المقسى
» الوزير شمس الدين	عطفة كنيسة الروم الكاتوليك
» سراج الدين	شارع بكتمر الحاجب
» السلطان شعبان	» ابن حبيب
» انخليج الناصرى	» بستان المهاميزى
» سيف الدين المهرانى	» الظاهر
» المهرانى	» أرض الحرمين
» سيدى سيف	» أرض الامامين
» قصر اللؤلؤه	» حمدى
حارة قنطرة اللؤلؤه	» القبيسى

## (تابع) قسم الازبيك

شارع ادريس بك راغب	شارع البرج
» اسماعيل الفلكي	» أبو الریش
» جعفر	» الجليل
ميدان نغرى	» الجلد
شارع قنطرة البكرية	حارة الوزير علاء الدين
» الخليج المصرى	» بركة بطن البقره
» زغلول	شارع لينان باشا
» حبيب چلبى	» بستان الكافورى
» الحكيم	» بستان المقسى
» بطرس	» مراد
» غالى	» زهى

## قسم الموسكى

جنينة الازبيك	شارع الموسكى
شارع باب الجنينة الشرقى	» العتبة الخضراء
سوق الخضار القديم والشوارع المجاورة له	ميدان العتبة الخضراء
» » الحديد » »	شارع البوستة القديمة
شارع ترب المناصره	» » الجديدة
» نغرى	» الأوبرا
» المروء	» محمد على
» اليبديق	» عبد العزيز
» الضبطيه	» الرومى
» عبد الحق السنباطى	» الجوهرى
حارة عبد الحق السنباطى	» العسلى
شارع الكتبخانة الخديوية	» أزبك
» المزين لغاية كنيسة الكاتوليك	» طاهى
	» البواكى

## قسم عابدين

شارع الجزيرة	شارع عبد العزيز
جميع الجزيرة	» عابدين
شارع الخلق	ميدان عابدين
» رحبة التبني	شارع قشلاق قصر النيل
» الصنافيرى	كوبرى قصر النيل
» مشتهر	شارع المناخ
» معروف	» الساحة
» الشيخ يوسف	» عبد الدايم
» قصر الدوباره	» الشيخ حمزه
ميدان قصر الدوباره	» حمزه
شارع جامع حركس	» الهستان
» الدرمللى	» مصر القديمة
ميدان الاسماعيليه	» الشيخ ريحان
شارع سراى الاسماعيليه	» الفلكى
» جامع عابدين	» الخوياتى
» قصر النيل	» منصور
» كوبرى قصر النيل	» فهمى
الكوبرى الاعمى	» قوله
ميدان سوارس	» عماد الدين والكنيسة
» سليمان باشا	» نصره
شارع سليمان باشا	» الدواوين
السوق الحديد بباب اللوق	» باب الخلق وسيدى حسن الاكبر
ميدان باب اللوق	ميدان الازهار

(تابع) قسم عابدين

شارع البنك الوطنى	شارع المغربى
» القاضى الفاضل	» الانتكخانه المصرية
» شواربى	» عباس
» زرفودا كى	» ماريت باشا
» البرامونى	» ميدان ماريت باشا
» الابراهيمى	» شارع دير البنات
» الوالده	» النمر
» الشيخ العيوط	» وابور المياه
» الاربعين	» ميدان الاوبرا
» بركات	» شارع المبدولى
» لاطوغل	» المدافع
» الهامى	» مظلوم باشا
» ميدان الهامى	» الشريفين
» شارع الكنيسة الجديدة	» شريف

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى سبعة أيام من تاريخ نشره  
بالجريدة الرسمية ما

محافظه مصر فى ١٢ فبراير سنة ١٩١٢ - ٢٣ صفر سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب



## نظارة الداخلية

انشاء سجن مركزى بقسم ثانى بندير طنطا (\*)

قرار

ناظر الداخلية

حيث انه صار تقسيم مأمورية بندير طنطا بمديرية الغربية الى قسمين قسم ٢٩  
أول وقسم ثانى

فبعد الاطلاع على لائحة السجون الصادرة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١

قرر ما هوأت

المادة الاولى

ينشأ سجن مركزى بقسم ثانى بندير طنطا

المادة الثانية

يكون مأمور القسم المذكور مأمورا لهذا السجن المركزى

١١ ربيع أول سنة ١٣٣٠ - ٢٩ فبراير سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية في ٤ مارس سنة ١٩١٢ وجة ٦٣٣

## مجلس بلدى بورسعيد

تحصيل الرسوم والعوائد البلدية فى بورسعيد (\*)

### قرار

رئيس مجلس بلدى بورسعيد

بعد الاطلاع على المادة ١٣ من الذكريتة نمرة ١ الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩١١  
بشكل قومسيون بلدى بورسعيد ٢٠ يناير ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار هذا القومسيون الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١١  
ومصتق عليه من نظارة الداخلية بخطابها نمرة ٣٤ المؤرخ فى ٢٠ فبراير  
سنة ١٩١٢

### قرر ما هو آت

١ - تحصيل الاموال والرسوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يكون  
عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام دكريتو ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل العوائد والعشور

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من نشره  
بالجريدة الرسمية ما

محمد محمود

بورسعيد فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية فى ٤ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٦٣٣

## نظارة الداخلية

قرار - اعتماد الحكومة للفرع الذى تشكل فى دمنهور لجمعية الرفق بالحيوانات الموجودة بالقاهرة (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ ٤ مارس  
( ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ) بشأن الاجراءات التى تتخذ نحو الحيوانات المريضة  
والغير صالحة للعمل وعلى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣١٥  
( ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٧ )

وحيث قد تشكل فرع مخصوص فى دمنهور لجمعية الرفق بالحيوانات المشكلة  
بمدينة القاهرة وجعل هذا الفرع تحت رئاسة سعادة مدير البحيرة  
فبناء على طلب رئيس جمعية الرفق بالحيوانات بمدينة القاهرة  
قرر ما هوآت :

### المادة الاولى

يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل فى دمنهور لجمعية الرفق بالحيوانات  
الموجودة بالقاهرة

### المادة الثانية

خذتت تعريفه مصاريف معالجة الحيوانات التى يؤتى بها الى مستشفى جمعية  
الرفق بالحيوانات فى دمنهور كما يأتى :

٦٠ عن كل حصان أو بغل فى اليوم الواحد  
٣٠ عن كل حمار فى اليوم الواحد

(\*) الوقائع المصرية فى ٦ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٦٥٣

### المادة الثالثة

مصاريف التطبيق (تركيب البغال) للدواب بالمستشفى المذكور تكون على الأكثر اثني عشر قرشا لكل دابة من نوعي الخيل والبغال وثمانية قروش لكل دابة من نوع الحمير

### المادة الرابعة

على مدير البحرية تنفيذ هذا القرار ويتبدى العمل به بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

٤ مارس سنة ١٩١٢ - ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

## نظارة الحفائية

انشاء محكمة مركزية بقسم اهرام الجيزة (\*)

### قرار

نحن ناظر الحفائية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٨ الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ بإنشاء ٥ مارس  
محاكم المراكز وعلى افادة نظارة الداخلية القيمة ٢١ فبراير سنة ١٩١٢ نمرة (٢٥) ضبط سنة ١٩١٢  
الدالة على انشاء قسم بوليس بجهة اهرام الجيزة

### قررنا ما يأتى

تنشأ محكمة مركزية بقسم اهرام الجيزة ويشتمل اختصاصها أوتيل منيا هوس  
وما جاوره من الاماكن الاثرية وناحية نزلة السمان والاراضى المصرح بوضع خيام  
فيها للسياح المبينة بالرسم المعمول عنها بمعرفة نظارة الداخلية والمرفقة بصورته بهذا  
ويعمل بهذا القرار من ١٥ مارس سنة ١٩١٢ م

مصر في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ - ٥ مارس سنة ١٩١٢

سعد زغلول

(\*) الوقائع المصرية في ٩ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٦٧٨

## نظارة الداخلية

قرار - منع أخذ رمال أو أحجار أو حصى أو مواد أخرى من الشواطئ أو من الاراضى التى تتكوّن من طمى البحر (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون المدنى الأهلى والمادتين انظامية  
٦ مارس سنة ١٩١٢ والعشرين والسادسة والعشرين من القانون المدنى المختلط

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ  
٩ فبراير سنة ١٩١٢ الصادر طبقا للامر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هوأت

### المادة الاولى

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ كل من يتجارى على أخذ رمال أو أحجار أو حصى أو مواد أخرى من الشواطئ أو من الاراضى التى تتكوّن من طمى البحر أو التى ينكشف البحر عنها وذلك فى السواحل التى تعين بقرار يصدره المحافظ أو المدير وتضبط وتصادر هذه المواد

### المادة الثانية

يحدّد قرار المحافظ أو المدير التاريخ الذى يبتدئ فيه حق اقامة الدعوى العمومية ضدّ المخالفين

١٧ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ - ٦ مارس سنة ١٩١٢

محمد سعيد

## مديرية قنا

تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية  
أو مجالس محلية مختلطة بمديرية قنا (\*)

### قرار

مدير قنا

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير ١٤ فبراير سنة ١٩١٢  
سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ٩١١  
طبقاً للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعتلة بالقانون نمرة ٢٢  
لسنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبها نمرة ١٥٣٤ الواردة للمديرية بتاريخ  
٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ .

### قررنا ما هو آت

#### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس  
محلية مختلطة جنينها شهرياً من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

#### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ٤

٢٥ صفر سنة ١٣٣٠ - ١٤ فبراير سنة ١٩١٢

محمد خليل نايل

(\*) الوقائع المصرية في ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٦

## مديرية جرجا

تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها  
مجالس محلية بمديرية جرجا (\*)

### قرار

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ١٩١٢ فبراير

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١  
طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢  
سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبها نمرة ١٣٠١ الواردة للمديرية بتاريخ  
٣١ أكتوبر سنة ١٩١١

قررنا ما هوآت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية جنيتها  
شهريا من ابتداء سنة ٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات  
نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ - ١١ فبراير سنة ١٩١٢

على أبو الفتوح

(\*) الوقائع المصرية في ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٦



## مديرية جرجا

تحديد ماهيات خفراء الليل في البلاد والقرى التي ليس بها  
مجالس محلية بمديرية جرجا (\*)

## قرار

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ١١ فبراير سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١  
طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامي المعدلة بالقانون نمرة ٢٢  
سنة ١٩٠٩

قرنا ماهوآت

## المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء الليل في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية جنيا  
شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات  
نظير مصاريف التحصيل

## المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ - ١١ فبراير سنة ١٩١٢

على أبو الفتوح

(\*) الوقائع المصرية في ١١ مارس سنة ١٩١٢ و٧٠٧

## مديرية أسسيوط

قرار - تحديد ماهيات الخفراء النهاريين في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية أسسيوط (\*)

وكل مديرية أسسيوط

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ١٩١٢: ١ فبراير

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١١  
طبقاً للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامي المعدلة بالقانون نمرة ٢٢  
سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية نمرة ١٦٤٤ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر  
سنة ١٩١١

قررنا ما هوأت

المادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء النهاريين في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية  
أو مجالس محلية مختلطة جنبها شهرياً من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل ٥ في المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

٢١ صفر سنة ١٣٣٠ - ١٠ فبراير سنة ١٩١٢

على جمال الدين

(\*) الوقائع المصرية في ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٧

## مديرية أسسوط

قرار - تحديد ماهيات خفراء الليل في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية أسسوط (\*)

ويكل مديرية أسسوط

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ١٠ فبراير  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ سنة ١١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١١  
طبقاً للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢  
سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية نمرة ١٦٤٤ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر  
سنة ١٩١١

قررنا ما هو آت

المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء الليل في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس  
محلية مختلطة جنبها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة  
علاوة على المساهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية ما

٢١ صفر سنة ١٣٣٠ - ١٠ فبراير سنة ١٩١٢

على جمال الدين

## مديرية المنيا

قرار - ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها  
مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية المنيا (\*)

### مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير  
سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرارى مجلس المديرية الصادرين بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ٩١١  
و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى  
المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ١١٦٦ و ١٤٢٧ الواردتين للمديرية  
بتاريخ ٢١ سبتمبر و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

قررنا ما هوآت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس  
محلية مختلطة جنيا شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية

المنيا فى ٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ - ١١ فبراير سنة ١٩١٢

محمد على شراره

## مديرية بنى سويف

قرار - ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية  
أومجالس محلية مختلطة بمديرية بنى سويف (\*)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١١  
سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩١١  
طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون  
نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٧٨٣ الواردة للمديرية بتاريخ  
٢٢ سبتمبر سنة ١٩١١

قررنا ما هو آت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية  
أومجالس محلية مختلطة جنينا شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل ٥ في المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية م

بنى سويف في ٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ - ١١ فبراير سنة ١٩١٢

حافظ محمد

## مديرية القليوبية

قرار - تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية القليوبية (\*)

## مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٩١٢ ١١ فبراير  
سنة ١٨٩٦ - ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٨٦٤ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١١

## قررنا ما هوأت

## المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنبها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

## المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ يخرد نشره فى الجريدة الرسمية ٤

بها فى ٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ - ١١ فبراير سنة ١٩١٢

محمد أمين واصف

## مديرية الشرقية

قرار - تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية الشرقية (\*)

### مدير الشرقية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ١٠ فبرا  
مسة ١٢ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ٩١١  
طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامي المعتلة بالقانون نمرة ٢٢  
سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ١١٨٦ الواردة للمديرية بتاريخ  
٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١

قررنا ما هوأت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس  
محلية مختلطة جنيا شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية م

الزقازيق في ٢١ صفر سنة ١٣٣٠ - ١٠ فبراير سنة ١٩١٢

حسن حسيب

(\*) الوقائع المصرية في ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٨

## مديرية الدقهلية

قرار - تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية الدقهلية (\*)

### مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ١٥ فبراير سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ٩١١  
طبقاً للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامي المعدلة بالقانون نمرة ٢٢  
لسنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٩٥٧ الواردة للمديرية بتاريخ  
٥ أكتوبر سنة ١٩١١

### قررنا ماهيات

#### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية  
أو مجالس محلية مختلطة جنها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة  
في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

#### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ٤

٢٦ صفر سنة ١٣٣٠ - ١٥ فبراير سنة ١٩١٢

محمد شكرى



## مديرية الغربية

قرار - تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية الغربية (\*)

### مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩١٢ طبقاً للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامي المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبها نمرة ٢٣٤ الواردة للمديرية بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٢

### قررنا ما هوآت

#### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنينها شهرياً من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

#### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

في ٢٦ صفر سنة ١٣٣٠ - ١٥ فبراير سنة ١٩١٢

محمد محب

## مديرية البحيرة

قرار - تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية البحيرة (\*)

### مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ١٤ فبراير سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩١١  
طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢  
لسنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٨٩٣ الواردة للمديرية بتاريخ  
٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١

قررنا ما هآت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس  
محلية مختلطة جنيا شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ٤

دمهور في ٢٥ صفر سنة ١٣٣٠ - ١٤ فبراير سنة ١٩١٢

كـ

## مديرية المنوفية

قرار - تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية المنوفية (\*)

### مدير المنوفية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ١١ فبراير سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١  
طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامي المعدلة بالقانون نمرة ٢٢  
لسنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبها بعمرة ١٣١٧ الواردة للمديرية بتاريخ  
٢١ سبتمبر سنة ١٩١١

### قررنا ما هوأت

#### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس  
محلية مختلطة جنيا شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

#### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

شبين الكوم في ١١ فبراير سنة ١٩١٢

أحمد حلمي

## ترجمة قرار صادر من نظارة المالية

بشأن تحديد سعر الفائدة على المبالغ المودعة في صندوق توفير اليوسمة (\*)

### ناظر المالية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩١٢ بتعديل  
الامرين العالين الصادرين بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ و ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤  
بخصوص صندوق توفير اليوسمة

### قرر ما هو آت

قد تم تحديد سعر الفائدة على المبالغ المودعة في صندوق توفير اليوسمة بواقع  
ثلاثة في المائة سنويا اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩١٢ م

تحريرا بمصر فى ١١ مارس سنة ١٩١٢

(الامضا) يوسف سابا

(\*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ ملحق

## نظارة الداخلية

### احتياطات للوقاية من الكوليرا

قرار بمنع صيد الحيوانات ذوات الصدف وبيعها (\*)

#### ناظر الداخلية

حيث ان الحيوانات ذوات الصدف قد يمكن أن تكون واسطة لنقل عدوى الكوليرا ومن الضروري اتخاذ الطرق المؤدية للوقاية من هذا المرض  
قرر ما هوأت

#### المادة الاولى

يمنع صيد الحيوانات ذوات الصدف في الموانى المصرية وفى قتال السويس وبيعها في جميع أنحاء القطر المصرى الى أن يصدر قرار آخر

#### المادة الثانية

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى واحد وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط  
والحيوانات ذوات الصدف التى تصاد أو تباع بالمخالفة لهذا القرار تضبط وتصادر لجانب الحكومة

#### المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بخمسة أيام

محمد سعيد

صدر بالقاهرة فى ٧ مارس سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية فى ١٣ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٣٥

## مديرية اسوان

قرار - تحديد ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية اسوان (\*)

ويكل مديرية اسوان

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ٢ مارس ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩١١  
طبقاً للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامي المعدلة بالقانون نمرة ٢٢  
سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبها نمرة ٦٧٦ الواردة للمديرية بتاريخ  
٢١ سبتمبر سنة ١٩١١

قررنا ما هو آت

المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس  
محلية مختلطة جنحياً شهرياً من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك ماعدا خفراء بلاد مركز الدر

المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية

أسوان في ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ - ٢ مارس سنة ١٩١٢

بدر خان على

## رياسة مجلس النظر

تقسيم أعمال قلم قضايا الحكومة الى ثلاث ادارات (\*)

### مجلس النظر

بعد الاطلاع على قراره الرقم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ القاضي بتقسيم قلم قضايا  
النظارات الى ادارتين

وبعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من نظارة الحفائية بتاريخ ١٢ مارس  
سنة ١٩١٢ نمرة ٤٠ - ١٣/١٠

وحيث انه بسبب ازدياد أعمال مصالح الحكومة في السنوات الماضية  
أصبح من اللازم تعديل التقسيم المعمول بمقتضى القرار سالف الذكر وإنشاء  
ادارة ثالثة لقلم القضايا

### قرر ما هوأت

تقسم أعمال قلم قضايا الحكومة الى ثلاث ادارات وهي  
ادارة يعهد اليها بقضايا نظارتى المالية والمعارف العمومية  
وادارة يعهد اليها بقضايا نظارتى الاشغال العمومية (بما فيها مصلحة السكة  
الحديد) والحرية

وادارة يعهد اليها بقضايا رياسة مجلس النظر ونظارات الداخلية والحفائية  
والخارجية ويبقى قلم القضايا بالاسكندرية على نظامه الحالى ما

القاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩١٢  
رئيس مجلس النظر  
(ترجمة) محمد سعيد

## نظارة الحفانية

ترتب محكمة جزئية شرعية في مدينة المحروسة تسمى محكمة  
الازبكية الشرعية (\*)

### قرار

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٩ الشامل  
١٢ مارس ١٩١٢  
للائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
وبناء على مكتبة محكمة مصر الشرعية الرقيمة ١٧ فبراير سنة ١٩١٢

قررنا ما هوآت

### المادة الاولى

ترتب في مدينة المحروسة محكمة جزئية شرعية تسمى محكمة الازبكية الشرعية  
ويشمل اختصاصها قسم الازبكية وشبرا والويلي

### المادة الثانية

يعمل بهذا القرار ابتداء من يوم ١٣ ربيع الثاني أول ابريل سنة ١٩١٢ م  
مصر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ - ١٢ مارس سنة ١٩١٢  
مسعد زغلول

(\*) الوقائع المصرية في ١٨ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٨٣



## مديرية المنوفية

تعيين النقط التي تؤخذ منها مياه الشرب والاستعمال المنزلى ببندر منوف (\*)

## قرار

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة ببندر منوف بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٢ مار  
سنة ١٩١٠ تطبيقاً للمادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو  
سنة ١٨٩٥

وموافقة مجلس المديرية

## قرر ماهوآت

- ١ - تؤخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى من النقطتين الآتيتين  
النقطة الكائنة قبلى الكوبرى القديم أمام ملك الدفراوى على الشاطئ  
الايسر لترعة امداد البطحة  
النقطة الواقعة أمام فتحة شارع أبى النور بجانب الكوبرى الحديد  
وقبلى قنطرة المعلم على الشاطئ الأيسر للترعة المذكورة
- ٢ - يكون الاستحمام وسقى الحيوانات وغسل الملابس والاولاوى المنزلية  
فى النقطة الكائنة أمام شارع الثمانيات المردومة وبحرى قنطرة المعلم  
الواقعة على الشاطئ الایسر لترعة البطحة
- ٣ - لا يجوز التبول والقاء الاقذار والاولساخ ومياه الاستعمال المنزلى على ترعة  
امداد البطحة من الجانبين ابتداء من كوبرى السكة الحديد الكائن  
على بحر فرعونه لغاية النقطة المخصصة لسقى المواشى الكائنة بحرى  
قنطرة المعلم وممتدة على ترعة الثمانيات لغاية مصبها

(\*) الوقائع المصرية فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٨٠٧

- ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد عن المائة قرش أو بالحبس لمدة لاتزيد عن أسبوع
- ٥ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام
- شبين الكوم في ١٢ مارس سنة ١٩١٢

أحمد حليم

## محافظة مصر

### قرار

المحلات العمومية بمدينة القاهرة - تعديل جدول الاخطاط المخصصة  
لسكن العائلات والغير معتمدة للتجارة (\*)

### محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين  
الاخطاط المخصصة لسكن العائلات والغير معتمدة للتجارة

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ بتعديل  
كشف الاخطاط المشار اليها

### قرر ما هوأت

أولا - يستبدل جدول الاخطاط بقسم شبرا المخصصة فقط لسكن  
العائلات والغير معتمدة للتجارة المبينة بالمادة الاولى من القرار

المشار اليه بما هوأت :-

جميع قسم شبرا ما عدا :-

١ - شارع شبرا الكبير

٢ - « ساحل روض الفرج

٣ - « الشون

٤ - « جزيرة بدران ابتداء من شارع شبرا الكبير الى شارع

ابن الرشيد

٥ - « ابن الرشيد ابتداء من خط السكة الحديد الى جامع

أنجه هانم

٦ - « الطويل

٧ - المثلث الواقع بين خط السكة الحديد من الجهة البحرية  
وفرع السكة الحديد بين محطة مصر وخط المطرية من الجهة القبليّة  
وخط مستقيم تصورى بين النقطة التى تقطع فيها ترعة الجلاّده خط  
السكة الحديد ونقطة غمره من الجهة الشرقية

ثانياً - يلغى القرار المشار اليه قبل الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٠  
ويستبدل بهذا القرار الذى يسرى مفعوله بعد نشره بالجريدة  
الرسمية بخمسة أيام ٥

محافظة مصر فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ - ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣٠  
ابراهيم نجيب

## نظارة الداخلية

تحديد ماهيات خفراء الليل والنهار ببندر المنيا الموجود بها  
مجلس محلي مختلط (\*)

### قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير ١٩٩٦  
سنة الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ وبعد الاطلاع على قرار النظارة  
الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وعلى افادتي مديرية المنيا نمرة ١٨٦  
ونمرة ٢٨٢ سنة ١٩١٢

قررنا ما هو آت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء الليل والنهار ببندر المنيا الموجود بها مجلس محلي مختلط  
جنيتها شهريا لكل منهم اعتبارا من أول سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة في المائة  
علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

على مديرية المنيا تنفيذ هذا القرار

محمد سعيد

في ٩ مارس سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية في ٢٣ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٨٣٥

## نظارة الاشغال العمومية

## قرار ادارى نمرة ٧

باعتبار الاربعة كيان الواقعة بناحية بستاواى بمديرية البحيرة  
من المنافع العمومية (\*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٧ ديسمبر  
سنة ١٩٠٩ نمرة ٤٣ وعلى ما جاء بافادة مصلحة الآثار التاريخية بتاريخ ٢ مارس  
سنة ١٩١٢ نمرة ٣٣

## قررنا ما يأتى

تعتبر الاربعة كيان الواقعة بناحية بستاواى بمديرية البحيرة المعروفة بكيان  
(الفرق) و(السبعة) و(المدينة) و(الوسط) من المنافع العامة وتضاف على الكشف  
المرفق بالقرار نمرة ٤٣ المذكور وبدفاتر ونحط المساحة بالكيفية الآتية

كوما ( الفرق والمدينة ) حسب الوارد بالخريطة القديمة وجدول الباقي بعد  
اضافة أجزاء من أطيان الميرى على مسطح أولها وكوما . ( السبعة ) و( الوسط )  
بحسب طبيعة الارض ما

القاهرة فى ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ - ١٨ مارس سنة ١٩١٢

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

(\*) الوقائع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٨٣٥

## نظارة الداخلية

قرار وزارى

نقل مصلحة التنظيم فى مدينة حلوان الى نظارة الداخلية (\*)

قرر مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٧ مارس سنة ١٩١٢ نقل مصلحة  
التنظيم فى مدينة حلوان من نظارة الاشغال العمومية الى نظارة الداخلية  
سنة ١٩١٢

ولذلك رخص للنظارين المذكورين باتخاذ الطرق المؤدية الى نقل الاعتمادات  
الخاصة بتلك المصلحة من ميزانية الاشغال العمومية الى ميزانية الداخلية ووضع  
مستخدميها الداخلين والخارجين هيئة العمال والظهورات تحت تصرف نظارة  
الداخلية

(\*) الوقائع المصرية فى ٣ ابريل سنة ١٩١٢ رجه ٩٦٠

## نظارة الداخلية

### قرار وزارى

نقل السلطة التى كانت مخولة بمقتضى اللوائح لنظارة الاشغال العمومية  
الى نظارة الداخلية فيما يختص بأشغال الطرق العمومية  
في مدينة حلوان (\*)

١٧ مارس  
سنة ١٩١٢  
قرر مجلس النظر بجلسته المنعقدة في ١٧ مارس سنة ١٩١٢ أن تكون نظارة  
الداخلية وحدها مختصة بتنفيذ لأئحة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المتعلقة بأشغال  
الطرق العمومية في مدينة حلوان

وعليه تكون لنظارة الداخلية فيما يختص بتلك المدينة السلطة التى كانت مخولة  
لنظارة الاشغال العمومية بمقتضى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ليس  
فقط فيما يختص بالتنظيم (بما فيه اعتماد رسومات الخطوط) كما جاء بقرار المجلس  
المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩١٢

ولكن أيضا فيما يختص بأشغال الطرق العمومية ولها أيضا اصدار القرارات  
التي ترى لزومها

(\*) الوقائع المصرية في ٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ٩٦٠



## مديرية جرجا

### قرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر سوهاج - المواقف والتعريفة (\*)

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالاجرة  
الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤  
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر سوهاج الرقم ٢٥ مارس  
سنة ١٩١٢

### قرر ما هوآت

أولا - تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر سوهاج في النقط  
الآتية ذكرها

موقف بجوار باب محطة سوهاج من الجهة البحرية بطول ٣٠ مترا  
» » المتزعة أمام باب المديرية » » » ٢٠ »

ثانيا - يكون استئجار العربات بالمسافة او بالساعة

وعلى الراكب اعلان العريبي مقدما عما اذا كان يرغب استئجار  
العربة بالمسافة او بالساعة والا فيكون للعريبي الحق في طلب الاجرة  
حسب تعريفه المسافة

وتكون تعريفه عربات الركوب بالاجرة في البندر المذكور كما يأتي :

### بالمسافة

من اية نقطة الى اخرى داخل البندر ... .. ٢٠  
من اية نقطة الى اخرى داخل البندر ذهابا وإيابا  
مع انتظار ربع ساعة ... .. ٤٠

من أية نقطة في البندر الى :-			
ذهاب	ذهاب وإياب	مع انتظار ساعة	ذهاب وإياب
مليم	مليم	مليم	مليم
١٥٠ ...	٢٠٠	٣٠٠	ديرانبا شنوده
٥٠ ...	٨٠	١٣٠	أولاد نصير ...
٥٠ ...	٨٠	١٣٠	روافع القصير ...
٣٠ ...	٦٠	١٠٠	المزالوه ...
١٠٠ ...	٢٠٠	٢٥٠	الصلماء ...
٣٠ ...	٦٠	١٠٠	قلفاو ...
٦٠ ...	١٠٠	١٥٠	الشيخ مكرم ...

## بالساعة

مليم	عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر نهرا
٨٠ ...	عن كل ساعة أو كسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل البندر أو خارجه نهرا
٦٠ ...	عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر ليلا
١٠٠ ...	عن كل ساعة أو كسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل البندر أو خارجه ليلا
٨٠ ...	

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

سوهاج في ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ - ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

على أبو الفتوح

( ۱۱۵۰/۹۱۲/۷۱۹/۲۰۲ )



مجموعة  
قرارات ومنشورات  
الحكومة المصرية  
سنة ١٩١٢

---

مجموعة الثلاثة شهور الثانية



المطبعة الاميرية بمصر  
١٩١٢



## أمر عال بتعديل لائحة البورصة (\*)

### نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بالتصديق على لائحة  
البورصة المرفقة به ٢٧ مارس  
سنة ٩١٢

وعلى أمرنا الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٠ بتعديل أمرنا السالف ذكره  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظر  
وبعد موافقة رأى محكمة الاستئناف المختلطة  
أمرنا بما هو آت

### المادة الاولى

تستبدل المواد ٤ و ٦ و ٧ و ١٠ و ١١ (خامسا) و ١٢ (رابعا) و ١٨ و ١٩  
و ٢٠ و ٢٤ (فقرة أخيرة) و ٢٦ و ٣٣ من لائحة البورصة المذكورة بما يأتي وتكمل  
المادة ٢٨ بأضافة فقرة رابعة اليها

المادة ٤ « تنتخب اللجنة كل سنة من بين أعضائها رئيسا ونائب رئيس  
وسكرتيرا لها يعهد اليه بأمانة الصندوق

» ويجوز اعادة انتخاب الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير

» ويجلس مندوبو الحكومة في اللجنة وتكون لهم الاختصاصات المبينة  
في هذه اللائحة

» وإذا غاب بعض المندوبين أو منعهم مانع عن الحضور جاز انابة غيرهم مكانهم

المادة ٦ « لا تكون مداولات اللجنة صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء  
» وتكون قراراتها بأغلبية الاصوات

» وعند انقسام الاصوات بالتساوى يرجح رأى الرئيس

المادة ٧ « اذا توفى أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو سافر أو منعه مانع  
عن الحضور مدة طويلة في خلال السنة تعين اللجنة من يحل محله فيها من بين  
المرشحين المدرجة أسمائهم في القائمتين الاخيرتين ثم من بين المرشحين المدرجة  
أسمائهم في القائمتين الخاصتين بالسنة السابقة اذا لم يكن عدد الاولين كافيا وذلك  
طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة الثانية

» وتنتهى مهمة الاعضاء المعينين للنيابة عن الاعضاء الغائين أو الذين طرأ  
عليهم مانع عند امكان الاعضاء الاصليين مباشرة أعمالهم أو عند تجديد تشكيل اللجنة  
» وكل عضو يتغيب ست جلسات متوالية بدون سبب مقبول يعتبر مستقبلا

المادة ١٠ « يرأس الجمعيات العمومية للسماسة رئيس لجنة البورصة  
» ولأعضاء اللجنة غير السماسرة الحق في الحضور بالجمعيات العمومية ويكون  
لهم صوت استشارى فيها

المادة ١١ ( خامسا ) « أن يكون قد تمرن مدة ثلاث سنوات لدى أحد  
السماسرة أو أصحاب البنوك في نظير منفعة أو بصفة مستخدم أما فيما يخص  
بسماسة البضائع فيلزم أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات بصفة تاجر في القطن  
أو البزرة أو بصفة مستخدم رئيسى لدى تاجر مشتغل بأحد هذين الصنفين

المادة ١٢ ( رابعا ) « أن يكون قد تمرن مدة سنتين في محل سمسرة أو في بنك  
وفما يتعلق بالقرع الخاص بالبضائع أن يكون أمضى سنتين بصفة تاجر في القطن  
أو البزرة أو بصفة مستخدم رئيسى عند تاجر مشتغل بأحد هذين الصنفين

المادة ١٨ « يجب تسوية العمليات التي تمت نقدا في أثناء يومى العمالة اللذين  
يليان تاريخها



« تسوى العمليات المتعلقة الى اجل الخاصة بالاوراق المالية مرتين في الشهر وتحدد لها مقدما تواريخ تصفية ثابتة لمدة سنة بمعرفة لجنة البورصة ومتى حددت تواريخ التصفية لا يجوز تغييرها لأى سبب كان ولا يجوز مد أجل عملية الى ما بعد مدة اربع تصفيات ويجب تسوية الفروقات عند كل تصفية من التصفيات التى تحتل المدة بين الاولى والاخيرة

« ولا يجوز ايقاف سوق الاوراق المالية المتعلقة فيه العمليات الى أجل إلا بقرار يصدر من لجان بورصات الاوراق المالية مجتمعة بهيئة جمعية عمومية بناء على طلب احدى هذه اللجان وبأغلبية مكونة من ثلثي الاصوات ولأجل امكان اصدار هذا القرار بصورة قانونية يلزم حضور ثلثي الاعضاء المؤلفة منهم اللجان المذكورة

« ويرأس الجمعية العمومية أكبر رؤساء اللجان سنا

المادة ١٩ « تسوى العمليات المتعلقة الى أجل الخاصة بالبضائع في مواعيد المقاصة النصف الشهرية التى تحدها اللجنة في شهر ديسمبر من كل عام للسنة المقبلة « وعلى اللجنة أن تضع عند كل مقاصة بيان الاسعار التى يجب دفع الفروقات بمقتضاها

أما فيما يخص بتغيير أسعار الاقطان أو بذرة القطن أو الحبوب فعلى اللجنة أن تينف في لائحتها الشروط التى تكون بمقتضاها المقاصات غير الاعتيادية اجبارية أو اختيارية

« ومتى حددت تواريخ المقاصات نصف الشهرية ذات الفروقات لا يجوز تغييرها لأى سبب كان ولا يجوز في المدة بين مواعيد المقاصات ذات الفروقات اعتيادية كانت أو غير اعتيادية أن تطلب التغطية أو توسيع الاعتماد أو أن يشرع في التنفيذ أو تصفية الحالة الحاضرة بصفة اجبارية

المادة ٢٠ « اذا لم تنفذ العمليات بين السماسرة في المواعيد المحددة جاز للسماسر ذى الشأن أن يرفع الامر الى لجنة البورصة ويجب على اللجنة عندئذ أن تشرع في تصفية العملية المتأخرة

المادة ٢٤ (فقرة أخيرة) « يجوز قبول أوراق الشركات الاجنبية في التسعيرة الرسمية ذات الاجل مهما بلغت قيمتها الاسمية بشرط أن لا تكون هذه القيمة أقل من ٢٥ فرنكا وأن تكون تلك الاوراق مقبولة في التسعيرة الرسمية ببورصة بلادها الاصلية ويجب أن تكون الاوراق المذكورة سددت قيمتها بأكلها اذا كانت قيمتها الاسمية مائة فرنك أو أقل من مائة فرنك وان تكون لاسر حاملها اذا لم يكن للشركة في القطر المصرى محل معد لتقل ملكية هذه الاوراق

المادة ٢٦ « تدرج لجنة البورصة في التسعيرة جميع الاوراق التي تكون طلبات قبولها مستوفاة الشروط وغير داخلية تحت نص المادة ٢٤ بشرط أن يدفع عنها رسوم الاشتراك المقررة في اللائحة الداخلية

« ومع ذلك يجوز للجنة أن ترفض درج الاوراق في التسعيرة بقرار مبين فيه أسباب الرفض انما يكون للشركة حق الطعن في هذا القرار أمام محكمة التجارة المختلطة وهي تحكم فيه نهائيا في غرفة المشورة

« كما أن لمدونى الحكومة حق الطعن في شأن الاوراق التي تدرجها لجنة البورصة في التسعيرة

المادة ٢٨ (رابعا) « الاوراق الخاصة بالشركات التي حكم نهائيا من محكمة مصرية بطلانها وعدم وجودها في القطر المصرى «

المادة ٣٣ « العقوبات التأديبية هي «

أولا - الانذار

ثانيا - الغرامة من جنيه مصرى واحد الى خمسمائة جنيه مصرى

ثالثا - شطب الاسم

المادة الثانية

على ناظرى المالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

صدر بسرأى القبة فى ٢٧ مارس سنة ١٩١٢

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الحقانية

معد زغلول

ناظر المالية

يوسف سابا

(ترجمة)

## مديرية جرجا

### قرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر جرجا - المواقف والتعريفة (\*)

### مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالاجرة  
الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ ٢ ابريل ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى ببندر جرجا الرقم ٢٨ مارس سنة ١٩١٢

### قرر ما هوآت

أولا - تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر جرجا فى النقاط  
الآتى ذكرها

موقف داخل البندر بجوار شونة المصلح من الجهة الغربية بأول  
شارع عبد الوارث

موقف خارج درازين محطة السكة الحديد

ثانيا - يكون استئجار العربى بالمسافة أو بالساعة

وعلى الراكب اعلان العربىي مقدما عما اذا كان يريد استئجار  
العربى بالمسافة والا فيكون للعربىي الحق بطلب الاجرة حسب  
تعريفه المسافة

(\*) الوقائع المصرية فى ١٠ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠١٤

وتكون تعريفه عربات الركوب بالاجرة في البندر المذكور كما يأتي

بالمسافة

- من أية نقطة الى أخرى داخل البندر ... .. ٢٠  
 من أية نقطة الى أخرى داخل البندر ذهابا وإيابا مع  
 انتظار ربع ساعة ... .. ٤٠

بالساعة

- عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر نهارا ... ٨٠  
 عن كل ساعة أو كسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل  
 البندر أو خارج نهارا ... .. ٦٠  
 عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر ليلا ... ١٠٠  
 عن كل ساعة أو كسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل  
 البندر أو خارج ليلا ... .. ٨٠

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

٢ أبريل سنة ١٩١٢ - ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

على أبو الفتوح

## مجلس النظار

### قرار

الحاق نقطة السلوم بالجهاز الادارية بالقطر المصري (\*)

بما أن الحكومة المصرية مازالت على الدوام تعتبر نقطة السلوم بمثابة جزء من  
الديار المصرية وبما أن المصدر الأعظم قد أرسل تلغرافاً يخبر فيه بأن الباب العالى  
قرر اخلاء تلك النقطة وقبول احتلالها وإدارة شؤونها بمعرفة الحكومة المصرية  
بطريقة وقتية على الأقل  
وبما أن الحال تدعو حينئذ لاتخاذ التدابير اللازمة لاحتلال وإدارة النقطة  
المذكورة

تقد قرر مجلس النظار ما يأتى :

#### المادة الاولى

تكون نقطة السلوم ملحقة بالجهاز الادارية بالقطر المصري

#### المادة الثانية

يكون النظام الادارى والمالى فى نقطة السلوم مماثلاً لما هو حاصل فى مراكز  
الضبعة ومرسى مطروح وسيدى برانى

#### المادة الثالثة

على نظارتى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القرار ما

صدر فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ - ٩ ابريل سنة ١٩١٢

رئيس مجلس النظار  
محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية فى ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٤٢

## محافضة مصر

بيوت العاهرات بمدينة مصر - الاخطاط التي يجوز فيها  
فتح بيوت للعاهرات (\*)

### قرار

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بشأن سريان  
لائحة بيوت العاهرات في مدينة مصر

وبعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٢٧ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة  
في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩١١

### قررهاوات

أولا - يضاف الى جدول الاخطاط التي يمكن فتح بيوت للعاهرات فيها  
في مدينة مصر جزء من الجهة المعروفة بعزبة العبيد نمرة ١ (قسم الوايلي)  
يمحده من الشمال شارع المستنصر ومن الغربى خط سكة حديد  
المطرية ومن الشرق شارع عزبة عبد النبي ومن الجنوب شارع القائد

ثانيا - يلغى القرار الرقم ٢٢ فبراير سنة ١٩١١ المشار اليه قبل

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

محافضة مصر في ٢ ابريل سنة ١٩١٢ - ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

(\*) الوقائع المصرية في ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٤٤

## نظارة الداخلية

### قرار

تقسيم مأمورية بندر طنطا الى مأموريتين (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار مجلس مديرية الغربية الصادر بتاريخ ١٧ مارس  
سنة ١٩١٢ طبقا للفقرة السابعة من المادة الرابعة من القانون النظامى المعدل  
بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

### قررنا ما هوآت

تقسم مأمورية بندر طنطا بمديرية الغربية الى مأموريتين احدهما باسم (قسم  
أول بندر طنطا) ويطلق على بوليس بندر طنطا الاصلى والثانية باسم (قسم ثانى  
بندر طنطا) ويطلق على بوليس الجعفرية م

٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ - ١١ ابريل سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(\*) الواقع المصرية فى ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٨١





## مديرية الفيوم

## قرار

المحلات العمومية ببندر الفيوم — تعديل كشف الاخطاط المخصصة  
لسكن العائلات التي لا يمكن فتح محلات عمومية فيها (\*)

## مدير الفيوم

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين  
الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة ١١ ابريل  
سنة ١٩١٢

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

## قرر ما هو آت

أولا - يضاف الى كشف الاخطاط المبينة بالقرار المشار اليه قبل  
الشارع المبين بعد :

شارع مصطفى باشا فهمى المتصل بشارع الحوام من الجهة القبليّة  
ودرب النجارين من الجهة البحريّة

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

١١ ابريل سنة ١٩١٢ - ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

ابراهيم حليم

(\*) الوقائع المصرية في ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٨١

## مديرية قنا

### قرار

تحديد ماهيات الخفراء بمركز نجع حمادى ودشنا وقوص بمديرية قنا (\*)

### مدير قنا

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ١١ ابريل  
سنة ١٩١١ الموافق ١٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٢  
طبقا للفقرة ب من المادة السابعة من القانون النظامى المتعلقة بالقانون نمرة ٢٢  
سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٤٦٤ الواردة للمديرية فى ٦ ابريل  
سنة ١٩١٢

### قررنا ما هوآت

#### المادة الاولى

تجعل ماهيات أرباب الحفظ بمركز نجع حمادى كما يأتى شهريا  
مشايخ الخفر من فئة ١ جنيه و ٧٥٠ مليا الى فئة ٢ جنيه و ٥٠٠ ملجم بدلا  
من فئة ١ جنيه و ٤٠٠ ملجم الى ٢ جنيه  
وكلاء مشايخ الخفر من فئة ١ جنيه و ٢٠٠ ملجم الى فئة ١ جنيه و ٥٠٠ ملجم  
بدلا من فئة ١ جنيه و ٢٠٠ ملجم  
خفراء الليل من فئة ٩٠٠ ملجم الى فئة ١ جنيه بدلا من فئة ٩٠٠ ملجم

(\*) الوقائع المصرية فى ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٠٣ .

وتجعل ماهيات مشايخ الحفر بمركزى دشنا وقوص كما يأتى  
مركز دشنا من فئة ٢ جنيه الى فئة ٢ جنيه و ٥٠٠ ملجم بدلا من فئة ١ جنيه  
و ٢٥٠ ملجا الى فئة ٢ جنيه

مركز قوص من فئة ١ جنيه و ٧٥٠ ملجا الى فئة ٣ جنيهات بدلا من فئة  
١ جنيه و ٢٥٠ ملجا الى فئة ٢ جنيه

وتجعل ماهيات ولاء مشايخ الحفر بمركز قوص من فئة ١ جنيه و ٢٥٠ ملجا  
الى فئة ١ جنيه و ٧٥٠ ملجا بدلا من فئة ١ جنيه الى ١ جنيه و ٢٥٠ ملجا مع  
محصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات المذكورة نظير مصاريف التحصيل

#### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية

١١ ابريل سنة ١٩١٢ - ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

محمد خليل نايل

## نظرة داخلية

### قرار

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة - ادخال تعديل على النوع المرموز له بحرف ( ا ) من القسم الثالث من جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ الصادر في سنة ١٩٠٤ ١٨ ابريل  
الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة  
وبعد الاطلاع على الجدول الملحق بلائحة المحلات المشار اليها وعلى القرارات  
المعلقة له

### قرر ما هو آت

أولا - تستبدل عبارة « محلات عمل الفطير وغير ذلك مما يصنع من العجين » الواردة في القسم الثالث من جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة من النوع المرموز له بحرف ( ا ) بالعبارة الآتية « محلات عمل الفطير وكافة المأكولات المصنوعة من العجين »

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

١٨ ابريل سنة ١٩١٢ - أول جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٢٧

## نظارتنا الداخلية والاشغال العمومية

نقل أعمال التنظيم في مدينة حلوان الى نظارة الداخلية (\*)

ناظرنا الداخلية والاشغال العمومية

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظار في ١٧ مارس سنة ١٩١٢

١٨ ابريل  
سنة ١٩١٢

قرر ما هوآت

المادة الاولى

تحل نظارة الداخلية ابتداء من ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢ محل نظارة الاشغال العمومية في القيام ( طبقا لاحكام القوانين واللوائح والقرارات المتبعة ) بأعمال التنظيم في مدينة حلوان

المادة الثانية

يوضع تحت تصرف نظارة الداخلية من التاريخ المذكور آنفا مستخدمو نظارة الاشغال العمومية القائمون بأعمال مصلحة التنظيم المنقولة بحسب أحكام المادة السابقة وكذا الاعتمادات الخاصة بتلك المصلحة ما

حرر بالقاهرة في ١٨ ابريل سنة ١٩١٢

ناظر الداخلية	ناظر الاشغال العمومية
محمد سعيد	اسماعيل سري

(\*) الوقائع المصرية في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٢٧

## مديرية الدقهلية

### قرار

عربات الركوب بالأجرة ببندر السنبلاوين - المواقف (\*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة  
في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى الصادر بجلسته المنعقدة في ١٦ مارس  
سنة ١٩١٠

### قرر ما هوأت

أولاً - يكون وقوف عربات الركوب بالأجرة في بندر السنبلاوين في النقطة  
الآتية :

موقف بقطعة الارض الفضاء ملك مصلحة سكة حديد الحكومة  
بجوار درابزين المحطة بامتداد ٥٠ متراً من مدخل المحطة

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

المنصورة في ١٥ ابريل سنة ١٩١٢ - ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

(\*) الوقائع المصرية في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٢٩

## مديرية الدقهلية

### قرار

عربات النقل والصندوق ببندر السنبلاوين - المواقف (١)

### مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ١١ من لائحة عربات النقل والصندوق المضافة  
الى اللائحة المشار اليها بمقتضى القرار الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٠١

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدلى الصادر بجلسته المنعقدة في ١٥ فبراير  
سنة ١٩١١

### قرر ما هوآت

أولاً - يكون وقوف عربات النقل والصندوق في بندر السنبلاوين في النقطة  
الآتية :-

موقف قطعة الارض الفضاء ملك مصلحة سكة حديد الحكومة  
بجوار درابزين المحطة بامتداد خمسين متراً من مدخل المحطة

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

المنصورة في ١٥ ابريل سنة ١٩١٢ - ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

(\*) الوقائع المصرية في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٢٩



## نظارة المالية

## ادارة عموم الحسابات المصرية

منشور ٣٤ - ٦٥/٣٩ خاص بالموظفين والمستخدمين  
الذين يتجاوزون اجازاتهم بسبب عدم وجود محلات لهم في البواخر  
أو بسبب اجراءات الحجر الصحي (\*)

طلب بعض المصالح من نظارة المالية معرفة ما يلزم اتباعه نحو الموظفين  
والمستخدمين الذين يتجاوزون اجازاتهم بسبب عدم وجود محلات لهم في البواخر  
أو بسبب اجراءات الحجر الصحي .

فنظارة المالية ترى أن الموظف أو المستخدم الموجود باجازة يجب عليه ان  
يتخذ جميع الاحتياطات اللازمة حتى يعود الى مقر وظيفته عند انتهاء اجازته .  
ولأجل هذا الغرض يجب عليه أن يحفظ لنفسه مقدما محلا في البانرة التي يعود  
عليها . والاعتذار عن التأخير بحجة عدم وجود محلات في البواخر غير مقبول لانه  
يدل على عدم تدبر المستخدم وقلة اهتمامه بسرعة العودة الى أعماله .

أما فيما يتعلق بالتأخير الناشئ عن اجراءات الحجر الصحي فن رأى نظارة المالية  
أن الموظف أو المستخدم لا يكون مسئولا عنه اذا كان اتخاذ هذه الاجراءات  
في القطر المصري على واردات الميناء التي يسافر منها لم يقرر الا في وقت تأهبه  
للسفر بقصد العودة الى مركز وظيفته أو وقتما يكون عائدا في الطريق . أما اذا  
كانت اجراءات الحجر الصحي قد اتخذت في القطر المصري من مدة مضت وجب  
على الموظف أو المستخدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقديم ميعاد عودته بحيث  
لا يكون خروجه من الحجر الصحي بعد تاريخ انتهاء اجازته . وكل تأخير في هذه  
الحالة يجب اعتباره غير مقبول ويترتب عليه الحرمان من الماهية .

ومع ذلك فنظارة المالية مستعدة للنظر في الاحوال التي تكون فيها مدة الاقامة في المجر الصحي بعد الوصول الى القطر المصرى أكثر من يومين وكذلك في الاحوال التي يكون حفظ فيها محل على البانحة قبل أن يكون قد تقرر اتخاذ اجراءات المجر الصحي في القطر المصرى ما

ناظر المالية  
يوسف سبابا

القاهرة في ١٧ مارس سنة ١٩١٢

## قومسيون محلي ميت غمر المختلط

### قرار

تحصيل الاموال والرسوم البلدية في بندر ميت غمر (\*)

رئيس قومسيون محلي ميت غمر المختلط

بناء على المادة الثالثة عشرة من القانون نمرة ٧ لسنة ١٩١١ الخاص بإنشاء  
قومسيون محلي ميت غمر المختلط

وبناء على قرار القومسيون الرقيم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١١ المصتق عليه من  
نظارة الداخلية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩١٢ نمرة ٤٤

### قرر ما هوآت

أولا - تحصيل الاموال والرسوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يعمل  
عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالى الصادر  
في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور

ثانيا - يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من اعلانه بالجريدة  
الرسمية م

محمد شكرى

١٥ ابريل سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية في ٢٩ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٢٠٦

## نظارة الداخلية

### قرار

بتعديل الفقرة (١٢) من المادة (٤) من القرار الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٤  
الخاص بالنظام التأديبي ببلدية الاسكندرية (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٤ بترتيب مجلس  
بلدى الاسكندرية ٢٨ ابريل سنة ١٩١٢

### قرر ما هو آت

#### المادة الاولى

تلغى الفقرة (١٢) من المادة الرابعة من القرار المذكور المتعلقة بمحاكمة العمال تأديبيا

#### المادة الثانية

على مجلس بلدى الاسكندرية بناء على هذا الالغاء أن يدخل بلائحته الداخلية  
التعديلات اللازمة لترتيب النظام التأديبي ترتيبا جديدا

#### المادة الثالثة

على رئيس المجلس البلدى بالاسكندرية تنفيذ هذا القرار ما

محمد سعيد

مصر في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٢

## نظارة الداخلية

### لائحة بشأن الصيد (\*)

#### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر  
في ١٤ يونيو سنة ١٩٠٠ طبقا للامر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

#### قرر ما هو آت

(١) لا يجوز لاحد مباشرة الصيد بدون الحصول على رخصة من محافظ

أو مدير الجهة التى يقيم فيها مقابل دفع مبلغ مائة قرش صاغ  
وهذه الرخصة يسرى مفعولها فى كافة أنحاء القطر المصرى لمدة عام  
واحد ابتداءه أول يونيو من كل سنة وهى شخصية لا يجوز التنازل  
عنها للغير

(٢) ينغى ابراز هذه الرخصة عند كل طلب من مندوبى الحكومة

(٣) تخول رخصة الصيد حاملها حق الصيد مدة النهار من شروق الشمس

الى غروبها سواء كان الصيد بالبندقية أو بالشباك

(٤) لا يجوز الصيد

(أ) فى أملاك الغير ما لم يسمح به مالكمها أو مأموره

(ب) ضمن حدود المدن والقرى والكفور والعزب وبوجه عام

على مسافة تقل عن مائتين وخمسين مترا من أى مسكن

(ج) بالشباك فى أراضى الغير التى لم يحسن محصولها بعد

(د) صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة أو أى نوع من الطيور

والحيوانات المملوكة للغير

(٥) لاتصرف رخص الصيد لأحد من الآتى ذكرهم :

- (١) الاشخاص الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة
- (٢) الاشخاص المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق الوطنية
- (٣) الاشخاص المحكوم عليهم فى مواد التشرد أو السرقة أو النصب أو الخيانة أو العصيان أو التمرد على رجال السلطة العمومية
- (٤) الاشخاص المحكوم عليهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس
- (٦) تسحب رخص الصيد من الاشخاص الذين تصدر عليهم بعد الحصول عليها أحكام من قبيل ما توضح فى المادة السابقة
- (٧) يتهى الحق فى رفض اعطاء رخص الصيد للاشخاص المحكوم عليهم المتوه عنهم بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الخامسة بعد مضى خمس سنوات من انتهاء مدة العقوبة
- (٨) يكون للديرين فى المديرىات الحق المطلق فى اعطاء وعدم اعطاء رخص الصيد لأهالى البنادر والقرى بحسب ما يترأى لهم
- (٩) للعافظين والمديرين الحق فى اصدار قرارات خصوصية يعينون بها ابتداء و انتهاء فصل الصيد فى كل جهة وأنواع الطيور والحوانات التى لا يجوز صيدها . ولهم أيضا أن يمنعوا الصيد فى جهات معينة أو يقيدهو بشروط خاصة
- (١٠) كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من ٢٠ الى ١٠٠ غرشا صاغا وفى حال العودة الى ارتكاب المخالفة فى خلال السنة يجوز الحكم بالحبس لغاية سبعة أيام وانما فى حالة الصيد بملك الغير بدون رضى المالك فلا بد من تقديم الشكوى من صاحب الشأن

ويحكم القاضى بمصادرة الأسلحة وآلات الصيد فى حالة العود  
للمخالفة وفى الحالة المنصوص عليها فى المادة السادسة وفى مثل هذه  
الحالة يحكم على المخالف باستحضار تلك الأسلحة والآلات أو بدفع  
ثمنها بحسب ما يقدره القاضى لها بحيث أن لا يقل هذا الثمن عن  
١٠٠ غرش صباغ

(١١) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما ما

٤ مايو سنة ١٩١٢ - ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

## نظارة الداخلية

## قرار

بإضافة عملية تقيية دودة القطن وبويضاتها على أنواع الاعمال التي يجوز  
ان تسفل فيها الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع التشغيل (\*)

## نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من الامر العالى الصادر في ١٩ شوال سنة ١٣١٨  
الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المشتمل على لائحة ترتيب السجون ٥ مايو  
سنة ١٩١٢

وعلى القرار الوزارى الصادر في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ بتعيين أنواع الاعمال  
التي يجوز أن يشغل فيها الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع التشغيل  
وعلى القانون نمرة ١٣ الصادر في سنة ١٩٠٥ المشتمل على بيان الاجراءات  
اللازم اتخاذها لإبادة دودة القطن

وبعد الاتفاق مع سعادة ناظر الحفانية

قررنا ما هو آت

## المادة الاولى

يضاف العمل الآتى الى الاعمال المبينة بالمادة الاولى من قرار ٢٤ يونيه  
سنة ١٩٠١

« تقيية دودة القطن وبويضاتها وهى العملية المنصوص عليها فى القانون  
نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ »

## المادة الثانية

الاشخاص الذين يجوز تشغيلهم فى العمل المذكور بالمادة السابقة هم المحكوم  
عليهم بالحبس مع التشغيل فقط م

مصر في ٥ مايو سنة ١٩١٢ - ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ محمد سعيد



## نظارة الداخلية

### قرار

بإضافة عملية دودة القطن وبويضاتها على أنواع الأشخاص التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى (\*)

### نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون تحقيق الجنايات  
وعلى القرار الوزارى الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ بتعيين الاشغال التي يجوز  
أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى  
وعلى القانون نمرة ١٣ الصادر فى سنة ١٩٠٥ المشتمل على بيان الاجراءات  
اللازم اتخاذها لإبادة دودة القطن  
وبعد الاتفاق مع سعادة ناظر الحقانية

### قررنا ما هوآت

يضاف العمل الآتى الى الاعمال المبينة بالمادة الاولى من قرار ١٨ يناير  
سنة ١٩٠٥ « تنقية دودة القطن وبويضاتها وهى العملية المنصوص عليها فى القانون  
نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ » م

مصر فى ٥ مايو سنة ١٩١٢ - ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية فى ١١ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٣٢

## قرار من نظارة الاشغال العمومية

بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢ نمرة ١٢ ادارة

## قرار

بإبطال الترخيص بإنشاء الماشى المسقوفة بشارع محمد علي وشارع كلوت بك (\*)

٤ مايو سنة ١٩١٢  
بعد الاطلاع على الامر الادارى الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٦ نمرة ٧٥ بشأن إنشاء مماش مسقوفة في مدينة القاهرة في الشوارع المبينة فيه وبناء على ماقرره مجلس تنظيم مدينة القاهرة بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ وما عرضه علينا جناب وكيل النظارة

## قررنا ما يأتي

## المادة الاولى

يُبطل الترخيص بإنشاء الماشى المسقوفة بشارع محمد علي وشارع كلوت بك ولا يهتم بعد الآن مماش مستجدة بالشارعين المذكورين

## المادة الثانية

على جناب مراقب ادارة تنظيم مدينة القاهرة تنفيذ هذا القرار ما

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سري

## محافظة مصر

### قرار

المحلات العمومية بمدينة القاهرة - تعديل كشف الاخطاط المخصصة  
لسكن العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها (\*)

### محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين  
الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدة للتجارة  
سنة ١٩١٢ ٢٥ ابريل

### قرر ماهوآت

أولا - يحذف من كشف الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير  
معدّة للتجارة المبينة بالمادة الاولى من القرار المشار اليه قبل الميدان  
وجزه الشارع الآتى ذكرهما

### قسم عابدين

### ميدان الازهار

الجزء من شارع منصور الكائن بين شارع قوله وميدان الازهار

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعده أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

محافظة مصر في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٢ - ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

(\*) الوقائع المصرية في ١٣ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٦٢

## محافظة السويس

### قرار

المحلات العمومية بالسويس - تعديل كشف الاخطاط المخصصة فقط  
لسكن العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها (\*)

### محافظ السويس

٢ مايو ١٩١٢ بعد الاطلاع المادة الثانية من القانون نمرة ١ (٩ يناير) سنة ١٩٠٤  
بشأن المحلات العمومية

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الرقم ٢ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الشوارع  
والخوارى المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معتة للتجارة

### قرر ما هوآت

أولا - يضاف الى كشف الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات  
وغير معتة للتجارة الخط المسمى « كفر زرب » التابع لقسم ثالث  
بمدينة السويس

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ - ٢ مايو سنة ١٩١٢

محمود وهبى

(\*) الوقائع المصرية فى ١٣ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٦٢

## نظارة الداخلية

## قرار

نقل مصلحة تنظيم حلوان الى مجلس هذه المدينة المحلى المختلط (\*)

## ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص  
 التنظيم وعلى القرارات الوزاريين الصادرين من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ  
 ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ وبعد الاطلاع على قرار ناظرى  
 الداخلية والاشغال العمومية الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٢ باحالة مصلحة  
 تنظيم حلوان على نظارة الداخلية ونظرا لوجود قومسيون على مختلط بمدينة حلوان  
 بمقتضى القانون نمرة ٢١ الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١

## قررنا هوأت

## المادة الاولى

ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩١٢ تتبع مصلحة تنظيم حلوان لمجلس بلدى هذه  
 المدينة الذى يوضع تحت تصرفه مستخدمو المصلحة المذكورة المحالة على نظارة  
 الداخلية بمقتضى القرار الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٢ ويناط به دفع مرتبات  
 هؤلاء المستخدمين

(\*) الوقائع المصرية فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٨٤

### المادة الثانية

تقوم المأمورية البلدية باختصاصات مجلس التنظيم ويحضر مهندس التنظيم ومفتش الصحة الجلسات ويكون رأيهما استشاريا وتعرض المأمورية اقتراحاتها على المجلس البلدى

### المادة الثالثة

يلتقى مجلس تنظيم مدينة حلوان الحالى بـ

محمد سعيد

١١ مايو سنة ١٩١٢

## مديرية أسبوط

## قرار

المحلات العمومية ببندر ملوى (مديرية أسبوط) - الاخطاط المخصصة  
لسكن العائلات التي لا يمكن فتح محلات عمومية فيها (\*)

## مدير أسبوط

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٠٤ المبينة فيه  
الاططاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة في ٢ مايو سنة ١٩١٢

## قرر ما هوأت

أولا - بحذف من كشف الاخطاط المبينة بالقرار المشار اليه أعلاه ببندر  
ملوى الجزء الكائنة فيه الوكالة نمرة ٢١٥ بشارع درب القمع

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

أسبوط في ٩ مايو سنة ١٩١٢ - ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

ابراهيم فتحي

(\*) الوقائع المصرية في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٨٧

## مديرية الشرقية

## قرار

المحلات العمومية ببندر الزقازيق - تعديل جدول الاخطاط المخصصة  
لسكن العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها (\*)

## مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٤ بتعيين  
الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة ٨ مايو ١٩١٢

وحيث ان شارع الجناينة بقسم يوسف بك ببندر الزقازيق قد ورد ذكره  
غلطا باسم شارع الجبانة في القرار المشار اليه أعلاه

## قررها هآت

أولا - يستبدل اسم شارع الجبانة ببندر الزقازيق ( بقسم يوسف بك )  
الوارد بالقرار المشار اليه أعلاه باسم شارع الجناينة

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

الزقازيق في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ - ٨ مايو سنة ١٩١٢

حسن حسيب

(\*) الوقائع المصرية في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٨٨



## مديرية الدقهلية

## قرار

الحجارة ببندر السنبلوين - المواقف (\*)

## مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ المشتمل  
على لائحة الحجارة

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩١١

## قرر ما هو آت

أولاً - يكون تحديد موقف الحجارة ببندر السنبلوين الكائن بقرب المحطة  
المبين بقرار المديرية الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ كآلاتي :-  
موقف بالقطعة الارض القضاء ملك مصلحة سكة حديد الحكومة  
ويحد هذه القطعة من الجهة البحرية طريق ومن الجهة القبلية  
درازين سكة حديد الدلتا ومن الجهة الشرقية شارع المحطة ومن الجهة  
الغربية قضاء ملك مصلحة سكة حديد الحكومة ومنفصل عنها  
بجاذ من الحديد

ثانياً - يجرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

المتصورة في ٩ مايو سنة ١٩١٢ - ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

## ارادة سنية

صادرة لصاحب العطفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار  
بتاريخ ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ (١٥ مايو سنة ١٩١٢) نمرة ٤

قاممقامية خديوية - أمر كريم بشأنها (\*)

رئيس مجلس النظار عطوفتو محمد سعيد باشا حضر تلى

حيث اننا عزمنا بمشيئة الله تعالى على السفر الى خارج القطر فقد أنبناكم عنا  
وأقمناكم مقامنا مدة غيابنا للنظر فى أشغال حكومتنا وإصدار ما استدعيه من  
الوامر بما هو معهود فيكم من الروية وكال الدراية وعند عزم عطوفتكم أيضا  
على السفر ينظر مدة غيابكم سعادة حسين رشدى باشا ناظر الحقاينة أشغال  
الحكومة بالاتفاق مع حضرات النظار الباقين بما نعهد فيهم من حسن الخبرة  
بالاعمال وما يقررونه تصدر به الاوامر تحت امضاء سعادتة وأصدرنا أمرا هذا  
لعطوفتكم بذلك للعلم به والعمل بموجبه ما عباس حلى

١٥ مايو  
سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٩١٢ ملحق

## مديرية الفيوم

قرار عربات الركوب بالأجرة ببندر الفيوم - المواقف (\*)

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠٧ بشأن  
عربات الركوب بالأجرة ببندر الفيوم  
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى الصادر بجلسته المنعقدة بتاريخ  
٥ فبراير سنة ١٩١٢

قرر ما هوأت

أولاً - تلغى مواقف عربات الركوب بالأجرة المبهنة بالمادة الاولى من  
القرار المشار اليه أعلاه وتستبدل بالمواقف الآتية : -

عدد العربات

١٢ موقف بشارع محمد بك جعفر بين منزل محمد بك نصار  
والمحكمة الاهلية

٦ موقف بشارع محمد بك جعفر بين منزل مصطفى  
الحريشى وبجرتنهله

٦ موقف بشارع بحر سنورس الشرق بجوار درابزين بحر  
سنورس

٦ موقف بميدان شارع مصطفى باشا فهمى

٤ » » شارع على بجوار ساقية الحمام

٦ » » سوق الثلاث القديم بجوار ملك الحداد

٤ » » بحر عتر بوار وابور اصلان

٤ بجوار محطة الشيخ حسن

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

١٣ مايو سنة ١٩١٢ - ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ ابراهيم حليم

مديرية بنى سويف

قرار

بيوت العاهرات ببندربيا - سريان اللائحة (٢)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ١٤ مايو ١٩١٢  
١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٦

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢ يولييه سنة ١٩٠٧

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١١

قرر ما هو آت .

أولاً - يسرى مفعول لائحة بيوت العاهرات على بندربيا

ثانياً - يلغى القرار المشار اليه الصادر في ٢ يولييه سنة ١٩٠٧

ثالثاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوماً

١٤ مايو سنة ١٩١٢ - ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

حافظ محمد

## نظارة الاشغال العمومية

قرار ادارى نمرة ١٥ بحذف كوم متبول بمركز كفر الشيخ غربية  
من عداد التلال والاكوام الاثرية (\*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩١٢  
سنة ١٩٠٩ نمرة ٤٣

وعلى ماورد من مصلحة الآثار التاريخية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٢ نمرة ٧٣  
قررنا ما يأتى

يحذف كوم متبول بمركز كفر الشيخ غربية من عداد التلال والاكوام المدرجة  
بالكشف الملحق بالقرار نمرة ٤٣ المذكور لان أرضه أصبحت مساوية لسطح  
الارض الزراعية المجاورة له ولم يبق له أثر ما

٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ - ١٩ مايو سنة ١٩١٢

ناظر الاشغال العمومية  
اسماعيل سرى

(\*) الوقائع المصرية في ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٤٤٠

## نظارة المالية

### ادارة عموم الحسابات المصرية

ملشور نمرة ٣٤ - ٢٢/١٧ صادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١٢

#### بشأن الاجازات العادية خارج القطر (\*)

٢٥ مايو سنة ١٩١٢  
قضى قرار مجلس النظار الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩١١ المدونة احكامه في المادة التاسعة من التعليمات المالية الصادرة في أول يولييه سنة ١٩١١ نمرة ٤ أن الموظف أو المستخدم الذى له مدة خدمة تبلغ خمس عشرة سنة يجوز له الحصول في بحر كل سنة على إجازة عادية بماهية كاملة لمدة شهرين ونصف مع ضم المدد الى بعضها اذا كانت الاجازة المطلوبة ستقضى خارج القطر  
وحيث ان بعض الموظفين والمستخدمين يدخل في خدمة الحكومة في سن متقدم فقد قرر مجلس النظار في ٢١ مارس سنة ١٩١٢ أن ينتفع بحكم القرار البادى ذكره من يكون عمره ٤٥ سنة على الأقل من هؤلاء الموظفين والمستخدمين ولو لم تكن له مدة خدمة تبلغ خمس عشرة سنة  
وقد حثدت نظارة المالية أول يناير سنة ١٩١١ التاريخ الذى من ابتدائه يسرى حكم هذا القرار ما  
ناظر المالية  
احمد حلمى

(\*) الوقائع المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٤٨٣

## بلدية الاسكندرية

قرار بخصوص مجلس التأديب في بلدية الاسكندرية (\*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من القومسيون بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩١٢  
وبناء على قبول سابق من عطوفة ناظر الداخلية  
٢٢ مايو  
سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على اللائحة الداخلية للبلدية المؤرخة في ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥

قرر ما هوآت

## المادة الاولى

ألغيت المواد ٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ من الفصل الرابع من اللائحة المذكورة  
واستعيض عنها بالمواد الآتية وهي

المادة ٩١ - العقوبات التأديبية هي الانذار وقطع الراتب لغاية ١٥ يوما  
والايقاف وتزيل الوظيفة والعزل مع الحرمان أو عدمه من المستحق في صندوق  
الاحتياط أو التقاعد

والايقاف لا يجوز أن يتعدى ثلاثة أشهر ويقتضى الحرمان من الراتب أثناءه  
أوالحرمان الجزئى من المستحق في صندوق الاحتياط والتقاعد لا يجوز مطلقا  
أن يتجاوز نصف المستحق للمستخدم بصندوق الاحتياط او التقاعد

والحرمان الكلى من المستحق في صندوق الاحتياط أو التقاعد يجوز الحكم به  
إذا كان المستخدم قد عزل بسبب الرشوة أو الاختلاس أو بسبب اضرار بالاموال  
البلدية أو مخزينة الحكومة بواسطة تصريحات كاذبة أو غير ذلك من الاعمال

(\*) الوقائع المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٤٨٤

ويجوز كذلك بحسب الظروف الحكم بالحرمان الكلى المشار اليه على المستخدم الذى صدر عليه حكم فى جنائية أو جنحة  
وفى اعداد هذه الاحوال لا يكون وجه لضياع كامل الحقوق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد

المادة ٩٢ - يحكم بالعقوبات الآتية الذكر مجلس مؤلف من رئيس القومسيون البلدى بصفة رئيس ومن رئيس النيابة الاهلية ومدير عموم الكمارك وعضوين يعينهما القومسيون من أعضاء المأمورية بصفة أعضاء

وفى حال تغيب الرئيس أو أحد الاعضاء المعينين فى ذلك المجلس بمقتضى وظيفتهم أو حصول ما يمنعه من الحضور يعين عطوفة ناظر الداخلية من أعضاء القومسيون البلدى من يقوم مقام الرئيس أو العضو

وفى حال تغيب أحد عضوى المأمورية للمعينين فى مجلس التأديب أو حصول ما يمنعه من الحضور يعين القومسيون البلدى بدلا منه عضوا آخر من أعضاء المأمورية

ولرئيس المصلحة أن يعاقب بالانذار أو بقطع الراتب لغاية ١٥ يوما  
ويطلب من المستخدم أن يقدم شفويا أو بالكتابة ما يرى له فائدة من الايضاحات  
المادة ٩٣ - للمستخدمين أن يستأنفوا كل حكم صادر من مجلس التأديب  
ولرئيس المصلحة هذا الحق أيضا

فاذا لم يرفع المستخدم أو رئيس المصلحة الاستئناف فى الميعاد المنصوص عليه  
فيما يلى فترسل أوراق التأديب لعطوفة ناظر الداخلية وله أن يأمر فى مدى شهرين  
بأحالة القضية على مجلس الاستئناف

وفى حال الحرمان كله أو بعضه من الحقوق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد  
ترفع المسألة دائما الى مجلس الاستئناف



المادة ٩٤ - مجلس الاستئناف السالف الذكر هو المجلس المخصوص بنظارة الداخلية

المادة ٩٥ - يجب رفع الاستئناف في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان المستخدم اداريا بالحكم ويرفع هذا الاستئناف كتابة لرئيس القومسيون البلدى فيعطى ايصالا به ويموز أن يقدم معه أو بعده ملخص بالدفاع ما

الاسكندرية في ٢٢ مايو سنة ١٩١٢

مصطفى عبادى

## محافظة مصر

### قرار

بانارة بعض جهات بدائرة مدينة القاهرة (\*)

### محافظ مصر

أولا - سكان الجهات المبينة بعد ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ودكاكينهم  
ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ماعدا الليالى المقمرة أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور العربية ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لاصحاب منازل أو ثلاثة لغاية أربعة منازل ملاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم وهذه الجهات هى :-

### قسم الوايلى

تبع ناحية الزيتون	{	العادلى	...	...	...	...	...	...	...
		الزيتون	...	...	...	...	...	...	...
		عزبة شفا	...	...	...	...	...	...	...
		» الميضة	...	...	...	...	...	...	...
		» ضيفه	...	...	...	...	...	...	...
		كوبرى القبة	...	...	...	...	...	...	...
		قبة البلد	...	...	...	...	...	...	...
		الحمامات	...	...	...	...	...	...	...

		المطرية ... ..
		خارجة المطرية ... ..
تبع ناحية المطرية		عزبة فليبين ... ..
		الحامية ... ..
		عين شمس ... ..
		تل الحصن ... ..
		حارة وسط الوايليه ... ..
وما يتبعها من الحواري والازقة التي		» الجنينة ... ..
لا اسم لها تتبع ناحية العباسية القبلية		شارع جنينة القوادر ... ..
		» الوايليه الصخرى ... ..
وما يتبعها من الحواري والازقة التي		
لا اسم لها تتبع ناحية العباسية الشرقية		أبوخوده ... ..
		عزبة عرب المحمدي ... ..
تبع ناحية العباسية المحمدي		» المحمدي ... ..
السودانيه » »		» السودانيه ... ..
البوسته » »		» البوسته ... ..
الظاهر » »		شارع الزهرة ... ..
		» الشرفا ... ..
عبد النبي » »		عزبة عبد النبي ماعدا شارعى كوبرى القبه
		وأمين باشا فكرى ... ..
منشية الصدر » »		عزبة الصدر ... ..
		شارع سوق العباسية البحرية ... ..
		» العباسية البحرية ... ..
تبع ناحية العباسية البحرية		حارة خلف السوق ... ..
		» شحاته أفندى يوسف ... ..
		» الركيب ... ..

تبع ناحية العباسية البحرية	...	حارة التون
	...	» الفحل
	...	عطفة حشمت
	...	حارة الفطاطرى
	...	» الوسط
	...	» القرن
	...	» أبوزيت حار
تبع ناحية العباسية الغربية	...	» فهمى
	...	شارع على أفندى طاهر
	...	حارة المربع
	...	» سفيان
	...	» على سالم
	...	» عاصم
	...	» عاكف
	...	» خلاف
	...	» حامد
	...	» الساعاتى
تبع ناحية العباسية القبيلة	...	شارع القره قول
	...	» ولى العهد
	...	» المغربى
	...	» نصرت
	...	» السباح
	...	» فهمى
	...	» عاكف
	...	» محمد بك رفعت
	...	» عبد الرحيم الدمرداش
	...	» حامد
	...	حارة موافى
	...	» شارع شاكر باشا



## نظارة المالية

### ادارة عموم الحسابات المصرية

#### قرار مجلس النظار

تأليف قومسيونات طبية في القاهرة والاسكندرية للكشف على المرشحين  
لخدمة الحكومة ومن يحالون عليها من الموظفين والمستخدمين وغيرهم (\*)

١٤ مايو ١٩١٢ في جلسته المنعقدة في ١٤ مايو سنة ٩١٢ بناء على اقتراح نظارة المالية وموافقة  
رأى اللجنة المالية ما يأتي :-

أولا - تؤلف في القاهرة والاسكندرية قومسيونات طبية للكشف  
على المرشحين لخدمة الحكومة المصرية وعلى الموظفين والمستخدمين  
وغيرهم الذين يحالون على هذه القومسيونات للكشف الطبي

ثانيا - تقرر نظارة المالية بالاتفاق مع مصلحة الصحة العمومية كيفية  
تشكيل القومسيونات الطبية المذكورة وتنظم طريقة سيرها وتضع  
لها التعليمات بشأن درجة اللياقة الصحية الواجبة في المرشحين لخدمة  
الحكومة كما أنه يمكنها أن تضع الاجراءات التي تظهر موافقتها بالاختبار

ثالثا - تحدد نظارة المالية قيمة المكافآت التي ترتب للخبراء الذين قد تطلب  
القومسيونات المذكورة رأيهم

هذا وقد أوضحت اللجنة المالية لمجلس النظار أنه لدى فحص هذه المسألة بمعرفة لجنة مخصوصة مؤلفة من مندوبين من نظارة المالية ومصالحة الصحة العمومية رأيت تلك اللجنة أنه لما كانت درجة الابصار المطلوبة الآن من المرشحين للخدمة الحكومة هي النهاية الصغرى للدرجة التي يجب وجودها في هؤلاء المرشحين حسب رأى الاطباء لم يبق من الجائز للقومسيونات الطبية اعتبار أية درجة دونها بمثابة عاهة خفيفة تنطبق عليها الفقرة ٢ من المادة ٨ من لائحة ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ بخصوص شروط قبول وترقية المستخدمين الملكيين في مصالح الحكومة بناء عليه اذا رغبت مصالحة ما أن تعين في خدمتها مرشحا غير حاصل على النهاية الصغرى لدرجة الابصار المذكورة فلا يسوغ لها تعيينه الا بمقتضى قرار خصوصى من مجلس النظار

وقد وافق مجلس النظار على ذلك في نفس الجلسة المنعقدة في ١٤ مايو سنة ١٩١٢ م

## نظارة الحقانية

لائحة اجراءات المرافعات والتنفيذ في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم  
الاخطاء وقرار العمل بها بصفة وقتية (\*)

### صورة قرار

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة والعشرين من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢  
القاضي بتشكيل محاكم الاخطاء ١١ يونيو ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في يوم ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠  
( ٨ يونيو سنة ١٩١٢ ) بالموافقة على العمل بلائحة اجراءات المرافعات والتنفيذ  
في المواد المدنية والمخالفات امام محاكم الاخطاء وذلك بصفة وقتية

قررنا ما هوأت

يعمل باللائحة المرفقة بهذا الخاصة باجراءات المرافعات والتنفيذ في المواد المدنية  
والمخالفات أمام محاكم الاخطاء وذلك بصفة وقتية

تحريرا في ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ ( ١١ يونيو سنة ١٩١٢ )

ناظر الحقانية

حسين رشدى

(\*) الواقع المصرية في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ ملحق



## لائحة اجراءات المرافعات والتنفيذ في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الاخطاط

### الكتاب الاول في المرافعات في المواد المدنية

#### الباب الاول في الاعلانات

#### الفصل الاول قواعد عمومية

مادة ١ - الاعلانات بين الخصوم أمام محاكم الاخطاط يكون اجراؤها  
بمعرفة العمد او المشايخ أو المحضرين

مادة ٢ - يشتمل الاعلان على ما يأتي

- ( ١ ) بيان الساعة واليوم والشهر والسنة التي حصل فيها الاعلان
- ( ٢ ) اسم من تولى الاعلان ووظيفته . فاذا كان محضرا فيذكر معه اسم شيخ  
البلد الذي صحبه
- ( ٣ ) اسم طالب الاعلان وصنعتة ومحل اقامته
- ( ٤ ) اسم المعلن اليه وصنعتة ومحل اقامته
- ( ٥ ) اسم المحكمة المطلوب حضور الخصوم امامها
- ( ٦ ) تاريخ الجلسة

- (٧) بيان الأدلة والمستندات بالإيجاز
- (٨) الغرض من الاعلان أى موضوعه
- (٩) اسم من سلم اليه الاعلان بالفعل
- (١٠) توقيع من سلم اليه الاعلان (بوضع الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع)
- مادة ٣ - تحرر الاعلانات من اصل واحد ومن صور بقدر عدد المطلوب اعلانهم
- وتكفى صورة واحدة اذا كان المعلن اليهم عديدين لكنهم أقارب ومقيمون مع بعضهم فى معيشة واحدة
- مادة ٤ - تحرر الاعلانات بمعرفة الطالب أو بمعرفة من يتولى الاعلان بائلاء الطالب وذلك طبقا للنموذج الذى تقرره نظارة الحفائية
- مادة ٥ - يطلب العمدة المعلن اليه ويسلمه الاعلان ويجوز ذلك أيضا لشيوخ البلد
- ولها أن يكلفا شيخ الخفراء أو وكيله بتوصيل الاعلان الى المعلن اليه
- مادة ٦ - اذا لم يوجد بالناحية الخصم أو أحد من أقاربه أو خدمه المقيمين معه لاستلام الاعلان بدله فتسلم الصورة الى شيخه ويثبت ذلك فى الاعلان . وعلى من يستلم الصورة أن يوقع باستلامها على الأصل
- واذا حضر المعلن اليه أو أحد أقاربه أو خدمه للناحية قبل يوم الجلسة يسلمه الشيخ الصورة بائصال خاص ويرسل الايصال أو الصورة التى لم تعلن الى محكمة الخطط بحيث تصلها صباح يوم الجلسة على الأكثر
- مادة ٧ - يجب على من يكلف باعلان ورقة أن يجرى ذلك فى نفس يوم التكليف أو فى اليوم التالى على الأكثر
- مادة ٨ - يكون بطرف العمدة عدد من النماذج المذكورة فى المادة (٤) وعليه أن يقبل الطلبات من ذوى الشأن ويجرى الاعلان ويرد الاصول معلنة الى المحكمة قبل يوم الجلسة

- مادة ٩ - جميع المدد المقررة لا يدخل ضمنها يوم الاعلان ولا يوم الحضور
- مادة ١٠ - اذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد أو موسم مقفلة فيه المحكمة فيصير امتداد الميعاد الى أول يوم تفتح فيه المحكمة
- مادة ١١ - لا يجوز اعلان أى ورقة قبل طلوع الشمس ولا بعد غروبها

## الفصل الثانى

### فى اعلانات الدعاوى

- مادة ١٢ - يجوز للخصوم أن يحضروا أمام المحكمة بأنفسهم من دون اعلان سابق
- مادة ١٣ - ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها أو بحضور الخصمين أمامها للتقاضى
- مادة ١٤ - يراعى فى تحديد ميعاد الحضور المدة التى تكفى لوصول الاعلان الى المعان اليه والحضوره أمام المحكمة وعلى كل حال لا تكون أقل من ثلاثة أيام ويجوز الاعلان لمدة أقل من ذلك ولو من ساعة الى ساعة بأمر من رئيس محكمة الخط أو من القاضى الجزئى

## الفصل الثالث

### فى اختصاص المحكمة

- مادة ١٥ - يعلن المدعى عليه أمام محكمة الخط التى بدأرتها محل توطنه ومحل التوطن هو البلد الذى يقطن فيه الشخص على وجه يعتبر مقما فيه عادة سواء كان ساكنا فيه بالفعل أم لا
- فان كانت الدعوى متعلقة بالعقار ومنه السواقي يكون اعلانه أمام المحكمة التى بدأرتها العقار

مادة ١٦ - اذا رأت محكمة الخط أن القضية المرفوعة أمامها من اختصاص محكمة خط أخرى لتوطن أو اقامة المدعى عليه في دائرتها أو لوجود العقار بها فلا تنظر في القضية بل تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم امام المحكمة المختصة ويعتبر الاعلان الشفهي في الجلسة كافيا ويثبت في المحضر وتحال الاوراق جميعها على المحكمة المختصة

واذا كان أحد الخصوم غائبا يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة الاولى على يد عمدة او شيخ بلده

مادة ١٧ - لاختصاص محكمة الخط بالنظر في القضايا التي لا تقبل تقدير قيمتها  
مادة ١٨ - اذا قبلت أثناء الخصومة دعوى فرعية قيمتها تزيد عن نصاب محكمة الخط يحكم بعدم الاختصاص اذا طلب الخصوم ذلك وكان للدعوى الفرعية تأثير على الدعوى الاصلية

## الفصل الرابع

في تقدير قيمة الدعوى وفي التقيد

مادة ١٩ - تهدر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب بدون الملحقات وتضم الى بعضها الطلبات المتعتمدة الناشئة من سبب واحد ويكون التقدير باعتبار مجموعها وفي المنازعات المتعلقة بالديون يكون التقدير باعتبار قيمة الدين الاصل  
وفي المنازعات المتعلقة بالمقولات والعقارات يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المتنازع فيها

والدعاوى المتعلقة بالايجار تهدر باعتبار الأجرة في جميع مدة الايجار  
المنازعات المتعلقة بالحقوق التي على العقار تهدر بقيمة العقار المترتب عليه الحق  
مادة ٢٠ - على الكاتب أن يقيس القضايا بحسب ورودها اليه في الجدول العمومي المعد لذلك

فاذا حضر الخصوم من أنفسهم طبقا للمادة (١٢) تأمر المحكمة بقيد الدعوى في الجدول وتسير فيها بكتاب القضايا

## الباب الثاني

في الاجراءات التي تحصل في الجلسة

## الفصل الاول

في نظام الجلسة

مادة ٢١ - تكون الجلسات علنية الا اذا اقتضت الآداب أو النظام جعلها سرية

مادة ٢٢ - المحافظة على نظام الجلسة من اختصاص رئيسها فله أن ينبه من يخرج عن الموضوع وله أن يخرج من الجلسة من يحصل منه تشويش يخل بالنظام وإذا اقتضت الضرورة تحكم المحكمة باحدى العقوبتين المذكورتين في المادة (١٦) من قانون محاكم الاخطاات وينفذ الحكم فورا

مادة ٢٣ - اذا وقعت جناية أو جنحة في الجلسة يأمر الرئيس بتحرير محضر بما حصل ويوقع عليه هو والكاتب ثم يرسله الى العمدة لاجراء اللازم وإذا اقتضت الحال القبض على المتهم يأمر الرئيس بذلك ويرسله مع المحضر كما تقدم

مادة ٢٤ - اذا ثبت لدى المحكمة أن أحد الشهود شهد زورا يأمر الرئيس بتحرير محضر بذلك ويرسل الى نيابة المحكمة الجزئية

مادة ٢٥ - يجب على المحكمة أن تحرر محضرا بكل ما يجرى أمامها من المرافعات يوقع عليه من الرئيس والكاتب

## الفصل الثاني

في حضور الخصوم

مادة ٢٦ - يحضر الخصوم بأنفسهم أمام محكمة الخط ويجوز ائابة الاقارب أو الأزواج أو المستخدمين الخصوميين وللخدرات اللاتي ليس لهن من ينوب عنهن ممن ذكروا أن يبين من يردن

وتكون الانابة بتوكيل رسمى أو مصدق عليه من العملة وتجاوز الانابة الشفهية فى الجلسة

مادة ٢٧ - للحكمة فى جميع الاحوال أن تأمر بحضور الخصوم أنفسهم أمامها اذا كان ذلك لازما لظهور الحقيقة

مادة ٢٨ - للحكمة أن تثقل بنفسها أو تندب أحد أعضائها لسماع أقوال أحد الخصوم اذا كان من المخدرات أو كان مريضاً أو منعه عن الحضور بنفسه عذر شديد

ولها وللعضو المنتدب استصحاب الخصم الآخر فى الانتقال اذا اقتضى الحال  
مادة ٢٩ - تنظر الدعاوى حسب ترتيبها فى الجدول انما تقدم الدعاوى المستعجلة على غيرها

والقضايا المتأخرة تنظر قبل القضايا الجديدة

مادة ٣٠ - يجب على محكمة الخط أن تسعى فى الصلح بين الخصوم فى أول جلسة يحضرون أمامها فيها

فاذا تم الصلح يحرر المحضر اللازم بذلك ويوقع عليه من الطرفين ومن الرئيس والكتاب

فاذا كان الصلح مقرا فى ورقة مقدمة من الخصوم يكون التصديق على الورقة المذكورة

ويعتبر المحضر أو الورقة المصدق عليها حكماً نهائياً واجب التنفيذ

واذا لم يتم الصلح وكانت الدعوى من اختصاص المحكمة فصلت فيها

فان كانت الدعوى مما يجب نظره أمام المحكمة الجزئية حولتها المحكمة الى

أقرب جلسة أمام المحكمة المذكورة وتذكر هذه الاجراءات فى محضر الجلسة

مادة ٣١ - يبدأ المدعى بالمرافعة ويليه المدعى عليه ثم يرد المدعى ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم

ولا تجوز المقاطعة على أحد فى الكلام

مادة ٣٢ - اذا لم يحضر المدعى أو المدعى عليه بعد الاعلان القانوني وطلب الحاضر منهما الحكم في الدعوى غاييبا تحكم المحكمة بذلك بحسب ما تراه من الاوراق وبعد سماع شهادة الشهود الحاضرين ولا يصدر الحكم الا في آخر الجلسة وبعد النداء ثانيا على الخصم الغائب فاذا حضر قبل انقضاء الجلسة وجب اعادة النظر في القضية

مادة ٣٣ - اذا لم يحضر احد المدعى عليهم في أول جلسة تؤجل الدعوى الى الجلسة التي تليها ويعلن الخصم الغائب مرة أخرى . فان لم يحضر في الجلسة التي أعيد اعلانه اليها فلا تؤجل الدعوى لاجل ذلك مرة ثانية، ويكون الحكم الذي يصدر فيها حضوريا وكذلك يكون الحكم حضوريا أيضا اذا غاب أحد الخصوم الذين سبق حضورهم في أول جلسة

مادة ٣٤ - اذا لم يحضر المدعى تحكم المحكمة في غيبته في أصل الدعوى أو بإبطال المرافعة فيها أو بشطبها حسب طلبات المدعى عليه

مادة ٣٥ - اذا غاب المدعى والمدعى عليه تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بشطب الدعوى

### الفصل الثالث

#### في الدفع والطلبات الفرعية

مادة ٣٦ - تفصل المحكمة في الدفع التي تقدم لها وتحكم فيها في نفس الجلسة أو مع الحكم في الموضوع .

والدفع التي يجوز تقديمها هي عدم الاختصاص والميعاد لاحتضار ضامن الدعوى وحالة القضية على محكمة أخرى بها دعوى مرتبطة بالقضية

مادة ٣٧ - كل دفع لم يقدم في أول المرافعة وقبل ابداء أى طلب في أصل الدعوى يعتبر ساقطا وتحكم المحكمة برفضه

مادة ٣٨ - لا تقبل دعوى بطلان الاعلان من الخصم الذى حضر بناء عليه  
مادة ٣٩ - الدعاوى الفرعية التى تقام أثناء الدعوى الاصلية سواء كانت  
من قبل المدعى أو من قبل المدعى عليه يحكم فيها فى الجلسة أو مع الحكم  
فى الدعوى الاصلية

مادة ٤٠ - يصح تقديم الدعاوى الفرعية بالجلسة أو بالصفة التى تقدم  
فيها الدعاوى الاصلية

مادة ٤١ - يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم  
فى الدعوى أن يدخل فى الدعوى المقامة أمام المحكمة فى أى وقت كان قبل الحكم  
ويكون دخوله إما بتقديم طلبه فى الجلسة حال انعقادها وإما بتكليف يرسل  
للمصوم قبلها

لكن لا يترتب على دخول شخص ثالث فى الدعوى تأخيرها  
ويحكم فى طلب الدخول حال تقديمه أو مع الحكم فى الدعوى الاصلية



## الباب الثالث

## في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

## الفصل الأول

## في استجواب الخصوم

مادة ٤٢ - لكل من الخصوم الحق في استجواب الخصم الآخر عن الوقائع المتعلقة بالدعوى وللحكمة قبول أو رفض الاسئلة المقدمة من الخصم وتوجه الاسئلة بواسطة رئيس المحكمة

وتثبت الاسئلة والاجابة عليها في محضر الجلسة

مادة ٤٣ - اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للحكمة أن تعين أحد أعضائها لاستجوابه في محله وفي هذه الحالة يحرر محضر بما يجيب به الخصم بحضور الكاتب والعضو ويوقع عليه كل منهما مع المسؤول

مادة ٤٤ - اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقياً بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها

مادة ٤٥ - يجوز أن تكون الاجابة بمواجهة طالبا ان لا يجوز له التكلم ابتداء

مادة ٤٦ - اذا امتنع المسؤول عن الاجابة فالحكمة تهدر سكوته كما تراه

## الفصل الثاني

## في اليمين

مادة ٤٧ - على الخصم الذي يكلف خصمه باليمين الحاسمة للترافع أن يقدم صيغة السؤال الذي يريد استخلافه عليه بعبارة واضحة صريحة وللحكمة تغيير صيغة السؤال اذا اقتضى الحال

- مادة ٤٨ - لا يجوز للوكيل أن يكلف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولا أن يردها عليه بدون إذن مخصوص من الموكل
- مادة ٤٩ - يرفض طلب اليمين إذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى
- مادة ٥٠ - لا يجوز للخصم الذى طلب تحليف خصمه اليمين بعد حلفها أن يطلب اثبات دعواه بطريقة أخرى
- مادة ٥١ - للخصم المطلوب تحليفه اليمين أن يردها على خصمه
- مادة ٥٢ - للخصم المطلوب تحليفه اليمين أن يؤدي اليمين على حسب الأصول المقررة بدياته أن طلب ذلك
- واللحكمة بناء على طلب الخصم أن توجه يميناً مخصوصة ما عدا الحلف بالطلاق
- وفي الأحوال الأخرى تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف أحلف بالله العظيم على ثبوت أو نفي المحلوف عليه ويذكر ألفاظ السؤال بالصيغة التي تقررت
- مادة ٥٣ - إذا كان الخصم المطلوب تحليفه اليمين مريضاً أو ثبت وجود مانع يمنعه من الحضور جاز للحكمة أن تندب أحد أعضائها لتحليفه
- مادة ٥٤ - وإذا كانت مقياً بدائرة محكمة خط أخرى ندبت أحد أعضاء المحكمة المذكورة لذلك ويجوز لها أن تقرر بأن يكون الحلف أمام المحكمة ذاتها
- مادة ٥٥ - لا يسوغ التوكيل في تأدية اليمين
- مادة ٥٦ - النكول عن اليمين يعدّ اقراً
- مادة ٥٧ - متى قررت المحكمة صيغة اليمين يجب عليها تحديد اليوم الذي يصير فيه الحلف أن لم يكن ذلك في الجلسة عينها
- ويجب ذكر اليمين بحروفها في محضر الجلسة

## الفصل الثالث

### في الشهادة

مادة ٥٨ - على الخصم الذي يريد اثبات شئ بالبينة ان يبين في الجلسة الوقائع التي يريد اثباتها وعلى المحكمة أن تسأله عن أسماء جميع شهوده ومحلات اقامتهم

مادة ٥٩ - لا يجوز سماع شهادة شهود غير من ذكرت اسمائهم الا اذا كان من تلقاء نفس المحكمة بناء على ما يظهر لها من التحقيق

مادة ٦٠ - ترفض المحكمة اثبات الوقائع التي ترى أنها غير متعلقة بالدعوى أو غير جائزة القبول

مادة ٦١ - اذا أذنت المحكمة لأحد الخصوم باثبات شئ بالبينة كان للخصم الآخر الحق دائما في اثبات عدم صحة ذلك الشئ بالبينة أيضا

مادة ٦٢ - يجوز الحكم على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور بعد اعلانهم بذلك بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا و يعاد اعلانهم وللحكمة اذا تخلفوا ثانيا أن تأمر باحضارهم ولو باستعمال القوة

وتحكم بالغرامة المذكورة أيضا على الشاهد الذي يحضر ويأبى أداء الشهادة  
مادة ٦٣ - اذا حضر الشاهد الذي حكم عليه طبقا للمادة السابقة وأبدى عذرا مقبولا جاز للمحكمة أن تعفيه من الغرامة

مادة ٦٤ - لا يجوز شهادة أحد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو في قواه العقلية أو غير ذلك من الاسباب المماثلة لذلك

وللمحكمة أن تقدر الشهادة بحسب اعتقادها وما يظهر من الدعوى

مادة ٦٥ - يجوز للخصوم أن يحضروا شهودهم معهم بالجلسة، وعلى العدة بناء على طلب الخصوم أن يبينه على الشهود بالتوجه الى المحكمة في اليوم المحدد للجلسة فإذا امتنعوا وجب اعلانهم بذلك

مادة ٦٦ - تسمع الشهود امام المحكمة بالانفراد

ويجوز انتداب أحد أعضائها أو انتداب أحد أعضاء محكمة أخرى لسماع شهادة شاهد يمنعه عن شرعى عن الحضور

مادة ٦٧ - يجب على كل شاهد تجاوز سن ١٤ سنة أن يحلف يمينا قبل استجوابه بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب ما هو مقرر في المادة (٥٢)

مادة ٦٨ - على الشاهد أن يعزف عن اسمه ولقبه وصنعتة أو وظيفته ومحلّه وأن يبين قرابته أو مصاهرته وإن كان خادما أو مستخدما عند أحد الخصوم

مادة ٦٩ - لا يجوز للخصوم قطع كلام الشاهد وقت أداء الشهادة

مادة ٧٠ - لا يجوز للخصوم ابداء أسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أبداه كل منهم الا باذن المحكمة

مادة ٧١ - يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد أعضائها أن يوجه للشاهد من تلقاء نفسه الاسئلة التي تظهر منها الحقيقة

مادة ٧٢ - للمحكمة الاعتراض على الاسئلة والاجوبة الخارجة عن الموضوع الموجهة للشهود من أحد الخصوم

مادة ٧٣ - تسمع أقوال من لم يبلغ سنة ١٤ سنة على سبيل الاستدلال

مادة ٧٤ - يجوز لمن لاقدرة له على التكلم أن يؤدي الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات

## الفصل الرابع

### في الكشف على الاعيان وفي الخبراء

مادة ٧٥ - في مسائل العقارات والمسائل الزراعية وما يتعلق بها تنتقل المحكمة بنفسها أو تندب أحد أعضائها أو من يتفق الخصوم على ندبه لاجراء ماتستلزمه الدعوى من الاعمال وللقيام بالاعمال المذكورة ان يستعين بدلال المساحة

مادة ٧٦ - لايندب خبير من الخبراء الرسميين الا في احوال المضاهاة والامضاءات وتحقيق الخطوط

مادة ٧٧ - تحدد المحكمة من تلقاء نفسها في محضر الجلسة المأمورية التي يكلف بها أهل الخبرة واليوم الذي يجب عليه أن يحلف اليمين فيه أماماها أو أمام رئيسها وكذلك الزمن الذي يجب على أهل الخبرة تقديم تقريره فيه وتؤجل القضية للجلسة التالية لميعاد تقديم التقرير

مادة ٧٨ - على كاتب المحكمة أن يخطر الخبير عند حضوره لحلف اليمين بالأمورية تفصيلا ويطلب منه أن يقدم التقرير اللازم عنها في الميعاد المحدد

مادة ٧٩ - يباشر الخبير عمله بحضور الخصوم أو في حالة غيابهم بعداعلائهم وله سماع أقوالهم وملاحظاتهم وسماع شهادة الشهود التي يستدعيها اتمام المأمورية وعليه أن يحضر محضرا بكل مايجريه أو يحصل أمامه

مادة ٨٠ - يضع الخبير تقريرا بنتيجة أعماله ورأيه ويرفق به المحضر اذا وجد ويقدمه لكاتب المحكمة في الميعاد المحدد لذلك

مادة ٨١ - تهدر المحكمة في محضر تعيين الخبير مبلغا يودع في خزانة المحكمة ليدفع منه أتعاب الخبير . ويكلف بايداع هذا المبلغ الخصم الذي طلب التعيين أو الخصم الذي ترى المحكمة تكليفه بذلك ويجوز للمحكمة أن تأمر بصرف هذا المبلغ كله أو بعضه مقدما للخبير حين تقدير أتعابه

مادة ٨٢ - يجوز للمحكمة أن تعين أهل الخبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاهاً بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بحضور الجلسة  
مادة ٨٣ - إذا أراد أحد الخصوم رد أهل الخبرة فعليه إعلان ذلك في الجلسة والا سقط حقه فيه

وإذا كان قرار التعيين صادراً في غيبة أحد الخصوم فعلى كاتب المحكمة إخطاره به فإذا لم يحصل الرد في مدة ثلاثة أيام من ذلك الإخطار يسقط حق الطالب فيه

مادة ٨٤ - الأسباب التي يجوز من أجلها رد أهل الخبرة هي  
أولاً - قرابة الخبير أو مصاهرته لأحد الخصوم  
ثانياً - وجود خصومة له مع طالب الرد سواء كانت هذه الخصومة قضائية أو إدارية

ثالثاً - وجود منفعة شخصية له في الدعوى  
رابعاً - أن يكون مستخدماً أو خادماً عند الخصم  
خامساً - أن يأكل أو يشرب مع الخصم أو عنده

مادة ٨٥ - يحكم في رد أهل الخبرة بالجلسة بطريق الاستعجال  
مادة ٨٦ - إذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز للمحكمة استبداله بغيره وإذا كان من الخبراء الرسميين جاز لها مع ذلك شكواه إلى المحكمة المقرر هو أمامها

مادة ٨٧ - المحكمة ليست مقيدة برأي أهل الخبرة  
مادة ٨٨ - إذا لم تكتفِ المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تندب غيره ولا يجوز لها أن تندب الخبراء الرسميين في قضية واحدة أكثر من مرتين

## الفصل الخامس

### في تحقيق الخطوط

#### الفرع الاول - في انكار الخطوط

مادة ٨٩ - في حالة انكار الامضاء أو الختم الموقع بهما على سند غير رسمي تبأشر المحكمة التحقيق بالشهود أو بواسطة خير أو بهما معا على حسب الاحوال ويؤشر على الورقة المطعون فيها بتاريخ الطعن ويوقع على ذلك من رئيس المحكمة والكاتب وتبقى الورقة بقلم الكاتب حتى ينتهى التحقيق

مادة ٩٠ - الاوراق التى تقبل المضاهاة عليها هى الاتية

أولاً - الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية

ثانياً - خط الخصم أو امضاؤه أو ختمه أو بصمة أصبعه الموقع به أمام المحكمة أو المعترف به أمامها

ثالثاً - الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها

رابعاً - الكتابة التى يكتبها الخصم باملاء المحكمة

مادة ٩١ - اوراق المضاهاة يؤشر عليها وتمضى من رئيس المحكمة والكاتب

مادة ٩٢ - لايسوغ قبول أوراق مضاهاة جديدة خلاف ماتقدم أولاً الا باذن المحكمة

المادة ٩٣ - اذا اقتضى الحال الاطلاع على اصول أوراق موجودة بمصلحة

أميرية فتخابر المحكمة نظارة الحفانية لاجل الحصول عليها

المادة ٩٤ - يضع رئيس المحكمة أو اهل الخبرة امضاءهم على الاوراق

المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع فى المضاهاة

المادة ٩٥ - تقرر المحكمة صحة أو عدم صحة التوقيع المطعون فيه بحسب

الاحوال. ولها فى حالة الحكم بصحة التوقيع أن تحكم على مقدم الطعن بغرامة

لا تزيد على ثلثائة قرش وأن تعطى للطعون عليه بعض هذه الغرامة أو كلها بصفة تعويض

## الفرع الثاني

### في دعوى التزوير

المادة ٩٦ - إذا ادعى أحد الخصوم في أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند توقف المحكمة الدعوى الاصلية وتكلفه بتقديم أوجه التزوير وعليه تقديمها في الجلسة ذاتها أو في جلسة أخرى تؤجل لها القضية والمحكمة تقدير قيمة هذه الأوجه قترفضها أو تقبلها

المادة ٩٧ - إذا قبلت المحكمة أوجه التزوير تأمر بتحقيقها وتحدد جلسة لذلك إن لم يحصل التحقيق بالجلسة عينها . ولها أن تستعين بخبير إذا اقتضى الحال ذلك

المادة ٩٨ - إذا لم يقدم مدعى التزوير أدلته في الميعاد المحدد جاز للمحكمة أن تحكم بسقوط دعوى التزوير

المادة ٩٩ - إذا حكمت المحكمة بسقوط دعوى التزوير أو برفضها بعد تحقيقها تحكم بغرامة لا تزيد على ألف قرش على مدعى التزوير

ولها أن تعطى بعض هذه الغرامة أو كلها للطعون عليه بصفة تعويض

المادة ١٠٠ - إذا حكم بتزوير الورقة يأمر رئيس المحكمة بضبطها وإرسالها إلى قلم النائب العمومي

المادة ١٠١ - يقبل التنازل عن الادعاء بالتزوير ويترتب عليه اعتبار الورقة المطعون فيها صحيحة

المادة ١٠٢ - يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر باثبات الدعوى إذا تراى لها أن القضية غير صالحة للحكم



## الباب الرابع في الاحكام وطرق الطعن فيها

### الفصل الاول

#### في الاحكام

مادة ١٠٣ - تكون المداولة سرية

ولا يجوز لاحد الاعضاء اياحة مايجرى فيها من الاحوال

مادة ١٠٤ - تصدر الاحكام بالاتحاد أو بالاغلبية فاذا اقتصمت الآراء وجب على العضو الاصغر سنا أن ينضم الى أحد الرايين الآخرين

مادة ١٠٥ - تحكم المحكمة في الدعوى عقب انتهاء المرافعة ولا يجوز تأجيل الحكم لأكثر من أسبوع في الاحوال التي تقتضى التأجيل

مادة ١٠٦ - لايجوز للحكمة أن تقبل أوراقا أو أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم ولا من أحد وكلائهم إلا باطلاع الخصم الآخر أو بحضوره

مادة ١٠٧ - يشترط في الاعضاء الذين يحكون في الدعوى سبق حضورهم جميعا في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة ويجب توقيعهم جميعا على نسخة الحكم الذي تقرر بينهم ويكونون حاضرين في الجلسة التي يتلى الحكم فيها ومع ذلك تصح تلاوة الحكم في غيبة بعضهم مادام ذلك البعض موقعا على النسخة الاصلية

فاذا لم يكن للعضو الغائب توقيع على النسخة الاصلية ولم يكن حضوره في الجلسة التالية متظرا تعاد المرافعة في القضية من جديد

مادة ١٠٨ - تستعمل الأحكام التي تصدر من محاكم الأخطاط على الاسباب التي بنيت عليها بالايجاز مع الوضوح الكافي ويجب توقيع الكاتب والرئيس على الحكم بعد تبليغه

- مادة ١٠٩ - يذكر كاتب المحكمة في الجدول العمومي لقيد القضايا المدنية (نموذج نمرة ١٣) تاريخ الحكم الصادر وموضوعه وذلك عقب صدوره
- مادة ١١٠ - يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويجوز للمحكمة جعل بعضها على المدعى والبعض الآخر على المدعى عليه بحسب ما يترأى لها من نتيجة الدعوى
- ويذكر مقدار المصاريف في الحكم ان أمكن والا فيحرر بها كاتب المحكمة كشفا يعرض على الرئيس للتصديق عليه ويعتبر ذلك جزءاً من الحكم
- مادة ١١١ - التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه

## الفصل الثاني

### في المعارضة

- مادة ١١٢ - يجوز للمحكوم عليه غيابياً أن يعارض في الحكم الميعاد الذي تجوز فيه المعارضة خمسة أيام من تاريخ اعلان الحكم
- فاذا مضى هذا الميعاد ولم تتقدم المعارضة يصير الحكم غير قابل للطعن الا بطريق الاستئناف في الأحوال المنصوص عليها في المادة (١٢) من قانون محاكم الاخطاط
- مادة ١١٣ - لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضا به ويثبت الرضا بالتنفيذ فعلاً من دون معارضة أو باقرار بالكتابة
- يجوز تقديم المعارضة بالطريق المعتاد في رفع الدعاوى
- مادة ١١٤ - تجوز المعارضة بابدائها لمن يكلف باعلان الحكم وفي هذه الحالة يؤثر بها في ذيل الاصل

مادة ١١٥ - وعند ورود الاصل لكاتب المحكمة يعلن الخصوم للحضور في أقرب جلسة ممكنة

مادة ١١٦ - يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ

مادة ١١٧ - يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية

مادة ١١٨ - ترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي أصدرته  
إذا لم يحضر المعارض في اليوم المحدد للجلسة تحكم المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن  
ولا تجوز المعارضة بعد ذلك

مادة ١١٩ - يقيد كاتب المحكمة حكم المعارضة وتاريخه عقب الحكم  
الغياي ويؤشر أمامه بلفظ معارضة في الجدول المعد لقيد القضايا (نموذج ١٣ر)

## الفصل الثالث

### في الاستئناف

مادة ١٢٠ - يجوز للخصوم استئناف الاحكام الصادرة من محاكم  
الاططاط في الاحوال المبينة بقانون هذه المحاكم وكذا الاحكام الصادرة في  
مسائل الاختصاص ومسائل مضاهاة الخطوط والتروير

مادة ١٢١ - يقبل استئناف الاحكام الصادرة في الغيبة ويعتبر ذلك تنازلا  
عن حق المعارضة

مادة ١٢٢ - يترتب على الاستئناف إيقاف التنفيذ

مادة ١٢٣ - ميعاد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ان  
كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء مدة المعارضة ان كان غاييا

وتستأنف الاحكام التمهيدية مع الاحكام في أصل الموضوع

مادة ١٢٤ - يجوز التنازل عن الاستئناف أو المعارضة وفي هذه الحالة  
يصير الحكم المستأنف نهائيا

- مادة ١٢٥ - يقدم الاستئناف بالطرق المعتادة لتقديم الدعاوى
- مادة ١٢٦ - تسرى أحكام المعارضة المذكورة في المواد من ١١٢ الى ١١٩ من هذه اللائحة على المعارضة في الاحكام الصادرة غيابيا من القاضي الجزئي بصفة استئنافية
- مادة ١٢٧ - لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الاصل ما استجد من الاجر والفوائد أو الارباح وكذا التعويضات
- مادة ١٢٨ - يجوز الخصوم أن يبدوا في الاستئناف أدلة جديدة لثبوت الدعوى او نفيها
- مادة ١٢٩ - اذا طلب أحد الخصوم استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلا عن حقه في طلب الاستئناف طلبا أصليا في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا مادامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الاول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور
- مادة ١٣٠ - اذا حكمت المحكمة الجزئية بابطال حكم صادر بعدم الاختصاص وكان الموضوع صالحا للنظر فلها أن تحكم فيه

### الفصل الرابع

#### في التماس اعادة النظر

- مادة ١٣١ - يجوز التماس اعادة النظر في الاحكام الصادرة من محاكم الاخطاط في الاحوال الآتية
- أولا - اذا لم يحكم في أحد الطلبات
- ثانيا - اذا حكم بشئ لم يطلبه الخصام
- ثالثا - اذا حصل اقرار أمام جهة رسمية بتزوير الورقة او الاوراق التي بنى عليها الحكم
- رابعا - اذا حكم قضائيا بتزوير تلك الاوراق

- خامسا - اذا كان نص الحكم مناقضا لبعضه لبعض  
 مادة ١٣٢ - ميعاد الالتماس خمسة عشر يوما  
 ويبتدىء من تاريخ صدور الحكم ان كان حضوريا ومن تاريخ انتهاء ميعاد  
 المعارضة ان كان غيابيا  
 فاذا كان سبب الالتماس ماهو مذكور في الوجه الثالث أو الوجه الرابع من  
 المادة السابقة يكون الميعاد من يوم العلم بالقرار أو بالحكم الصادر بتزوير الأوراق  
 مادة ١٣٣ - يرفع الالتماس الى القاضي الجزئي التابعة اليه محكمة الخط  
 التي أصدرت الحكم . ويكون تقديمه باعلان كما في الدعاوى الاعتيادية  
 مادة ١٣٤ - لاتعبد المحكمة النظر الا في الطلبات الملتمس اعادة النظر  
 فيها وتنتظر في جواز قبول الالتماس وفي موضوعه دفعة واحدة  
 مادة ١٣٥ - يجوز الحكم في حالة رفض الالتماس بفرامة لاتتجاوز مائتي  
 فرش وأن يعطى بعض هذا المبلغ أو كله للطعون عليه بصفة تمويض  
 مادة ١٣٦ - لايقبل الطعن في الاحكام الصادرة في الالتماس  
 مادة ١٣٧ - الالتماس لايقف تنفيذ الحكم

## الفصل الرابع

في طلب التصحيح وطلب التفسير

- مادة ١٣٨ - يجوز للخصوم طلب تصحيح الحكم اذا وقع فيه خطأ مادي  
 أو تفسيره اذا كان المقصود منه غير واضح تماما  
 مادة ١٣٩ - ميعاد طلب التصحيح أو التفسير عشرة أيام للدعى من  
 يوم صدور الحكم وأسبوع للدعى عليه من تاريخ اعلانه بالحكم  
 مادة ١٤٠ - يقدم طلب التصحيح أو التفسير بالطرق المعتادة الى  
 المحكمة التي أصدرت الحكم  
 مادة ١٤١ - الحكم الذي يصدر بتصحيح الحكم أو تفسيره يكون غير  
 قابل للطعن

## الباب الخامس

### أحكام ومرافعات متنوعة

## الفصل الاول

### في الاجراءات التحفظية

مادة ١٤٢ - يجوز للخصوم في الاحوال التي تستدعي اتخاذ اجراءات مستعجلة أو تحفظية أن يطلبوا ذلك من رئيس المحكمة بمريضة يقدمونها له

مادة ١٤٣ - يكتب رئيس المحكمة أمره في ذيل العريضة ويقيد الكاتب الامر في دفتر معد لذلك ثم يأخذ الطالب صورة رسميه منه للعمدة المختص لمباشرة تنفيذ الامر ولا تذكر في الاوامر الاسباب التي بنيت عليها

ويجوز التظلم من الامر الى المحكمة في الحال أو عند نظر القضية الاصلية

## الفصل الثاني

### في التنازل عن الدعوى واقطاع المرافعة

مادة ١٤٤ - يجوز للدعى التنازل عن طلباته أو حقوقه كلها أو بعضها ويلزم المدعى عليه بقبول ذلك التنازل ما لم يكن أقام على المدعى دعوى في أثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الاصلية

مادة ١٤٥ - اذا توفي أحد الخصوم أو تغيرت حالته أو صفته في الدعوى بعد سماع أقواله وطلباته تحكم المحكمة في الدعوى بحسب تلك الطلبات والاقتوال أما اذا طرأ ذلك قبل ابداء الاقوال والطلبات فتوقف المحكمة السير في الدعوى حتى تجدد بمعرفة صاحب الشأن أو طالب الاستعجال من وريثة المتوفى أو من حل محل الذى تغيرت حالته أو صفته أو الخصم الثانى

- مادة ١٤٦ - اذا كثرت القضايا الموقوفة يتبع ما يصدر بشأنها من التعليمات التي يضعها ناظر الحقائق
- مادة ١٤٧ - اذا استمر اقطاع الدعوى ثلاث سنين فلكل من الخصوم ان يطلب الحكم ببطالان المرافعة
- ويترتب على ذلك سقوط جميع الاجراءات التي حصلت في الدعوى ومنها الاعلان ولا تنظر الا باعلان جديد ان كان لصاحبها حق في تجديد
- مادة ١٤٨ - موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف وميعاد المعارضة ولا يحسب الباقي من الميعاد الا بعد اعادة اعلان الحكم للورثة

### الفصل الثالث

#### في رد القضاة عن الحكم

- مادة ١٤٩ - يجوز رد رئيس وأعضاء محكمة الخط باحد الاسباب الآتية
- أولاً - اذا كان له أو لزوجته قرابة أو مصاهرة مع احد الخصوم لغاية الدرجة الرابعة
- ثانياً - اذا كان له أو لها أولاد أو أقاربهما أو اصهارهما لغاية الدرجة عينا خصومة قضائية أو ادارية قائمة أو سابقة مع أحد الخصوم أو زوجته
- ثالثاً - اذا كان بينه وبين أحد الخصوم علاقة استخدام أو توكيل أو مشاركة
- رابعاً - اذا أبدى الرئيس أو العضو نصيحة لاحد الخصوم في الدعوى أو تدخل فيها لصالح أحد الطرفين
- خامساً - اذا أتى أحد المذكورين شهادة في الدعوى
- سادساً - اذا قبل هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع في الدعوى
- مادة ١٥٠ - يجب على الرئيس أو العضو الذي يعلم اتصاف نفسه باحد أسباب الرد المذكورة وأنه يشعر بخرج من الحكم في الدعوى أن يمتنع من نفسه عن نظرها

مادة ١٥١ - يطلب الرد في الجلسة قبل الشروع في المرافعة والا سقط الحق فيه

مادة ١٥٢ - اذا نذب أحد أعضاء المحكمة لعمل ما وكان لدى أحد الخصوم سبب لرده وجب ابدائه في الحال والا سقط طلب الرد

مادة ١٥٣ - يحور بطلب الرد محضر تدون فيه اجابة العضو المطلوب رده ويرسل الى القاضى الجزل ليفصل فيه في اودة مشورته فاذا قبله عين من يقوم مقام العضو الذى وجب امتناعه عن نظر الدعوى

مادة ١٥٤ - اذا رفض طلب الرد جاز للقاضى أن يحكم على مقدمه بفرامة لا تتجاوز ثلثائة قرش

مادة ١٥٥ - القرار الصادر من القاضى في طلب الرد يكون غير قابل للطعن

### الفصل الرابع

في الاطلاع على الاحكام وفي طلب الصور

والشهادات والمخصصات

مادة ١٥٦ - يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الخصوم

ويسوغ أيضا اعطاؤه ما يطلبه من مخصصاتها أو صورها وكذلك الشهادات

مادة ١٥٧ - على الكاتب أن يسلم للطالب الصورة أو الشهادة أو المخصص في ميعاد أربعة أيام على الاكثر من يوم الطلب

مادة ١٥٨ - يجب أن يكون لدى الكاتب دفتر معد لتقييد ما يعطيه من الصور والمخصصات والشهادات



## الكتاب الثاني

### في المرافعات في مواد المخالفات

## الباب الاول

### في القواعد العمومية وفي الاجراءات

## الفصل الاول

### قواعد عمومية

مادة ١٥٩ - تراعى محاكم المخالفات القواعد والاحكام المقررة في الكتاب الاول من هذه اللائحة مالم يرد نص خاص عن ذلك في المواد الآتية

مادة ١٦٠ - على مأموري الضبطية القضائية أن يحيلوا الى محاكم الاخطا ما يحضرونه من محاضر المخالفات التي تختص المحاكم المذكورة بالنظر فيها وبيين في المحضر تاريخ الجلسة التي يحضر فيها الخصوم مع التنبيه عليهم وعلى الشهود بذلك

مادة ١٦١ - للمأمور المركز أو معاون البوليس الذي يحضر محضر المخالفة أن يأمر بحفظه اذ رأى أن الواقعة غير ثابتة أولا يعاقب عليها القانون

مادة ١٦٢ - لمن وقعت عليه المخالفة أن يعلن خصمه مباشرة أمام محكمة الخط باعلان يحضر من قبل العمدة طبقا للنموذج المقرر عليه من نظارة الحفانية

مادة ١٦٣ - لا يجوز أن يدعى بحق مدنى أمام محكمة الخط بأكثر من نسمة قرش

مادة ١٦٤ - ميعاد الحضور ثلاثة أيام على الأكثر وأربع وعشرون ساعة على الأقل

- مادة ١٦٥ - اذا حضر الشاكي والمشكو منه من تلقاء انفسهما أمام المحكمة سمعت الدعوى وحكم فيها
- مادة ١٦٦ - لا قبل الشكوى بعد مضي شهر من تاريخ وقوع المخالفة

## الفصل الثاني

### في الاجراءات

- مادة ١٦٧ - يبدأ الرئيس في الجلسة بسؤال المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل اقامته
- ثم يتلو الكاتب محضر المخالفة ماعدا شهادة الشهود ان كانوا حاضرين وتسمع أقوال المشتكى وشهود الاثبات ودفاع المتهم وشهادة شهود النفي
- مادة ١٦٨ - تعتمد في مواد المخالفات المحاضر التي يحررها مأمورو الضبطية القضائية الى أن يثبت ما فيها

## الباب الثاني

### في الأحكام وطرق الطعن فيها

## الفصل الاول

### في الاحكام

- مادة ١٦٩ - اذا رأت المحكمة ان الواقعة غير ثابتة أولا يعاقب عليها القانون وليس فيها شبهة جنحة ولا جنائية تحكم ببراءة المتهم
- ويجوز لها مع ذلك أن تحكم بالتعويض الذي يطلبه بعض الخصوم من بعض
- مادة ١٧٠ - اذا رأت المحكمة ان الواقعة تعدّ جنحة أو جنائية تحكم بعدم اختصاصها وترسل الاوراق الى قلم النائب العمومي بالمحكمة الجزئية
- مادة ١٧١ - يجب ان يكون الحكم مشتملا على بيان المخالفة والمادة القانونية التي حكم بمقتضاها

## الفصل الثاني

### في المعارضة

مادة ١٧٢ - اذا لم يحضر المتهم ولم يرسل ويكلا عنه تحكم المحكمة في غيبته بعد الاطلاع على محضر المخالفة ان كان وسماع أقوال من يكون حاضرا من الشاكي والشهود

مادة ١٧٣ - تجوز المعارضة من المحكوم عليهم في الاحكام الغياية

مادة ١٧٤ - ميعاد المعارضة ثلاثة أيام من تاريخ اعلان الحكم للمحكوم عليه

مادة ١٧٥ - ترفع المعارضة الى المحكمة التي أصدرت الحكم بتقرير يكتب في النموذج المقر عليه من نظارة الحفانية

ويجوز ذكرها في ورقة اعلان الحكم عند تسليمه الى المحكوم عليه

مادة ١٧٦ - يكون عند العمدة عدد من النماذج المذكورة لعمل المعارضة وعليه أن يرسل التقارير التي تحور الى المحكمة قبل يوم الجلسة المحددة

## الفصل الثالث

### في الاستئناف

مادة ١٧٧ - يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة بالحبس في مواد المخالفات

مادة ١٧٨ - ميعاد الاستئناف خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم ان كان حضوريا أو من تاريخ مضي ميعاد المعارضة ان كان غيايا

مادة ١٧٩ - يجوز رفع الاستئناف عن الاحكام الغياية الصادرة بالحبس قبل مضي ميعاد المعارضة ويعتبر ذلك تنازلا عن حق الطعن بطريق المعارضة

مادة ١٨٠ - يرفع الاستئناف بتقرير يحرر في قلم كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم طبقا للنموذج المقرر عليه من نظارة الحفانية

مادة ١٨١ - يقدم الاستئناف للقاضي الجزئي الذي تدخل في دائرة اختصاصه محكمة الخط الصادر منها الحكم

مادة ١٨٢ - تتبع أمام القاضي الجزئي في نظر الاستئناف الذي يرفع عن حكم صادر من محكمة الخط القواعد المقررة في هذا الكتاب

## الكتاب الثالث

### في التنفيذ

## الباب الاول

### في تنفيذ الاحكام المدنية

## الفصل الاول

### قواعد عمومية

مادة ١٨٣ - التنفيذ واجب لكل حكم عليه صيغة التنفيذ وكلمة حكم تشمل أيضا القرار أو الامر

مادة ١٨٤ - صيغة التنفيذ هي (هذا الحكم واجب التنفيذ) ويجب على كاتب المحكمة متى طلب منه ذلك صاحب الشأن أن يوقعها على كل حكم انتهى

مادة ١٨٥ - على الكاتب المذكور أن يسلم في ظرف ثلاثة أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها

مادة ١٨٦ - تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعه عليه من تنفيذه

مادة ١٨٧ - اذا ضاعت نسخة الحكم التنفيذية المسلمة للطالب جازله أن يأخذ نسخة أخرى بأمر من رئيس المحكمة بشرط أن يدفع عنها الرسم المقرر للصوري لأثمة رسوم محاكم الاخطاط

مادة ١٨٨ - اذا حصل اشكال في التنفيذ وكان متعلقا بالاجراءات الوقية يرفع الاشكال الى رئيس محكمة الخط ليحكم فيه بدون أن يتعرض لموضوع الحكم فاذا كان الاشكال متعلقا بموضوع الحكم يرفع الامر الى المحكمة التي أصدرته  
مادة ١٨٩ - اذا امتنع المكلف بالتنفيذ عن اجرائه يرفع طالب التنفيذ الامر الى رئيس محكمة الخط

مادة ١٩٠ - لا يجوز الشروع في التنفيذ الا بعد اعلان الحكم أو القرار أو الامر الواجب التنفيذ لنفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء فاذا امتنع بياشر المكلف بالتنفيذ اجراءه فورا

مادة ١٩١ - يجرى التنفيذ بمعرفة شيخ البلد الذي به محل المحكوم عليه وذلك تحت مسؤولية العمدة

ويجوز أن يحصل بمعرفة المحضر  
فان كان التنفيذ مطلوباً على شيء في بلد غير محل المحكوم عليه فيكون اجراؤه بمعرفة شيخ البلد الذي فيه ذلك الشيء

مادة ١٩٢ - اذا كان للمحكوم عليه دين مستحق على آخر يكون التنفيذ أولاً على الدين المذكور متى كان المدين معترفاً به أو كان الدين ثابتاً بحكم قضائي واجب التنفيذ

مادة ١٩٣ - لا يجوز أن يقع التنفيذ الا على الاشياء التي لا تزيد قيمتها على الدين المحكوم به والرسوم التي دفعت في المحكمة متى كان ذلك ممكناً

مادة ١٩٤ - لا يجوز وضع المحجز على أجرة الخدمة والصناعة وماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب المعاشات الا بقدر الخمس اذا كانت قيمة الراتب لا تزيد عن خمسمائة قرش وبقدر الربع اذا زادت على ذلك

- مادة ١٩٥ - لا يجوز حجز النفقات المقررة ولا المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشروط فيها عدم جواز الحجز عليها
- مادة ١٩٦ - لا يجوز الحجز على الفراش اللازم للدين وعائلته المقيمة معه ولا على ملابسه
- أولا يجوز الحجز على ما يأتي إلا لدفع الإيجار أو النفقة
- اولا - الكتب الضرورية لحرفة المدين
- ثانيا - الآلات والعدد اللازمة للصناع في أعمال صناعتهم
- ثالثا - الغلال والدقيق اللازمة لمؤنة المدين وعياله مدة شهر
- رابعا - بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين
- خامسا - ما يلزم من التقاوى لزراعته لغاية خمسة أفدنة
- سادسا - ما تنص القوانين على عدم جواز حجزه

## الفصل الثاني

### في التنفيذ على المنقولات

- مادة ١٩٧ - يكون التنفيذ على المنقولات بواسطة حجزها أولا وإقامة حارس عليها
- ويحصل الحجز فوراً بعد التنبيه بالدفع على المحكوم عليه
- مادة ١٩٨ - يجب جرد الأشياء المحجوزة وإقامة حارس عليها مع إعطائه نسخة من محضر الجرد
- مادة ١٩٩ - إذا اختلس المدين المحجوز عليه أو ضيره شيئا من الامتعة المحجوزة يجازى طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات
- مادة ٢٠٠ - بعد الحجز بثلاثة أيام يصير الاعلان عن البيع بمعرفة المكلف بالتنفيذ بواسطة اعلانات مطبوعة طبقاً للنموذج المقرر من نظارة الحفانية ويلصق الاعلان على باب العمدة

- مادة ٢٠١ - ميعاد حصول البيع سبعة أيام من تاريخ الاعلان
- مادة ٢٠٢ - اذا كان للبلد سوق يعلق الاعلان أيضا في السوق المذكور ويكون البيع في يوم اجتماعه
- مادة ٢٠٣ - يحصل البيع بالمزاد العمومي بحضور المكلف به ويجب على المشتري دفع الثمن فورا الى من يباشر البيع ويأخذ منه ايصالا بذلك وعلى من يستلم الثمن المذكور أن يسلمه في الحال الى المحكوم له بايصال على الحكم نفسه ثم يرسله الى المحكمة ليحفظ مع أوراق القضية وإن بقى من الثمن شيء يدفعه الى المحكوم عليه في الحال أيضا بايصال منه ويذكر ذلك في الحكم قبل ارساله الى المحكمة
- مادة ٢٠٤ - اذا تحصل مبلغ كاف لأداء الدين المطلوب والرسوم وجب على من يباشر التنفيذ أن يكف عن بيع الباقي ويرده لصاحبه
- مادة ٢٠٥ - اذا لم يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فورا يباع المبيع ثانيا على ذمته في الحال ان أمكن بأي ثمن كان ويكون هو مسؤولا عن الفرق ومباشر التنفيذ الذي يهمل في ذلك يكون مسؤولا عن الثمن الذي رسابه المزاد أولا فاذا لم يتيسر البيع فورا يؤجل الى ميعاد لا يزيد على أسبوع
- مادة ٢٠٦ - اذا حصل تعرض من أحد لاجراءات البيع أو التنفيذ فلا يقبل منه الا اذا رفع فورا دعوى أمام محكمة الخط بما يدعيه من الحقوق على الاشياء المطلوب التنفيذ عليها
- ويكون رفع الدعوى بذكرها في محضر التنفيذ وعلى مباشر التنفيذ أن يحدد أول جلسة لنظرها وأن يعلن طالب التنفيذ والمحكوم عليه بذلك
- مادة ٢٠٧ - لا تقبل دعوى التعرض المذكور في المادة السابقة الا اذا دفع المتعرض قيمة الدين المحكوم به والمصاريف وأمانة في خزانة المحكمة أو قدم كفيلًا مقتدرا بمقدار ذلك فاذا حكم برفض دعواه سلم المبلغ المودع بالخزينة

الى طالب التنفيذ المحكوم له وأجرى البيع لذمة المتعرض أو نفذ الحكم على الكفيل ويكون البيع حيلئذ لحسابه هو

مادة ٢٠٨ - اذا كسب المتعرض دعواه ردّ اليه مبلغ الامانة الذي يكون أودعه أو أخلى الكفيل الذي يكون قدّمه

مادة ٢٠٩ - اذا وقع على الاشياء المحجوزة حجز آخر بمعرفة أحد المحضرين فعلى المحضر أن يضم الحجزين في محضره ويبقى الحارس المعين من قبل أو يستبدله بغيره اذا اقتضى الحال ذلك

وتتم احراآت التنفيذ بواسطة قلم المحضرين على الطريقة المقررة في قانون المرافعات

### الفصل الثالث

#### في التنفيذ على العقار

مادة ٢١٠ - في حالة عدم كفاية المتحصل من بيع المنقولات المحجوزة أو في حالة عدم وجود منقولات للحجز عليها يجوز للمحكوم له أن يطلب التنفيذ على العقار المملوك للمحكوم عليه

مادة ٢١١ - التنفيذ على العقار المرهون رهنا مسجلاً أو الواقع عليه اختصاص لاسد الدائنين يكون بمعرفة قلم المحضرين طبقاً لنصوص قانون المرافعات

مادة ٢١٢ - ينبه العمدة على المدين بناء على طلب المحكوم له بدفع المبالغ المحكوم بها والمصاريف في ميعاد عشرة أيام

مادة ٢١٣ - اذا لم يدفع المحكوم عليه المبالغ المطلوبة في الميعاد المذكور يقع الحجز على العقار المطلوب التنفيذ عليه

ويجوز الاكتفاء بالحجز على جزء من العقار المذكور اذا رأى العمدة أن ثمنه يفي بالمبالغ المطلوبة



مادة ٢١٤ - يكون توقيع المحجز بحضور شاهدين ويحضر بذلك محضر شامل لبيان العقار وحدوده بيانا كافيا وغير ذلك مما يساعد على معرفته معرفة تامة وفي ذيل المحضر يحدد ميغادا للبيع لا يقل عن ١٥ يوما ولا يزيد عن ثلاثين يوما ويمضى على المحضر ممن يباشر التنفيذ ومن الشاهدين وتسلم صورة منه للدين مادة ٢١٥ - قبل اليوم المحدد للبيع بأسبوع على الأقل يلصق اعلان البيع على المحلات الآتية

- أولا - على باب المركز الذى فى دائرته العقار
- ثانيا - على باب دار العمدة
- ثالثا - فى أقرب سوق للبلد الكائن بها العقار
- رابعا - على باب محكمة الخط

ويشتمل اعلان البيع على بيان اليوم المحدد للبيع وعلى حدود العقار واسم صاحبه والتمن الاساسى ومقدار المبالغ المطلوبة واسم طالب البيع

مادة ٢١٦ - بعد لصق الاعلانات يرسل محضر المحجز وصورة من اعلان البيع لمحكمة الخط مباشرة بيع العقار

مادة ٢١٧ - يحصل البيع أمام محكمة الخط فى جلسة عادية بالمزاد العلنى على التمن الاساسى المذكور فى محضر المحجز وتحكم المحكمة بمرسى المزاد على من يعرض أعلى ثمن للعقار

مادة ٢١٨ - على من يرسو عليه المزاد ان يدفع الثمن فورا ويعطى المحكوم له ان كان حاضرا المبالغ المطلوبة بايصال على حكم الدين ويرد الباقي للتزوع ملكيته مادة ٢١٩ - اذا لم يحضر مزادون فيقص الثمن الاساسى بمقدار مآزاه المحكمة موافقا ويؤجل البيع للجلسة التالية

وللمحكمة فى هذه الحالة أن تأمر بعمل اعلانات فى الجهات التى تعينها

تسلم للشترى صورة من محضر الجلسة وعليها الصيغة التنفيذية

اذا لم يدفع الراسى عليه المزاد الثمن فورا يعاد البيع بالطريقة المتقدمة ويكون الراسى عليه المزاد ملزما بالفرق بين التمتين

## الباب الثاني

### في تنفيذ أحكام المخالفات

مادة ٢٢٠ - يجب على المحكوم عليه بالغرامة أن يدفعها في ثلاثة أيام من تاريخ صدور الحكم حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة ويكون دفعها إلى العمدة التابع هو إليه ليرسلها إلى المحكمة ويأخذ من الكاتب باسم المحكوم عليه ايصالاً من دفتر قسيمة يعد لذلك

مادة ٢٢١ - اذا لم يدفع المحكوم عليه الغرامة يحبس عنها يوماً واحداً

مادة ٢٢٢ - يكون تنفيذ الاحكام الصادرة بالحبس بمعرفة مأمور المركز أو معاون البوليس بعد اطلعه على نموذج الحبس المحرر عن ذلك بمعرفة كاتب المحكمة وعليه توقيع الرئيس

### أحكام ختامية

مادة ٢٢٣ - يجب أن يحلف الاعيان الذين تتشكل منهم محاكم الاخطاء يميناً أمام ناظر الحاقانية بأنهم يؤدون وظيفتهم بالصدق والامانة

مادة ٢٢٤ - تنشر هذه اللائحة بالحرية الرسمية ويعمل بها من يوم اول يولييه سنة ١٩١٢

## نظارة الحقانية

لائحة تعريف الرسوم أمام محاكم الاخطاط وقرار العمل بها بصفة وقتية (\*)

### صورة قرار

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة والعشرين من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ ١١ يونيو  
القاضي بتشكيل محاكم الاخطاط سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في يوم ٢٢ جمادى الثانية  
سنة ١٣٣٠ ( ٨ يونيو سنة ١٩١٢ ) بالموافقة على العمل بلائحة تعريف الرسوم  
أمام محاكم الاخطاط وذلك بصفة وقتية .

قررنا ما هوأت :

يعمل بلائحة تعريف الرسوم أمام محاكم الاخطاط المرفقة بهذا ابتداء من  
أول يولييه سنة ١٩١٢ وذلك بصفة وقتية

تحريرا في ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ ( ١١ يونيو سنة ١٩١٢ )

ناظر الحقانية

حسين رشدي

## لائحة تعريفه الرسوم أمام محاكم الاخطاط

### الباب الأول

#### في مقدار الرسوم

المادة ١ - يؤخذ رسم نسبي قدره أربعة في المائة في المواد المدنية والتجارية التي يمكن تقدير قيمتها ويتجاوز مقدار المدعى به فيها مائة قرش

المادة ٢ - يحسب الرسم النسبي بالاعتبار الوارد في المادة السابقة على ما يأتي :

أولاً - القضايا التي يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتحكم فيها انتهائياً دون أن يتجاوز الرسم في جميع الأحوال مبلغ ألف قرش

ثانياً - الدعاوى التي تقام من المدعى عليه أثناء الخصومة

ثالثاً - استئناف الدعاوى أمام القاضي الجزئي

المادة ٣ - يؤخذ رسم مقرر قدره عشرون قرشا في المواد التي لا يمكن تقدير قيمة المدعى به فيها -

أما اذا كانت القضية مما اتفق الخصوم على تقديمه الى محكمة الخط لتحكم فيها حكماً انتهائياً طبقاً لنص المادة العاشرة من قانون محاكم الاخطاط وكانت قيمتها لا تقبل التقدير فيكون رسمها مائة قرش

المادة ٤ - يؤخذ نصف الرسم على ما يأتي :

أولاً - المعارضات في الاحكام الغيابية

ثانياً - الرجوع الى الدعوى بعد شطبها

وهذا وذلك اذا كان اصل الدعوى مما يؤخذ عليه رسم بحسب نصوص هذه اللائحة

ولا يؤخذ من المحكوم عليه سوى رسم المعارضة ان كانت الدعوى المحكوم فيها غيابيا مرفوعة من الحكومة أو من شخص مقرر اعفاؤه من الرسوم

المادة ٥ - رسم الصور والملخصات والشهادات عشرة قروش

وتعتبر عرائض الدواوى ومحاضر الجلسات والاحكام كل منها على حدته

المادة ٦ - رسم التصديق على كل امضاء أو ختم عشرة قروش متى كان العمل خاصا بمحاكم الاخطاط

ويؤخذ زيادة على ذلك رسم قدره ٣٠ قرشا اذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الامضاء أو الختم ولا يكون الانتقال الا فى دائرة محكمة الخط

المادة ٧ - الطلبات الاضافية التى تحصل من المدعى أثناء المرافعة تفعم على طلباته الاصلية ويحتسب الرسم على المجموع

المادة ٨ - يشمل رسم الدعوى جميع الاعمال التى يستلزمها سيرها أمام المحكمة واجراءات التنفيذ المتعلقة بها لغاية انتهائها

المادة ٩ - اذا اصططح الخصوم فلا تؤخذ رسوم على الدعوى

المادة ١٠ - اذا لم يتم الصلح أمام محكمة الخط وأحيلت الدعوى التى ليست من اختصاصها على المحكمة الجزئية قدرت رسومها بالمحكمة الاخيرة بمقتضى أحكام لائحة الرسوم المقررة أمام المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ ٧ اكتوبر سنة ٩٧  
١٠ جمادى الاولى سنة ١٣١٥ )

المادة ١١ - لا يؤخذ فى أى حال من الاحوال رسم نسبي أقل من خمسة قروش

المادة ١٢ - لا تؤخذ رسوم في الاحوال الآتية :

- (أ) الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش
- (ب) ادخال شخص في الدعوى بصفة ضامن أو دخوله بصفة خصم ثالث
- (ج) الطلبات الاحتياطية والطلبات الخاصة باخلاء العين المؤجرة وطلب حفظ الحق في المطالبة بالربع أو التعويض وغيرها مما يرد ذكره في عريضة الدعوى أو يثبت في محضر الجلسة
- (د) الصور التنفيذية التي تعطى للحكوم له للتنفيذ بمقتضاها والصور التي تعطى لاحد الخصوم وتكون من مستلزمات سير الدعوى أو من مستلزمات تنفيذ الحكم الصادر فيها وصور الاحكام الصادرة بالرفض أو بالشطب
- (هـ) المخالفات التي من اختصاص محكمة الخط
- (و) الصور والمخصصات والشهادات في مواد المخالفات اذا كان الطالب صاحب شأن
- (ز) الاوامر الصادرة من رئيس محكمة الخط لاتخاذ اجراءات تحفظية وغيرها
- (ح) انتقال محكمة الخط أو أحد أعضائها
- (ط) ايداع المبالغ التي حصلت المطالبة بها أمام محكمة الخط
- أما المبالغ التي لا تتعلق باختصاص المحاكم المذكورة فيجب ايداعها بالمحاكم المختصة
- (ي) جميع القضايا الجزئية التي ليست من اختصاص محاكم الاخطا وانما قدمت لها عملاً بنص المادة ١٩ من قانون محاكم الاخطا و بغير اتفاق الخصوم على تخويلها حق الحكم النهائي ويراعى فيها نص المادة العاشرة من هذه اللائحة
- (ك) الدعاوى التي ترفع من مصالح الحكومة ومجالس المديريات والمجالس المحلية أو القومسيونات البلدية المختلطة

## الباب الثاني

في تقدير قيمة الرسوم وطريقة دفعها وما يتبع

في حالة عدم دفع الرسم

المادة ١٣ - يحاسب الرسم على القيمة المطلوب الحكم بها فإذا لم يبين المدعى القيمة وكانت الدعوى مما تقبل تقدير قيمة لها وجب على الكاتب تقديرها وأخذ الرسم عنها فإذا عارض المدعى أو المدعى عليه في الرسم تفصل المحكمة في ذلك عند نظر الدعوى

المادة ١٤ - يدفع الرسم بتمامه يوم الجلسة قبل نظر القضية فإذا تأخر المدعى عن دفع الرسم وجب على المحكمة أن تمتنع عن نظرها

المادة ١٥ - لا يجوز لكتابة المحاكم إعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة وأى ورقة أخرى الأبعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق المطلوب منها ما ذكر

المادة ١٦ - لا يجوز لمحاكم الاخطاط ولا لكتابها مباشرة أى عمل مقترد عليه رسوم الأبعد تأدية الرسوم المستحقة

المادة ١٧ - لا يرّد ما يدفع من الرسوم إذا حكم بشطب الدعوى أو برفضها أو بقيمة أقل من القيمة المدعى بها

المادة ١٨ - كل ما كان في قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنيا

## الباب الثالث

### في تحصيل الرسوم المستحقة للخرينة

المادة ١٩ - يكون المدعى مسؤولاً عن الرسوم المستحقة على دعواه للخرينة في جميع الأحوال ويجب عليه أن يدفع الباقي من الرسوم فوراً للخرينة عقب صدور الحكم أو عقب استحقاق الرسم بمقتضى نصوص هذه اللائحة وفي حالة تأخره عن التسديد يتخذ كاتب المحكمة الاجراءات اللازمة المبينة في المواد الآتية فإذا كان محكوماً في الدعوى على المدعى عليه وتعذر التحصيل من المدعى يحصل الرسم المطلوب من المدعى عليه المذكور

المادة ٢٠ - يجب على كاتب المحكمة أن يكتب على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخرينة وما تحصيل منها والباقي وتاريخ ونمرة الايصال المحرر بورود الرسم وتكون البيانات المذكورة بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة

المادة ٢١ - ويجب عليه عقب الحكم في الدعوى أن يحرر قائمة بالرسوم المستحقة ويصلق عليها رئيس المحكمة ثم تعلن هذه القائمة للنضم المطلوبة منه الرسوم بتسليمه نسخة منها بواسطة العمدة

ويقوم اعلان هذه القائمة مقام اعلان الحكم نفسه فيما يتعلق بالرسوم والمصاريف

المادة ٢٢ - يجوز للعلن اليه أن يعارض في قائمة الرسوم عند اعلانها وعلى من يتولى الاعلان أن يثبت ذلك كما بقى على أصل الاعلان وفي هذه الحالة يجب تحديد جلسة للمعارضة واعلان المعارض بالحضور في ظرف ثلاثة أيام على الأقل وتنظر هذه المعارضة أمام المحكمة

المادة ٢٣ - يصدر القرار بعد سماع أقوال المعارض وكاتب الجلسة فان لم يحضر المعارض في اليوم المحدد تنظر المحكمة في المعارضة وتصدر قرارها بعد سماع أقوال الكاتب المذكور والحكم الذي يصدر يكون غير قابل للطعن على كل حال



المادة ٢٤ - اذا لم يعارض الخصم في قائمة الرسوم أو عارض وفصل في معارضته وامتنع عن أداء المستحق عليه وجب على الكاتب ارسال القضية لكاتب المحكمة الجزئية ليتخذ اللازم لتحصيل الرسم بالطريقة المقررة لتحصيل الرسوم المستحقة للحاكم الجزئية

### الباب الرابع

#### في الاعفاء من الرسوم

المادة ٢٥ - يجوز اعفاء الفقراء من الرسوم القضائية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم ويترتب على هذا الاعفاء الاقالة من رسوم كافة الاوراق القضائية أو الادارية

المادة ٢٦ - يلزم للحصول على الاعفاء من الرسوم أن يقدم لمحكمة الخط في اليوم المحدد للجلسة شهادة من العمدة والصراف دالة على فقر مقدمها

المادة ٢٧ - على محكمة الخط أن تفصل في طلب الاعفاء من الرسوم قبل نظر القضية المطلوب الاعفاء من دفع رسومها بعد سماعها ملحوظات الخصم الآخر إن كان موجودا

المادة ٢٨ - فاذا تبين أن المدعى فقير تقرر باعفائه من الرسوم وثبت ذلك في محضر جلسة القضية الاصلية وترفق بأوراق القضية شهادة الفقر المقدمة للمحكمة

المادة ٢٩ - اذا حكم على المدعى عليه وجب مطالبته بالرسوم أولا فاذا تمسذر تحصيلها منه جاز الرجوع على الخصم الذي سبق اعفاؤه منها اذا نجح في دعواه وكانت قيمتها تزيد عن ٥٠٠ قرش

المادة ٣٠ - يقيد رسم الدعوى التي تقام بطريق الاعفاء من الرسوم في دفتر مخصوص

## الباب الخامس

## أحكام عمومية

المادة ٣١ - يكون تحصيل الرسوم والمصاريف التي قدرت في هذه اللائحة والامانات والودائع وحفظها وصرفها بمعرفة كتبة محاكم الاخطاط تحت مراقبة نظارة الحقانية وطبقا للعمليات التي تضعها بالاتفاق مع نظارة المالية للسير بمقتضاها في الاعمال الحسابية

المادة ٣٢ - العمليات التي تلزم لتنفيذ هذه اللائحة أو التي يقتضيها العمل بموجبها تبين في قرار يصدره ناظر الحقانية ويرجع للنظارة في تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة

## مديرية الفيوم

قرار - الانارة والكنس والرش بناحية اطسا فيوم (\*)

مدير الفيوم

بعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩١٢  
٩ يونيو سنة ١٩١٢

### قرر ما هوأت

أولا - يجب على سكان ناحية اطسا بمركز اطسا أن ينظفوا أمام منازلهم  
ودكاكينهم وحواليها وهذه الغاية ينبغي عليهم مباشرة الكنس  
والرش في كل يوم مرتين الاولى في خلال ساعتين بعد شروق  
الشمس والثانية قبل الغروب بساعتين

ثانيا - سكان الناحية المذكورة ملزمون أيضا بتعليق مصباح على كل  
باب من أبواب منازلهم ودكاكينهم المطللة على الطريق العمومي  
ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر  
ماعدا الليالى المقمرة أى من يوم ١٢ الى يوم ١٨ من كل شهر  
من الشهور العربية

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب متزلين أو ثلاثة لغاية أربعة  
منازل ملاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول  
اتفاق كتابي فيما بينهم

ثالثا - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب صاحبها بغرامة لا تتجاوز  
٢٥ قرشا صاغا

رابعا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام  
الفيوم في ٩ يونيو سنة ١٩١٢ - ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

ابراهيم حلمي

## محافضة القنال

لائحة بشأن البياعين السريجة ببور سعيد (\*)

### محافظ القنال

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٦ يونيه ١٩١٢  
١٧ مايو سنة ١٩١٢ الصادر طبقا للأمر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٦

### قررنا ما هوآت

- ١ - يجب على كل بيع سريج يشتغل الآن أو يريد الاشتغال بهذه المهنة في مدينة بورسعيد أو في ميناها أن يحصل مقدما على رخصة بذلك من المحافظة ويجب عليه ابراز رخصته للبوليس كلما طلب منه ذلك ولا تعطى هذه الرخصة الا لمن يثبت حسن سيره وسلوكه
- ٢ - رخص الباعة السريجة تكون على نوعين أحدهما للباعة السريجة الذين بدون عربات يد والآخر للباعة السريجة بعربات يد ولا يجوز الحصول على رخصتين عن النوعين معا في آن واحد
- ٣ - على الباعة السريجة المرخص لهم أن يحملوا على ذراعهم الأيمن صفيحة قد قششت عليها نمرة الرخصة بأرقام عربية وافرنكية وعلى الباعة السريجة بعربات أن يضعوا على جانبي العربة في موضع ظاهر منها صفيحة أخرى قد قششت عليها نمرة الرخصة بأرقام عربية وافرنكية وهذه الصفائح تصرف من المحافظة بعد دفع ثمنها الذي يجب أن لا يزيد عن خمسة قروش صاغ
- ٤ - لا يجوز للباعة السريجة بعربات يد أن يسيروا أو يقفوا بعرباتهم في الشوارع اتى تعينها المحافظة بقرار يصدر منها

وممنوع أيضا وقوفهم بأفواه الشوارع والحواري أو في التقط التي يأمرهم رجال البوليس بعدم الوقوف فيها بحسب مقتضيات الاحوال

٥ - يجب على الباعة السريحة عدم ازعاج المارين أو مضايقتهم بالحاحهم الممل أو الوقوف تحت ثيراندات الفنادق الا اذا طلبهم زلاؤها وممنوع أيضا وقوفهم أمام المخازن بطريقة تحول دون حرية الدخول فيها أو دون المرور في الشارع

٦ - يجب على الباعة السريحة أن لا يعرضوا بضائع واصفين اياها وصفا يخالف جلسها الحقيقي

٧ - لا يجوز أن يكون في حيازة الباعة صور فتوغرافية أو صور يد أو صور مطبوعة أو كتب مخلة بالآداب العمومية

٨ - لا يجوز للباعة السريحة أن يعرضوا أنفسهم بصفة أدلاء عموميين

٩ - لا يجوز للباعة السريحة أن ينادوا على بضائعهم بصوت عال بطريقة تخلق راحة السكان

١٠ - اذا فقدت من أحد الباعين السريحة رخصته أو صفيحته أو صفيحة الغربة فعليه اخطار المحافظة وهي بعد التحقق من ذلك تعطى اليه بلك الفاقد

١١ - من يخالف شيئا من أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٥ قرشا صاغا وفي حالة تكرار المخالفة أو في حالة الاشتغال بهذه المهنة بدون تصريح أو بدون حل صفيحة يجوز ابلاغ الغرامة الى مائة قرش

وعلاوة على العقوبة المبينة قبل يجوز للمحافظة في حال العود سحب الرخصة مؤقتا أو نهائيا بعد الاطلاع على حكم الادانة وبصير الاجراء كذلك في حالة الحكم النهائي في قضية جنائية أو جنحة

١٢ - يلغى القراران الصادران بشأن الباعة السريحة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣ و ٣١ يناير سنة ١٩٠٧

١٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

٦ يونيه سنة ١٩١٢ - ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

محمد محمود

## نظارة الداخلية

منع صيد وبيع المحار والحيوانات ذوات الصدف (\*)

## قرار

## ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الرقم ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥ بمنع صيد المحار وبيعه من أول مايو الى أول سبتمبر من كل سنة

١٦ يونيو  
سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩١٢ الصادر طبقا للامر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

## قرر ما هو آت

١ - يمنع صيد المحار فى المياه المصرية وفى قنال السويس وكذلك يمنع بيعه فى جميع أنحاء القطر المصرى من أول مايو الى أول سبتمبر من كل سنة وإذا تهتد القطر وباء ساغ لنظارة الداخلية ان تمنع فى غير المدة المذكورة وبمقتضى قرار بسيط صيد المحار وغيره من أنواع الحيوانات ذوات الصدف فى المناطق التى تعينها وتمنع أيضا بيعها فى جميع أنحاء القطر المصرى أثناء المدة التى ترى ضرورة لاستمرار المنع فيها

٢ - كل مخالفة للاحكام السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط المحار والحيوانات ذوات الصدف وتصادر لحانب الحكومة

٣ - يلغى القرار الصادر فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥ المشار اليه قبل

٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

١٦ يونيو سنة ١٩١٢ - أول رجب سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

## نظارة الداخلية

ادخال تعديل على جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (\*)

### قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن  
المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة

### قرر ما هوأت

١ - المحلات الموضحة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة المضرة بالصحة  
والخطرة وتضاف الى القسم الاول والنوع الرموز اليه بحرف ( ا )  
من الجدول التابع للائحة القيمة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحقة  
بالقانون المشار اليه أعلاه

### معامل تكرير البترول

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

١٧ يونية سنة ١٩١٢ - ٢ رجب سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية في ١٩ يونية سنة ١٩١٢ وجه ١٧٤١

## نظارة الخارجية

وفاق البوسنة العام - مصادقة حكومة الاتيوبيا على وفاق روما

المنعقد في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ (\*)

جناب رئيس حكومة سويسرا أبلغ نظارة الخارجية المصرية تطبيق المادة (١٥) من الوفاق المبرم بروما في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ الخاص بتبادل الخطابات والعلب ذات القيمة المعلنة والمادة (٢٤) من اتفاق البوسنة العام مصادقة حكومة الاتيوبيا على الوفاق المذكور وقد جاء بإفادة رئيس حكومة سويسرا أيضا أن اشترك حكومة الاتيوبيا في تبادل الخطابات والعلب ذات القيمة المعلنة يسرى مفعوله من الآن

٢٦ مايو  
سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية في ٢٤ يونيو سنة ١٩١٢ وجه ١٧٩٩



## نظارة الحفائية

### الادارة القضائية للمحاكم الأهلية

#### قرار

بإنشاء محاكم جزئية بمراكز أجا و دكرنس وفارسكور بمديرية الدقهلية  
وببا والواسطى بمديرية بنى سويف وسنورس واطسا بمديرية الفيوم (\*)

نحن ناظر الحفائية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون ١٥ يونيو  
١٩١٢ سنة (٥) الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

قررنا ما يأتى

المادة الأولى

تنشأ محكمة جزئية فى كل من المراكز الآتية

١ — مديرية الدقهلية

مركز أجا

» دكرنس

» فارسكور

٢ — مديرية بنى سويف

مركز ببا

» الواسطى

(\*) الوقائع المصرية فى ٢٤ يونيو سنة ١٩١٢ ملحق

٣ — مديرية الفيوم

مركز سنورس

» أطسا

ويشمل اختصاص كل محكمة دائرة مركزها

المادة الثانية

تبتدى المحاكم المذكورة فى العمل من يوم أول يوليه سنة ١٩١٢

ناظر الحقائق

تحريرا فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٢

حسين رشدى

## نظارة الحقانية

### الادارة القضائية للمحاكم الاهلية

قرار بانشاء محاكم أخطاط بمديريات الدقهلية وبني سويف والفيوم (\*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ المختص ١٥ يونيه  
بمحاكم الاخطاط سنة ١٩١٢

قررنا ماهوآت

المادة الاولى

تنشأ محاكم أخطاط في النواحي الآتية

أولاً — بمديرية الدقهلية

(١) مركز المنصورة

محكمة خط بمدينة المنصورة

» » بناحية تلبانة

» » » كفر دواى القديم

(ب) مركز السنبلوين

محكمة خط بالسنبلوين

» » بناحية أم الدياب

» » أبو قراميط

» » » ديرب نجم

(\*) الوقائع المصرية في ٢٤ يونيه سنة ١٩١٢ ملحق

(ج) مركز ميت غمر

محكمة خط بميت غمر

» » بناحية دماص

» » المنشاة الصغرى

» » اليوم

(د) مركز أجا

محكمة خط بأجا

(هـ) مركز دكرنس

محكمة خط بدكرنس

» » بناحية المنزلة

» » برمال الجديدة

» » ميت فارس

(و) مركز فارسكور

محكمة خط بفارسكور

» » بمدينة دمياط

» » بناحية الزرقا

ثانياً — بمديرية بنى سويف

(أ) مركز بنى سويف

محكمة خط بمدينة بنى سويف

» » بناحية بلفيا

(ب) مركز بيا

محكمة خط بيا

» » بناحية سمسطا الوقف

» » ننا

(ج) مركز الواسطي

محكمة خط بالواسطي

» » بناحية اشمنت

» » أبو صير الملقى

ثالثا — بمديرية الفيوم

(١) مركز الفيوم

محكمة خط بمدينة الفيوم

» » بناحية سيلة

(ب) مركز اطسا

محكمة خط باطسا

» » بناحية طهار

» » قصر الجبالى

» » الفرق السلطاني

(ج) مركز سنورس

محكمة خط بسنورس

» » بناحية الروضة

» » أبوكساه

المادة الثانية

تبتدى المحاكم المذكورة فى العمل من يوم أول يولييه سنة ١٩١٢

ناظر الحقاينة

تحريرا فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٢

حسين رشدى

## نظارة الحقانية

قرار بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط بمديريات الدقهلية  
وبنى سويف والفيوم (\*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ المختص بمحاكم  
الاخطاط وعلى القرار الصادر منا بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بتشكيل محاكم  
أخطاط بمديريات الدقهلية وببنى سويف والفيوم  
وبعد موافقة عطوفة ناظر الداخلية

قررنا ماهوآت

أولاً — بمديرية الدقهلية

تشمل دائرة محكمة خط المنصورة البلاد الميمنة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١

٢	»	»	»	تلبانه	»	»
٣	»	»	»	كفر بدواى القديم	»	»
٤	»	»	»	السنبلاوين	»	»
٥	»	»	»	ام الدياب	»	»
٦	»	»	»	أبوقراميط	»	»
٧	»	»	»	دير بنجم	»	»
٨	»	»	»	ميت غمر	»	»
٩	»	»	»	دماص	»	»
١٠	»	»	»	المنشاة الصغرى	»	»
١١	»	»	»	اليوم	»	»
١٢	»	»	»	اجا	»	»

تشمّل دائرة محكمة خط دكرنس	البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١٣		
» »	المنزلة	» »	١٤
» »	برمبال الحديدية	» »	١٥
» »	ميت فارس	» »	١٦
» »	فارسكور	» »	١٧
» »	دمياط	» »	١٨
» »	الزرقا	» »	١٩

ثانياً — بمديرية بنى سويف

تشمّل دائرة محكمة خط بنى سويف	البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١		
» »	بلقيا	» »	٢
» »	يب	» »	٣
» »	شمسطا الوقف	» »	٤
» »	نبا	» »	٥
» »	الواسطى	» »	٦
» »	أشمنت	» »	٧
» »	أبو صير الملق	» »	٨

ثالثاً — بمديرية الفيوم

تشمّل دائرة محكمة خط الفيوم	البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١		
» »	سيلة	» »	٢
» »	اطسا	» »	٣
» »	طهار	» »	٤
» »	قصر الجبالى	» »	٥
» »	الغرق السلطانى	» »	٦
» »	سنورس	» »	٧
» »	الروضة	» »	٨
» »	أبو كساه	» »	٩

ناظر الحقائقية

امضاء حسين رشدى

تحريرا فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٢

## مديرية الدقهلية

## مركز المنصورة

## نمرة ١

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط المنصورة

١١ الريمانية	١ سلكه
١٢ كفر ميت فاتك	٢ نقيطه
١٣ ميت مزاح	٣ أويس الحجر
١٤ قولنجيل	٤ ميت سندوب
١٥ انلياريه	٥ الحواوشه
١٦ بحقيره	٦ جديله
١٧ كفر البدماص	٧ سلنت
١٨ ميت بدر نخيس	٨ ميت نخيس وكفر الموجي
١٩ سندوب وكفر المناصره	٩ ميت الصارم
	١٠ الدنايق

## نمرة ٢

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط تلبانه

٨ كوم الدريس	١ بدين
٩ بلجاي	٢ شبرا بدين
١٠ جاليه	٣ تلبانه
١١ الزمار	٤ كفر تلبانه
١٢ ميت على	٥ كفر الامشوطي
١٣ جديده الهاله	٦ كوم التعالب
١٤ ميت عوام	٧ جمنه بلجاي



(تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط نيلبانه

٢٢	التعلة البقلية	١٥	شاه
٢٣	ميت عزون	١٦	برفتقص
٢٤	ميت الاكراد	١٧	ميت خيرون
٢٥	التمد الحجر	١٨	دير عوارم
٢٦	المتوه	١٩	المالحة
٢٧	منشاة بطاش	٢٠	كوم بنى مراس
٢٨	المخزن	٢١	الخليج

نمرة ٣

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط كفر بدواى القديم

١٠	سلامون	١	ميت محلة دمنه
١١	ترانيس البحر	٢	شها
١٢	البداله	٣	البرامون
١٣	كفر العلو	٤	كفر الاعجر
١٤	كفر سعفان	٥	كفر البرامون
١٥	محلة دمنه	٦	كفر بدواى الحديد
١٦	كفر الباز	٧	كفر بدواى القديم
١٧	دنجلت	٨	بدواى
١٨	محلة انجاق	٩	منية بدواى

مركز السنبلاوين

نمرة ٤

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط السنبلاوين

٥	برج نور العرب	١	السنبلاوين
٦	البكارية	٢	البيلامون
٧	طوخ الاقلام	٣	كفر يوسف عوض
٨	نوب طريف	٤	كفر الروك

## (تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط السيللاوين

٢١ طرانيس العرب	٩ قنيره
٢٢ بشمس	١٠ أبو النصر
٢٣ كفر ميت غراب	١١ ميت غريظه
٢٤ كفر طنبول الحديد	١٢ شبرا قبالة
٢٥ طنبول الكبرى	١٣ طماي الزهاريه
٢٦ كفر طنبول القديم	١٤ كفر بدوى جرجس
٢٧ ميت غراب	١٥ ديو الوسطى
٢٨ شبراهور	١٦ الحصاينه
٢٩ الاورمان	١٧ كفر محمد الشناوى
٣٠ الزريقى	١٨ العميد
٣١ طنباره	١٩ كفر بنى سالم
٣٢ كفر شبراهور	٢٠ كفر الشرفا

## تمرة ٥

## كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أم الدياب

١٠ السماره	١ أم الدياب
١١ الكمال	٢ البيضه وكفر محمد شاهين
١٢ كفر الامير عبد الله	٣ تمى الامديد وكفر محمد التماسح
١٣ كفر على افندى السيد	٤ الريح
١٤ أبو داود السباخ	٥ غرود
١٥ المقاطعه	٦ صدقا
١٦ ميت جراح	٧ انخمسه
١٧ ميت لوزه	٨ كفر سنجاب
	٩ زفر

## نمرة ٦

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أبو قراميط

١٠ شبرا مندى	١ جيزة برغوت
١١ منشأة يوسف منصور	٢ كفر سلامه
١٢ غزاله	٣ كفر عزام
١٣ كفر غنام	٤ الجلايله
١٤ الصانيه	٥ أبو قراميط
١٥ البشتفى	٦ المجايه
١٦ كفر قنصوه	٧ كفر سعد
١٧ الصوبى	٨ برقين
	٩ مناغصين

## نمرة ٧

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ديرب نجم

١٥ منشأة قاسم باشا	١ ديرب نجم
١٦ اكراش	٢ كفر الباشا
١٧ المضايده	٣ فرغان
١٨ كفر الحاج حسن	٤ منشأة صهبره
١٩ ديبج	٥ شبارة منقله
٢٠ الميساه	٦ اكو
٢١ بريكيم	٧ القطاع
٢٢ الهواير	٨ صفط زريق
٢٣ منشأة هلال	٩ تل القاضى
٢٤ متاحزيت	١٠ المناصافور
٢٥ حصه الزهيان	١١ صافور
٢٦ قرموط صهبره	١٢ ديرب السوق
٢٧ كفر اللبا	١٣ كفر أبو برى
٢٨ كراديس	١٤ الجواشته

## مرکز میت غمر

## نمرة ٨

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط میت غمر

١	میت غمر وكفر البطل	١٥	كفر داود مطر
٢	كفر الشهيد	١٦	كفر البهايته
٣	صهرجت الكبرى وكفر جرجس	١٧	كفر على عبد الله
	يوسف	١٨	شالوش
٤	المصرة وكفورها	١٩	سليمي
٥	الدبونية	٢٠	أوليله
٦	كفر الجوهرى	٢١	كوم النور وكفر الدليل
٧	میت ناجى	٢٢	دقادوس
٨	كفر الوزير	٢٣	میت محسن
٩	كفر الشراقوه	٢٤	سنبو مقام
١٠	كفر الجهنى	٢٥	كفر أبو نهان
١١	دونديط وكفر محمود نافع	٢٦	بشله
١٢	میت الفرماوى	٢٧	كفر سرنجا
١٣	كفر سليمان تادرس	٢٨	سرنجا
١٤	كفر ابراهيم يوسف	٢٩	شبرا صوره

## نمرة ٩

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط دماص

١	دماص	٥	كفر بهيده و ابراهيم شرف
٢	آتميده	٦	صهرجت الصغرى وكفر السيد
٣	البوها	٧	فيشا
٤	بهيده	٨	میت اشتا

## (تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط دماص

٩ ميت دميس وكفر أبو جورج	٢١ أبو داود العنب
١٠ برهمتش	٢٢ جلموه
١١ كفر العنانية	٢٣ ميت معاند
١٢ كفر عبد الامين حسب الله	٢٤ قرقيرة
١٣ إنشاصية	٢٥ ابعادية دروه
١٤ لإخطاب	٢٦ طنامل الغربي وعزبة السيد
١٥ ميت مسعود	٢٧ طنامل الشرقي
١٦ شيوه	٢٨ كفر تعيلب
١٧ المندره وكفر المندره	٢٩ كفر نعمان
١٨ ميت فضاله	٣٠ سفا
١٩ ميت أبو الحسين	٣١ طحا المرح
٢٠ دروه	٣٢ طهواي

## ثمرة ١٠

## كشف البلدان التابعة لمحكمة خط المنشاة الصغرى

١ المنشاة الكبرى	١١ كفر رجب وكفر فانوس مسعود
٢ كفر منصور	١٢ القيطون
٣ كفر استيت	١٣ كفر صليب سلام سلامه
٤ استيت	١٤ كفر ميت العز
٥ كفر شكر	١٥ كفر الشيخ
٦ ميت الدريج	١٦ ميت العز
٧ المنشاة الصغرى	١٧ كفر عبد السيد نوار
٨ طصفا	١٨ كفر الشهاوى خاطر
٩ كفر طصفا	١٩ هلا
١٠ الزمرونية	٢٠ الصفيين

## نمرة ١١

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط اليوم

١٤ بنى عباد	١ أم الزين
١٥ كفر نخله يعقوب	٢ شنباره الميمونه
١٦ تفهنة الاشراف	٣ كفر التميمي
١٧ كفر بربرى سليمان	٤ ميت يعيش وكفورها
١٨ ميت القرشى	٥ كفر المحمديه
١٩ كفر عبد الملك منصور	٦ ميت أبو خالد وكفر على بدره
٢٠ دويده	٧ جصفنا
٢١ ميت أبو عربى	٨ مسكه
٢٢ كفر المقدام	٩ كفر الحجارى
٢٣ بهنيا	١٠ كفر عطا الله سليمان
٢٤ كفر أبو نجاح	١١ اليوم
٢٥ الحاكبة	١٢ الحمارنه
	١٣ كوم الاشراف

## مرکز أجا

## نمرة ١٢

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أجا

٦ كفر عوض السنيطة	١ أجا
٧ شنشه	٢ حماقه
٨ الفراقه	٣ كفر النجبا
٩ ميت العامل	٤ شبراویش
١٠ شنفاس	٥ ميت بزوا وكفر عثمان سليم

## (تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أجا

٢٣ السلاميه	١١ سنجيت
٢٤ كفر اللاوندى	١٢ شنيسه
٢٥ قرموط البهو	١٣ كفر الشراقوه السنيطه
٢٦ شبرا البهو	١٤ الديرس وكفر لطيف
٢٧ السبيخه	١٥ بقطارس
٢٨ نوسا الغيظ	١٦ ديرب بقطارس
٢٩ سنبخت	١٧ منشاة الاخوة
٣٠ منية سمندود	١٨ برج نور الحص
٣١ جراح	١٩ البيوفريك
٣٢ كفر ديرب بقطارس	٢٠ قليت
٣٣ ميت أبو الحارث	٢١ البيلوق
٣٤ نوسا البحر	٢٢ الدير

## مركز دكرنس

## نمرة ١٣

## كشف البلدان التابعة لمحكمة خط دكرنس

١١ القباب الصغرى	١ نخير وميت شداد
١٢ ميت الخلوج	٢ كفر الزهايره
١٣ كفر القباب	٣ كفر أبو ناصر
١٤ الدرا كسة	٤ العزازنة
١٥ ميت النصارى	٥ دكرنس
١٦ ميت طاهر	٦ التزل
١٧ ميت تمامه	٧ القباب الكبرى
١٨ القليوبيه	٨ دموه السباخ
١٩ البيجلات	٩ ميت النحال
	١٠ ميت السودان

## نمرة ١٤

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط المنزل

٢٠ الخوته	١ ميت مرجا مسليل
٢١ العربان	٢ الجباله
٢٢ أولاد ناصر	٣ البصراط
٢٣ العمارنه	٤ المواجد
٢٤ أولاد نور	٥ ميت خضير
٢٥ الخلايفه	٦ كفر حجاج
٢٦ القطشنة	٧ السنانيه
٢٧ الضمير	٨ الخرابه
٢٨ المطريه	٩ الفروسات
٢٩ أولاد علم	١٠ جديدة المنزل
٣٠ الهنايده	١١ المنزل
٣١ البصايله	١٢ ميت شريف
٣٢ القزاقزه	١٣ عزبة الطوابره
٣٣ أولاد بانه	١٤ السايمة
٣٤ أولاد حانه	١٥ الاحمدية
٣٥ أولاد صبور	١٦ الشبول
٣٦ أولاد سراج	١٧ البقلاّت
٣٧ القتايله	١٨ العصافرة
٣٨ الجماله	١٩ العجيره



### نمرة ١٥

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط برمبال الحديدة

١٠ برمبال القديمه	١ برمبال الجديده
١١ ميت القمص	٢ الجنينه
١٢ الكردي	٣ ميت حديد
١٣ كفر الكردي	٤ منشأة عاصم
١٤ المحموديه	٥ ميت عاصم
١٥ عزبة عبد الرحمن	٦ كفر أبو ذكري
١٦ ميت سلسيل	٧ كفر قنیش
١٧ الجوابر	٨ كفر علام
١٨ الكفر الجديد	٩ ربيعہ

### نمرة ١٦

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ميت فارس

١٢ ديرب الخضر	١ كفر عبد المؤمن والشيخ رضوان
١٣ ميت طريف	٢ جزيرة القباب
١٤ ميت العرايا	٣ ميت ضافر
١٥ ميت شرف	٤ المرساه
١٦ ميت سعدان	٥ الخشاشنه
١٧ أشمون الرمان	٦ ميت روى
١٨ ميت الخولى مؤمن	٧ ميت سويد وطويل
١٩ كفر الصلاحات	٨ ميت فارس وكفرها
٢٠ طناح	٩ ميت عدلان
٢١ كفر طناح	١٠ الصلاحات
٢٢ ميت محمود	١١ بنى عبيد

## مركز فارسكور

## نمرة ١٧

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط فارسكور

البراشية	١١	الطرحة	١
دقيله	١٢	العطوى	٢
كفر أبو عضمه	١٣	الضهرة	٣
فارسكور	١٤	الفوايين	٤
عزبة الحاجة	١٥	السالية	٥
كفر العرب	١٦	النجارين	٦
الفنيمية	١٧	الخليفية	٧
الرحامنه	١٨	العيديّة	٨
كفر الشناوى	١٩	الحوارى	٩
شرباص	٢٠	ميت الشيوخ	١٠

## نمرة ١٨

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط دمياط

العليلة	٨	عزبة البرج	١
شط الشعرا	٩	شط الشيخ درغام	٢
عزب القش	١٠	شط انخياطه	٣
أولاد حمام	١١	شط جريه	٤
البيستان وكفر طيخه	١٢	عزبة اللحم	٥
عزب البصارطه	١٣	شط غيط النصارى	٦
		شط عب والسياله	٧

## نمرة ١٩

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الزرقا

الزعاتره	٥	السرو	١
شرمساح	٦	كفر اليباسره	٢
كفر تقي	٧	الزرقا	٣
بساط كريم الدين	٨	ميت الخولى عبد الا	٤

## مديرية بنى سويف

### مركز بنى سويف

#### نمرة ١

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط بنى سويف

١٤ بنى نجيت	١ بنى زايد
١٥ بنى عفان	٢ بوش
١٦ الجزيرة الغربية	٣ الشناوية
١٧ تمنت الزوايا	٤ طحبوش
١٨ دموشية	٥ نزلة شريف باشا
١٩ الحلاية	٦ الدوالطه
٢٠ باروط البقر	٧ منقرش
٢١ نجع العالمله	٨ نزلة أبو سليم
٢٢ بياض النصارى	٩ الكوم الاحمر
٢٣ بنى تاسمان الشرقية	١٠ بنى حمد
٢٤ سنور	١١ الحكامنه
٢٥ الضباعنة	١٢ بنى عطيه
٢٦ الملاحية	١٣ بنى هارون

#### نمرة ٢

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط بلقيا

٧ معصرة نعتسان	١ بلقيا
٨ نزلة السعاده	٢ باها العجوز
٩ دزويل	٣ كوم أبو خلاد
١٠ حاجر بنى سلمان	٤ البرج
١١ ابشنا وبنى موسى	٥ طافيوم
١٢ قاي	٦ منيل غيضان

## (تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط بلفيا

٢٠ شرمى	١٣ الزريه
٢١ النويره	١٤ كوم الرمل البحرى
٢٢ اهناسية الخضرا	١٥ سد منت الجبل
٢٣ منيل هانى	١٦ نزلة جاویش
٢٤ الحرجه	١٧ بنى رضوان
٢٥ منشاة خلپوص	١٨ العواونه
	١٩ منشاة الامراء

## مركز بيا

## نمرة ٣

## كشف البلدان التابعة لمحكمة خط بيا

١٥ هليه	١ كفر منصور
١٦ سدس الامراء	٢ البراقه
١٧ منية الجيد	٣ ام الجنازير
١٨ كفر جمعه	٤ بنى ماضى
١٩ الفقاعى	٥ بنى عوض
٢٠ جزيرة الفقاعى	٦ بنى محمد الشرقية
٢١ جبل النور	٧ غياضه الغربيه
٢٢ بنى خليل	٨ بنى قاسم
٢٣ غياضه الشرقيه	٩ طحا ليشه
٢٤ جزيرة بيا	١٠ كفر المناشى
٢٥ المضل	١١ ابوشريان
٢٦ هرپشت	١٢ طرشوب
٢٧ كوم الصعايده	١٣ نزلة على يكلانى
	١٤ رزقة المشارقة

### نمرة ٤

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط سمسطا الوقف

١	سمسطا الوقف	١٣	هندفه
٢	كفر بنى على	١٤	نزلة الديب
٣	منشأة ابو مليج	١٥	نزلة قنطان باشا
٤	دشطوط	١٦	بنى محمد راشد
٥	دشاشه	١٧	كفر الشيخ عايد
٦	بنى حلة	١٨	زاوية الناوية
٧	الشنطور	١٩	نزلة الزاوية
٨	القصبه	٢٠	مزوره
٩	نزلة سعيد	٢١	نجم غيضان
١٠	بدهل	٢٢	سمسطا السلطان
١١	العساكره	٢٣	عزبة الشنطور
١٢	سربو		

### نمرة ٥

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ننا

١	ننا	٨	دير براوه
٢	كفر أبو شهبه	٩	براوه الوقف
٣	طوه	١٠	نزلة خلف
٤	بنى احمد	١١	البهسمون
٥	طنسا بنى مالو	١٢	صفط رشين
٦	قنيش الحمراء	١٣	فزاره
٧	منيل موسى	١٤	بنى مؤمنة

## (تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ننا

٢٤ قلها	١٥ كوم النور
٢٥ ميانه	١٦ كوم الرمل القبلي
٢٦ نزلة المشاركة	١٧ اهوه
٢٧ السيد	١٨ قله
٢٨ اهناسيا المدينة	١٩ الشويك
٢٩ كفر الخليدي	٢٠ عزبة الشاطر زاده
٣٠ منهروا	٢١ منهره
٣١ كوم العصاره	٢٢ منشاة الحاج
٣٢ ادراسيه	٢٣ بنهموه

## مركز الواسطى

## نمرة ٦

## كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الواسطى

١١ جزيرة المساعدة	١ الواسطى
١٢ زاوية المصلوب	٢ الحرم
١٣ المصلوب	٣ صفيط ميدوم
١٤ كوم أبو راضى	٤ اطواب
١٥ أبويط	٥ ميدوم
١٦ كفر ابجيح	٦ عطف افوه
١٧ قن العروس	٧ جزيرة العور
١٨ بنى غنيم	٨ افوه
١٩ الديابية	٩ الحومة
٢٠ كوم ادريجه	١٠ كفر بنى عثمان

## نمرة ٧

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أشمنت

١	أشمنت	٥	كفر أشمنت
٢	بنى عدى	٦	الحافر
٣	بنى حدير	٧	دلاص
٤	الميمون	٨	جزيرة أبو صالح

## نمرة ٨

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أبو صير الملق

١	أبو صير الملق	٦	التخارين
٢	ونا القس	٧	النواميس
٣	انقسط بنى حبين	٨	بهشين
٤	معصرة أبو صير	٩	قرية الحمام
٥	طنا الملق		

## مديرية الفيوم

## مركز الفيوم

## نمرة ١

## كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الفيوم

١١ سنوفر	١ اللاهون
١٢ كفر خالد	٢ بنى صالح
١٣ المصلوب	٣ زاوية الكرادسة
١٤ الاعلام	٤ السلباط
١٥ هواره المقطع	٥ عزبة الوقف
١٦ دمو	٦ البصارية
١٧ دمشقين	٧ المندره
١٨ هواره عدلان	٨ منشاة عبد الله
١٩ أبجيح	٩ تخافه
٢٠ دميا	١٠ دار الرماد

## نمرة ٢

## كشف البلدان التابعة لمحكمة خط سيله

٦ المقاتله	١ سيله
٧ سرسنه	٢ العدوه
٨ منشاة سرسنه	٣ الإسيونية
٩ مطر طارس	٤ الصالحيه
	٥ الناصرية



## مرکز اطسا

## نمرة ٣

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط اطسا

١٣ العزب	١ اطسا
١٤ كفر الزعفراني	٢ مطول
١٥ قلهانه	٣ الربع
١٦ الحادقه	٤ بجر أبو المير
١٧ منشاة ربيع	٥ المنيا
١٨ أبو دفيه	٦ شدموه
١٩ عزبة قلمشاه	٧ القابه
٢٠ الحامديه	٨ منشاة حلقه
٢١ قلمشاه	٩ السعده
٢٢ دفنو	١٠ أبو صير دفنو
٢٣ الجعافره	١١ الصوافنه
٢٤ عتامة الجعافره	١٢ معصرة عرفه

## نمرة ٤

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط طهار

٩ كفر محمد محمود	١ طهار
١٠ المقراني	٢ أبو دقاش
١١ النزه	٣ مناشي الخطيب
١٢ أهريت الغرييه	٤ الخطيب
١٣ العجميين	٥ العتامة والمزارعه
١٤ الثلاث	٦ جردو
١٥ عنز	٧ نواره
	٨ أبو جندير

## نمرة ٥

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط قصر الجبالي

١	قصر الجبالي	٥	حكك
٢	الشواشنه	٦	قصر الجبالي
٣	المشرك	٧	كفر الحامولي
٤	كفر الشواشنه		

## نمرة ٦

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الفرق السلطاني

١	الفرق السلطاني	٥	قصر الباسل
٢	دنيال	٦	كفور حشمت
٣	الحجر	٧	تطون
٤	عنك		

## مرکز سنورس

## نمرة ٧

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط سنورس

١	سنورس	١٢	ترسا
٢٠	الزاوية الخضراء	١٣	جبله
٣	الأخصاص	١٤	جرفس
٤	عزبة محمد يوسف	١٥	بيهمو
٥	الكاب الجديدة	١٦	كفر فزاره
٦	الكاب القديمة	١٧	معصرة دودة
٧	ابهيت الحجر	١٨	منشاة عطيفة
٨	الكلايين	١٩	الزربي
٩	السعيدية	٢٠	نقالبة
١٠	السيليين	٢١	عزبة فانوس
١١	بني عثمان	٢٢	كفر محفوظ

## نمرة ٨

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الروضة

١	الروضة	٧	فرقس
٢	عزب أبو السعود	٨	البراني
٣	الرويات	٩	العزيزة
٤	الكومي	١٠	مين
٥	اصلان	١١	كفر عميرة
٦	طاميه	١٢	قصر رشوان

## نمرة ٩

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أبو كساه

١	أبو كساه	١٠	عزبة الخرابة
٢	الجيلاني	١١	أبو جنشوه
٣	زيد	١٢	ابشواي
٤	سهور البحرية	١٣	المنشية
٥	فيديمين	١٤	عزبة خالد بك
٦	كفر عبود	١٥	لو كائدة قارون
٧	سنرو	١٦	العلوية
٨	كفر سنرو	١٧	الطحاوي
٩	عزبة أبوجبة		

## نظارة الحقانية

قرار بشأن سير الاعمال الكتابية بمحاكم الواحات الداخلة والخارجة والبحرية (\*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ٨ سنة ١٩١٢ انحصار  
بالنظام القضائي للواحات الداخلة والخارجة والبحرية ١٧ يونيو  
سنة ١٩١٢

قررنا ما هو آت

### المادة الاولى

تجرى الاعمال الكتابية بالمحاكم المذكورة في المواد المدنية والتجارية كما هي  
جارية في المحاكم الجزئية الأهلية . وفي المسائل الجنائية كما هي جارية بمحاكم المراكز  
ويستعمل في الاعمال المدنية الدفاتر والنماذج المستعملة لها في المحاكم الجزئية  
الأهلية . وفي الاعمال الجنائية الدفاتر والنماذج المستعملة لها في محاكم المراكز  
المبينة جميعها بالكشفين الملحقين بهذا القرار

### المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول يوليو سنة ١٩١٢

تحريرا في ٢ رجب سنة ١٣٣٠ - ١٧ يونيو سنة ١٩١٢

ناظر الحقانية

امضاء حسين رشدي

## الدفاتر والنموذجات المستعملة بالمحاكم المركزية

أورنيك نمرة ١	محاكم المراكز	دفتر قيد الجنح والمخالفات المختصة بمحاكم المراكز
» ٥ »	»	جدول الجلسات
» ١٩ »	»	دفتر يومية التنفيذ
دفتر نمرة ٦٥	مكررة ع ٠ ح	دفتر قيد حوالات البوستان
دفتر قسمه نمرة ١٥٥	ع ٠ ح	(مستعمل للارادات والامانات بالمحاكم المركزية)

## النموذجات

أورنيك نمرة ٢	محاكم المراكز	طلب حضور متهم
» ٣ »	»	طلب حضور شهود
» ٤ »	»	اشعار للدعى بالحقوق المدنية
» ٦ »	»	محضر جلسة وحكم
» ٧ »	»	تقرير معارضات واستئناف
» ٨ »	»	دوسيه
» ٩ »	»	أمر بتنفيذ حكم صادر بالحبس
» ١٠ »	»	أمر بالإكراه البدني
» ١١ »	»	أمر تشغيل
» ١٢ »	»	أمر تأديب جسماني
» ١٢ (١) »	»	أمر حجز احتياطي للتشردين الأحداث
» ١٣ »	»	اعلان حكم غيابي
» ١٤ »	»	تنبيه بدفع مبالغ
» ١٥ »	»	كشف الجلسة
» ١٦ (١) »	»	(أمر بتنفيذ حكم صادر بتسليم متشرد من الأحداث الى مدرسة الاصلاحية)
استمارة نمرة ٣٨	محاكم ابتدائية	(أمر بتقدير وصرف مصاريف للشهود في القضايا الجنائية)
واستئنافية		(مستعمل بمحاكم المراكز)
صحيفة سوابق	أصل	
»	صورة	

## الدفاتر والجداول والاستمارات المستعملة بالمحاكم الجزئية

- نمرة ٠ دفتر قيد الاوراق المعلقة على يد المحضرين
- » ٢ » البروتستات
- » ٣ » جدول عموم القضايا المدنية والتجارية الابتدائية
- » ٤ » فهرست جدول عموم القضايا المدنية والتجارية
- » ٦ » دفتر قيد طلبات المساعدة القضائية
- » ٨ » » وتسليم صور الاحكام والاوراق
- » ٩ » العوائد والرسوم المعلاة طلبا على اربابها
- » ١٠ » محاضر التصديق على الامضاآت والاختتام
- » ٢٠ » دفتر تسجيل القضايا والمحفوظات الواردة للدفترخانة ( مستعمل للدفن دفتر وللمخاتى دفتر )
- » ٢١ » استمارة بارسال اوراق لاعلانها أو تنفيذها
- » ٢٢ » ملف لحفظ القضايا المدنية والتجارية
- » ٢٣ » استمارة بطلب اعلان أشخاص للحضور
- » ٢٤ » عن تحصيل الرسوم وعمل التحريات عن ميسرة الاشخاص
- » ٢٥ » قائمة العوائد والرسوم التنفيذية
- » ٢٦ » استمارة بارسال اعلانات بيع للمخزائد
- » ٢٧ » » أحكام نزع ملكية وأحكام بيع لتسجيلها
- أورنيك نمرة ١ دفتر الباشمخضر ( مستعمل للدفن دفتر وللمخاتى دفتر )
- دفتر سركى الجهات ( مستعمل بقلم المحضرين )
- استمارة نمرة ١٥٦ ( لزوم تسوية الرسوم )
- رول الجلسة
- دفتر كوييه تطيع الاحكام فيه

### الدفاتر الحسائية المستعملة بالمحاكم الجزئية

قسمة الامانات	نمرة ١٥٥	مكررة
» الايرادات	» ١٥٥ ع	ح
استمارة المصروفات	» ٥٠ ع	ح
استمارة توريد النقود للجزئية	» ٣٧ ع	ح مكرره
يومية الخزينة استمارة	» ٤١ ع	ح
دفتر قيد الودائع استمارة	» ٣٩	
» » الامانات القضائية	» ٣٨ ع	ح
» » الحوالات	» ٥٦ ع	ح
» » الاستثمارات الواردة	» ٥٥ ع	ح
» الايصالات	» ٣٧ ع	ح
» الحساب الجارى	» ٧٢ ع	ح
» الايرادات	» ٨١ ع	ح
» المصروفات	» ٨١ ع	ح
» اجمالى أمانات أهل الخبرة والشهود والودائع والمقرر والمعجل استمارة نمرة ٧١		

## نظارة المالية

### ادارة عموم الحسابات المصرية

منشور نمرة ٣٤ - ١٢/١٧

بشأن طريقة حساب اجازات الموظفين والمستخدمين الذين يقضون اجازاتهم تارة في القطر المصرى وتارة خارجا عنه (\*)

١ - قضى منشور نظارة المالية الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٧ المتضمن رأى اللجنة المالية فى اول مايو سنة ١٩٠٧ بأنه يجب على المصالح أن تطلب من نظارة المالية عمل حساب اجازات المستخدمين الذين يقضون اجازاتهم تارة فى القطر المصرى وتارة فى الخارج

٢٠ يونيو  
سنة ١٩١٢

٢ - وبما أن نظارة المالية رأت من الأوفق ان يعمل هذا الحساب بمعرفة المصالح نفسها فقد قررت تبليغ المصالح طريقة عمل حساب الاجازات المشار اليها . فاذا صادفت مصلحة ما صعوبة فى عمل هذا الحساب أمكنها أن تطلب من نظارة المالية عمله مع ارسال كشوف بمدد خدمة المستخدمين المطلوب عمل حساب اجازاتهم وبيان الاجازات التى سبق لهم الحصول عليها

٣ - ولا بأس من إلقاء النظر الى أنه على مقتضى القوانين :

(١) يجوز للمستخدم أن يأخذ فى كل سنة اجازة اعتيادية بمهية كاملة لمدة شهرين اذا رغب صرفها خارج القطر أو لمدة شهر ونصف اذا أراد أن يقضيها فى داخله ( المادّة ١٦٣ - فصل ثان - قانون مالى )



(ب) ابتداءً من اول يناير سنة ١٩١١ اذا كانت مدة خدمة المستخدم تبلغ ١٥ سنة أو كان يبلغ من السن ٤٥ سنة يجوز له الحصول في بحر كل سنة على اجازة اعتيادية بمهية كاملة لمدة شهرين ونصف مع ضم المدد بعضها الى بعض اذا كانت الاجازة المطلوبة ستقضى خارج القطر (منشورا نظارة المالية الصادران في ٨ مايو سنة ١٩١١ نمرة ٣٢ - ٢/٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩١٢ نمرة ٣٤ - ٢٢/١٧)

(ج) ابتداءً من سنة ١٩١١ اذا كانت ماهية الموظف ١٥٠٠ جنيه في السنة فما فوق يجوز له بعد مضي ٢٥ سنة في الخدمة الحصول على اجازة سنوية لمدة ثلاثة أشهر مع ضم المدد بعضها الى بعض اذا كانت الاجازة المطلوبة ستقضى خارجا عن القطر المصرى ( منشور نظارة المالية الصادر في ٨ مايو سنة ١٩١١ نمرة ٣٢ - ٢/٦ )

٤ - لاجل عمل حساب الاجازات التى يستحقها المستخدم الذى يقضى اجازاته تارة في القطر المصرى وتارة في الخارج تضرب مدد الاجازات المأخوذة لداخل القطر في عدد ٨ ومدد الاجازات المأخوذة للخارج في عدد ٦ ويطرح مجموع حاصل الضرب من مجموع مدد خدمة المستخدم محصورة لغاية ٣١ ديسمبر من السنة التى يطلب الاجازة في بحرهما . فالباقي يكون عبارة عن المدة التى لم يحصل فيها المستخدم على اجازات . وقسمة هذه المدة على عدد ٦ أو ٨ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التى يجوز للمستخدم الحصول عليها للخارج أو للقطر المصرى

٥ - اذا كانت مدد خدمة المستخدم أو الاجازات التى حصل عليها تشمل كسور الشهر وجب أولاً تحويل مدد الخدمة والاجازات المأخوذة الى أيام ثم يعمل حساب ما يستحقه المستخدم من الاجازات بالكيفية الموضحة في الفقرة السابقة . ومن أجل هذا الحساب يحسب دائماً شهر الاجازة ٣٠ يوما وسنة الخدمة ٣٦٠ يوما

٦ - لفرض مستخدما دخل الخدمة في ١٧ مايو سنة ١٩٠٨ وحصل على الاجازات الآتية :

يوم	شهر	
٢٠	٢	للتخرج من اول يونيو سنة ١٩٠٩
١٠	١	للدخل من أول مايو سنة ١٩١٠
٥	٢	للتخرج من أول يوليو سنة ١٩١١

فمجموع مدة اجازاته لخارج القطر ٤ أشهر و ٢٥ يوما أو ١٤٥ يوما ومجموع مدد اجازاته للدخل شهر واحد وعشرة أيام أو ٤٠ يوما :  $١٤٥ \times ٦ = ٨٧٠$  و  $٤٠ \times ٨ = ٣٢٠$  أى الجملة ١١٩٠ يوما أخذ عنها اجازات . وحيث ان مجموع مدة خدمته من ١٧ مايو سنة ١٩٠٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ هو ٤ سنوات و ٧ أشهر و ١٥ يوما أو ١٦٦٥ يوما فيبقى ٤٧٥ يوما لمأخذ عنها اجازات . وبقسمة هذا العدد على ٦ أو ٨ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التى يجوز له الحصول عليها فى سنة ١٩١٢ أى ٧٩ يوما للتخرج أو شهران و ١٩ يوما و ٥٩ يوما للدخل أو شهر و ٢٩ يوما

٧ - أما الموظفون والمستخدمون الذين يجوز لهم الحصول على اجازة اعتيادية لخارج القطر لمدة شهرين ونصف مع ضم المدد بعضها الى بعض قسرى عليهم القاعدة المتقدم ذكرها عن مدد الخدمة التى لا يجوز لهم فيها الحصول الا على اجازة للتخرج لمدة شهرين . وابتداء من اليوم الذى يجوز لهم فيه الحصول على اجازة سنوية لمدة شهرين ونصف للتخرج إما بالنظر لأن مدة خدمتهم تبلغ ١٥ سنة على الأقل أو لأن عمرهم يبلغ ٤٥ سنة فأكثر يصير ضرب مدد الاجازات التى حصلوا عليها للتخرج من اليوم المذكور فى عدد ٨,٤ ويطرح حاصل الضرب من مجموع مدة خدمتهم محصورة من اليوم الذى يجوز لهم فيه الحصول على اجازة لمدة شهرين ونصف لغاية ٣١ ديسمبر من السنة التى يطلبون فى بحرهما الاجازة .

وبقسمة الباقي على ٤,٨ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التي يجوز لهم الحصول عليها للخارج يضاف اليها ما يكون باقيا لهم من الاجازات عن مدد الخدمة التي لا يجوز لهم فيها الحصول الا على اجازة لمدة شهرين في السنة للخارج

فلنفرض مستخدما له مدة خدمة تبلغ ١٦ سنة و ٦ أشهر لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ أو بلغ عمره في هذا التاريخ ٤٦ سنة و ٦ أشهر وكان باقيا له لفاية ٣٠ يونيو سنة ١٩١١ - ١٥ يوما اجازة للخارج وحصل بعد ذلك على اجازة لمدة شهر ويومين في سنة ١٩١١ . فبما أن مدة الاجازات التي حصل عليها من أول يوليو سنة ١٩١١ (التاريخ الذي بلغت فيه مدة خدمته ١٥ سنة أو بلغ عمره ٤٥ سنة) شهر واحد ويومان أو ٣٢ يوما تكون مدة خدمته التي نال عنها هذه الاجازة  $32 \times 4,8 = 154$  يوما . وبما أن مدة خدمته من أول يوليو سنة ١٩١١ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ تبلغ ٥٤٠ يوما يكون الباقي ٣٨٦ يوما لم يأخذ عنها اجازات . فبقسمة هذا العدد على ٤,٨ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التي يمكنه الحصول عليها في سنة ١٩١٢ للخارج أي ٨٠ يوما يضاف اليها مدة الـ ١٥ يوما الباقية له عن مدد خدمته لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩١١ أي الجملة ٩٥ يوما

٨ - وفيما يتعلق بالموظفين الذين يستولون على ماهية ١٥٠٠ جنيه في السنة فسا فوق ولم مدة خدمة تبلغ ٢ سنة قبل أول يناير سنة ١٩١١ يكون عمل الحساب لهم على حسب القاعدة المبينة في الفقرة ٤ عن سنى الخدمة التي تنتهى لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠

ومن أول يناير سنة ١٩١١ تضرب مدد الاجازات التي حصلوا عليها في عدد ٤ ويطرح حاصل الضرب من مجموع مدة خدمة الموظف محصورة من التاريخ المذكور لغاية ٣١ ديسمبر من السنة التي يطلب فيها الاجازة . وبقسمة الباقي على عدد ٤ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التي يجوز للموظف الحصول عليها للخارج ابتداء من أول يناير سنة ١٩١١ يضاف اليها ما يكون باقيا له من الاجازات عن مدد خدمته لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠

واذا كان الموظف قد أتم ٢٥ سنة في الخدمة بعد اولى يناير سنة ١٩١١ فيعمل الحساب على حسب القاعدة المبينة في الفقرة السابقة ابتداء من اليوم الذى يكون أتم فيه ٢٥ سنة في الخدمة

٩ - ومن المقرر أن أقصى مدة الاجازة الاعتيادية التى تؤخذ فى بحر سنة واحدة مع الامتداد أو بدونه لا يجوز مطلقا أن تتجاوز ثلاثة أشهر ونصف متى كانت الاجازة الممنوحة ستقضى خارج القطر ما

ناظر المالية

القاهرة فى ٢٠ يونيه سنة ١٩١٢

أحمد حلمى

## مديرية الغربية

## قرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بكفر الشيخ (غربية) (١)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة بمركز كفر الشيخ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٥ مايو سنة ١٩١١ بناء على قرار الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٢

## قرر ما هو آت

أولاً - تؤخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى بجهة كفر الشيخ من ترعة القاصد من النقطة الكائنة مباشرة بحرى قنطرة كفر الشيخ أمام مكتب الرى من مسافة طولها ٢٠ مترا وميزة بعلامة مخصصة

ثانياً - يكون سقى المواشى بترعة القاصد فى النقطة الواقعة أمام مزلقان السكة الحديد المصرية فى مسافة طولها ٥٠ مترا من المزلقان ومتجه من الجهة القبلىة

ثالثاً - غسل الملابس والاوانى المنزلىة فى الترعة المذكورة يكون فقط بحرى النقطة المقابلة لمزلقان السكة الحديد

رابعاً - من يخالف هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

خامساً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

محمد محب

١٥ مايو سنة ١٩١٢

## مجلس بلدى بنى سويف

### قرار

تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بمديرية بنى سويف (\*)

رئيس مجلس بلدى بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الدكرتين ١٢ الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٢ ٢٥ يونيو  
سنة ١٩٠٦ بتشكيل مجلس على مختلط ببندر بنى سويف

وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر في ٦ ابريل سنة ١٩١٢ ومصدق عليه من نظارة الداخلية بخطابها نمرة ١٧١ المؤرخ في ١٤ مايو سنة ١٩١٢

### قرر ما هو آت

أولا - تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بحسب التعهد الموقع عليه من الاهالى يكون عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام دكرتين ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخصاص بتحصيل العوائد والعشور

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما بعد نشره بالجريدة الرسمية ما

حافظ محمد

٢٥ يونيو سنة ١٩١٢

(\*) الوقائع المصرية في أول يولييه سنة ١٩١٢ وج ١٨٩٢

## محافضة دمياط

### قرار

المحلات العمومية بدمياط - جدول الاخطاط المخصصة فقط لسكن  
العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها (\*)

### محافظ دمياط

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤ ٨ يونيو  
سنة ٩١٢ (٩ يناير) بشأن المحلات العمومية

وبعد الاطلاع على قرار المحافضة الرقم ٧ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط  
المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدة للتجارة

### قرر ما هوأت

أولاً - يلغى جدول الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدة  
للتجارة الوارد بالقرار المشار اليه قبل ويستبدل بالآتى :-

شارع الخليج القديم بحارة النصارى ويتبدئ من منزل سرور وينتهى بشرق  
الشارع الاعظم

شارع البحر مبتدأ من القهوة الوقف نظارة عبد السلام بك خفاجى ويتهى  
بالمزارع بنقطة القشلاق القديم

حارة الشرباصى

» الشبطنى

» المحارقه

» الخطاب

حارة المربه والحدادين بخلاف الشارع العموى وشارع سوق الغلال الموصل  
لسوق القنطرة وشارع سوق الخضار

شارع القنطرة بخلاف الشارع العموى

» البركة بخلاف الجزء الداخلى بالشارع العموى

» الشهابية

» المرقب

» العيد ابتداء من قاعة مراد بشارع الحاج متولى نور لغاية السلخانة

» أبوالمعاطى ابتداء من نقطة المدبغة لمترل صبحى العازوفى للخلا

» الرباعى ابتداء من منزل محمد أبوخوخ بحارة العيد لشارع محمد العايدى

» حسن صياديه ابتداء من منزل ورثة السيد مريحان لمترل حسن دياب

بشارع السندوبى

شارع السندوبى ويتدىء من منزل السيد خفاجى بشارع حسن صياديه وينتهى

لمترل الحاج على الطحجان بالشارع الموصل لحارة العيد

شارع ابراهيم الزهار ويتدىء من منزل الزهار بحارة العيد وينتهى لطاحونة

قرنفله بالمشية

شارع الابن القديم ابتداء من ضريح النبقاوى وينتهى لضريح سيدى أبوالمعاطى

بما فى ذلك الجزء الغربى المسمى بشارع ابراهيم افندى الجزايرلى

شارع فطومه السوداء ابتداء من منزل فطومه السوداء بشوارع صفوت وينتهى

بالقهوة ملك سيده البيضاء بشارع النفيس

شارع النفيس ابتداء من قهوة الخضرى بجوار سيدى المتولى وينتهى بمترل

القناجيل بشارع القنطرة

شارع الناصرى ابتداء من الدكان وقف الشيخ شطا بسوق الحسبة لغاية منزل

اللبان الفاصل بين الكائنية والمشية



شارع قويمه ابتداء من منزل قويمه بشارع النفيس لغاية منزل حافظ نورالدين  
الموصل لنقطة المومسات

شارع نوبصر ابتداء من منزل حسن نوبصر بشارع البدرية لغاية فرن محمد  
العشاوي الفاصل بين حارة القنطرة وحارة الكتانية

حارة المنشية ماعدا سوق المنشية المبتدئ من ضريح الشيخ عمر الموصل لغاية  
شارع الخليج وينتهي بشارع باب الحرس بالمزارع

شارع السنانين ابتداء من دكان حسن قايد الصغير بالشارع الاعظم لغاية محل  
حسن شوربه بسوق الحسبة

شارع المنزلاولى ابتداء من منزل الحطيحي لغاية منزل ابراهيم كراويه بشارع  
الحدادين

شارع المربه ابتداء من منزل علي الصعيدى النجار وينتهي بشارع السنانين  
شارع ظراره ابتداء من منزل محمد بداوى الخشاب بشارع سوق الغلال  
لدكان الغنايم بشارع الغلال

شارع التبليطه ابتداء من جامع البحر لغاية منزل حسين بك بكري بشارع البحر  
شارع زقاق العجوه ابتداء من سوق الخميس لغاية منزل الشيخ سيد أبو النصر  
بالشارع الاعظم المتاخلة ابتداء من عمارة وهبه عبود بسوق الحسبة لغاية منزل  
البطراوى بشارع السنانين

شارع الفخار ابتداء من منزل عبدالفتاح السبع بسوق الخميس لغاية منزل محمد  
شحاته التاجر بسوق الاكباب أمام الشارع الاعظم بما في ذلك العطفتان المتفرعتان  
منه لغاية الشارع الاعظم

شارع الست قبيله ابتداء من دكان المكاولى بامتداد سوق الحسبة لغاية منزل  
ورثة العزب بشارع السنانية

قسم القنطرة جميع حواري القنطرة المتفرعة من شارع القنطرة ابتداء من منزل  
الحاج احمد فقط بشارع الخليج لغاية جامع المتبولى ماعدا شارع القنطرة العمومى  
شارع سوق الجمعة ابتداء من حمام القرموطى لغاية المنزل الكبير تعلق الحاج  
سيد أبوزيد

شارع نور الدين ابتداء من سوق الجمعة لغاية سوق الربيه  
شارع الشيخ على السقا ابتداء من منزل عوض معبوى لغاية منزل اصحاق  
مليكه بشارع سوق الربيه

شارع بكيره ابتداء من منزل اصحاق مايكه بسوق الربيه لغاية دوار حسين بك بكري  
شارع الزعفرانى ابتداء من منزل الشيخ محمد الشعحات بسوق الربيه لغاية منزل  
سليمان حمزه بسوق الربيه ويتبى للخلا

شارع عزبة النمرة ابتداء من منزل الشيخ بدوى نقشاره بفرن ابراهيم الشامى  
بسوق الربيه

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

دمياط فى ٨ يونيه سنة ١٩١٢ - ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

محمد على

## نظارة المعارف العمومية

## قرار

بشأن تعديل المادة الاولى والخامسة من اللائحة الخاصة بالطلبة  
الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية (\*)

## ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠  
نمرة ١٤٤٤ على اللائحة الخاصة بالطلبة الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية  
وعلى ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدة في ٣ فبراير سنة ١٩١٢  
وعلى ما رآه مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢١ ابريل سنة ١٩١٢  
وعلى ما قرره مجلس النظارة في جلسته المنعقدة في ٤ يونيه سنة ١٩١٢

## قرر ما هو آت

## المادة الاولى

تعطل المادتان الاولى والخامسة من اللائحة الخاصة بالطلبة الخارجين عن مدرسة  
الحقوق الخديوية الصادر عليها قرار النظارة في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ نمرة ١٤٤٤  
السالفة الذكر بالكيفية الآتية

النص المعتل	النص المعتل
تلقوا دروسهم بهذه المدرسة أو في الخارج	المادة الاولى
ومع ذلك يجب على الطلبة الخارجين	امتحانات آخر السنة وامتحانات
عنها أن يقيدوا أسماءهم بها بصفة منتظمة	الليسانس في علم القوانين بمدرسة الحقوق
وتقدم منهم طلبات لناظر المدرسة على	الخديوية مباحة لجميع الطلبة سواء كانوا

النص المعتل  
الفرنسية أو بقسم اللغة الانجليزية ويكون  
ذلك بالقسم الذى اختاروه فى مبدأ الامر

### المادة الخامسة

إذا رغب فى تأدية امتحان آخر السنة  
وامتحان اليسانس أى طالب من  
الخارجين عن مدرسة الحقوق المقيدة  
أسمائهم بها طبقاً للمادة الاولى وجب  
عليه أن يقدم عن كل امتحان لناظر  
المدرسة طلباً لقيد اسمه على استمارة تمغة  
مخصوصة يمكن الحصول عليها من المدرسة  
وعلى الطالب أن يحرر هذه الاستمارة  
بخط يده ويقدمها للمدرسة قبل الميعاد  
المحدد للمشروع فى الامتحان بشهر على  
الاكثر

وعند تقديم استمارة قيد الاسم عن  
أى امتحان يجب على الطالب ان يدفع  
لخزينة المدرسة الثلاثة الارباع الباقية  
من رسم الامتحان وقدرها ستة جنيهات  
مصرية ويصير هذا الرسم بعد دفعه  
حقاً مكتسباً للحكومة لا يجوز رده لصاحبه  
بأى حال من الاحوال

النص المعتل  
استمارة تمغة مخصوصة يمكن الحصول  
عليها من تلك المدرسة وذلك فى مدة  
لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من التاريخ  
المحدد لافتتاح الدراسة بها وعلى الطلبة  
أن يرفقوا بطلباتهم شهادة من جهات  
الاختصاص دالة على حسن السلوك  
والاخلاق وأن يحددوا فى كل سنة  
طلبات قيد أسمائهم مع الشهادات الدالة  
على حسن السلوك والاخلاق  
وعند تقديم طلب قيد الاسم يجب

على كل طالب أن يدفع لخزينة المدرسة  
فى كل سنة أيضاً ربع رسم الامتحان  
وقدره جنيهان مصريان ولا يرد هذا  
المبلغ لصاحبه بأى حال من الاحوال

وعلى كل طالب عند قيد اسمه أول  
مرة ان يقدم زيادة على ما ذكر شهادة  
الدراسة الثانوية (قسم أدبى) أو شهادة  
تعادها حسب القوانين والاورام العالية  
الجارية العمل بها  
يجب على الطلبة أن يقيدوا أسمائهم  
فى كل مرة بصفة طلبه إما بقسم اللغة

### المادة الثانية

يعمل بمقتضى هذا القرار ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٢ - ١٩١٣ م  
١٢ يونيه سنة ١٩١٢ - ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ أحمد حشمت

## مديرية القليوبية

### قرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر بنها — المواقف (\*)

#### مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القرار الصادر من المديرية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٧ يونيه  
سنة ١٩٠٦ بشأن عربات الركوب بالاجرة ببندر بنها  
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر بنها بجلسته المنعقدة بتاريخ  
٤ أكتوبر سنة ١٩١١

#### قرر ما هوآت

أولاً - يلغى موقفا عربات الركوب بالاجرة الواردان بالمادة الاولى من القرار  
المشار اليه قبل ويستبدلان بالموقفين الآتى بيانها  
عدد العربات

٨ موقف بشارع عصمت ابتداء من شارع اتراب  
ومتجه الى الجهة البحرية لغاية شارع عباس بطول  
٣٥ متراً

١١ موقف بالشارع التوفيق على بعد عشرة أمتار من الجناح  
القبلى لسلم المحطة الحديد ومتجه للجهة القبلية بطول  
٥٥ متراً

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

بنها فى ٢٧ يونيه سنة ١٩١٢ - ١٢ رجب سنة ١٣٣٠

عن المدير . وكيل المديرية  
محمد مقبل

## مديرية القليوبية

### قرار

عربات النقل والصندوق ببندر بنها - المواقف (\*)

### مدير القليوبية

٢٧ يونيو سنة ١٩١٢  
بعد الاطلاع على المادة الحادية عشرة من لائحة عربات النقل والصندوق  
الصادرة في ١٠ يناير سنة ١٨٩١ والمعلقة بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢١ يونيو  
سنة ١٨٩٧ و ١٨ يونيو سنة ١٩٠١

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر بنها بمجلسه المتعقدة بتاريخ  
٤ أكتوبر سنة ١٩١١

### قرر ما هو آت

أولا - صار تعيين النقط الآتية لوقوف عربات النقل والصندوق ببندر بنها

عدد العربات

١٨ موقف بشارع عصمت على بعد خمسة عشر مترا من شارع  
عباس أى من نهاية موقف الحماة بالنقط المذكورة  
ومتجه للجهة البحرية بطول ٧٢ مترا

٨ موقف بشارع على شريف من شارع البوستة ومتجه  
للجهة الغربية بطول ٣٢ مترا

٥٠ موقف بشارع جسر البحر من ابتداء موردة اكلامون  
من قبلى ومتجه للجهة القبيلية بجوار الدرازين وبطول  
٢٠٠ متر

(\*) الوقائع المصرية في ٢٢ يولييه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٩٠.

ثانيا - لا يجوز وقوف عربات النقل في غير المواقف الآنف ذكرها إلا المدة اللازمة للشحن والتفريغ

ثالثا - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب صاحبها بمقتضى المادة ١٢ من اللائحة المشار اليها قبلا

رابعا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

٢٧ يونيه سنة ١٩١٢ - ١٢ رجب سنة ١٣٣٠

عن المدير . وكيل المديرية

محمد مقبل

## مديرية القليوبية

### قرار الحارة بندير بنا - المواقف (\*)

#### مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من قرار المديرية الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩١٢ ٢٧ يونيو  
سنة ١٩٠٦ بشأن الحارة بندير بنا

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى بندير بنا بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩١١ قررها هأت

أولا - يلغى موقف الحارة المبين بالمادة الاولى من القرار المشار اليه قبلا ويستبدل بالمواقف الآتية :-

مدد الحارة

٥ موقف بشارع عصمت ابتداء من شارع عباس ومتجه للجهة البحرية بطول ١٥ مترا

٨ موقف بشارع التوفيق على بعد ٦٥ مترا من الجناح القبلى  
لسلم محطة بنا ومتجه للجهة القبلية بطول ٣٤ مترا

٨ موقف بجوار الجناح القبلى لمتنطرة السكة الحديد الكائنة تجاه

ميدان الشارع التوفيقى ابتداء من نهاية المنزلقان ومتجه الى الجهة

الشرقية بطول ١٦ مترا بحيث يكون الموقف عامودى على  
جناح المتنطرة

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بمخسة عشريوما

٢٧ يونيو سنة ١٩١٢ - ١٢ رجب سنة ١٣٣٠

عن المدير . وكيل المديرية

محمد مقبل



## مديرية المنيا

## قرار

عن مياه الشرب ببندر الفشن (مديرية المنيا) (\*)

## مدير المنيا

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة بمركز الفشن بتاريخ ١٨ مايو ١٥ يونيو  
سنة ١٩١٢ بناء على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥  
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩١٢

## قرر ما هو آت

أولاً - تؤخذ مياه الشرب ببندر الفشن من التربة الابراهيمية من قطة  
كثثة بين لوحين الاولى من الجهة القبيلة في مقابلة الحد القبلي  
لسكن عزبة الفابريقة والاخرى على بعد كيلومترين للجهة البحرية  
مقابلة كوبرى ماركو الكثثة بحرى سكن عزبة أحمد باشا طاهر

ثانياً - سقى المواشى وغسلها وغسل الملابس والادوات المنزلية بعزبة  
الفابريقة تبندى من نقطة قبلى سكن عزبة الفابريقة بمسافة ١٠٠ متر  
ويستمر من الجهة القبيلة بلا تحديد وغسل المواشى وسقيها وغسل  
الملابس والادوات المنزلية ببندر الفشن وعزبة أحمد باشا طاهر  
تبندى من نقطة بحرى كوبرى ماركو بعشرين مترا ويستمر للجهة  
البحرية بلا تحديد

ثالثا - ممنوع كلية الاستحمام وغسل الملابس أو الأواني وكذا سقى الحيوانات  
وغسلها بالنقطة المبينة بالمادة الأولى ويمنع أيضا القاء قاذورات بها  
أو تسليط مياه المراحيض عليها

رابعا - من يخالف هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو الحبس  
مئة لا تزيد عن أسبوع

خامسا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ - ١٥ يونيه سنة ١٩١٢

محمد على شراره

## نظارة المالية

### ترجمة قرار

لتبعية قلم تنمية المصوغات الى ادارة عموم المساحة  
وانشاء قلم للوازين والمكايل (\*)

### ناظر المالية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨١ المعلن ٦ يونيه  
سنة ١٩١٢ بالامر العالى المؤرخ فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧

وعلى الامر العالى المؤرخ فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١

### قرر ما هوآت

أولا - تبعية قلم تنمية المصوغات الى ادارة عموم المساحة

ثانيا - انشاء قلم للوازين والمكايل تحت ادارة مدير عموم المساحة

ثالثا - على مدير ادارة عموم المساحة تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به  
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

أحمد حلى

مصر فى ٦ يونيه سنة ١٩١٢

( ۱۱۵۰/۹۱۲/۳۵۲۶/۲۰۲ )

مجموعة  
قرارات ومنشورات  
الحكومة المصرية  
سنة ١٩١٢

---

مجموعة الثلاثة شهور الثالثة



المطبعة الاميرية بمصر  
١٩١٣



## نظارة الحفانية

### قرار

بادخال بعض بلاد فى دائرة اختصاص محكى خط اشمنت  
وأبو صير الملق بمديرية بنى سويف (١)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص  
بتشكيل محاكم الاخطاط ٦ يوليه ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرارنا الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بتحديد دوائر  
اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة فى دائرة مديريات الدقهلية وبنى سويف  
والقيوم

قررنا ما هوآت

### المادة الاولى

تدخل فى دائرة اختصاص محكمة خط اشمنت كل من بلدة الزيتون وبلدة  
بنى نصير وبلدة بنى سليمان التابعة جميعها لمركز الواسطى  
ويدخل فى اختصاص محكمة خط أبى صير الملق بلدة المنصورة التابعة أيضا  
لمركز الواسطى

وتعتبر بلدة ميدوم الوارد ذكرها بكشف البلدان التابعة لمحكمة خط الواسطى  
شاملة لكفرى ميدوم الشرقى والغربى ٢

حسين رشدى

٦ يوليه سنة ١٩١٢

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢٠٣٩

## مديرية الشرقية

## قرار

لائحة عربات الرجل في بندر الزقازيق (\*)

## مدير الشرقية

٢ يوله سنة ١٩١٢  
بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط

وبعد الاطلاع على موافقة الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى المختلط ببندر الزقازيق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩١٢

## قرر ما هوآت

أولا - كل عربية رجل معدة للسير في مدينة الزقازيق يلزم أن يوضع في دليل ما كيتها جرس أو بوق لتنبية المارين ويجب أن يكون لها فانوس تصير انارته عند غروب الشمس

ثانيا - يجب على راكب عربية الرجل السير دائما في جهة اليمين وأن يخفف سيره عند تلاقي الشوارع

ثالثا - لا يجوز لراكبي عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضا أن يسيروا على الماشى (الترتورات) الا حين دخولهم في منازلهم

(\*) الوقائع المصرية في ١٠ يوله سنة ١٩١٢ وجه ٢٠٣٩



رابعاً - لا يجوز الركوب على العربّة ولا النزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار

خامساً - يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس

سادساً - يعاقب المخالفون نصوص هذه اللائحة بغرامة من خمسة وعشرين قرشاً الى مائة قرش

سابعاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

٢ يولييه سنة ١٩١٢ - ١٧ رجب سنة ١٣٣٠

حسن حسني

## محافظـة القنـال

### قرار

عربات الركوب بالاجرة ببورسعيد - تعديل المواقف (\*)

### محافظ القنال

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٩٠٨ والمعدل  
سنة ١٩١٢ ٩ يوليـه بالقرار الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٠

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى بورسعيد بجلسته المنعقدة في ٣ فبراير  
سنة ١٩١٢

### قرر ما هوأت

أولاً - موقف عربات الركوب الكائن بشارع أوچنيا المبين بالمادة الثانية  
من القرار المشار اليه أعلاه يعتل كالاتى :-

عدد العربات

موقف بشارع أوچنيا أمام مدرسة الفرير... .. ١٥

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

بورسعيد في ٩ يوليـه سنة ١٩١٢ - ٢٤ رجب سنة ١٣٣٠

محمد محمود

(\*) الوقائع المصرية في ١٣ يوليـه سنة ١٩١٢ وجه ٢٠٦١

## نظارة الحفانية

### قرار

نقل محكمة خط سيله بمديرية الفيوم الى ناحية العدوة  
وتسميتها باسم ( محكمة خط العدوة ) (١)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بتعيين محاكم  
الاخطاط بمديرية الفيوم

قررنا نقل محكمة خط سيله الى ناحية العدوة وتسميتها باسم ( محكمة خط العدوة )

تحريرا بسكندرية في ٢٦ رجب سنة ١٣٣٠ - ١١ يوليه سنة ١٩١٢

حسين رشدي

(١) الوقائع المصرية في ١٧ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢١

## نظارة الحقانية

### قرار

ادخال ناحية الونايسه التابعة لمركز اطسا مديرية الفيوم  
في دائرة اختصاص محكمة خط طهار (\*)

### نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص  
بتشكيل محاكم الاخطا ١١ يولي سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرارنا الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بتحديد دوائر  
اختصاص محاكم الاخطا الموجودة في دائرة مديريات الدقهلية وبني سويف  
والفيوم

### قررنا ماهوآت

### المادة الاولى

تدخل في دائرة اختصاص محكمة خط طهار ناحية الونايسه التابعة لمركز اطسا ما

تحريرا في ١١ يولي سنة ١٩١٢ حمين رشدي

(\*) الوقائع المضرية في ١٧ يولي سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢١

## نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية - منشور نمرة ٣٤ - ٤٧/٣٩  
بتعيين العمال المؤقتين بموجب عقد (\*)

نظرا للضار الناشئة عن تقسيم المستخدمين الغير موجودين في درجات الى  
فئات عديدة مثل ظهورات وموقتين وتلامذة وخارجين عن هيئة العمال كانت  
نظارة المالية ارتأت في منشور أصدرته في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ ادخال جميع  
موظفى الحكومة ومستخدميها ضمن فئات ثلاث وهى :

أولاً : المستخدمين الدائمون

ثانياً : المستخدمين الموقتون

ثالثاً : الخدمة السائرة والشغالة

ورأت تأجيل النظر الآن في حالة الخدمة السائرة والشغالة

أما فئة العمال الموقتين فتشمل جميع العمال المعروفين الآن باسم ظهورات  
أو موقتين أو تلامذة أو (في بعض المصالح) باسم خدمة خارجين عن هيئة العمال  
المعينين لأعمال إدارية أو فنية أو مكتبية مماثلة للأعمال التي يعهد بها عادة الى  
المستخدمين الدائمين ولكنهم لم يدرجوا في ترتيب الدرجات لسبب من الاسباب  
بجميع العمال الذين من هذه الفئة يعينون بموجب عقود (كوتراتات) يوضح  
فيها صريحا شروط تعيينهم

ولما كانت المصالح التي أرسل اليها المنشور الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٠  
قد وافق معظمها على هذا الرأي عرضت اللجنة المالية على مجلس النظر صورة

(\*) الوقائع المصرية في ١٧ يولييه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢٢

عقد حسب الاستمارة المرفقة بهذا نمرة ٢١٢ (ع ح) تتضمن الشروط العمومية التي يعين بموجبها جميع العمال الموقتين في جميع مصالح الحكومة وفي الوقت نفسه اقترحت اللجنة ما يأتي :

أولاً - أن يطلب من المستخدمين الظهورات والموقتين والتلامذة الموجودين الآن في خدمة الحكومة إمضاء العقد الجديد ، والذين يكونون منهم قد قضوا زمنا طويلا في خدمة الحكومة يجوز جعل أجل العقد معهم لمدة أطول من المدة التي تمنح للمستخدمين الذين يعينون في المستقبل ، غير أنه يجب أن لا تتجاوز تلك المدة خمس سنوات

ثانياً - كل موظف أو مستخدم موقت يعين في المستقبل يجب أن يكون تعيينه بموجب عقد حسب الصورة المرفقة بهذا نمرة ٢١٢ (ع ح) ولا تتجاوز مدة التعيين ثلاث سنوات

ثالثاً - كل مصلحة حصلت على الترخيص المالى اللازم يكون لها الحق في تعيين الموظفين والمستخدمين الذين ترغب في استخدامهم لديها بصفة مؤقتة بدون محاربة نظارة المالية في أمر آخر خلاف الترخيص المذكور على شرط أن تستخدم الصورة الخاصة بالتعيين بدون اضافة شروط خصوصية الى الشروط العمومية المدونة فيها

أما اذا رأى موافقة تعديل الصورة المذكورة باضافة شروط خصوصية اليها أصبح تصديق نظارة المالية عليها ضروريا إما بشكل تصديق عام على شرط يتعلق بفئة معينة من المستخدمين أو بشكل تصديق خاص لكل حالة من الاحوال

رابعاً - تسرى أحكام لائحة الاستخدام المختصة بالمستخدمين الظهورات على المستخدمين الموقتين المعينين بموجب عقد

وقد صادق مجلس النظار على هذه الاقتراحات في جلسته المنعقدة في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٢ وقرر أيضا أن حق امضاء عقود التعيين يكون للنظار دون سواهم ولهم أن ينحولوا هذه السلطة لرؤساء المصالح التابعة لنظاراتهم

وعليه فالمرتبو من نظارات الحكومة ومصالحها اجراء اللازم بشأن هذا القرار  
ومع ذلك تحيط نظارة المالية النظارات والمصالح علما أن الحكم المدون في المادة (٣)  
من صورة العقد لا يسرى الا على الموظفين والمستخدمين الموقتين المتخين  
في القطر المصرى . أما فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين المتخين في الخارج  
فالنظارات والمصالح غيرة في عدم درج حكم المادة المذكورة في العقد أو ابقائه  
فيه مع جعل مدة الاعلان السابق للرفت أكثر من شهر على حسب الظروف  
وقد حددت نظارة المالية أول يوليه سنة ١٩١٢ التاريخ الذى من ابتدائه  
يجب تعيين المستخدمين الظهورات والموقتين والتلامذة الموجودين الآن في الخدمة  
بموجب عقد

أما العدد اللازم من صورة العقد المذكور فيطلب من مراقبة السكرتارية  
بنظارة المالية (قسم التوريدات العمومية) ما

القاهرة في ١٠ يوليوسنة ١٩١٢

فاظر المالية  
أحمد حلمى

(استاوة بمرة ٢١٢ «ع ٠ ح» )

## عقد لتعيين المستخدمين المؤقتين

انه في  
المصرية النائب عنها  
من جهة ثانية

من سنة ١٩١١ قد تم الاتفاق الآتي بين الحكومة  
من جهة وبين

### شروط عمومية

#### المادة الاولى

يعين  
مدة  
مستخدما مؤقتا في الحكومة المصرية بصفة  
ابتداء من

بماهية  
من اثنى عشر شهرا بعد حلول ميعاد كل شهر  
جنه مصرى في السنة تصرف باعتبار ماهية شهر واحد

#### المادة الثانية

لا يكون  
قانون المعاشات الملكية المعمول به أو بأية حفة أخرى إلا ضمن حدود الاحكام  
الخصوصية التي قد ينص عليها القانون المذكور بخصوص المكافآت للمستخدمين  
الظهورات أو المؤقتين ولعائلاتهم

الحق في أى معاش أو مكافأة على مقتضى

#### المادة الثالثة

يجوز لناظر  
في أى وقت كان بعد اعلان كتابي سابق بمدة شهر واحد

أن يستغنى عن خدمة



### المادة الرابعة

إذا قرر قومسيون طبي من قومسيونات الحكومة المصرية أن حالة  
الصحبة تجعله غير لائق للخدمة فالتعيين المتفق عليه  
بموجب هذا العقد ينتهى فى تاريخ القرار الطبى المذكور وفى هذه الحالة يكون  
الحق فى المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات  
الملكية المعمول به للمستخدمين المؤقتين أو الظهورات الذين اتضحت عدم  
لياقتهم للخدمة

### المادة الخامسة

فى حالة سوء السلوك الشديد يجوز رفث  
وقت كاف بدون اعلان سابق وبأمر من ناظر  
هذا الأمر نهائيا ولا يمكن المعارضة فيه

### المادة السادسة

يجوز الترخيص  
فى الحكومة المصرية باجازة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبعد انتهاء هذه المدة من  
الخدمة يعامل أسوة بالمستخدمين الدائمين فيما يتعلق بالاجازات الاعتيادية والمرضية

### المادة السابعة

من جميع الواجهه الاخرى يكون ————— خاضعا لنفس الشروط  
واللوائح السارية على المستخدمين الدائمين فى الحكومة المصرية مع مراعاة  
التعديلات التى نص عليها فى العقد بشروط خصوصية ( اذا كان فى العقد مثل  
هذه الشروط )

### المادة الثامنة

يجوز تجديد هذا العقد بمقتضى اتفاق جديد كالصورة المبينة بعد

شروط تسرى فقط على الموظفين غير المصريين المتشحين في أوروبا

#### المادة التاسعة

يصرف ..... مبلغ يعادل ماهية شهر نظير مصاريف انتقال  
من ..... الى القطر المصرى

#### المادة العاشرة

يصرف ..... مبلغ يعادل ماهية شهر من ماهيته الاخيرة نظير  
مصاريف انتقال فيما لو ترك القطر المصرى عند انتهاء مدة تعيينه مالم ينته التعيين  
بسبب الاستعفاء أو العزال لسوء السلوك الشديد . ولا يصرف له هذا المبلغ الا اذا  
غادر القطر المصرى عند انتهاء مدة تعيينه أو في خلال الشهرين التاليين

#### شروط خصوصية

#### المادة الحادية عشرة

( الشروط الاضافية التى يرى رئيس المصلحة صاحب الشأن موافقة درجها  
في هذا العقد بعد تصديق نظارة المالية عليها )

#### التجديد

يحدد العقد بنفس الشروط لمدة ..... ابتداء من  
سنة ١٩١١ بماهية ..... جنيه مصرى في السنة

الامضاء

## بلدية الاسكندرية

لائحة إشغال الطرق والممرات في الاسواق بمدينة الاسكندرية (\*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ٢ يولي  
سنة ١٩١٢ بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى القرار الصادر فى أول مايو سنة ١٩١١

وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ والمصدق  
عليه من عطوفة ناظر الداخلية فى ٢٢ يونيه سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

### المادة ١

تعتبر أسواقا للنقض المقصود من هذه اللائحة جميع الميادين والشوارع والحارات  
والممرات والتزويرات عمومية كانت أو خصوصية المستعملة للجمهور بصفة  
حلقات أو أسواق لبيع مواد الاغذية أو التي يوجد بها محلات تتجمعة ومعدة  
ليبيع مواد الاغذية

### المادة ٢

ممنوع فى المواضيع المذكورة بالمادة الاولى وضع صناديق أو سلال أو غير  
ذلك مما يمكن أن يمنع حرية المرور

(\*) الوقائع المصرية فى ١٧ يولي سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢٤

## المادة ٣

تقرر ادارة المجلس البلدى فى كل حالة بالمواضع الآتية الذكر الحدود التى يؤذن بها لفرش البضائع ولا يجوز أن يتعدى عرض الفرش فى النهاية القصوى من كل جانب ١٥ سنتيمترا عن كل متر من عرض الطريق أو الممر ويجب أن تكون الفرشات متحركة ومجولة بكيفية تمكن من التنظيف فى كل وقت بالماء الغزير وينزع الفرش فى كل مساء

## المادة ٤

العربات المعدة لنقل مواد الأغذية لا يجب أن تقف الا المدة اللازمة فقط لتفريغ محولها ويجزء وصولها

## المادة ٥

ممنوع على الباعة المتجولين أن يحتازوا المواضع السابق ذكرها أو أن يقفوا فيها فى أوقات البيع للجمهور التى تحددها الادارة البلدية

## المادة ٦

ممنوع أن تلقى فى الطرق والميادين والممرات مياه منزلية أو قاذورات أو أوراق أو فضلات من أى نوع كانت

## المادة ٧

على من يشغلون الدكاكين أو الفرشات أن يراعوا النظافة دوما أمام دكاكينهم أو فرشاتهم

ويجعل للقاذورات موضع خاص ويكفل المجلس البلدى الكس ويزع القاذورات يوميا

وعلى المستأجرين أن يتكفلوا بتنظيف دكاكينهم بأنفسهم فى الداخل وأن يجمعوا القاذورات فى أوعية مخصصة لذلك بموافقة من المجلس البلدى ويتزع فى هذه الأوعية الكاسون بالبلدية

## المادة ٨

لرجال البوليس أو البلدية أن يدخلوا في المواضع السابق ذكرها للتحقق من نفاذ اشتراطات هذا القرار وجميع اللوائح الأخرى المتعلقة بالنظام أو الصحة

## المادة ٩

المخالفات لهذا القرار تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ قرش مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا .

## المادة ١٠

ألغى القرار الصادر في أول مايو سنة ١٩١١ السابق ذكره

## المادة ١١

يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية ٤

صدر بالاسكندرية في ٢ يولييه سنة ١٩١٢

رئيس القومسيون البلدى

مصطفى عبادى

## بلدية الاسكندرية

قرار بتعديل تعريفه عربات الركوب العمومية بمدينة الاسكندرية (\*)

رئيس القومسيون البلدي بالاسكندرية

٢ يولي  
بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من الأمر العالي الرقم ٥ يناير  
سنة ١٩١٢ سنة ١٨٩٠

وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى بجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩١٢  
والمصتق عليه من عطوفة ناظر الداخلية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩١٢  
قصور ماهوات

## المادة الأولى

ألغيت تعريفه عربات الركوب العمومية بمدينة الاسكندرية الضاحية القوار  
المؤرخ في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٦ واستعيعض عنها بالتعريف الآتية وهي

## في البلدة

عربية

زوج	فرد	العربة التي تشغل مدة لا تزيد عن ١٠ دقائق			
مليم	مليم	...	...	...	...
٣٠	٢٠	...	...	...	...
٤٠	٢٥	...	...	...	» » » »
٥٠	٣٠	...	...	...	» » » »

وفيا بعد الثلاثين دقيقة يحسب ٢٠ مليا عن كل ربع ساعة للعربة الزوج  
و ١٥ مليا للعربة الفرد أى أن الساعة الاولى تكون بواقع ٩٠ مليا والساعات  
التالية بواقع الساعة ٨٠ مليا للعربة الزوج و ٦٠ مليا مطلقا للعربة الفرد  
وكسور ربع الساعة تحسب ربع ساعة كاملة

(\*) الوقائم المصرية في ١٧ يولييه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢٥

وزاد على هذه الاجرة من الساعة ١١ مساء الى الساعة ٦ صباحاً مليات  
للعربة الفرد و ١٠ مليات للعربة الزوج وذلك عن كل نصف ساعة أو كسور  
نصف الساعة

وتضاف ١٠ مليات على الاجرة اذا أخذت العربة من داخل سور محطة مصر  
وحدود البلدة هي سراى رأس التين وبوابة القبارى والشانزليزية وواورالمياه  
وتلول الحدرة لغاية البحر

### تعريفة خصوصية

من داخل الى خارج البلدة وبالعكس

عربة		
فرد	زوج	
مليم	مليم	
٥٠	٨٠	{ التوصيلة الى مستشفى رأس التين وكلوب سباق اليخات والحدرة وسراى نمر ٣ ولومبروزو وكازينو الابراهيمية ... }
٨٠	١٢٠	الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة ... ..
٧٠	١٠٠	التوصيلة الى الابراهيمية وسيدى جابر والوردبان والمجزر
١٠٠	١٥٠	الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة ... ..
٨٠	١٢٠	التوصيلة الى محطة بولكلي والى انطونيادس وجنينة الزهة
١٤٠	٢٠٠	الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة ... ..
١٠٠	١٤٠	التوصيلة الى فيلمينج والسوق وبا كوس ... ..
١٥٠	٢٢٠	الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة ... ..
١٤٠	١٨٠	{ التوصيلة الى سان ستيفانو والمكس ولوكندة بوريفاج ومحطة الرمل ( الاميرية ) وحجر النواتية ( ماعدا سان ستيفانو ) ... .. }
١٢٠	١٦٠	التوصيلة الى سان ستيفانو ... ..
٢٠٠	٣٠٠	الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة ونصف ... ..

وكل انتظار يتجاوز المدة السابق تحديدها يحسب له ٤٠ مليا عن كل نصف ساعة للعربة الزوج و ٢٥ مليا للعربة الفرد  
وفي أثناء الليل تضاف الى هذه التعريفة الزيادة المقررة للبلدة

### الرمل وسيدى جابر

تسرى تعريفة البلدة على قسم الرمل اذا أخذت العربات من داخل دائرة ذلك القسم ثم تركت فيه أى فيما بين أبى النواتير ومدرسة فكتوريا ومحطة غبريال وكذا تكون الحال بالنسبة لقسم الابراهيمية الواقع فيما بين تلؤل الحدرة وطريق الرمل وحمامات كليو بطره والبحر

### تعريفة خصوصية

عربة		
فرد	زوج	مليم
٦٠	٨٠	من محطة سيدى جابر لغاية با كوس والسوق على طريق رشيد لغاية كنيسة الاروام ( زيزينيا ) على طريق السيوف ... ..
٨٠	١٠٠	وفيا بعد ذلك أعنى من سيدى جابر الى سان ستفانو ولوكندة بوريفاج وهكذا ... ..

### المسألة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من يوم نشره في الجريدة الرسمية ٢

الاسكندرية في ٢ يولية سنة ١٩١٢

رئيس القومسيون البلدى

مصطفى عبادى



## نظارة الحقانية

### قرار

تنقل محكمة خط أبو قراميط بمركز السنبلالوين بمديرية الدقهلية  
الى ناحية برقين تحت اسم (محكمة خط برقين) (١)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بإنشاء محاكم  
الاخطاط بمديرية الدقهلية

وعلى المادتين الاولى والثانية من قانون تشكيل محاكم الاخطاط نمرة ١١  
لسنة ١٩١٢

قررنا ما يأتى

تنقل محكمة خط أبو قراميط بمركز السنبلالوين الى ناحية برقين وتسمى باسم  
(محكمة خط برقين) ما

تحريرا بالاسكندرية فى ٣ شعبان سنة ١٣٣٠ - ١٧ يوليه سنة ١٩١٢

حسين رشدى

(١) الوقائع المصرية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٨٩

## نظارة الحفانية

قرار بادخال تعديلات في دوائر اختصاص بعض محاكم الاخطاط  
بمديرية بنى سويف والفيوم(\*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ انخلص  
بتشكيل محاكم الاخطاط

٢٧ يوليه  
سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرين منا بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢  
و ١١ يوليه سنة ١٩١٢ بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة في دائرة  
مديريات الدقهلية وبنى سويف والفيوم وعلى كشوف البلدان المرفقة بهما  
وبعد الاطلاع على مكتبة محكمة بنى سويف نمرة ٤٥٦ وعلى مكتبة محكمة بيا  
الجزئية نمرة ٦ وعلى مكتبة مديرية الفيوم نمرة ٣٤٠ الرقيمة جميعها ١٤ يوليه  
سنة ١٩١٢

قررنا ماهوآت

المادة الاولى

مديرية بنى سويف

مركز بنى سويف

محكمة خط بلفيا

تدخل في دائرة اختصاص محكمة خط بلفيا ناحية غيط البحارى التابعة لمركز الواسطى  
مركز بيا

محكمة خط بيا

تدخل في دائرة اختصاص محكمة خط بيا ناحية ننا التابعة لمركز بيا

## مديرية الفيوم

مركز الفيوم

### محكمة خط الفيوم

يحذف اسم عزبة الوقف من الكشف الشامل للبلدان التابعة لدائرة اختصاص  
محكمة خط الفيوم لعدم وجود بلدة بهذا الاسم

### محكمة خط سيله (والآن خط العدو)

يحذف اسم ناحية منشأة سرسنا من الكشف الشامل للبلدان التابعة لدائرة  
اختصاص محكمة خط سيله لعدم وجود بلدة بهذا الاسم

مركز اطسا

### محكمة خط طهار

تدخل في دائرة اختصاص محكمة خط طهار ناحية خلف ويحذف اسم ناحية  
الخطيب من الكشف الشامل للبلدان التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط طهار  
لأنها واردة في الكشف نفسه باسم مناشي الخطيب

ويستبدل اسم ناحية كفر محمد محمود الواردة ضمن الكشف الشامل للبلدان  
التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط طهار باسمها الصحيح وهو الحسينية

### محكمة خط قصر الجبالى

تدخل في دائرة اختصاص محكمة خط قصر الجبالى ناحية قارون ويصحح الكشف  
الشامل للبلدان التابعة لدائرة اختصاص محكمة الخط المذكورة بحذف أحد لفظي  
قصر الجبالى لتكراره ويحذف لفظ الشواشنه لأنها هي بعينها كفر الشواشنه الواردة  
في الكشف المذكور

مركز سنورس

محكمة خط أبو كساه

تدخل في دائرة اختصاص محكمة خط أبو كساه ناحية سنور القبليّة وتحذف  
أسماء عزبة أبوجبه وعزبة الخرابة وعزبة خالد بك من الكشف الشامل للبلدان  
التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط أبو كساه لعدم وجود بلدان بهذه الاسماء  
وكذلك يحذف اسم كفر سنرو لانه هو بعينه ناحية سنرو الواردة بالكشف  
المذكور وكذا المنشية لانها هي بعينها منشأة عبدالله الواردة بكشف البلدان التابعة  
لمحكمة خط الفيوم

## المادة الثانية

يعمل بهذا القرار بعد ١٥ يوما من تاريخ نشره ما

تحريرا بسكندرية في ٢٧ يولييه سنة ١٩١٢ - ١٣ شعبان سنة ١٣٣٠

حسين رشدي

## نظارة المعارف العمومية

قرار نمرة ١٦٤٥ اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢  
بشأن مدرسة الزراعة العليا بالجيزة (\*)

### ناظر المعارف العمومية

أول أغسطس  
سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وعلى ما قرره مجلس النظاري في ٢٧ يولييه سنة ١٩١١

وعلى ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية في ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ يناير و ٣ فبراير  
سنة ١٩١٢

وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ ابريل  
سنة ١٩١٢

وعلى ما قرره مجلس النظاري في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ يولييه سنة ١٩١٢

وعلى القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ انخاص بتنظيم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة

### قرر ما هو آت

اللائحة التنفيذية للقانون نمرة (٢٠) لسنة ١٩١٢

بشأن مدرسة الزراعة العليا بالجيزة

### المادة الاولى

#### شروط الالتحاق

على من يريد الدخول بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة أن يقدم لناظرها في الميعاد  
الذي يعلن عنه بالجريدة الرسمية الاوراق الآتية :-

(\*) الوقائع المصرية في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٢ وجه ٢٤٨٤

أولا - طلب الدخول محررا على ورقة تمغة من فية الثلاثة القروش مشفوعا  
بنسخة من استمارة نمرة ٣٤ مكتوبة حسب البيانات الواردة بها

ثانيا - شهادة الدراسة الثانوية المعطاة من نظارة المعارف العمومية

ثالثا - شهادة الميلاد

رابعا - شهادة حسن السلوك من ناظر المدرسة التي كان بها الطالب أخيرا  
ان كانت غير أميرية أو من جهة الاختصاص ان كان الطالب ممن  
تلقوا دروسهم بمنازلم

### المادة الثانية

#### الكشف الطبي

يكشف حكيم المدرسة على جميع طالبي الالتحاق بها وعلاوة على ما هو  
منصوص عنه بالمادة ٧٠ من قانون نظام المدارس يبين ما اذا كانوا لائقين  
للعمل في الحقول

ويعلن في الجريدة الرسمية أثناء العطلة الصيفية عن تاريخ الكشف الطبي

### المادة الثالثة

#### قبول الطلبة

عقب الكشف الطبي مباشرة يرسل لادارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري  
كشف عن الطلبة المراد قبولهم مرتبا حسب درجاتهم ومشفوعا بملاحظات  
ناظر المدرسة ويقرر ناظر المعارف العمومية كشف الطلبة الذين يقبلون

### المادة الرابعة

#### السنة الدراسية

يحدد مدة السنة الدراسية بقرار وزاري

## المادة الخامسة

## دفع المصروفات المدرسية

ترفع المصروفات المدرسية مقدما على قسطين متساويين كما يأتي : -  
 القسط الاول يدفع في أول يوم من السنة الدراسية وأما التلاميذ المستجندون  
 فيدفعونه في يوم قبولهم بالمدرسة  
 ولا يقبل أى طالب بفرقة الا اذا دفع القسط الاول . والقسط الثانى يدفع  
 من أول يناير لغاية ١٥ منه  
 وكل طالب لا يقوم باداء المصروفات المدرسية طبقا للشروط المتقدمة يعتبر  
 مفصولا وتخطر المدرسة والده أو ولي أمره بذلك  
 ولا يجوز بأى حال من الاحوال ولاى سبب كان رد المبالغ السابق دفعها

## المادة السادسة

## امتحان نصف السنة

يحصل حوالى وسط السنة المكتبية في الوقت الذى يقترحه ناظر المدرسة  
 وتوافق عليه ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى امتحان عمومى لكل فرقة  
 يسمى امتحان نصف السنة ويكون اجراؤه بمعرفة مدرسى المدرسة تحت رياسة  
 ناظرها

امتحان نصف السنة اجبارى وكل طالب لا يحضره يمنع في السنة المكتبية  
 الجارية من التقدم لامتحان آخر السنة أو امتحان الدبلوم مالم يكن غيابه لسبب  
 قهرى تقره المدرسة أو بناء على ترخيص أعطى له مقدما من الناظر

## المادة السابعة

## نتائج الامتحانات

يرسل رئيس اللجنة الى ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى في آخر كل  
 سنة جدول الامتحانات مبينة به الدرجات التى حصل عليها جميع الطلبة الذين  
 أدوا الامتحان

وترسل صور من هذا الجدول الى ناظر المدرسة وهو يقترح اما ثقل الطلبة الذين سقطوا في الامتحان الى فرقة اعلى من فرقهم أو بقاءهم في فرقهم للاعادة أو فصلهم

### المادة الثامنة

يقرر ناظر المعارف ايضا بناء على جدول امتحانات السنة الرابعة أسماء الطلبة الذين يقضون السنة المرينية كي ينالوا الدبلوم

### المادة التاسعة

الإشغال العملية للطلبة في أراضيهم وفي عزبة المدرسة

يعطى لكل طالب عند دخوله المدرسة قطعة أرض مساحتها ربع فدان تبقى معه أثناء السنتين الثانية والثالثة الدراسيتين فيصرف جزءاً من الزمن المخصص للإشغال العملية مدة هذه السنوات الثلاث في زراعتها بنفسه بدون أن يستعين على العمل فيها بأجير ما  
أما المواشي والآلات الزراعية اللازمة ومياه الري فتكون من قبل المدرسة بدون مقابل

ويجوز لناظر المدرسة أن يرخص للطلبة الذين يكون عملهم وسلوكهم على ما يرام بالتصرف في محصول أرضهم بعد خصم ثمن البنود والاسمدة التي تصرف لهم ويشترك طلبة كل من السنين الاولى والثانية والثالثة في أشغال الحديقة والمصانع والعزبة كلما طلب منهم ذلك

أما طلبة السنة الرابعة فيساعدون على ادارة الأعمال بأراضي التجارب بعزبة المدرسة وفي أثناء الحصة المخصصة للإشغال العملية يشتغلون في التجارب الزراعية وفي معمل الالبان والاصطبلات والحديقة والعزبة وفضلاً عن ذلك يتخذ كل منهم دفترًا يدون فيه بالتفصيل جميع الاعمال اليومية في العزبة ويوزع أيضاً على هؤلاء الطلبة قطع أرض لزراعة الخضروات فيشتغلون فيها بنفس الشروط التي يزرعون بمقتضاها ربع الفدان



إذا احتاج الطلبة بحسب فصول السنة لأن يقضوا في أشغال العزبة زمنا أكثر من المقرر في خطة الدراسة الواردة بالمادة الخامسة من القانون السالف الذكر تعطّل الدروس كلها أو بعضها ويصرفون كل زمنهم في هذه الاشغال

### المادة العاشرة

#### أحكام خاصة بمساحة الصيف

طلبة السنة الثالثة الذين يجحون في امتحان الانتقال للسنة الرابعة يجب عليهم أن يقضوا بالمدرسة بطريق التناوب جزأ من المساعات التي بين آخر السنة الثالثة وأول السنة الرابعة للاشتراك أثناء هذه المدة في أشغال العزبة والزراعة ولذلك يقسم هؤلاء الطلبة الى ثلاثة أقسام يسامح كل قسم في دوره ثلثي عطلة الصيف أما طلبة السنة الرابعة فيبقون بالمدرسة بطريق التناوب أيضا بعد ظهر يوم الخميس ويوم الجمعة بأكمله وهذه الغاية يقسمون الى جماعات تتألف كل منها من أربعة طلبة أو خمسة .

### المادة الحادية عشرة

#### تطبيق قانون نظام المدارس

تسرى أحكام قانون نظام المدارس الصادر من نظارة المعارف العمومية على مدرسة الزراعة العليا بالجيزة الا فيما يخالف هذه اللائحة

### المادة الثانية عشرة

يعمل بهذه اللائحة ابتداء من السنة المكتتية ١٩١٢ - ١٩١٣

١٨ شعبان سنة ١٣٣٠ ( أول أغسطس سنة ١٩١٢ )

ناظر المعارف بالنيابة

اسماعيل سنرى

## نظارة المعارف العمومية

قرار نمرة ١٦٤٦ - اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٢  
بشأن مدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر (\*)

### ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠  
وعلى ماقرره مجلس النظار في ٢٧ يولييه سنة ١٩١١  
وعلى ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية في ١٧ فبراير سنة ١٩١٢  
وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ١٤ ابريل سنة ١٩١٢  
وعلى ماقرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ١٤ يولييه سنة ١٩١٢  
وعلى القانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٢ الخاص بانشاء مدرسة زراعية متوسطة  
قرر ما هو آت

اللائحة التنفيذية للقانون نمرة (٢١) لسنة ١٩١٢  
بشأن مدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر

اول أغسطس  
سنة ١٩١٢

### المادة الأولى

#### شروط الالتحاق

على من يريد الالتحاق بمدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر أن يقدم لناظرها  
في الميعاد الذي يعلن عنه بالجريدة الرسمية الأوراق الآتية :-

(\*) الوقائع المصرية في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٢ وج ٢٤٨٦

(١) طلب الدخول في امتحان القبول محررا على ورقة تمغة من فئة ٣ قروش مصحوبا بنسخة من الاستمارة نمرة ٣٤ مكتوبة حسب البيانات الواردة بها.

(٢) شهادة الدراسة الابتدائية.

(٣) شهادة الميلاد.

(٤) شهادة بحسن السلوك من ناظر آخر مدرسة كان بها الطالب اذا كانت غير أميرية أو من جهة الاختصاص اذا كان الطالب ممن تلقوا دروسهم بمنازهم.

### المادة الثانية

#### الكشف الطبي

يكشف حكيم المدرسة على جميع طالبي الالتحاق بها وعلاوة على ما هو منصوص بالمادة ٧٠ من قانون نظام المدارس يبين ما اذا كانوا لائقين للعمل في الحقول ويعان في الجريدة الرسمية أثناء العطلة الصيفية عن تاريخ الكشف الطبي.

### المادة الثالثة

#### قبول التلاميذ

يرسل ناظر المدرسة لإدارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري بعد امتحان الدخول مباشرة كشفا بأسماء الطلبة المراد قبولهم منها بحسب درجاتهم ومشغول بملاحظاته ويقرر ناظر المعارف العمومية الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة.

### المادة الرابعة

#### الملابس

يجب أن يكون لدى التلاميذ ملابس توافي أشغال الزراعة والمدرسة هي التي تعين ما تشتمل عليه هذه الملابس.

## المادة الخامسة السنة الدراسية

تحدد مدة السنة الدراسية بقرار وزاري.

يجب أن يبقى بالمدرسة نصف تلاميذ السنة الثانية بالتناوب مدة المساحة الصيفية السنوية بحيث لا يسامح التلميذ سوى نصف عطلة الصيف ولذلك تنقسم التلاميذ الى قسمين ويعين الناظر لكل تلميذ القسم الذي يسامح معه ولا يجوز لتلاميذ السنة الثالثة أن يتغيبوا الا بطريق التناوب أيضا أثناء السنة الدراسية من ظهر يوم الخميس الى صبيحة يوم السبت من كل اسبوع وذلك للملاحظة أعمال الزراعة ومن يتغيب منهم أثناء السنة بسبب ما ينقص من اجازته أيام بعدد أيام غيابه مالم يكن غيابه باذن من ناظر المدرسة أو لمرض ثابت بشهادة طبية تعتمدها المدرسة .

## المادة السادسة

### دفع المصروفات المدرسية

تدفع المصروفات المدرسية مقدما اما مرة واحدة أو على قسطين متساويين على الوجه الآتي :

القسط الاول في أول يوم من السنة المكتبية أما التلاميذ الجدد فيدفعونه في يوم قبولهم بالمدرسة ولا يقبل تلميذ بفرقة الا اذا دفع القسط الاول القسط الثاني يدفع من أول يناير لغاية ١٥ منه

وكل تلميذ لا يقوم بدفع المصروفات المدرسية في المواعيد المبينة بهذه المادة يعتبر مفصولا وتبلغ المدرسة والده أو ولي أمره ذلك

علم رد المصروفات المدرسية

لا يجوز في أي حال من الاحوال ولأى سبب كان رد المبالغ السابق دفعها سواء كان المدفوع كل المصروفات المدرسية أو جزءا منها

## المادة السابعة

## امتحان نصف السنة

يحصل حوالى وسط السنة الدراسية وفي الوقت الذى يقترحه ناظر المدرسة وتوافق عليه ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى امتحان عمومى لكل فرقة يسمى امتحان نصف السنة ويكون اجراؤه بمعرفة مدرسى المدرسة تحت رئاسة ناظرها

وتتناول الاختبارات جميع المواد التى درست فى الأشهر الماضية

## المادة الثامنة

## نتائج الامتحانات

يرسل ناظر المدرسة الى ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى فى آخر كل سنة الجدول العمومى للامتحانات مبينة به الدرجات التى حصل عليها التلاميذ الذين أدوا الامتحان

ويقترح ناظر المدرسة اما نقل التلاميذ الذين سقطوا فى الامتحان الى فرقة أرقى من فرقهم أو بقاءهم بفرقتهم للاعادة أو فصلهم

## المادة التاسعة

بناء على جدول امتحانات السنة الثالثة يقرر ناظر المعارف العمومية أيضا أسماء التلاميذ الذين يقضون سنتهم التمرينية كى ينالوا الدبلوم

## المادة العاشرة

أشغال التلاميذ العملية فى أراضيهم وفى العزبة

تخصص لكل تلميذ عند التحاقه بالمدرسة قطعة أرض مساحتها ربع فدان تستمر معه فى سنتيه الثانية والثالثة الدراسيتين ويصرف جزءا من الزمن المخصص للتمرين العملى مدة هذه السنين الثلاث فى زراعتها بنفسه بدون أن يستعين بأجير ما وتمتد المدرسة بالمشاية والآلات اللازمة وماء الرى مجانا

ويجوز لناظر المدرسة أن يرخص للتلاميذ الذين يكون عملهم وسلوكهم على ما يرام بالتصرف في حاصلات أراضيهم بعد اسقاط ثمن البذور والاسمدة التي تصرف لهم من ثمن تلك الحاصلات

ويشارك تلاميذ جميع الفرق في ادارة الاعمال بأراضي التجارب بعزبة المدرسة ففي أثناء الساعات المخصصة للاشغال العملية يشتغلون في مصنع الالبان والاصطبلات والحديقة والعزبة والمصانع وفضلا عن ذلك يتخذ كل تلميذ دفتر يومية يقيد فيه بالتفصيل جميع الاعمال التي أجزاها في العزبة في كل يوم

واذا اقتضت أعمال العزبة نظرا لفصول السنة زمنا أكثر من الزمن المقرر في خطة الدراسة الواردة بالمادة الخامسة من القانون السالف ذكره يوقف اعطاء الدروس جميعها أو جزء منها ويتفرغ التلاميذ لهذه الاعمال

يزور تلاميذ السنتين الثانية والثالثة الاسواق والعزب المجاورة تحت قيادة مدرسيهم أو ناظرهم ولا تزيد مدة تلك الزيارة بحال ما عن يوم واحد

#### المادة الحادية عشرة

##### تطبيق قانون نظام المدارس

تسرى أحكام قانون نظام المدارس الصادر من نظارة المعارف العمومية على مدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر الا فيما يخالف هذه اللائحة .

#### المادة الثانية عشرة

يعمل بهذه اللائحة ابتداء من السنة المكتتية ١٩١٢ - ١٩١٣

١٨ شعبان سنة ١٣٣٠ ( أول أغسطس سنة ١٩١٢ )

ناظر المعارف بالنيابة

اسماعيل سري

## بلدية الاسكندرية

## ترجمة قرار

بتعديل لأئحة الفنادق بالاسكندرية (\*)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠  
الصادر بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٩١٢ والمصدق  
عليه من عطوفة ناظر الداخلية فى أول أغسطس سنة ١٩١٢

## قرر ما هو آت

## المادة الاولى

ألغيت المادة ٩ من لأئحة الفنادق بالاسكندرية الصادرة فى ٢٠ يوليه  
سنة ١٩١٢ واستمىض عنها بما يأتى

« المادة ٩ - المطابخ ومحلات عمل القهوة وكذا كل مكان يعد للسكن  
أو النوم يجب أن يصل اليها النور والهواء بكيفية حسنة من نوافذ يدخل منها  
الهواء الطلق وضوء النهار ويجب أن تكون مساحة الشبايك توازى على الأقل  
عشر كامل المساحة فى كل قطعة

« ومدخنة المطبخ يجب أن تكون مرتفعة بالقدر الكافى لعدم مضايقة الجيران  
« من دخانها مطلقا »

(\*) الزاائع المصرية فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٢ وجه ٢٥٥٨

### المادة الثانية

جميع النصوص الاخرى للامثلة الصادرة في ٢٠ يولييه سنة ١٩١٢ باقية على حالها

### المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٢

عن رئيس القومسيون البلدى

خليل رياض



## مديرية جرجا

### قرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر البلينا — المواقف والتعريفة (\*)

مدير جرجا.

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالاجرة ١٠ أغسطس  
سنة ١٩١٢ الصادرة بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر البلينا الرقم ١٣ يولية سنة ١٩١٢

### قرر ماهوات

أولا - تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر البلينا فى النقاط  
الآتى ذكرها

موقف غربى جنينة منزل الخواجه ديمتى بطرس .

» خارج درايزن السكة الحديد من شرق من الجانب القبلى للشارع

» على شاطئ البحر بالجانب الشرق من الجسر فى المسافة ما بين

صندل كوك وقبلى درايزن بورصة كومستيه

ثانيا - يكون استئجار العربى بالمسافة أو الساعة

وعلى الراكب اعلان العربى مقدما عما اذا كان يريد استئجار

العربى بالمسافة أو الساعة وإلا فيكون للعربى الحق بطلب الاجرة

حسب تعريفه المسافة

وتكون تعريفه عربات الركوب بالاجرة في البندر المذكور كما يأتى :

المسافة	س.ع.	فحان وأبج مع انتظار ربيع ساعة	فحان وأبج مع انتظار ساعة
من واپور شركة رى البليتا الى المحطة أو المركبو بالعكس	٤٠	٦٠	٧٠
من صندل كوك أو المعدية ... ..	٤٠	٦٠	٧٠
من أى نقطة من البندر الى المحطة ... ..	٣٠	٥٠	٦٠

من أى نقطة من البندر الى البلاد الموضحة بعد :-

٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	... ..	برديس
٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	... ..	الباسكية
٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	... ..	أولاد صليو
٤٠٠	٣٠٠	٢٥٠	... ..	الشيخ مرزوق
٤٠٠	٣٠٠	٢٥٠	... ..	العرابا المدفونة
٤٠٠	٣٠٠	٢٥٠	... ..	الغابات
٤٠٠	٣٠٠	٢٥٠	... ..	بنى منصور
١٠٠	٨٠	٦٠	... ..	الاصلاح
١٠٠	٨٠	٦٠	... ..	السمطا
١٠٠	٨٠	٦٠	... ..	الحجز
١٢٠	١٠٠	٨٠	... ..	فابريقة البطارسه
١٢٠	١٠٠	٨٠	... ..	قنطرة الزرزورية
٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	... ..	برخيل
٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	... ..	الشيخ برکه

بالساعة

- عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر نهارا ... .. ٦٠ مليا  
 عن كل ساعة أو كسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل أو خارج  
 البندر نهارا ... .. ٤٠ »  
 عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر ليلا ... .. ٨٠ »  
 عن كل ساعة أو كسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل البندر  
 أو خارجه ليلا ... .. ٦٠ »

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

١٠ أغسطس سنة ١٩١٢ ( ٢٧ شعبان سنة ١٣٣٠ )

عن المدير وكيل المديرية

سالم محمد

## محافضة القنال

### قرار

منع الصيد في بحيرة المتزلة (\*)

### محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لأئحة الصيد الصادر بها قرار نظارة  
الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

٢٩ أغسطس  
سنة ١٩١٢

### قررهاوات

(١) ممنوع صيد الطيور والحيوانات في الجزء من بحيرة المتزلة الداخل ضمن  
دائرة اختصاص هذه المحافظة

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

٢٩ أغسطس سنة ١٩١٢ محمد محمود

(\*) الوقائع المصرية في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٧١١

## نظارة الداخلية

سريان لأئحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر تلا منوفية (\*)

### قرار

#### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩  
المختص بالتنظيم وعلى القرارات الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة  
الاشغال بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨  
بتتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال  
الافراد للطرق العمومية وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ  
٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ  
لائحة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المذكورة بالجهات

وبعد الاطلاع على رأى اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية الصادر  
بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩١٢ بالموافقة على سريان لأئحتى التنظيم واستعمال الطرق  
العمومية على بندر تلا

قررنا ما هو آت

### المادة الاولى

تسرى أحكام التنظيم على بندر تلا منوفية

(\*) الوقائع المصرية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٧٤١

### المادة الثانية

تسرى أيضا على البندر المذكور أحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥  
المختصة باستعمال الافراد للطرق العمومية

### المادة الثالثة

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يجرى  
مفعوله بعد ١٠ أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

ناظر الداخلية

٩ سبتمبر سنة ١٩١٢

بالياباة

حسين رشدي

## مديرية الفيوم

المحلات العمومية ببندر الفيوم - تعديل كشف الاخطاط المخصصة  
لسكن العائلات التي لا يمكن فتح محلات عمومية فيها (\*)

### قرار

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين  
٥ سبتمبر سنة ١٩١٢  
الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩١٢

### قرر ما هو آت

أولا - يحذف من جدول الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة  
للتجارة الجزء من شارع ضواحي البندر وحواريه الكائن بين منزل  
مصطفى الحريشي ومنزل محمد افندي راغب

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ - ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٠

ابراهيم حليم

(\*) الوقائع المصرية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٧٤٢

## نظارة الحفانية

### قرار

تقل محاكم أخطاط بمركبى المنصورة ودكرنس الى بلاد أخرى  
وتغيير دوائر اختصاصها (\*)

### نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص  
بتشكيل محاكم الأخطاط ٨ سبتمبر سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة منا بتاريخ ١٥ يونيو و ١٦ و ١١ و ١٧ و ٢٧ يوليه سنة ٩١٢ بتحديد دوائر اختصاص محاكم الأخطاط الموجودة  
بمديريات الدقهلية وبني سويف والفيوم وعلى كشوف البلدان المرفقة بها

وبعد الاطلاع على ما جاء بتقرير التفتيش على أعمال محاكم أخطاط مديرية  
الدقهلية عن الثلاثة أسابيع الأولى من شهر يوليو سنة ١٩١٢  
قررنا ما هو آت

### المادة الأولى

### مديرية الدقهلية

### مركز المنصورة

١ - تقل محكمة خط كفر بدواى القديم الى ناحية محلة دمنه وتسمى باسم  
( محكمة خط محلة دمنه )



٢ - ويضاف الى دائرة اختصاصها ناحية بدين وشبرا بدين التابعتين لمحكمة  
خط تلبانه

٣ - وتنقل من دائرة اختصاصها ناحية محلة انجاق وتضم الى دائرة اختصاص  
محكمة خط الزرقا بمركز فارسكور

### مركز دكرنس

(١) تنقل محكمة خط برمبال الجديدة الى ناحية كفر علام وتسمى باسم  
(محكمة خط كفر علام)

(ب) تنقل البلاد الآتية من دائرة اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف  
الى دائرة اختصاص محكمة خط دكرنس وهي :  
ميت المرايا . ميت رومى . الخشاشنة . المرساة

### المادة الثانية

يعمل بهذا القرار بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

اسكندرية في ٨ سبتمبر سنة ١٩١٢

حسين رشدى

## محافظة مصر

الانارة بجمة الوالى الكبرى بمحافظة مصر (\*)

## قرار

محافظ مصر

١٠ سبتمبر  
سنة ١٩١٢

أولا - سكان جهة الوالى الكبرى التابعة لقسم الوالى ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ودكاكينهم

ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ماعدا الليالى القمرية أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور العربية

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منازل أو ثلاثة لغاية أربعة منازل متلاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم

ثانيا - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا صاغا

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

١٠ سبتمبر سنة ١٩١٢ - ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٠

عن المحافظ

وكيل المحافظة على صديق

(\*) الوقائع المصرية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٨٠٢

## محافضة السويس

المواشى والطيور بالسويس وبور توفيق - منع ترك المواشى والطيور (\*)

### قرار

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل

١٧ سبتمبر  
سنة ١٩١٢

قررها ما هو آت

أولاً - ممنوع ترك مواش كبيرة كانت أو صغيرة أو طيور منزلية في محلات

غير محاطة أو في الشارع العمومى بمدينة السويس وبور توفيق

ثانياً - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز

خمسة وعشرين قرشا

ثالثاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

١٧ سبتمبر سنة ١٩١٢ - ٦ شوال سنة ١٣٣٠ وهى

(\*) الوقائع المصرية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٨٠٢

## مديرية الغريفة

المحلات العمومية في كفر الشيخ - تعديل جدول الاخطاط المخصصة فقط  
لسكن العائلات التي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها (\*)

## قرار

## مدير الغريفة

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط  
المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة ١٦ سبتمبر  
سنة ١٩١٢

وبعد موافقة رأى مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩١٢

## قرر ما هوآت

أولاً - يضاف الى جدول الاخطاط المبينة بالمادة الاولى من القرار  
المشار اليه أعلاه الشارعان الآتى ذكرهما بناحية كفر الشيخ

شارع ديوان الاوقاف . مبتدأ من شرق منزل الشيخ عبيد على  
ومنتهى من غرب أمام منزل ابراهيم افندى الخشاب

شارع بحرى البلد مبتدأ من شرق بهارة أبوعباب ومنتهى من غرب  
أمام منزل ابراهيم افندى الخشاب مارا بحرى جنيينة الوقف

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

طنطا في ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ - ٥ شوال سنة ١٣٣٠

عن المدير وكيل المديرية

محمود رسمى

## مديرية الغربية

الانارة بنقطة السنطة بمديرية الغربية (\*)

### قرار

مدير الغربية

بعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٢

١٦ سبتمبر  
سنة ١٩١٢

قرر ما هوأت

أولا - سكان نقطة السنطة ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب

منازلهم المطللة على الطريق العموى

ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر

ماعدا الليالى القمرية أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من

الشهور العربية

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منازل أو دكانين

أو ثلاثة لغاية أربعة منازل أو دكانين متلاصقة بانارة مصباح واحد

بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم

ثانيا - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز

خمسة وعشرين قرشا صاغا

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

طنطا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ - ٥ شوال سنة ١٣٣٠

عن المدير وكيل المديرية

محمود رسمى

## محافظة القنال

البياعين السريحة ببورسعيد - الشوارع التي لايجوز السير والوقوف فيها (\*)

### قرار

#### محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٦ يونيه  
سنة ١٩١٢ بشأن البياعين السريحة ببورسعيد المصدق عليه من محكمة الاستئناف  
المختلطة

### قرر ما هو آت

أولا - لايجوز للباعة السريحة بعربات يد أن يسيروا أو يقفوا بعرباتهم  
في الاماكن المبينة بعد :

### حتى الافرنج

شارع فرانسوا جوزيف

» السلطان عثمان والنيل

» القسطنطينيه

» رمسيس

» فرعون من نقطة تلاقيه بشارع سعيد الى نقطة تلاقيه

بشارع دولسبس

» أوجنيا من سبيل فكتوريا الى نقطة تلاقيه بشارع رمسيس

شارع التجارة من نقطة تلاقيه بشارع فرنسوا جوزيف الى نقطة

تلاقيه بشارع اسماعيل

» دولسيس من الكرك الى تلاقيه بشارع اسماعيل

ميدان منشية دولسيس

حي العرب

شارع عبد العزيز المعروف بالتجاري

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

بورسعيد في ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ - ٨ شوال سنة ١٣٣٠

محمد محمود

## مديرية الشرقية

منع الصيد في بحيرة المتزلة في الجزء الداخل ضمن دائرة  
اختصاص مديرية الشرقية (\*)

### قرار

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة الداخلية  
بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢  
سنة ١٩١٢ سبتمبر ٢٦

### قرر ماهوآت

(١) ممنوع صيد الطيور والحيوانات في الجزء من بحيرة المتزلة الداخل ضمن  
دائرة اختصاص هذه المديرية

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ - ١٥ شوال سنة ١٣٣٠

عن المدير

وكيل المديرية حسن كامل

(\*) الوقائع المصرية في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٩١٧



## مديرية القليوبية

### قرار

بشأن مياه الشرب والاستعمال المنزلى بناحية طوخ (مديرية القليوبية) (\*)

### مدير القليوبية

بعد الاطلاع على قرارات اللجنة الصحية بمركز طوخ بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩١٢ وأول ابريل سنة ١٩١٢ تطبيقاً للمادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ المصدق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة وموافقة مجلس المديرية بتاريخ أول ابريل سنة ١٩١٢

### قرر ما هوأت

١ - تؤخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى بناحية طوخ من ترعة مصرف الحصة من ابتداء النقطة المقابلة لسكن الناحية لغاية قنطرة سكة حديد الدلتا

ومصرح بنفسيل الخضراوات فقط من الجهة البحرية لقنطرة الترعة المذكورة

٢ - سقى الحيوانات يكون من ترعة الانموهية من قرب تقاطعها بالسكة الحديد وكذا من نهاية ترعة مقطعة البنا غرب السكة الحديد في الجهة المقابلة لوابور الخليج بطوخ

٣ - غسيل الملابس والاواني يكون بحرى هاتين النقطتين

٤ - لا يجوز التبول أولقاء الاقذار والاساخ أو مياه الاستعمال المنزلى أو الوضوء أو الاستحمام بترعة مصرف الحصة المعلقة مياهها للشرب

(\*) الوقائع المصرية في ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٩٥٣

٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد عن المائة قرش أو بالحبس لمدة لاتزيد عن أسبوع

٦ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

بنها في ٦ ابريل سنة ١٩١٢

عن المدير

وكيل المديرية محمد مقبل

## بلدية الاسكندرية

## لائحة

لمنع شطر الخوم في الطرق العمومية بمدينة الاسكندرية (\*)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠  
 وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٢  
 وعلى مصادقة عطوفة ناظر الداخلية المؤرخة فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢  
 قرر ما هو آت

## المادة الاولى

يمنع قطعيا شطر الخوم فى الطرق العمومية والا كان الفعل مخالفة

## المادة الثانية

المخالفات لهذا القرار يثبتها رجال البوليس أوعمال الصحة

## المادة الثالثة

تكون المعاقبة على المخالفات لهذا القرار بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ قرش مصرى

## المادة الرابعة

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثلاثين يوما من نشره فى الجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٢

عن رئيس القومسيون البلدى

خليل رياض

## مديرية بنى سويف

قرار عربات الركوب بالاجرة ببندر بنى سويف - تعديل التعريفه (\*)

## مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بشأن  
عربات الركوب ببندر بنى سويف  
وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى المختلط ببندر بنى سويف بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩١٢

## قرر ما هوآت

أولا - تلغى تعريفه عربات الركوب بالاجرة ببندر بنى سويف المبينة  
بالمادة الثانية من القرار المشار اليه أعلاه وتستبدل بالتعريفه الآتية:  
بالمسافة

٢٥ توصيلة من أى موقف الى أية نقطة داخل البندر  
٤٠ » » » » الى اطراف البندر  
٥٠ » » » » ذهابا وايابا الى أية نقطة داخل البندر  
مع انتظار ربع ساعة  
٧٠ » » » » ذهابا وايابا الى أية نقطة فى اطراف  
البندر مع انتظار ربع ساعة

اطراف البندر هي : قنطرة الجندى ، الرى ، السلخانة ، قنطرة الصعايدة  
بالساعة

١٠٠ عن ساعة واحدة

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ - ١٧ شوال سنة ١٣٣٠ حافظ محمد

(\*) الوقائع المصرية فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٠٧٤

مجموعة  
قرارات ومنشورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٢

---

مجموعة الثلاثة شهور الرابعة



الطبعة الاميرية بمصر

١٩١٢



## مديرية المنوفية

### قرار

عربات الركوب بالأجرة ببندر تلا (منوفية) - المواقف والتعرفة (\*)

### مدير المنوفية

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب الصادرة ٢ أكتوبر سنة ١٩١٢

في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد موافقة رأى مجلس المديرية بمجلسه المتعقد بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٢

### قرر ما هو آت

أولاً - تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر تلا كالاتي :

(١) موقف بجوار رصيف البضاعة بمحطة تلا من الجهة الغربية

(٢) موقف بالجهة القبليّة من جبانة اللهي ولايتعدى شارع المتنة

ثانياً - تكون تعرفّة عربات الركوب بالأجرة بالبندر المذكور كالاتي

	بالساعة	بالساعة
	عربة بمحصنين	عربة بمحصان واحد
	مليم	مليم
عن ساعة خارج البندر نهاراً	٦٠	٥٠
» » » ليلاً	٧٠	٦٠
داخل البندر نهاراً	٥٠	٤٠
» » » ليلاً	٦٠	٥٠
كل ربع ساعة أو كسور ربع ساعة		
يعتبر ربع ساعة ويحسب له ربع		
التعرفة الخاصة به		
عن اثنتي عشرة ساعة ليلاً ونهاراً	٤٥٠	٣٥٠

عربة بمحضان واحد	عربة بمحضانين
بالمسافة	بالمسافة
مليم	مليم
١٥	٢٠
	من أحد الموقفين المبينين أعلاه
	الى أية نقطة بالبندر وبالعكس
١٠	عن كل كيلومتر خارج البندر
	إذا لم تتجاوز المسافة ٦ كيلومترات
٧	عن كل كيلومتر زيادة خارج
	البندر بعد الستة كيلومترات
	الاولى

ثالثاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

شعبان الحرام في ٢٢ شوال سنة ١٣٣٠ - ٣ أكتوبر سنة ١٩١٢

محمد نغرى



## نظارة الحقائق

### قرار

تعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم الاخطاط بمديريتي  
بنى سويف والقيوم (\*)

نحن ناظر الحقائق

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ انخاص ٢١ أكتوبر  
سنة ١٩١٢ بتشكيل محاكم الاخطاط

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة منا بتاريخ ١٥ يونيو ١١ و ١١ و ١٧  
و ٢٧ يولييه سنة ٩١٢ بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة بمديريات  
الدقهلية وبنى سويف والقيوم وعلى كشوف البلدان المرفقة بها  
ومن حيث انه تبين أن بعض القرى بالمديريتين المذكورتين بعد اقرب الى مقر  
محاكم اخطاط غير المحاكم التابعة هي اليها

قررنا ماهوات

المادة الاولى

مديرية بنى سويف

مركبيا

تنقل ناحية طنسا بنى الو من دائرة اختصاص محكمة خط ننا وتضاف الى دائرة  
اختصاص محكمة خط بيا لقرها منها

## مديرية القيوم

مركز اطسا

تنقل ناحية الربع من دائرة اختصاص محكمة خط اطسا وناحيتا المقراني والتزلة  
من دائرة اختصاص محكمة خط طهار وتضاف كلها الى دائرة اختصاص محكمة  
خط قصر الجبالى لقربها منها

مركز سنورس

تنقل ناحية عزب أبو السعود من دائرة اختصاص محكمة خط الروضه وتضاف  
الى دائرة اختصاص محكمة خط العدوة التابعة لمركز القيوم لقربها منها

## المادة الثانية

يعمل بهذا القرار بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية

مصر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ حسين رشدي

## مديرية الدقهلية

### قرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر المنصورة - تعديل المواقف (\*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لائحة عربات الركوب بالاجرة الصادرة ٢١ أكتوبر  
سنة ١٩١٢ في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على المسادة الثانية من قرار المديرية الصادر في ٢٢ أغسطس  
سنة ١٨٩٤

وبعد موافقة المجلس المحلي المختلط ببندر المنصورة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١١

### قرر ما هوأت

أولاً - تلغى مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر المنصورة المبهنة بقرار  
المديرية الصادر في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٤ المشار اليه أعلاه  
وتستبدل بالمواقف الآتية :

عدد العربات

٩ موقف خلف قشلاق البوليس بالجهة البحرية بشارع  
المحمودية بطول ٥٠ مترا

١٧ موقف بشارع المحطة الاميرية ملاصق للترتوار بالجهة  
الشرقية للشارع بطول ٥٦ مترا

١١ موقف أمام محطة سكة حديد المطرية ملاصق لدرابزين  
السكة الحديد المذكورة من الجهة الشرقية ومن الجهة  
الغربية للشارع بطول ٦٠ مترا

عدد العربات

١٥ موقف امام محطة سكة حديد الدلتا ملاصق لدرازين  
السكة الحديد المصرية من الجهة الغربية والجهة الشرقية  
لشارع محطة الدلتا بطول ٣٤ مترا

١٧ موقف أمام المحكمة المختلطة بجوار الترتوار المجاور للأرض  
الفضاء ملك مصطفى سلام وواقع بالجهة القبليّة من شارع  
المحكمة المختلطة بطول ١٠٠ متر

٧ موقف بالخيزه ملاصق بعضه للأرض الفضاء ملك  
الخواجه لنس والبعض لوابور الطحين ملك الخواجه  
الدرسن وواقع بالجهة البحرية لشارع داير البندر بطول  
٤٢ مترا

٦ موقف بجوار البوستان ملاصق لترتوار البوستان من الجهة  
القبليّة وواقع بحرى شارع البحر بطول ٣٨ مترا

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

المنصورة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ - ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

## مديرية الدقهلية

## قرار

عربات النقل والصندوق ببندر المنصورة - تعديل المواقف (\*)

## مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩٠٢

٢١ أكتوبر  
سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى المختلط ببندر المنصورة بتاريخ ١٨ ديسمبر

سنة ١٩١١

## قرر ما هو آت

أولاً - تلغى مواقف عربات النقل والصندوق ببندر المنصورة المبينة بقرار المديرية الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩٠٢ وتستبدل بالمواقف الآتية :

## عدد العربات

٨ موقف خلف سراى المجلس المحلى المختلط قرب درازين

السكة الحديد الاميرية بالجهة الشرقية من شارع الساحل بطول ٤٠ متراً

١١ موقف بميدان المواقف ملاصق للنتزه وواقع بالجهة القبليه

من شارع ميدان المواقف بطول ٥٥ متراً

٢٠ موقف بشوارع بلانط ملاصق لدرازين وابور بلانط

القديم من الجهة الغربية وواقع شرق شارع المحطة الفرنساوية بطول ١١٠ متر

٧ موقف بالجهة الغربية من البحر الصغير أمام المباني

ملك الخواجه هولا اسرافيل والفاصل بينهما شارع

البحر الصغير بطول ٣٦ متراً

عدد العربات

٨ موقف بالمحطة الاميرية ملاصق لمنزل متركى. افندى  
بحرجيس من الجهة القبلىة وواقع بالجهة الغربىة من  
شارع الحسينىة بطول ١٦ مترا

٦ موقف بالشارع العباسى ملاصق لمنزل محمود بك نصير  
من الجهة القبلىة وواقع بالارض الفضاء المعانة للنافع  
العمومىة غربى الشارع العباسى بطول ١٠ أمتار

ثانىا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

المتصورة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ - ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

## مديرية الدقهلية

### قرار

الحجارة بنندر المنصورة - تعديل المواقف (\*)

### مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ المشتمل على لائحة الحجارة

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى المختلط بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١١  
قرر ما هو آت

أولاً - تلغى مواقف الحجارة بنندر المنصورة المبينة بقرار المديرية الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ وتستبدل بالمواقف الآتية :

عدد الحجير

٧ موقف بالجهة القبلىة من الشارع العباسى وملاصق لمزل  
الشيخ على الطويجى بطول ٧ أمتار

٧ موقف شرق المحكة المختلطة قبل شارع المختلط فى مواجهة  
ملك الخواجه أنطون غنطوس بطول ١٠ أمتار

٦ موقف بشارع المحطة الاميرية بالجهة الغربية ملاصق لمزل  
الخواجه أنطون كلدانى بطول ٨ أمتار

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

المنصورة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ - ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٣٧

محمد شكرى

## قوميون بلدى الاسكندرية

### لائحة نقل الكراسة بالاسكندرية (\*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

١٦ أكتوبر ١٩١٢  
بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ الصادر بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى قرارات القومسيون البلدى الصادرة بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩١١ و ١٠ يناير و ٢٦ يونيه سنة ١٩١٢

وعلى مصادقة عطوفة ناظر الداخلية بمكاتبه القيمة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٢

قرر ماهوات

ألنى القرار الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩١٢ واستعيض عنه بالقرار الآتى وهو

### المادة الاولى

القانونات وروث البهائم والكراسة وغير ذلك من الاقدار أيا كان نوعها (عدا مواد الكسح السارى على نقلها القراران الصادرين من نظارة الداخلية بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ و ٣١ يوليه سنة ١٨٨٧) التى ينقلها الافراد فى دائرة مدينة الاسكندرية لا يجوز أن يكون نقلها الا فى عربات مكتوب عليها بحروف ملونة لفظ « اقدار » باللغة العربية و باحدى اللغات الاوروبية المقبولة أمام المحاكم المختلطة

### المادة الثانية

على أختاب تلك العربات أن يخطروا عنها المحافظة وأن يضعوا عليها بالرقم العربى والأوروبى النمرة التى تعطى اليهم من المحافظة ويجرى على العربات المذكورة تفتيش مستوى من قبل عمال البلدية



## المادة الثالثة

ممنوع قطعاً نقل خضراوات أو أثمار أو غيرها من مواد الاغذية في تلك العربات  
والآ حررت المخالفة على من يفعل ذلك

## المادة الرابعة

يثبت المخالفات لهذا القرار رجال البوليس أو عمال الصحة  
ويكون مجريها بحسب الحالة ضد سائق العرببة أو صاحبها أو كليهما معا

## المادة الخامسة

تكون المعاقبة على المخالفات لهذا القرار بغرامة لا تتجاوز ١٠ قرش مضمرة فاذا  
تجددت المخالفة في مدى سنة من يوم تدوين المخالفة السابقة فتجوز معاقبة المخالف  
زيادة على الغرامة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا  
يدير مفعول هذا القرار بعد شهرين من نشره في الجريدة الرسمية

الاستكندرية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٢

عن رئيس القومسيون البلدى

خليل رياض

## نظارة الداخلية

## قرار

منع المتادة على محتويات الجرائد أو نشرها بواسطة اعلانات  
ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة (\*)

## ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات

٧ نوفمبر  
سنة ١٩١٢

## قرر ما هو آت

أولا - ممنوع المتادة في الاماكن والمجمعات العمومية على ما تحتويه الجرائد  
والمطبوعات والتلفارات سواء كان موضوع المتادة موجودا حقيقة  
فيها أم لا وكذلك لا يجوز نشره بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان  
أو غير ملصقة

ثانيا - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش  
صاغ وفي حالة الحكم على المخالف مرة ثانية تكون العقوبة بالحبس  
لمدة لا تزيد عن أسبوع

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ - ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٣٤١

## قومسيون محلي كفر الزيات المختلط

### قرار

تحصيل العوائد والرسوم البلدية في مدينة كفر الزيات (\*)

رئيس قومسيون محلي كفر الزيات المختلط

بناء على المادة الاولى من القانون نمرة ١٨ بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩١١  
انحاص بانشاء قومسيون محلي كفر الزيات المختلط

١٤ أكتوبر  
سنة ١٩١٢

وبناء على قرار القومسيون الرقيم ٣٠ يوليو سنة ١٩١٢ المصتق عليه من  
نظارة الداخلية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٣٩

قرر ما هوأت :

أولا - تحصيل الاموال والرسوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يعمل  
عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالي الصادر  
في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والغشور

ثانيا - يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من اعلانه بالجريدة  
الرسمية

مدير القرية

١٤ أكتوبر سنة ١٩١٢

ورئيس قومسيون محلي كفر الزيات

محب

(\*) الوقائع المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٣٦٨

الاستقبال الرسمي لمسيو ه . دوميكيل الوكيل السياسي  
والقنصل الجنرال لالمانيا بمصر (\*)

١٨ نوفمبر  
سنة ١٩١٢

في الساعة العاشرة ونصف الافرنجية من صباح يوم الاثنين ١٨ نوفمبر  
سنة ١٩١٢ استقبل الجناب العالي الخديوى بسراى عابدين استقبالا رسميا  
وبالاحتفال المعتاد لمسيو ه . دوميكيل الوكيل السياسي والقنصل الجنرال لالمانيا بمصر  
ولما قدم مسيو دوميكيل أوراق اعتياده الى الجناب العالي الخديوى الذى  
كان بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية السنية  
تلا بين يدى سموه الخطاب الآتى تعرييه

### مولاي

تفضل مولاي المعظم جلالة الامبراطور والملك فعينى وكيلا سياسيا وقنصلا  
جنرالا بجلالته في مصر  
وانى لسعيد لاذ دُعيتُ لأنْ أنوب عن الحكومة الامبراطورية في هذه الديار  
ويزيد في حظى ماتكرم به سموكم على فيما مضى من جميل الانعطاف وما أُتيح لى  
منذ أعوام طويلة من معرفة هذا القطر الجميل الذى يدرك ما احتواه من بدائع  
الفنون المصرية والعربية بالتاريخ الأقدم عهدا وبتمدن باهر  
ولقد كان من نتيجة اهتمام سموكم الاهتمام الشديد بترقية شؤون بلاده أن نهضت  
مصر نهضة عظيمة أثرت أحسن تأثير في رفاهية سكانها الذين من بينهم ألمان  
كثيرون متمتعون بما يمنحهم جنابكم الكريم من حسن الوفادة عملاً بسنن أسلافه  
المعظم  
وانى بتشرفى بالاعراب عن الأمانى الصادقة التى تمنّاها حكومتى لذاتكم العلية  
ورعاياها أرجو من جنابكم الرفيع أن تكونوا على يقين من أنى سأوجه دائماً رغبتى  
الى ما يؤهلنى لنيل تفتكم السامية

وقياما بالتعليمات التي تلقيتها من الحكومة الامبراطورية بمأبذل غاية الجهد في المحافظة على العلائق الحسنة التي لاتزال قائمة بين البلدين  
وانى أرجو من سموكم أن يتكرم فيسهل على أداء هذه المأمورية المهمة  
ولذلك أنجاسر بتقديم كتاب اعتمادى بهذه الصفة بين يدى جنابكم العالى  
فأجاب الجناب الخديوى المعظم بما تعريه :  
ياجناب الوكيل السياسى

انى لسعيد لاختيار جلالة الامبراطور والملك اياكم لتنبوا عنه فى مصر  
ولقد أراى جلالتى بهذا التعيين برهانا جديدا على رغبته فى بقاء أحسن العلائق  
بين حكومتينا

لذلك أتلقى بمزيد الارتياح أوراق اعتمادكم بصفتكم وكيلا سياسيا وقنصلا جنرالا  
لجلالة الامبراطور والملك فى مصر وأتقبل بامتنان ما أعربتم لى عنه من العواطف  
الصداقة

وستلاقون منى كل المعونة اللازمة لأداء مهمتكم التى يساعد على تسهيلها  
ما تصفتم به من الصفات الجليلة التى أتيح لى فيما مضى أن قدرتها حق قدرها  
وانى لوائق بأنكم ستبدلون قصارى الجهد فى المحافظة على الصلات الحسنة  
القائمة لحسن الحظ بين بلادينا وأرجو أن تبلغوا جلالة الامبراطور والملك الأمانى  
التي أتمناها لسعادته ولسعادة الأمة الألمانية

وقد أدت التحية العسكرية لجناب وكيلى وقنصل جنرال ألمانيا فرقة من  
الأورطة الاربعة بقيادة مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة فى خلال هذا  
الاحتفال

## نظارة المعارف العمومية

قرار نمرة ١٦٦٧ بتشكيل لجنة بنظارة المعارف العمومية  
تسمى « لجنة الاصلاحات العربية » (\*)

### ناظر المعارف العمومية

نظرا الى سبق تقرير تدریس الرياضيات والتاريخ والجغرافية وغيرها من العلوم  
في المدارس الثانوية باللغة العربية ٢٠ أكتوبر  
سنة ١٩١٢

والى أن ذلك يشتتزم الوقوف على اصطلاحات عربية لهذه العلوم بدل  
الاصطلاحات الاجنبية تكون ثابتة لا تختلف باختلاف الاساتذة

قررا ما هوأت

### المادة الاولى

تشكل لجنة بنظارة المعارف تسمى « لجنة الاصطلاحات العربية » يكون  
رئيسها ناظر المعارف ونائب رئيسها وكيل المعارف وأعضاؤها خمسة من موظفي  
المعارف ينتخبهم الرئيس لمدة سنة

### المادة الثانية

الغرض من هذه اللجنة البحث عن اصطلاحات عربية يحسن استعمالها  
في التدريس بدل الاصطلاحات الاجنبية وتقرير طريقة لكتابة الاعلام الاجنبية  
بحروف عربية لا يكون النطق بها بعيدا عن أصلها

### المادة الثالثة

للمجنة أن تستعين بالفنيين من غير موظفي المعارف

## المادة الرابعة

تتخذ هذه اللجنة بديوان النظارة كل خمسة عشر يوما مرة بناء على دعوة الرئيس أو نائبه ويجوز انعقادها أكثر من مرة عند الحاجة

## المادة الخامسة

يعين الرئيس لهذه اللجنة كاتباً من غير أعضائها يقوم بكتابة المحاضر وتلاوتها وتسجيل القرارات في سجل يحفظ بالنظارة وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية في آخر كل شهر وتصدر بها منشورات لاتباعها في التدريس وتطبع هذه القرارات في آخر كل سنة للرجوع إليها عند الحاجة

أحمد حشمت

القاهرة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٢

## مجلس مديرية أسيوط

لائحة المستخدمين بمجلس مديرية أسيوط (\*)

القسم الأول - شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

### المادة الاولى

لا يقبل ضمن موظفي مجلس المديرية أو المدارس أو الكليات التابعة له إلا من كان مصري الجنسية وتابعا للحكومة المحلية  
٧ أغسطس ١٩١٢  
ويعتبر مصرياً من كان من رعايا الدولة العلية مولوداً أو قاطناً في القطر المصري مقياً أو فيه من خمس عشرة سنة على الأقل

### المادة الثانية

يكون اختيار مستخدمي مجلس المديرية أو المدارس التابعة له من الأنواع الآتية وبحسب الترتيب الآتي :

أولاً - حاملو الشهادة النهائية (دبلوم) من نظارة المعارف العمومية المصرية أو حاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر.

ثانياً - حائزو شهادة الدراسة الثانوية المصرية، أو الذين نالوا شهادة مثلاً من خارج القطر

وتعتبر شهادات مدرسة الزراعة ومدرسة الفنون والصنائع في القاهرة، وقسم المعلمين في المدرسة السنية، والقسم الابتدائي من مدرسة المعلمين الخديوية كشهادات الدراسة الثانوية



ثالثا - حائزو شهادة الدراسة الابتدائية، أو شهادة مساوية لها كشهادة مدرسة معلمى الكتائب

ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التى يديرها المجلس  
رابعا - موظفو الحكومة أو غيرها الذين رقتوا بسبب الغاء وظائفهم أو استعفائهم

### المادة الثالثة

يلاحظ عند تعيين الموظفين الترتيب المردود فى المادة السابقة سواء كان هذا  
التعيين باختيار المجلس أو عقب امتحان تساوى فيه مجموع درجات المرشحين .  
وإذا كان المرشحون حائزين شهادات متعادلة فالمجلس حر فى اختيار الالىق منهم

### المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون المفتش العام ومساعدوه ونظار المدارس  
ومهندس المجلس وسكرتير المجلس من النوع الاول أو الثانى المذكورين فى المادة  
الثانية، ويفضل من كان عارفاً إحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية وأن لا يكون  
عمره أقل من خمس وعشرين سنة هلالية ولا أكثر من خمس وأربعين

### المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد سكرتير المجلس من النوع الثالث على  
الأقل من المنصوص عنهم فى المادة الثانية، وأن لا يكون عمره أقل من عشرين  
سنة هلالية وأن لا يزيد عن خمس وأربعين

### المادة السادسة

لا يتم تعيين أى موظف أو ترقية أو زيادة ماهيته أو نقله أو محاكمته إلا بعد  
إقرار المجلس على ذلك  
ولا تمنع القيود السابقة ما للمجلس من الحق المطلق فى توظيف أى شخص له  
امتيازات خاصة

## المادة السابعة

يجب على كل من يريد أن يعين في وظيفة تابعة للجلس ولم يكن شاغلا وظيفة أخرى تابعة له أن يقدم الشهادات الآتية :

أولا - شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وان لم توجدا فشهادة من اثنين من الاطباء المعروفين للجلس

ثانيا - شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد عدم وجود سوابق له

ثالثا - شهادة من طبيبين معروفين للجلس دالة على صحة بنيته

رابعا - شهادة دالة على حسن السيرة والاخلاق موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس . ويبين في هذه الشهادة اذا كان المرشح سبق له استخدام أم لا . وفي الحالة الاولى يبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخ وسبب رفته منها

خامسا - شهادة دالة على الجنسية المصرية والتابعة للحكومة المحلية موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس

## المادة الثامنة

تمنع الترقيات والعلاوات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه

## المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تزداد ماهيته قبل مضي سنتين على تعيينه أو على آخر ترقية أو علاوة منحت له

وللجلس الحق بصفة استثنائية ان يرقى مستخدما أو يزيد ماهيته بدون مراعاة شروط الفقرة السابقة من هذه المادة

## المادة العاشرة

المستخدم المحكوم عليه بتأديبا بتزيله درجة أو تنقيص ماهيته لايحوز ترقيته ولا منحه علاوة ماهية إلا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم عليه

### المادة الحادية عشرة

لا تمنح علاوات ولا تمنح ترقية الا في أول يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة

### المادة الثانية عشرة

لا تسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالفراشين والبوابين والسعاة فان هؤلاء يعينون ويرفنون وتقطع ماهياتهم باذن رئيس المجلس ويقدر المجلس ماهيتهم والعدد اللازم منهم في الميزانية

### المادة الثالثة عشرة

ليس للمستخدمين تحت ادارة المجلس الحق في طلب معاش أو مكافأة بعد تخرجهم من خدمته

وانما يجوز للمجلس إعطاء مكافأة لمن استعفى بسبب قهري أوفرت لسبب صحى أولورته من يتوفى وهو فى الخدمة

وهذه المكافأة لا تتعدى بحال من الاحوال قيمة معادلة لماهية الشهر الذى تركت فيه الخدمة مع مصاريف سفر المستخدم وطائلته ومن يعظم أو وورثته الى الجهة التى يريدون الاقامة بها فى القطر المصرى فى ميعاد شهرين من تاريخ ترك الخدمة أو الوفاة طبق الشروط المقررة فى قسم مصاريف الانتقال

واذا كان ترك الوظيفة بعاهة أو وفاة بسبب الوظيفة فيجوز منح صاحبها وورثته مكافأة لغاية مائة جنيه مصرى عدا مصاريف الانتقال بالصفة المبينة آنفا

### القسم الثانى - تأديب المستخدمين

### المادة الرابعة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب من اثنين من الاعضاء يرفعانه له وتبين فى القرار التهم المنسوبة الى المستخدم

### المادة الخامسة عشرة

محاكمة المستخدم تأديبياً تكون أمام لجنة التعليم

## المادة السادسة عشرة

يعلن رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مينا فيها التهمة أو التهم المنسوبة اليه ويكلفه بالحضور أمام لجنة التعليم في ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابتداء ماعنده من أوجه الدفاع

## المادة السابعة عشرة

بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه تقدم اللجنة لرئيس المجلس حكما مؤيدا بالاسباب مرفقا به محضر التحقيق ولجنة المذكورة استجلاء للحقيقة أن تسمع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقوالهم ويدون ذلك كله في المحضر ولتتهم أيضا أن يكتب اللجنة نتيجة بدفاعه

## المادة الثامنة عشرة

يجب التوقيع على التقرير من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضاء اللجنة

## المادة التاسعة عشرة

لا ينفذ حكم اللجنة الا بعد تصديق المجلس الذي له الحق في الموافقة على الحكم أو تعديله

## المادة العشرون

قرار المجلس يكون بالاغلبية المطلقة من جميع أعضاء الجلسة الحاضرين متى كان منعقدا بصفة قانونية

## المادة الحادية والعشرون

العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على المستخدمين التابعين للمجلس هي:

أولا - الانذار

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

ثالثا - التزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة

رابعا - الرقت

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الثانية والعشرون

يجب اعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ الذى يقرره المجلس ويجوز نشره فى الجرائد

المادة الثالثة والعشرون

فى حالة عدم معرفة محل المستخدم أو رفضه استلام نتيجة قرار المجلس تنشر فى الجريدة الرسمية ويعتبر هذا بمثابة اعلان

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس أن يقرر بطريقة مستعجلة ايقاف المستخدم المطلوب محاكمته عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعلن قراره النهائى للمستخدم فى ميعاد شهر على الاكثر من تاريخ الايقاف

واذا حكم فى هذه الحالة بالرفت فلا حق للمستخدم فى أخذ ماهيته مدة ايقافه واذا كان الحكم بتزيل درجته أو ماهيته فانه يعتبر كذلك من يوم الايقاف

المادة الخامسة والعشرون

يحاكم المستخدم اذا اخل بواجباته أو بعمله كما يحاكم أيضا اذا ارتكب أمرا يمس بحسن السلوك والآداب بحيث يزرى بشرف وظيفته

المادة السادسة والعشرون

الاحكام السابقة لاتمس ما للمجلس من الحق فى فصل أى موظف بدون توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته أو عدم لياقته وكفاءته للخدمة

### المادة السابعة والعشرون

يجب على من يترك وظيفته أن يقدم استقالته بالكاتب لرياسة المجلس وأن يسلم مابعدته بمخالصة كتابية ممن تعينه الرياسة للاستلام وتحتسب للوظف ماهيته مدة تسليمه بحيث لا تتجاوز ماهية شهر

### القسم الثالث - الاجازات

#### المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز لاي مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لا يتعلق بها الاجازة من رياسة المجلس

#### المادة التاسعة والعشرون

تنقسم الاجازات الى نوعين - اعتيادية ومرضيه

#### المادة الثلاثون

يجوز للمستخدم أن يأخذ اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر في كل سنة اذا كان يرغب قضاءها داخل القطر أو لمدة شهرين اذا أراد قضاءها خارج القطر

#### المادة الحادية والثلاثون

لا تسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس ومعلميها والمستخدمين بها فان اجازتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التي يقررها المجلس سنويا . وهو محدد لكل مستخدم منهم مدة اجازته وبدأها أثناء هذه المساحات ولا يعطى لهؤلاء المستخدمين اجازات اعتيادية أخرى

#### المادة الثانية والثلاثون

يجوز لرياسة المجلس اعطاء اجازات مرضيه باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف في الخدمة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولاً - شهران بماهية كاملة

ثانياً - » بنصف الماهية

ثالثاً - » بربع الماهية

وبعد انقضاء الستة أشهر المذكورة جاز امتداد الاجازة لمثلها بدون ماهية أو شطب اسم المستخدم من جدول مستخدمى المجلس مع بيان تاريخ الشطب

#### المادة الثالثة والثلاثون

يراد بمدة الثلاث سنوات فى الخدمة المدة التى يقضيها المستخدم بتمامها فيها بعد حذف الاجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

#### المادة الرابعة والثلاثون

يجب أن يرفق طلب الاجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب موثوق به . ويجوز لرياسة المجلس أن تحتم فى هذه الاحوال شهادة من طبيب مخصوص

#### المادة الخامسة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدم قبل انقضاء الاجازة المذكورة بخمسة أيام على الأقل مالم تكن تلك الاجازة عشرة أيام فأقل فانه يجوز للمستخدم أن يحظر الرياسة بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها

فاذا غاب المستخدم ثم طلب الاجازة وجب عليه أن يقدم ما يثبت أنه كان فى حالة قهرية منعه عن طلب الاجازة قبل غيابه

#### المادة السادسة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعين مستخدماً بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط أن لا يستدعى ذلك زيادة فى المصروفات المقررة فى الميزانية

#### المادة السابعة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تميز اعطاء الاجازة الاعتيادية أو كان طالب الاجازة من مستخدمى المدارس وكانت المساعدة المدرسية تسمح بذلك

## المادة الثامنة والثلاثون

يجوز مع كل ذلك أن تعطى رئاسة المجلس للمستخدم رخصا بالغياب لا يتجاوز مجموع مددها سبعة أيام في السنة دون أن تحسب هذه الرخص من الاجازات

## المادة التاسعة والثلاثون

كل موظف لا يعود الى محله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته من يوم انقضاءها

وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبيا . واذا لم يسبب الاسباب الموجبة لتأخيره في معاد الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء مدة اجازته يعتبر مستعفيا ويشطب اسمه من جدول المستخدمين

## المادة الاربعون

لاتسرى الاحكام السابقة على الخدمة السائرة . ولرئاسة المجلس حق الترخيص لهم باجازة بنسبة شهر واحد بماهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم عطل العمل أو زيادة المصاريف

## المادة الحادية والاربعون

يجوز أن تعطى الرئاسة للمستخدمين تحت الاختبار اجازة بنسبة خمسة عشر يوما لكل سنة بدون ضم اذا لم يترتب على ذلك عطل في العمل أو زيادة في المصاريف

## المادة الثانية والاربعون

يجوز منح المستخدم المعين خلال السنة اجازة تكون بنسبة المدة التي أمضاها من السنة



القسم الرابع - مصاريف الانتقال وبذل السفرية

المادة الثالثة والاربعون

للمجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له

المادة الرابعة والاربعون

المستخدمون التابعون للمجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة له لهم الحق في مصاريف انتقالهم وانتقال خدمهم وعقشهم

المادة الخامسة والاربعون

تصرف مصاريف الانتقال (من أجرة سكك حديدية أو مراكب أو عربات أو أجرة ركائب) بموجب كشوف مصدق عليها من رئاسة المجلس

المادة السادسة والاربعون

لاحق للوظف الذى تكون وظيفته التقل كالفتيش على المدارس أو الكتائب في أجرة السفر الا أجرة السكك الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش، وبذل سفرية اذا كان مضطرا الى المبيت خارج مركز وظيفته بحيث لا يتجاوز هذا المبيت عشر ليال في الشهر . وليس له الحق في أجرة عربات أو ركائب للوصول من محطة مدينة أو بلدة الى نقطة أخرى في نفس المدينة أو البلدة

المادة السابعة والاربعون

المستخدم الذى يعين في مأمورية وقتية خارج محل إقامته له الحق في أجرة السفر بالشروط المبينة في المواد الآتية

المادة الثامنة والاربعون

للمستخدمين حق الانتقال في السكك الحديدية في الدرجات الآتية :  
في الدرجة الاولى - من كان مرتبه الشهرى عشرين جنيها فما فوق

في الدرجة الثانية - من كان مرتبه الشهرى أقل من عشرين جنيتها مصريا لحد أربعة جنيهات مصرية

ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال في الدرجة الاولى في السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد فيها الا درجتان في الدرجة الثالثة - من كان مرتبه الشهرى أقل من أربعة جنيهات مصرية ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال في الدرجة الثانية في السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد فيها الا درجتان

المادة التاسعة والاربعون

لموظف المجلس الذى ينتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للمجلس بصفة نهائية الحق في نقل أعضاء عائلته الموجودين معه في معيشة واحدة لغاية ستة أشخاص في الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أنفار في الدرجة الثالثة وله أيضا حق نقل عشرة قناطير من العفش، منها اثنان في ذات القطار الذى يسافر فيه والباقي في قطار البضاعة

#### المادة الخمسون

يجوز للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته وأتباعه لنقل ما يزيد في مقدار عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصلحته

#### المادة الحادية والخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصلحة المراد تعيينهم فيها

ولا يجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لآخرى الا اذا كانوا حائزين صفاة مخصوصة يصعب وجودها في مكان الجهة المطلوب تعيين هؤلاء الخدمة فيها

وفي هذه الحالة يكون لهم الحق في مصاريف انتقالهم مع زوجاتهم وأولادهم ونقل أربعة قناطير من العفش بشرط أن لا يتجاوز عدد الزوجات والاولاد معا أربعة

## المادة الثانية والخمسون

طالبو الاستخدام في وظائف المجلس الذين يتقنون للامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

## المادة الثالثة والخمسون

المجلس أن يعطى لمن يعينون حديثا في المجلس بصفة نهائية أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقالهم وعائلاتهم أو هل عفشهم من محل اقامتهم الأصلي الى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فالمجلس الحق في أن يعطيهم مصاريف الاياب الى محلهم الأصلي

وهذه المصاريف تقدر بمصاريف انتقال المستخدم في الدرجة الثالثة بوظيفته التي فصل منها مع مصاريف خادم ونقل ستة قناطير من العفش في قطار البضاعة

## المادة الرابعة والخمسون

يجوز بصفة استثنائية اعطاء المرفوتين بأي منهب عدا الاختلاس أو سوء السلوك مصاريف انتقالهم وعائلاتهم ونقل عفشهم لغاية الجهة التي يختارونها لاقامتهم في القطر المصري مع مراعاة القيود السابقة

## المادة الخامسة والخمسون

لا يجوز صرف مصاريف الانتقال أو بدل السفرية بدون طلب

## المادة السادسة والخمسون

يسقط حق طلب مصاريف السفر ونقل العفش لأي موظف كان اذا مضى ستون يوما بعد انتهاء سفره أو رفته أو وفاته ولم يقدم ذو الشأن طلبا بذلك الى رئاسة المجلس

## المادة السابعة والممسون

اذا حصل نقل موظفين تابعين لادارة المجلس بناء على رغبتهما فى تبادل بعضهما كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهما دون المجلس

## المادة الثامنة والممسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل اقامته لاداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهرى عن كل ليلة يمضيها خارج محل اقامته

## المادة التاسعة والممسون

لا يجوز فى اى حال من الاحوال أن يكون البدل اقل من مائة وعشرين مليا يوميا للمستخدمين ولا اقل من خمسين مليا للخدمة السائرة ولا أكثر من أربعين قرشا

## المادة الستون

المستخدمون الموجودون فى الاجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطعيا بسبب أشغال مصلحة - ليس لهم الحق فى مصاريف انتقالهم ولا فى بدل سفرية

وأما اذا كان طلبهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط فى مصاريف انتقال حضورهم وایابهم اذا رجعوا لتكالة اجازتهم

## المادة الحادية والستون

جميع المواد السابقة تتعلق بالانتقال ضمن حدود القطر المصرى - أما مقدار مصاريف الانتقال وبدل السفرية لأمورية خارجة عن القطر المصرى فتقتره رئاسة المجلس لكل مسألة مع مراعاة ظروف كل أمورية

## المادة الثانية والستون

لرئاسة المجلس مع عضوين منه الحق فى تنقيص أى مبلغ يرونه مطلوباً فى غير محله

## المادة الثالثة والستون

لا يجوز مطلقا اعطاء المستخدمين سلفة تحت خصمها من مصاريف انتقاهم  
أو بدل سفراتهم

## المادة الرابعة والستون

يجوز تكليف أحد موظفي المجلس بترحيل المستخدم وعائلته وشن غفشه  
طبق القيود السابقة وصرف اللازم لذلك من خزينة المجلس

## أحكام متنوعة

## المادة الخامسة والستون

لا يجوز الجمع بين وظيفة تحت ادارة المجلس وبين وظيفة اخرى خارجية

## المادة السادسة والستون

لا يجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل آخر  
يعتبر حائلا دون قيامه بواجباته بحرية تامة أو أى عمل لا يتفق مع كرامة الموظف

## المادة السابعة والستون

كل مستخدم يحبس احتياطيا لجريمة من الجرائم فإنه يعتبر موقوفا من يوم  
حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقا لمجلس المديرية ما لم تظهر براءته  
واذا حكم نهائيا بحبس المستخدم وجب رفعه

## المادة الثامنة والستون

لا يكون المجلس راضيا عن الحجز على ماهيات المستخدمين التابعين له . ومن  
يحكم بحجز ماهيته جازت محاكمته تأديبيا على هذا الحجز

## المادة التاسعة والستون

على المستخدمين الذين يعهد اليهم بنقود أو أدوات أن يقدموا تأميناً من نقود  
أوسندات يقبلها المجلس أو ضماناً من شركة ضمانات أو من أحد الأفراد الذين  
يثق المجلس بثروتهم

صتق مجلس مديرية أسبوط على هذه اللائحة بجماسة يوم ٧ أغسطس سنة ١٩١٢  
( ٢٤ شعبان سنة ١٣٣٠ ) بعد موافقة نظارة الداخلية عليها باخطاب نمرة ٤٠  
الرقم ٢٣ يوليه سنة ١٩١٢

## محافظة دمياط

## قرار

منع الصيد في بحيرة المنزلة في الجزء الداخل ضمن دائرة  
اختصاص محافظة دمياط (\*)

## محافظ دمياط

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لأئحة الصيد الصادر بها قرار نظارة  
الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢  
١٤ نوفمبر سنة ١٩١٢

## قرر ما هو آت

أولاً - ممنوع صيد الطيور والحيوانات في بحر من بحيرة المنزلة الداخل  
ضمن دائرة اختصاص هذه المحافظة

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

١٤ نوفمبر سنة ١٩١٢ - ٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٠

محمد علي

(\*) الوقائع المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٤٦٨

## نظارة الاشغال العمومية

### تعريب قرار

بتعديل في دوائر اختصاص أقسام المباني بنظارة الاشغال (\*)

رقم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٤٥

بعد الاطلاع على قرار النظارة المؤرخ في ١٩ يناير سنة ١٩٠٩ نمرة ٢٨  
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قررنا ما يأتي

٣٠ نوفمبر  
سنة ١٩١٢

### المادة الاولى

يلحق اقليم المنوفية ( الذى كان بحسب ترتيب مصلحة المدن والمباني تابعاً لقسم  
مباني الوسط ) بقسم مباني الغرب وذلك من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٢

### المادة الثانية

يفصل اقليم القليوبية والقسم البحرى من اقليم الجيزة من ذلك التاريخ عن  
قسم مباني الوسط ويلحق بقسم مباني الشرق ويكون الحد القبلى للقسم البحرى  
من اقليم الجيزة خطاً مستقيماً يترأس الهرم الأكبر ذاهباً نحو الشرق الى النيل

### المادة الثالثة

على جناب وكيل النظارة تنفيذ قرارنا هذا

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى



## قومسيون محلي المحلة الكبرى المختلط

### قرار

تحصيل الاموال والرسوم البلدية ببندر المحلة الكبرى بمديرية الغربية (\*)

رئيس قومسيون محلي المحلة الكبرى المختلط

بناء على المسادة الاولى من القانون نمرة ٣٣ بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠  
الخاص بإنشاء قومسيون محلي المحلة الكبرى المختلط

وبناء على قرار القومسيون الرقم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٢ ومصتق عليه من نظارة  
الداخلية بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٢٠٨

### قرار ماهوات

أولا - تحصيل الاموال والرسوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يعمل  
عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالى الصادر  
في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور

ثانيا - يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من اطلاله بالجريدة الرسمية

تحريرا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٢

مدير الغربية ورئيس قومسيون

محلي مختلط المحلة الكبرى

حسب

## نظارة الداخلية

### قرار

تغيير اسم مركز نوى باسم مركز شبين القناطر (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٩  
( والمنشور بالعدد ٥٤ من الجريدة الرسمية الصادرة في ٢٢ منه ) القاضي بنقل  
مركز نوى التابع لمديرية القليوبية الى بندر شبين القناطر مع بقاء اسمه الحالى  
وبعد الاطلاع على مكتبة المديرية المذكورة رقم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٢  
نمرة ٢٠٩ المطلوب بها تغيير اسم هذا المركز باسم (مركز شبين القناطر) للاسباب  
التي ابداهها مأمور المركز بخطابه المرفق بتلك المكتبة

٨ ديسمبر  
سنة ١٩١٢

### قرر ما يأتى

### المادة الاولى

يغير اسم مركز نوى باسم (مركز شبين القناطر) اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٣

### المادة الثانية

على مدير القليوبية تنفيذ هذا القرار

٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٣٠ ( ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ )

محمد سعيد

## قرار من نظارة الاشغال العمومية

بإضافة الطير المعروف باسم صُفِير الى ملحق القانون نمرة ٩ سنة ١٩١٢ (\*)

رقم ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٤٦ ادارة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٩ الصادر بتاريخ ٩ مايو ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ بشأن وقاية الطيور النافعة للزراعة

قد قررنا ما يأتى

### المادة الاولى

يضاف الى ملحق القانون المذكور الطير المعروف باسم صُفِير

### المادة الثانية

على جناب مدير مصلحة الزراعة العام تنفيذ قرارنا هذا

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

(\*) الرقائع المصرية فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٦٦١

## ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية

بإبدال اسم ادارة أعمال مدينة القاهرة بنظارة الاشغال  
باسم مصلحة تنظيم القاهرة (\*)

رقم ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٩١٢

٣ ديسمبر سنة ١٩١٢  
يبدل اسم ادارة أعمال مدينة القاهرة بنظارة الاشغال العمومية من الآن فصاعدا باسم مصلحة تنظيم القاهرة  
ناظر الاشغال العمومية  
اسماعيل سرى

(\*) الوقائع المصرية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٦٦٢

## مديرية الشرقية

## قرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بتاحية الابراهيمية بمديرية الشرقية (\*)

## مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة بمركز ههيا بناء على قرار نظارة  
الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥ المصتق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة  
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢

## قرر ما هوأت

أولا - تؤخذ المياه التي تستعمل للشرب واللوازم المنزلية بتاحية الابراهيمية  
من موردة بحر أم الريس في النقطة الكائنة أمام عزبة العجوز من  
البرالايسر (الغربي) وتمتد هذه الموردة من النقطة المذكورة الى الجهة  
القبليية بمسافة ٣٠ مترا

ثانيا - يكون شرب الحيوانات وغسل الملابس والاواني من الموردة الكائنة  
بعد كوبرى المرور بالشاطئ الايمن (الشرقى) لترعة أم الريس في المسافة  
المحصورة بين الكوبرى المذكور وكوبرى السكة الحديد الضيقة

ثالثا - كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش  
صاغ أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

رابعا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بمدة سبعة أيام

حسن حسيب

١٨ مايو سنة ١٩١٢

## مديرية الدقهلية

### قرار

تقدير ماهية خفير مساكن عزبة المحطة التابعة لناحية  
صفط زريق بمركز السنبلوين (\*)

### مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ٤ ديسمبر سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٢  
طبقا للفقرة ب من المادة (٧) من القانون النظامى المتعلقة بالقانون نمرة ٢٢  
سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبها نمرة ١٤٨٥ الواردة للديرة بتاريخ  
٣ أكتوبر سنة ١٩١٢

### قررنا ما هو آت

### المادة الاولى

تجعل ماهية خفير مساكن عزبة المحطة التابعة لناحية صفط زريق بمركز  
السنبلوين جنيا شهريا ابتداء من سنة ١٩١٣ مع تحصيل خمسة فى المائة  
علاوة على النهايات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية

المنصوبه فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ - ٢٥ الحجة سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

## نظارة الداخلية

### قرار

بتحديد ميعاد لانعقاد لجنة مجلس المديرية المخول لها الفصل في الشكاوى  
من توزيع رسوم الخفر على المنازل (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ١٦ من القانون النظامي (المعدل بالقانون نمرة ٢٢ ١٧ ديسمبر  
لسنة ١٩٠٩)

وعلى المادة ٢٦ من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديرية  
الصادرة بتاريخ أول يناير سنة ١٩١٠  
وبعد موافقة مجلس النظار

### قرر ما هوأت

أولا - يضاف الى المادة ٢٦ من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس  
المديرية ما يأتى :

تجتمع هذه اللجنة سنويا في المدة التي يحددها مجلس المديرية بحيث  
لا تتجاوز يوم ١٥ ديسمبر للنظر فيما تقدمه لها المديرية من الشكاوى  
المتعلقة برسوم الخفر

ثانيا - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ - ٨ محرم سنة ١٣٣١

محمد سعيد

## رياسة مجلس النظر

منشور صادر الى عموم النظارات ومصالح الحكومة  
بشأن الاعياد والمواسم الرسمية (\*)

١٧ ديسمبر  
سنة ١٩١٢

ان الاعياد والمواسم العامة التي تنقطع فيها الاعمال وتتعطل الدواوين والمصالح قد يكون بعضها ذا صبغة دينية والبعض الآخر له صبغة مدنية ومنها ما يكون محليا أو عموميا ومع ذلك فان تعيين مواقيتها قد يكون تارة بمقتضى الحساب القمري وتارة على الحساب الشمسي

ولما كان هذا الاختلاف مما يدعو الى الالتباس فقد رأى مجلس النظر من الواجب وضع قاعدة صريحة في هذا الموضوع ينتهي معها الشك والابهام بقدر ما في الامكان فقرر في جلسته المنعقدة في يوم الخميس ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ اعتماد الجدول المرفق بهذا المنشور مشتملا على بيان ما يكون من هذه الاعياد والمواسم ذا صبغة عامة بحيث إن العطلة فيه تشمل جميع جهات القطر وبيان ما يكون منها ذا صبغة محلية خاصة يقتصر أمره على مدينة واحدة أو مدن معينة وهذا الجدول يتضمن التواريخ التي تجمع فيها الاعياد والمواسم العامة وعدد الايام التي يكون فيها تعطيل الاعمال لمناسبة كل واحد منها

فتم في اقرب ميعاد أي عيد أو موسم منها تخاطب نظارة الداخلية سكرتارية مجلس النظر في الوقت المناسب لكي تقوم بنشر الاعلانات المعتادة في الجريدة الرسمية وفي الصحف المحلية بحيث تكون هذه الاعلانات محتوية على تواريخ العطلة بمقتضى التقويم الهجري والميلادي الا فيما يختص بعيد الفطر المبارك وعيد الاضحى المبارك ورأس السنة الهجرية نظرا لتعذر تعيين تواريخها مقدما على حسب التقويم الشمسي للاسباب المرتبطة بطريقة حساب الشهور القمرية

(\*) الواقع المصرية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٧٥٤



وبناء على ذلك فقد أصدرنا هذا المنشور الى جميع النظارات لابلاغها ماقرره  
مجلس النظار والمرجو من سعادتكم التكرم باعطاء التعليمات اللازمة لمراعاة العمل به  
والسير بموجبه فيما يتعلق بنظارة ... والمصالح التابعة لها . وتفضلوا بقبول فائق  
الاحترام أفندم

تحريرا بالقاهرة في ٨ محرم سنة ١٣٣١ ( ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ )

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

## كشف الاعياد والمواسم الرسمية

بيان الايام المعتاد تعطيل نظارات ومصالح الحكومة فيها رسميا فى كل عام

اسم العيد أو الموسم	تواريخ العطلة	نوع العيد	أيام العطلة
---------------------	---------------	-----------	-------------

### ١ - مواعيد العطلة بالتاريخ الهجرى

١	عمومى	أول محرم ... ..	رأس السنة الهجرية ... ..
١	محلى للسويس والقاهرة	محرم أو صفر ... ..	احتفال عودة الحمل ... ..
١	عمومى	١٢ ربيع الأول ... ..	المولد النبوى ... ..
١	»	غرة جمادى الثانية ... ..	ميلاد الجناب الخديوى ... ..
٤	»	من يوم آخر رمضان الى ٣ شوال	عيد الفطر ... ..
١	للقاهرة	شهر شوال ... ..	احتفال نقل الكسوة ... ..
١	محلى للقاهرة والاسكندرية	ذو القعدة ... ..	طلعة المحمل ... ..
٥	عمومى	من ٩ الى ١٣ ذى الحجة	عيد الاضحى .. ..

### ٢ - مواعيد العطلة بالتاريخ الميلادى

١	عمومى	٨ يناير ... ..	عيد جلوس الجناب الخديوى ... ..
١	»	ابريل أو مايو ... ..	شم النسيم ... ..
١	محلى للقاهرة	شهر أغسطس ... ..	وفاء النيل ... ..

## نظارة الداخلية

### قرار

بشأن تعريفه عوائد الذبيح بسلخانة مجلس محلي انعيم (بمديرية جرجا) (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ القاضي بتحديد  
تعريفه الذبيح في المدن المشكل فيها والتي سيشكل فيها قومسيونات بلدية مختلطة  
أو مجالس محلية بموجب قرار يصدره ناظر الداخلية بعد أخذ رأى البلدية أو المجلس  
المحلي

وبناء على طلب مجلس محلي انعيم

### قرر

### المادة الاولى

تحصل عوائد الذبيح بسلخانة مجلس محلي انعيم كما يلي :

- ٢ من كل كيلو جرام من لحوم الثيران والبقر والجواميس والجمال والعجول  
من البقر أو الجواميس
- ٣ عن كل كيلو جرام من لحوم الضأنى والماعز والخنزير

### المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمد سعيد

صدر بمصر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢

## نظارة الداخلية

### قرار

تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة (\*)

### ناظر الداخلية

٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة

### قرر ماهوات

١ - المحلات الموضحة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة وتضاف الى القسم الاول والفرع المرموز اليه بحرف ( ا ) من الجدول التابع للائحة الرقيمة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحقه بالقانون المشار اليه أعلاه .

محلات تخنيط الجثث البشرية .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

القاهرة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ - ١٢ محرم سنة ١٣٣١

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٧٨٨

## ترجمة

### مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس النظار (\*)

تشرف اللجنة المالية بعرض مشروع الميزانية العمومية للسنة المالية ١٩١٣  
على مجلس النظار للواقعة عليه . وقد تقرر هذا المشروع على الكيفية الآتية :  
٢٢ نوفمبر  
سنة ١٩١٢

جنيه مصرى

ايرادات .....  
١٦,١٣٠,٠٠٠  
مصروفات :

جنيه مصرى

مصروفات اعتيادية ..... ١٤,٩٠٩,٠٠٠

المقدر صرفه في سنة ١٩١٣ من ٧٢١,٠٠٠

الاعتمادات الخصوصية ..... ١٥,٦٣٠,٠٠٠

زيادة في الايرادات ..... ٥٠٠,٠٠٠

## الايرادات

تزيد الايرادات المقترحة لسنة ١٩١٣ مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى بالنسبة  
الى الايرادات المقترحة لسنة ١٩١٢ . وهذه الزيادة خاصة بأبواب  
الايراد الآتية :

(\*) الوقائع المصرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ ملحق

جنيه مصرى	
٢٠,٠٠٠	... .. الدخان والتبناك والسجائر
٣٠,٠٠٠	... .. المحاكم المختلطة
١٠,٠٠٠	... .. المحاكم الاهلية
١٨٥,٠٠٠	... .. سكك الحديد
٨٠,٠٠٠	... .. متحصلات الدومين
٩,٠٠٠	... .. أبواب أخرى للإيرادات
٣٣٤,٠٠٠	

يطرح من ذلك قيمة النقص في تقدير أبواب الإيرادات الآتية :

جنيه مصرى	
٦٤,٠٠٠	... .. أموال الاطيان
٤٠,٠٠٠	... .. الجمارك
١٠٤,٠٠٠	
٢٣٠,٠٠٠	

ان المصروفات التي تصرفها سنويا مصلحة سكك الحديد من أصل الاعتمادات الوافرة الموضوعه تحت تصرفها من تقود الاحتياطي العمومي لزيادة وتحسين خطوطها ومشترى مهمات متحركة كانت نتيجتها اتساع نطاق الحركة على السكك الحديدية اتساعا نشأ عنه زيادة مطردة في إيرادات هذه المصلحة فبعد أن كانت المتحصلات ٣,٤٣٩,٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩١٠ بلغت ٣,٧٢٩,٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩١١ ومن المرجح أنها ستبلغ ٣,٨٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩١٢ على أنه رؤى من باب لاحتراض ألا يدرج في هذا الفرع من ميزانية سنة ١٩١٣ إلا مبلغ ٣,٦٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى بزيادة ١٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى على تقدير سنة ١٩١٢

والزيادة التي ظهرت في متحصلات المحاكم المختلطة والمحاكم الالهية تسمح بتقدير إيرادات الاولى بزيادة ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى وإيرادات الثانية بزيادة ١٠,٠٠٠ جنيه فى ميزانية سنة ١٩١٣

ولما كان قرض الدومين سيُستهلك بتمامه فى آخر السنة الجارية فان الاطيان التى كانت مرهونة له ستصبح حرة من تخصيصها الحالى فتدخل ضمن أملاك الحكومة الخصوصية. وهذه الاراضى لاتعود بالتالى تدفع أموال الاطيان على أن صافى المتحصل من استثمارها وتأجيرها سيعود الى الخزينة فينتج عن ذلك نقص فى متحصلات أموال الاطيان وزيادة فى فصل متحصلات أملاك الميرى

وكانت مصر تدفع للسودان امانة سنوية قدرها ١٦٣,٠٠٠ جنيه مصرى لسد عجز إيراداته وقد عدل السودان عن هذه الامانة ابتداء من سنة ١٩١٣ مقابل تنازل مصر له عن قيمة الرسوم الجركية المتحصلة فى الموانى المصرية على البضائع الواردة برسم السودان . وتقدر قيمة هذه الرسوم بمبلغ ٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى. على أنه يستعاض عن معظم هذا المبلغ بالازدياد المستمر فى متحصلات الجمارك بما فيها المتحصل من رسوم الدخايف والتبناك والسجائر

وكانت ميزانية سنة ١٩١٢ تتضمن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة ماخص شركة ترامواى القاهرة من مصاريف انشاء كوبرى بولاق . وحيث ان هذا الايراد لا يتجدد فى سنة ١٩١٣ فقد حصل نقص فى فصل الإيرادات المتنوعة . على أن الزيادة فى تقدير الإيرادات الأخرى من الفصل المذكور تعوّض ذلك النقص

## المصروفات

يتضح من المقارنة بين تقدير مصروفات سنة ١٩١٣ وتقدير مصروفات سنة ١٩١٢ ما يأتى :

جنيه مصرى	
تقدير سنة ١٩١٣	١٥,٦٣٠,٠٠٠
» » ١٩١٢	١٥,٤٠٠,٠٠٠
زيادة فى تقدير مصروفات سنة ١٩١٣	٢٣٠,٠٠٠

ولبيان قيمة الزيادة الحقيقية فى مصروفات المصالح العمومية لسنة ١٩١٣ يجب أن يضاف الى مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى المرقوم أعلاه مبلغ ١٦٣,٠٠٠ جنيه مصرى وهو قيمة الوفر الذى نتج عن إبطال الاعانة التى كانت مصر تمنحها للسودان لسد عجز إيراداته . وعليه فالزيادة الحقيقية فى تقدير مصروفات مصالح الحكومة المختلفة هى ٣٩٣,٠٠٠ جنيه مصرى

وأهم الزيادات فى الاعتمادات مبينة فى مايل :

جلس شورى القوانين :

تقرر فى سنة ١٩١٢ منح مكافأة متساوية لجميع أعضاء مجلس الشورى الدائمين والمتنخبين . فتشع عن ذلك زيادة فى المصروفات تبلغ نحو ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى

نظارة المالية ( إدارة العموم ) :

ان زيادة ٨,٥٦٤ جنينها مصرى فى ميزانية هذا الفصل ناتجة عن انشاء قلم لتفتيش المخازن وعن زيادة المستخدمين فى الأقسام المختلفة لإدارة عموم المالية التى استوجبها الزيادة المستمرة فى الإيرادات والمصروفات العمومية للحكومة



## المساحة :

ان قسما من مصروفات هذه المصلحة قد أدرج في الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩١٣ بعد أن كان حتى الآن يحسب على الاعتمادات الخصوصية . وعلاوة على ذلك قد وسع نطاق مصلحة المناجم وألحق قلم دفعة المصوغات بإدارة عموم المساحة

## المطبعة الاميرية :

زيد مبلغ ١٥,٤٩٨ جنيا مصريا على المخصص للطبعة لتتمكن من القيام بأعمال مطبعة مختلفة كان يعهد بها الى المطابع الخصوصية لأن عدد مستخدمي المطبعة الاميرية ومعداتنا لم تكن وافية بالحاجة . وكل زيادة في المصروف من هذا الباب تعوض زيادة في الإيراد توازيها

## نظارة المعارف العمومية :

في ميزانية هذه النظارة زيادة ١٥,٦٩٠ جنيا مصريا ناشئة عن النمو الطبيعي في مدارسها وأقلامها المختلفة

انه رغبة في جعل اشتراك مجالس المديريات مع نظارة المعارف في أمر نشر التعليم أنفع وأوفى بالغرض رؤى من المفيد أن يعمل من باب التجربة بالقاعدة التي يعهد بموجبها الى مجالس المديريات بإدارة التعليم الاولى والتعليم الابتدائي وكذلك بإدارة مدارس المعلمين والمعلمات المعدّة لتخريج معلمين ومعلمات للدارس الأولية : على أن تتنازل المجالس المذكورة لنظارة المعارف عن المدارس التي تعدّ أرقى من المدارس الابتدائية وتستمر نظارة المعارف في التفتيش على معاهد التعليم التابعة لمجالس المديريات أية كانت درجة هذه المعاهد . وللابتداء بتنفيذ تلك القاعدة تقرر أن تلحق بنظارة المعارف مدرسة طنطا الثانوية التي كانت تابعة لمجلس مديرية الغربية وأن يعهد بأربع مدارس تابعة للنظارة المذكورة ومعدّة لتخريج معلمين للدارس الاولى الى مجالس المديريات الموجودة هذه المدارس في دائرتها

## نظارة الداخلية (ادارة العموم) :

في ميزانية هذا الفصل زيادة ١٤,٢٨٤ جنيها مصريا ناشئة عن زيادة المستخدمين وقيل اعتمادات ودرج مبلغ ١,٥٠٠ جنيهه مصرى نظير رواتب لضباط البوليس الذين يحالون على الاستيداع بمقتضى الامر العالى الصادر حديثا بهذا الخصوص

## الصحة العمومية :

في ميزانية هذه المصلحة زيادة ٢٢,١٢٧ جنيها مصريا ناشئة عن اتساع نطاق الاعمال وتوسيع مستشفى المجاذيب فى الخانكة وانشاء مستشفى للرمذ وعن درج مبلغ فى الميزانية لرش وكنس الشوارع التى أنشئت حديثا فى القاهرة ومبلغ لما يُطلب من التوريدات لمجالس المديرىات والمجالس المحلية والبلديات مقابل اضافة ثمنه الى الايرادات

## المحاكم الاهلية :

في ميزانية هذه المحاكم زيادة ٤٧,١٢٤ جنيها مصريا ناتجة خصوصا عن انشاء محكمة ابتدائية فى المنصورة وانشاء محاكم الاخطاط وعن تحويل المحاكم المركزية الى محاكم جرتية

## نظارة الاشغال العمومية :

في هذا الفصل من الميزانية زيادة فى المصروفات قدرها ٨٩,٣١٨ جنيها مصريا ناشئة عن زيادة مستخدعى الرى من الفئات الصغرى وتحسين حالم وعن زيادة الربط لاشغال وقاية الاراضى من الغرق وصيانة الترع والمصارف وعن زيادة الاعتمادات لتنوير وصيانة شوارع القاهرة وعن درج مصروفات متنوعة فى الميزانية تماثلها ايرادات معادلة لها وعن توسيع نطاق مصلحة الزراعة وعن انشاء قلم قضاياء لنظارتى الاشغال العمومية والحربية

### خدمات متنوعة :

في ميزانية هذا الفرع زيادة ٣,٦٢٠ جنيا مصريا ناتجة عن انشاء مجالس محلية في خمس مدن كانت خالية منها

### المديريات والمحافظات :

في ميزانية هذا الفرع زيادة ٢٢,٣٧٧ جنيا مصريا ناشئة عن زيادة ماهيات المديريين والمحافظين وعن زيادة مستخدمى الادارة والبوليس وعن تحسين ماهيات بعض فئات رجال البوليس ورواتب صيارف الاقاليم وعن نقل اعتمادات

### خفر السواحل :

في ميزانية هذه المصلحة زيادة ٨,٠٩٥ جنيا مصريا ناتج معظمها عن انشاء مركز جديد في سفاجه وعن تحسين ماهيات الادلاء العربان وعن ارتفاع أسعار العليق وغيره من الأصناف

### الليانات والفنارات :

في ميزانية هذه المصلحة زيادة ٤,٥٧٠ جنيا مصريا ناتجة عن تحسين ماهيات البعارة والخدمة السائرة وعن درج مصروفات في الميزانية كانت حتى الآن تحسب من احتياطى الحكومة العمومى

### سكك الحديد :

ترداد مصروفات استثمار الخطوط الحديدية بنسبة زيادة الايرادات . ولما كان في تقدير الايرادات لسنة ١٩١٣ زيادة ١٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى على تقدير ميزانية سنة ١٩١٢ فقد أدرج نظير ذلك زيادة في المصروفات تبلغ ٩١,٣٥١ جنيا مصريا

### التلغرافات :

في ميزانية هذه المصلحة زيادة ٦,١٥٩ جنيا مصريا ناشئة عن اتساع الاعمال وعن تحسين حالة مستخدمى الدرجة الاخيرة والخدمة الخارجين عن هيئة العمال

## البوستة :

في ميزانية هذه المصلحة زيادة ١٥,٤٥٤ جنيها مصريا ناتجة عن اتساع نطاق اعمال البوستة وعن انشاء صناديق التوفير في الارياف

## نظارة الحربية :

في ميزانية هذه النظارة لسنة ١٩١٣ زيادة ١٤,٥٩٧ جنيها مصريا نتجت عن انشاء مركز سوبا ط بيبور وعن بعض مصروفات أخرى

كانت قيمة المصروفات العسكرية المختصة بالسودان تستبعد حتى الآن من مجموع ميزانية نظارة الحربية وتدرج من جهة ثانية في الميزانية العمومية بشكل اعانة ممنوحة للسودان لسد عجز إيراداته . وحيث إن القطر المصري يتحمل في الواقع مجموع نفقات الجيش سواء كان بواسطة الاعتمادات المفتوحة في ميزانية نظارة الحربية أو بشكل اعانة ممنوحة للسودان فقد رأى من الموافق رغبة في تسهيل الحسابات وحصص جميع مصروفات الجيش في فصل واحد أن لا تستبعد من ميزانية نظارة الحربية من الآن فصاعدا المصروفات العسكرية المختصة بالسودان وأن تبطل الاعانة الممنوحة للسودان لمساعدته على القيام بهذه المصروفات

## عجز إيرادات السودان :

ذكر فيما تقدم أن السودان عدل عن الاعانة التي كانت ممنوحة لمصروفاته الملكية وذلك في مقابل تنازل مصر له عن الرسوم الجمركية المتحصلة في الموانئ المصرية على البضائع الواردة برسم السودان . ومن جهة ثانية صار إبطال الاعانة التي كانت تساعد على القيام بالمصروفات العسكرية المختصة به لأن نظارة الحربية ستتحمل هذه المصروفات بأكملها من الآن فصاعدا . فغاية ما في المسألة أن ذلك الامر انما هو ترتيب يختص بنظام الميزانية بحيث لا يستوجب أى تعديل فيما يتعلق بالتزامات السودان نحو القطر المصري بخصوص المصروفات المذكورة

## الاعتمادات الخصوصية :

الاعتمادات الخصوصية الجديدة المدرجة فى ميزانية سنة ١٩١٣ تبلغ ٥٣٦,٠٠٠ جنيه مصرى وما عدا ذلك فالف الاعتمادات الخصوصية المفتوحة فى ميزانيات السنين السابقة التى لا يتم صرفها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ فىصير ترجيلها كلها أوجزء منها الى ميزانية سنة ١٩١٣ تقدر بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فمجموع هذين النوعين من الاعتمادات الخصوصية يبلغ ١,١٣٦,٠٠٠ جنيه مصرى ولا ينتظر أن يصرف من هذا المجموع إلا ٧٢١,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا هو المبلغ المربوط فى الميزانية العمومية للسنة القادمة

## الاعتمادات المأخوذة من الاحتياطى العمومى :

ربطت هذه الاعتمادات بمبلغ ١,٦٩٥,٠٠٠ جنيه مصرى مقابل ١,٧٣٧,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٢ وهى تتضمن مبلغ ٨٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى لأعمال الرى والصرف ومبلغ ٧٣,٠٠٠ جنيه مصرى موضوع تحت تصرف البلديات والمجالس المحلية لأعمال توزيع المياه والتنوير وأعمال التنظيم .

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٢

الامضات :

احمد حلمى

سنسل

أديب

هنرى هيكرو

## نظارة الحفانية

### قرار

بتسمية محكمة مركز نوى بحكمة مركز شين القناطر (\*)

### نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الرقم ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٤ الصادر باثناء  
سنة ١٩١٢ ٢٤ ديسمبر  
محكمة مركزية بمركز نوى

وبعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢  
بتغيير اسم مركز نوى وجعل اسمه « مركز شين القناطر » اعتبارا من أول يناير  
سنة ١٩١٣

### قررنا ما هو آت

تسمى محكمة مركز نوى « محكمة مركز شين القناطر » اعتبارا من أول يناير  
سنة ١٩١٣

صدر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ (١٥ محرم سنة ١٣٣١)

حسين رشدي

(\*) الوقائع المصرية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٨٣٠

## مديرية اسيوط

## قرار

عربات الركوب بالاجرة بنندر اسيوط - المواقف (\*)

مدير اسيوط

بعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٦ ٢١ ديسمبر  
سنة ١٩١٢ بشأن تعريفه ومواقف عربات الركوب بالاجرة بنندر اسيوط

قرر ما هوأت :

أولا - يضاف على جدول المواقف المبين بالقرار المشار اليه أعلاه ما هوأت :

اسم الموقف	الجهة الكائن بها الموقف	عدد العربات
موقف فابريقة الدخان	أمام فابريقة الدخان خارج درابزين المحطة	١٠
	من الجهة القبيلية ... ..	

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

اسيوط في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ - ١٢ محرم سنة ١٣٣١

ابراهيم قنحى

(\*) الوقائع المصرية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٨٣٠

## محافظة مصر

### قرار

المحلات العمومية في مدينة القاهرة - تعديل جدول الاخطاط المخصصة  
فقط لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها (\*)

### محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤  
بشأن المحلات العمومية ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين  
الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة وعلى القرارات المعللة  
والمكاملة له

### قرر ما هو آت

#### المادة الاولى

تضاف الى جدول الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة  
الوارد في المادة الاولى من القرار المشار اليه قبل الجهة المبهنة بعد :

#### قسم الوايلي

جهة الحلبية الكائنة بين محطتي الزيتون والمطرية

#### المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام

محافظة مصر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ - ١٥ محرم سنة ١٣٣١

ابراهيم نجيب



## نظارة الداخلية

### قرار

بتحديد ماهيات مشايخ خفر شطوط دمياط (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ٢٩ ديسمبر  
سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٤ يناير سنة ١٩٠٥ وعلى مكتبة  
محافظة دمياط الرقعة ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٣١٢

قررنا ما هوآت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات مشايخ خفر شطوط دمياط جنيه ١ و ٥٠٠ مليم لكل شيخ  
خفر شهريا مع تحصيل ١٢ فى المائة علاوة على الماهية نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

على محافظة دمياط تنفيذ هذا القرار

٢٠ محرم سنة ١٣٣١ - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(\*) الواقع المصرية فى ٤ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٢٨

## نظارة الداخلية

### قرار

بتحديد ماهيات الخفراء بحافظة السويس (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩١٠ وعلى مكتبة  
حافظة السويس الرقيمة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٧٨

### قررنا ما هوآت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء بحافظة السويس على الكيفية المذكورة بعد مع تحصيل  
١٢ فى المائة علاوة على الماهية نظير مصاريف التحصيل

من	الى
١٥٠	١٥٥
شهر	شهر

### المادة الثانية

على حافظة السويس تنفيذ هذا القرار

٢٠ محرم سنة ١٣٣١ - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢

محمد سعيد

## نظارة الداخلية

### قرار

بتحديد ماهيات الخفراء بيندر دمنهور الموجود به مجلس محلي (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ٣١ ديسمبر  
سنة ١٩٢٢ ..

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١٥ يونية سنة ١٩٠٨ وعلى مكتبة  
مديرية البحيرة القيمة ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٦٩٧

### قررنا ما هوآت

### المادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء بيندر دمنهور الموجود به مجلس محلي ١٤٠ قرشا لكل  
منهم شهريا اعتبارا من أول سنة ١٩١٣ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على  
الماهيات نظير مصاريف التحصيل

### المادة الثانية

على مدير البحيرة تنفيذ هذا القرار

٢٢ محرم سنة ١٣٣١ - ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(\*) الوقائع المصرية فى ٦ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٥٤

## نظارة الحفانية

### قرار

تغيير اسم محكمة نوى الشرعية باسم محكمة شين القناطر الشرعية (٣)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ القاضي بتغيير اسم مركز نوى باسم مركز شين القناطر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٣

وعلى المادة (٤) من القانون نمره ٢٥ سنة ١٩٠٩

قررنا ما يأتى

يفبر اسم محكمة نوى الشرعية باسم ( محكمة شين القناطر الشرعية ) اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٣

صدر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ - ٢٢ محرم سنة ١٣٣١

حسين رشدى

(٣) الوقائع المصرية في ١١ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٩٣

## مديرية الدقهلية

### قرار

منع صيد الطيور والحیوانات فی الجزء الداخل ضمن اختصاص  
مديرية الدقهلية من بحيرة المنزلة (\*)

. مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة  
الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة فی ٩ اكتوبر سنة ١٩١٢

### قرر ما هوأت

(١) ممنوع صيد الطيور والحیوانات فی الجزء من بحيرة المنزلة الداخل ضمن  
اختصاص هذه المديرية وذلك فی الجهات الجارى صيد الاسماك فیها

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

المنصورة فی ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ - ٢١ محرم سنة ١٣٣١

محمد شكرى

(\*) الوقائع المصرية فی ١١ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٩٤

## مديرية الغربية

### قرار

مواقف عربات النقل ببندر سمندود (\*)

### مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة (١١) من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ والمعلقة بالقرار الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٠١ وبعد موافقة قوميون على بندر سمندود بجلسته المتعقدة بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٢

قرر ما هوأت

### المادة الاولى

تكون مواقف عربات النقل والصندوق ببندر سمندود فى النقاط الآتى ذكرها  
عدد العربات

- (١) موقف بشارع المحطة البحرى خلف مبانى السكة الحديد  
بجوار الدرازين ... .. ١٠
- (٢) » بالجهة الشرقية لدرازين مخازن المحطة ... .. ١٠
- (٣) » أمام الواجهة الغربية بملك ورثة البدروى تجاه  
حلقه القطن الجديدة ... .. ١٠

### المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

طنطا فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ (١٧ محرم سنة ١٣٣١)

محمد محب

## محافظة القنال

## قرار

تكيم الكلاب بمدينة الاسماعيلية (\*)

## محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٢ الصادر في سنة ١٩٠٥  
 ونظرا لحصول اصابة بداء الكلب في الاسماعيلية

## قرر ما هو آت

## المادة الاولى

جميع الكلاب التي توجد في الطرق أو الاماكن العمومية بمدينة الاسماعيلية  
 وضواحيها يجب أن تكون مكمة أو مقودة بزمام  
 وفي كلتا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفيصة من معدن عليها  
 اسم صاحبه وعنوانه

## المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام  
 بورسعيد في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ محمد محمود

(\*) الوقائع المصرية في ١٥ يناير سنة ١٩١٣ وجه ١٥٠

## مديرية الشرقية

## قرار

بشأن تسوير الاراضى الفضا بمنيا القمع بمديرية الشرقية (\*)

## مدير الشرقية

٢٩ أكتوبر  
سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣  
بشأن تسوير الاراضى الفضا

وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلى بندر منيا القمع بتاريخ ١٦ أكتوبر  
سنة ١٩١٢

## قرر ما هو آت

## المادة الاولى

يجرى العمل بمقتضى القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يونيو  
سنة ١٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى الفضا ببندر منيا القمع

## المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام

١٨ القعدة سنة ١٣٣٠ - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٢

حسن حسيب

(\*) الوقائع المصرية فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٢٧٩



## تعريب قرار نمرة ٥٠ من نظارة الاشغال العمومية

بقانون الرخص التى تعطى للتجار بالعاديات رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ (\*)

بعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من القانون نمرة ١٤ الصادر فى سنة ١٩١٢  
بشأن العاديات قررنا ما يأتى

### المادة الاولى

رخص التجار بالآثار التاريخية نواع

الاول - رخص لتجار الآثار التاريخية فى الحوانيت

الثانى - رخص لعارضى الآثار التاريخية للبيع . فتجار النوع الاول مرخص

لم وحدهم فتح حوانيت لبيعها ولكن لا يجوز لهم المتاجرة بها خارج حوانيتهم  
أوما يأتونها من المحال الوارد ذكرها فى رخصهم . أما عارضو الآثار للبيع فليس لهم  
أن يبيعوا من الاشياء التاريخية الا صغيرها ولا يجوز قط أن يتعدى ثمن القطعة  
الواحدة منها خمسة جنيهات مصرية وذلك بعرضها فى المكان أو أحد الأماكن  
الوارد ذكرها فى رخصهم

### المادة الثانية

رخص تجار الحوانيت تصدرها ادارة مصلحة الآثار التاريخية العامة ورخص

العارضين تصدرها الادارات المحلية التابعة لتلك المصلحة بعد أخذ رأى السلطة

المحلية وتكون الرخص جميعها شخصية محضه

### المادة الثالثة

تقدم طلبات تجار الحوانيت الى جناب مدير مصلحة الآثار التاريخية العامة

على ورقة تمغة قيمتها ثلاثة قروش مصرية مشتملة على ما يأتى

( أ ) اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته

( ب ) بيان المكان الذى ينوى الطالب مزاوله تجارته فيه

( ج ) صحيفة سوابقه

### المادة الرابعة

يقدم عارض الآثار التاريخية طلبه الى ادارة مصلحة الآثار التاريخية المحلية على ورقة تمغة قيمتها ثلاثة قروش مصرية ويذكر في الطلب ما يأتي

( أ ) اسم الطالب ولقبه وعمل اقامته

( ب ) المكان أو الأمكنة التي ينوي الطالب مزاوله مهنته فيها

### المادة الخامسة

يكون عند تجار الحانوت دفتر على المثال المعتمد عند مصلحة الآثار التاريخية يقيد فيه يوما بيوم جميع القطع الأثرية التي يشتريها بمزمسلسلة مع بيان قياساتها بالتفصيل ومادتها ولونها الى غير ذلك مما يقتضى لتحقيق الشئ الأثرى وبيان مصدرها بالاستيفاء لاثبات أن ذلك الشئ يدخل في التجارة وكلما بيع شئ أثرى مقيد في الدفتر يذكّر فيه اسم الشارى وصفته بقدر ما يصل اليه حد الامكان وقبل استعمال الدفتر يجب أن يؤشر أحد مفتشى مصلحة الآثار التاريخية على كل صفحة منه أو يختتمها :

ولا تتناول أحكام هذه المادة الاشياء المعروضة للبيع بثمن لا يزيد على خمسة جنيهات مصرية

### المادة السادسة

كل شئ أثرى يكون عند تاجر الحانوت لا يجوز له حفظه خارج المحل المرخص له بمزاوله تجارته فيه

### المادة السابعة

لا يجوز لتاجر الحانوت أن ينقل شياً من الاشياء الأثرية داخل القطر الا برخصة بالكتابة تصدرها له مصلحة الآثار التاريخية . فاذا كان واليا على حانوتين أو أكثر ونقل قطعاً أثرية من حانوت الى حانوت يجب أن يقيد في دفترى الحانوتين كما لو كان المراد البيع والشراء

## المادة الثامنة

لمفتش مصلحة الآثار التاريخية أى متى شافوا ( سواء كان معهم أو لم يكن معهم أحد من رجال الشرطة ) أن يدخلوا كل محل من المحلات الممتدة لتجارة الآثار أو فى بعضه للاطلاع على دفتر المذكور فى المادة الخامسة من هذا القانون ومراقبة القيد فيه بالضبط ومراجعة ما يكون عند التاجر من مواد الآثار ، ويتعين عليه وعلى مستخدميه أن يسهلوا لهم مهمتهم على قدر الحاجة ومن ثم يؤشر المفتش على دفتر المحل ويكتب فيه ما يراه من الملاحظات النافعة

## المادة التاسعة

كل تاجر بالآثار أو عارضها للبيع يقدم على الاتجار أو البيع بدون رخصة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام وبغرامة لا تتعدى جنيتها مصريةا أو بأحدى هاتين العقوبتين ولا يخل ذلك بالعقوبات الواردة فى المادة السابعة عشرة من قانون الآثار التاريخية المتقدم ذكره وكل مخالفة أخرى لأحكام هذه اللائحة يعاقب المخالف عليها بواحدة من العقوبتين المتقدم ذكرهما وكل أثر نشأت عنه المخالفة يحجز ويصادر لحانب الحكومة

## المادة العاشرة

إذا صدر الحكم بالإدانة عن مخالفة أحكام هذه اللائحة يجوز للقاضى فى كل حال أن يحكم أيضا بسحب الرخصة فإذا عاد المخالف وارتكب مخالفة أخرى فى خلال سنة المخالفة الاولى يحتم سحبها . ويكون لمصلحة الآثار التاريخية الخفى بسحبها إذا صدر الحكم عن مخالفة من المخالفات المذكورة فى قانون الآثار التاريخية المتقدم ذكره

## المادة الحادية عشرة

يبتدى العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل مبرى

## تعريب قرار من نظارة الاشغال العمومية

رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١١ نمرة ٥١ فيما يخص بقانون تصدير الآثار التاريخية (\*)

بعد الاطلاع على المادة الرابعة عشرة من القانون نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢  
بشأن الآثار التاريخية قررنا ما يأتي :

## المادة الاولى

من يريد تصدير شئ من الآثار التاريخية سواء كان ذلك بطريق البحر أو البر  
عليه أن يطلب من جناب مدير مصلحة الآثار العام بالكتابة على ورق اعتيادي  
رخصة بذلك كالمقرر في المادة الرابعة عشرة من القانون نمرة ١٤ بشأن الآثار  
التاريخية

## المادة الثانية

يجب أن يذكر في طلب الرخصة اسم الطالب ولقبه وصنعتة وجلسيته واسم  
ميناء التصدير أو المكان التي تسفر منه الى الخارج حيثئذ تعرض الآثار وصناديقها  
أو طرودها على جناب مدير المصلحة لتفحصها ومعها كشف بعدد القطع وجنسها  
ومقاساتها وأثمان مشتراها أو قيمتها التجارية ولا تضمن هذه الصناديق والطرود  
سوى عاديات مصرية من عهد الفراعنة أو عاديات يونانية رومانية أو بزنطية  
أو قبطية فان وجد في الارشالية شئ من غير هذه العصور أو الطراز يرفض طلب  
الرخصة

## المادة الثالثة

اذا تبين أنه ليس في مواد التصدير شئ من أصل مشتببه فيه حيثئذ تعطى  
الرخصة فوراً أما اذا ارتيب في أصل شئ منها ورأت المصلحة أن بيانات طالب  
الرخصة في شأنها غير وافية يجب استخراج تلك المواد والا قترض الرخصة لجميع  
الارشالية

### المادة الرابعة

تطوق الطرود والصناديق التي توضع هذه المواد فيها بسلك من حديد يثبت بنخم واحد أو بجملة أختام . ويدفع الطالب عن كل طرد أو صندوق رسماً قدره أربعة قروش لوفاء نفقة هذا العمل . وعليه أيضاً أن يدفع رسم تصدير بحسب القيمة المقدرة يكون واحداً ونصفاً في المائة تسلمه إدارة المصلحة إلى مصلحة الجمارك

### المادة الخامسة

بعد اتمام الاجراءات وتسديد الرسوم المذكورة تسلم إدارة الآثار العامة للطالب شهادة برسم مصلحة السكك الحديدية الأميرية وهو أو وكيله يسلمها لمكتب المصلحة الذي يتولى تصدير الطرود أو الصناديق . وتسلمه أيضاً شهادة من نسخين برسم جناب مدير الجمارك يؤخذ منها أن رسم التصدير قد تسدد وتبقى نسخة واحدة منها بيد الطالب أو بيد وكيله والأخرى ترسلها المصلحة إلى جمرتك مدينة التصدير أو مينائه

### المادة السادسة

تتناول الاجراءات المذكورة لفحص الصناديق والطرود مواد الارشاليات بطريق البريد ويجب ربط الرزم بخيط دوارة يكون طرفاه مشبوكين بنخم من شمع أو معدن ويلصق على الرزمة ورقة مرور مطبوعة تؤخذ من دفتر قسيمة يضمنها وكيل المصلحة ولا يدفع على الرزم المرسلة بطريق البريد على هذه الصورة الا رسم ختم فقط

### المادة السابعة

عند تقديم الطرود والصناديق إلى مكاتب السكك الحديدية ومكاتب الجمارك والبوستة يجب أن تكون الاختام عليها سليمة والا تحجز وتسلم إلى مصلحة الآثار التاريخية للتحقيق

يبتدئ العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل بصرى

## تعريب قرار من نظارة الأشغال العمومية

رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٥٢ فيما يختص بأعمال الحفر  
للبحث عن الآثار التاريخية (\*)

٨ ديسمبر  
سنة ١٩١٢ بعد الاطلاع على قانون الآثار التاريخية نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢  
قررنا ما يأتي :

## المادة الاولى

رخص الحفر تعطىها نظارة الأشغال العمومية بناء على طلب جناب مدير  
مصلحة الآثار التاريخية العام بعد موافقة لجنة العاديات المصرية على ذلك .  
ثم يجوز للمدير العام إصدار رخص مؤقتة للحفر أو الحس الابتدائي الى مدة  
لا تتعدى شهرا بشرط أن يعرض على النظارة ولجنة الآثار في أقرب جلسة

## المادة الثانية

لا تعطى الرخص الا للعلماء المكلفين بمهمة لهذا الشأن أولم يوصى بهم  
الحكومات والجامعات أو المجمع العلمية أو جمعيات معارف رسميا وللأفراد الذين  
يعول على مقدرتهم وكفاءتهم . وعلى أولئك الأفراد اذا لم يكونوا معروفين بأعمال  
الحفر على الآثار أن يعتمدوا في ادارة العمل على علم شهرته الاختبار المطلوب

## المادة الثالثة

لا تعطى الرخص الا لفصل واحد بكامله أو الى مدة منه ولا يخل ذلك  
بأحكام المادة السادسة عشرة الآتى ذكرها . ويراد بالفصل الكامل المدة الواقعة  
بين الخامس عشر من شهر نوفمبر والرابع عشر منه في السنة التالية

## المادة الرابعة

لا تعطى الرخص بالحفر في أكثر من مكانين في آن واحد لشخص واحد ولا  
لمندوبي حكومة واحدة أو جامعة واحدة أو مجمع علمي واحد أو جمعية  
معارف واحدة

## المادة الخامسة

ترسل طلبات الرخص الى مدير مصلحة الآثار التاريخية العام بمدينة القاهرة قبل الخامس والعشرين من شهر أكتوبر من كل سنة بقدر الامكان ويجب أن يحتوى الطلب على ما يأتى

أولا - اسم الطالب ولقبه وصفته ومحل اقامته وجنسيته

ثانيا - اذا كان الطالب مرسلًا رسميًا أو موصى به يجب ذكر الحكومة أو الجامعة أو المجمع العلمى أو جمعية المعارف التى تكون قد أرسلته أو وصت به والاوراق التى يستند عليها

ثالثا - اذا كان الطالب أحد الأفراد وليس له الخبرة المطلوبة لإدارة أعمال الحفر بنفسه يجب أن يذكر فى الطلب اسم العالم الذى يكون فى عزمه أن يعينه مساعدا له ولقبه وصفته وجنسيته

رابعا - بيان اسم المكان أو الاماكن التى ينسوى الحفر فيها وحدودها بالضبط مؤيدا ذلك برسم مسكك أو برسم نظرى

خامسا - ايضاح الغرض من الحفر بالايجاز وبروغرام الاعمال التى يريد مباشرتها

سادسا - يجوز أن تكون الرخصة عن جزء فقط من المكان أو الأمكنة المطلوبة

سابعا - على المرخص له أن يدفع الى سكرتارية مصلحة الآثار التاريخية فى آخر فصل العمل عشرة قروش صاغ عن كل يوم من المدة بين بداية العمل ونهايته ويخصص هذا المبلغ لخفارة المكاف أو الاماكن التى رخص له بها . على أنه يجوز له اذا شاء أن يستصحب فى أثناء مدة العمل كلها مندوبا من مصلحة الآثار يدفع له عشرين قرشا صاذا فى اليوم تعويضا له عن مصاريف انتقاله ذهابا وإيابا وعليه عند استلامه الرخصة أن يعترف بالعامل الذى ينوى أن يأخذه للعمل

ثامنا - كل رخصة تقضى على المرخص له مداومة العمل في كل مكان من الامكنة المرخص بها مدة ستين يوما بالأقل في أثناء المدة التي تقررت لتلك الرخصة

ثاسعا - يجب على المرخص له أن يبقى في محل العمل الاشياء الآتى بيانها ويعيدها الى حالتها الأصلية اذا كانت الرخصة تجيز تحويلها أو ازالتها مؤقتا وهذه الاشياء هي

( أ ) الآثار الراكزة في الأرض (مهما كانت حالتها) التي ترى مصلحة الآثار التاريخية العامة وجوب ابقائها في أما كتبها وكذلك القطع المنفصلة التي تريد اعادتها الى مواضعها

(ب) النصب التي انقلبت تماما وترى الادارة العامة وجوب نصبها أو حفظها كما هي في مواقعها

(ج) القطع الضخمة التي يأبى المرخص له قفلها على نفقته

عاشر - يتمتع على المرخص له أخذ النقوش عن الآثار بواسطة مواد مرطبة أو الاقدام على عمل مما يسبب لها عوارا

حادى عشر - الآثار المنقولة التي يكتشفها المرخص له في أثناء الحفر الذي يباشر بحسب أحكام رخصة تقسم بينه وبين الحكومة بحسب المادة الحادية عشرة من قانون نمرة ١٤ الصادر في سنة ١٩١٢ بشأن الآثار التاريخية وتكون القسمة في محل العمل أو في دار الآثار التاريخية بحسب ما يطلبه المحترف وأجناب المدير العام أو مندوبه وفي كلتا الحالتين يكون على المحترف خاصة نفقة نقل هذه الآثار التي تحت القسمة الى تلك الدار

ثاني عشر - تعطى المصلحة المرخص له بناء على طلبه بالكتابة الاذن اللازم لنقل الآثار المتقلة في داخل القطر أو لتصديرها الى الخارج ويجوز اعطاؤه شهادات بدخول جميع قطع الآثار النفيسة التي تكون من نصيبه عند القسمة في التجارة



ثالث عشر - على المرخص له عند انتهاء الحفر ردم الأخاديد والخفائر وطمر شذور الموميات أو النواويس وبالجملة إعادة الأرض التي باشر الحفر فيها إلى حالتها الأصلية طبقاً لمرام مصلحة الآثار التاريخية ولا يرخص له بتصدير نصيبه من الآثار المنبوشة إلا بعد ما تكون تلك المصلحة قد أشرفت على تلك الأرض ورأت أنها في حالة مرضية . وإذا قام صاحب الرخصة بشروط رخصته إلى التمام وأراد معاودة الحفر في السنة التالية يجوز الترخيص له بإبقاء أرض الحفر على الحالة التي تكون فيها عند انتهاء الفصل إذا تبين من طبقة الأرض جواز إبقائها على تلك الحالة فإذا رخص له بذلك يترتب عليه حيلولة موارد العظام البشرية والرفات التي يحتمل أن يشتمل منظرها المشاهدون والمارة بها عرضاً

رابع عشر - يسلم المرخص له إلى إدارة الآثار العامة في نهاية فصل الحفر الأوراق الآتية وهي

(أ) رسم أصلي أو رسم نظري يتبين منه أرض الحفر مع الدلالة على أماكن الأشياء والآثار التاريخية المكتشفة

(ب) كشف بالأشياء والآثار التاريخية التي تكون من نصيبه عند القسمة

(ج) تقرير موجز بسياق أعمال الحفر وبيان نتائجها الكبرى بالإشارة إلى

الرسم والكشف وذلك لطبعها جميعاً إذا لزم في إحدى كرايس وقائع

مصلحة الآثار التاريخية في أقرب نشرة منها

خامس عشر - على المرخص لهم وعلى الجامعة والجمع العلمي وجمعية المعارف الذين ينوبون عنها أن يعطوا مكتبة دار الآثار التاريخية والمكتبة الخديوية نسخة من المؤلفات والمطبوعات المنفردة ومجاميع الصور التي يطلبونها بشأن ماجريات الحفر والأشياء المكتشفة في أثناء مباشرته

سادس عشر - إذا قام صاحب الرخصة بشروط رخصته إلى التمام وأراد معاودة الحفر وكان قبل نهاية فصل الحفر قد طلب من إدارة الآثار التاريخية العامة تجديد الرخصة للفصل الثاني فتجدد له إلا إذا قررت النظارة خلاف ذلك بناء

على رأى لجنة الآثار المصرية فسنندا الى أسباب ويكون جناب المدير العام قد أيدته . فان اتضح أن لا قبل له على مداومة أعمال الحفر في جميع أماكن موقع من مواقع العمل في آن واحد فلا تجدد له الرخصة الا في قسم من ذلك الموقع فقط سابع عشر - اذا خالف المرخص له شرطا من شروط رخصته تعطل ادارة الآثار العامة أو غامل المصلحة المنسوب لذلك أعمال الحفر الى أن تبطل المخالفة وقد تسحب الرخصة اذا كانت المخالفة جسيمة بقرار تصدره نظارة الاشغال العمومية بناء على رأى مؤيد بأسباب تبديه لجنة العاديات المصرية القديمة ويؤيده جناب المدير العام

ثامن عشر - أنه ما عدا الشروط التي يراد بها اجراء أحكام هذا القانون يجوز أن يدرج في رخص الحفر جميع الشروط الفنية التي يعرضها جناب المدير العام وتعتمده لجنة العاديات المصرية القديمة

يبتدىء العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

## مديرية الشرقية

### قرار

بشأن تسوير الأراضى الفضاء بناحيتى هيا والابراهيمية بمديرية الشرقية (\*)

### مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ ٣٠ نوفمبر  
سنة ١٩١٢ بشأن تسوير الاراضى الفضاء

وموافقة مجلس المديرية بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩١٢

قرر ما هوآت

### المادة الاولى

يجرى العمل بمقتضى القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يونيه  
سنة ١٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى الفضاء بناحيتى هيا والابراهيمية التابعتين  
لمركز هيا

### المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام

٢١ ذى الحجة سنة ١٣٣٠ - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٢

حسن حبيب

(\*) الوقائع المصرية فى ١٠ مارس سنة ١٩١٣ وجه ٨٢٨

## تعريب قرار

من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩١٢ نمرة ٩

بمنع رى الاراضى الشرقى فى الاقاليم الوسطى والبحرية (\*)

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ ( ١٥ مايو سنة ١٩٠٣ ) والامر العالى الصادر فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ ( ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥ )

وبناء على ما اشار به جناب وكيل النظارة

قد قررنا ما يأتى :

## المادة الاولى

يمنع رى الاراضى المعروفة بوجه عام بالشرقى فى الاقاليم الوسطى والبحرية ومن ضمنها اراضى البرسيم الجفاف المخصصة لزراعة الذرة أو الزروع الاخرى التى تعد أرضها بالكيفية التى تعد بها الاراضى لزراعة الذرة وذلك من ٢٥ ابريل فى الوسطى و ٥ مايو الآتى فى البحرية ويبقى ذلك الرى ممتنعا الى يوم يعين فيها بعد بقرار وزارى . ولا يشمل هذا المنع الاراضى المعدة لزراعة الأرز فى الانحاء التى يصادق على زراعته فيها ولا الاراضى المعدة لزراعة الخضر والمقاتى والسمسم والبقول السودانى ولا الاراضى المخصصة للزروع التى يمكن اروائها بمياه الآبار التى لا اتصال بينها وبين ترعة من الترع بل هى تابعة من طبقات الارض فقط ولا الجزر التى تحيط بها المياه من كل الجهات ولا سواحل النيل

## المادة الثانية

من يخالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة في الامر العالى المتقدم ذكره  
الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣)

## المادة الثالثة

على حضرتى مفتشى الرى العامين في وجهى بحرى وقبل وحضرات مديرى  
الاقاليم البحرية ومديرى أسيوط والمنيا وبني سويف والجيزة والفيوم تنفيذ قرارنا  
هذا كل منهم فيما يخصه ما  
ناظر الاشغال العمومية  
اسماعيل سرى

## قرار من نظارة الاشغال العمومية

رقم ١٨ يولييه سنة ١٩١٢ نمرة ٢٣ ادارة

بإبطال منع رى الاراضى الشرقى فى الاقاليم الوسطى والبحرية (١)

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٤ ابريل سنة ١٩١٢ نمرة ٩ ادارة

١٨ يولييه  
سنة ١٩١٢

وبناء على ما عرضه جناب وكيل النظارة بالنيابة

قررنا ما يأتى :

## المادة الاولى

يبطل منع رى الاراضى المعروفة بوجه عام بالشرقى فى الاقاليم الوسطى والاقاليم البحرية ومن ضمنها اراضى البرسيم الخفاف المخصصة لزراعة الذرة أو الزراعات الاخرى التى تعبد ارضها بالطريقة التى تعبد بها الاراضى لزراعة الذرة وهو المنع المشار اليه فى المادة الاولى من القرار المتقدم ذكره وذلك من اليوم الخامس والعشرين من شهر يولييه سنة ١٩١٢ فى اقليم أسبوط والاقاليم التابعة لتفتيش رى القسم الرابع ومن اليوم السابع والعشرين منه فى باقى الاقاليم الوسطى والاقاليم البحرية ولا يغير ذلك شيئاً فى جداول المتناوبات السابق نشرها فهستمر العمل بها الى أن يصدر أمر آخر . ولا يسوغ لاحد إرواء اراضيه الشرقى فى غير أيام نوبته

## المادة الثانية

على حضرتى مفتشى الرى العام بالوجهين القبلى والبحرى وحضرات مديرى الوجه البحرى ومديرى أقاليم أسبوط والمنيا وبخى سويف والجيزة والقيوم تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه ما  
ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

(110.1912/7631/9.9)









L. N. 6488-1912-850 br.

nom de « terres Charaki », comprenant celles sur lesquelles il existe du bersim sec et réservées pour l'ensemencement du maïs ou de toute autre culture dont l'ensemencement se prépare de la même manière que celui du maïs, interdiction faisant l'objet de l'article premier de l'arrêté sus-visé, cessera, dans la Province d'Assiout et dans les Provinces relevant du 4<sup>m</sup>e Cercle, à partir du 25 juillet courant, et dans les autres Provinces de la Moyenne et de la Basse Egypte, à partir du 27 du même mois. 18 juillet.

Il est bien entendu que cette mesure ne modifie en rien les programmes de rotations déjà publiés, lesquels continueront à être appliqués jusqu'à nouvel ordre.

Nul ne pourra irriguer ses terres Charaki en dehors des tours de rôle.

#### ART. 2.

MM. les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Basse et de la Haute Egypte et MM. les Moudirs de la Basse Egypte et d'Assiout, Minieh, Béni-Souef, Guizeh et Fayoum, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Alexandrie, le 18 juillet 1912.

*Le Ministre des Travaux Publics,*  
(Signé) : ISMAIL SIRRY.

---

4 avril.

## ART. 2.

En cas de contravention au présent arrêté, il sera fait application des pénalités visées au Décret susmentionné du 17 Safar 1321 (15 mai 1903).

## ART. 3.

MM. les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Basse et de la Haute Egypte, et MM. les Moudirs de la Basse Egypte et d'Assiout, Minieh, Béni-Souef, Guizeh et Fayoum sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 4 avril 1912.

*Le Ministre des Travaux Publics,*  
(Signé): ISMAÏL SIIRY.

---

## ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 23

portant levée de l'interdiction d'arroser les terres Charaki dans la Moyenne et la Basse Egypte (\*).

---

## LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

18 juillet.

Vu l'Arrêté ministériel n° 9 S.A., en date du 4 avril 1912 ;  
Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'Etat p.i. ;

## ARRÊTE :

## ARTICLE PREMIER.

L'interdiction d'arroser dans la Moyenne Egypte et dans la Basse Egypte les terres généralement connues sous le

(\*) Journ. Off. 22 juillet, page 1789.

## ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 9

portant interdiction d'arroser les terres Charaki dans la Moyenne  
et la Basse Egypte (\*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu le Décret du 17 Safar 1321 (15 mai 1903) ;  
Vu le Décret du 9 Rabi-Tani 1323 (22 juin 1905) ;  
Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'État ;

4 avril.

## ARRÊTE :

## ARTICLE PREMIER.

A partir des 25 avril courant et 5 mai prochain et jusqu'à une date à fixer ultérieurement par Arrêté ministériel, il sera interdit d'arroser dans la Moyenne Egypte et dans la Basse Egypte respectivement, les terres généralement connues sous le nom de « terres Charaki », comprenant celles sur lesquelles il existe du bersim sec, et réservées pour l'ensemencement du « maïs » ou de toute autre culture dont l'ensemencement se prépare de la même manière que celui du « maïs ».

Cette interdiction ne s'appliquera pas, toutefois, aux terres destinées à la culture du riz dans les zones où cette culture serait approuvée, ni aux légumes, cucurbitacées, sésames et arachides, ni aux terres réservées pour les cultures dont l'arrosage pourrait s'effectuer au moyen d'eau puisée dans les puits n'ayant de communication avec aucun canal, mais recevant uniquement leur eau des nappes souterraines, ni aux îlots entourés d'eau de tous côtés, ni aux sahels du Nil.

(\*) Journ. Off. 10 avril, page 794.

Clôture des terrains vagues aux villages de Hehya et Ibrahimieh  
(Charkieh) (\*).

---

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

30 novembre.

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du  
15 juin 1893, relatif à la clôture des terrains vagues ;  
Et l'avis conforme du Conseil Provincial en date du  
9 novembre 1912 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

L'Arrêté du 15 juin 1893, sus-visé, sera applicable aux  
villages de Hehya et Ibrahimieh dépendant du District de  
Hehya.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur dix jours après sa  
publication aux Journaux Officiels.

Le 30 novembre 1912.

*Le Moudir de Charkieh,*  
(Cachet) : HASSAN HASIB.

(\*) Journ. Off. 10 mars 1913, page 583.

---

## ART. 17.

8 décembre.

En cas de contravention à l'une quelconque des conditions de l'autorisation, les travaux pourront être suspendus par la Direction Générale ou par tout agent du Service autorisé à cet effet, jusqu'à ce que l'état de contravention ait cessé. L'autorisation pourra même être retirée en cas de contravention grave, par arrêté du Ministre des Travaux Publics pris sur avis motivé du Comité d'Egyptologie appuyé par le Directeur Général.

## ART. 18.

Outre les clauses ayant pour but de donner effet aux dispositions du présent règlement, les autorisations de fouilles pourront renfermer toutes les conditions techniques qui, proposées par le Directeur Général, auront été approuvées par le Comité d'Egyptologie.

## ART. 19.

Le présent règlement entrera en vigueur à partir du 1<sup>er</sup> janvier 1913.

Le Caire, le 8 décembre 1912.

*Le Ministre des Travaux Publics*

(Signé): ISMAIL SIRRY.

---



8 décembre.

- 2° Une liste de tous ces objets et monuments, comprenant ceux-là mêmes qui lui seront échus en partage ;
  - 3° Un rapport sommaire contenant l'historique des travaux et l'indication des principaux résultats obtenus, avec références au plan et à la liste ;
- le tout pour être publié, s'il y a lieu, dans l'une des livraisons prochaines des « Annales du Service des Antiquités ».

#### ART. 15.

Les concessionnaires ainsi que les Universités, Académies et Sociétés qu'ils représentent, devront déposer au Musée, pour sa bibliothèque, et à la Bibliothèque Khédiviale, un exemplaire des ouvrages, tirages à part, recueils de gravures publiés par leurs soins sur les faits relevés et sur les objets découverts au cours de leurs fouilles.

#### ART. 16.

Lorsque le concessionnaire se sera strictement conformé aux conditions de son autorisation et qu'il aura, avant la fin de la campagne, adressé à la Direction Générale une demande tendant au renouvellement de l'autorisation pour la saison prochaine, ce renouvellement lui sera accordé à moins que le Ministre, sur avis motivé du Comité d'Égyptologie appuyé par le Directeur Général, n'en décide autrement.

Toutefois, si l'on venait à constater qu'il n'est pas en état de maintenir des chantiers ouverts sur tous les points d'un site à la fois, le renouvellement pourra ne lui être accordé que pour une portion de ce site seulement.

l'intérieur et à l'exportation des antiquités mobilières qu'il aura trouvées. 8 décembre.

Il pourra en outre lui être délivré des certificats constatant l'entrée dans le commerce de toute pièce importante qui lui sera échue au partage.

#### ART. 13.

A la fin de la campagne, il devra combler les tranchées et les puits, enterrer les fragments de momies ou de cercueils, et d'une manière générale, remettre en état, à la satisfaction du Service des Antiquités, les terrains sur lesquels il aura opéré. Il ne sera autorisé à exporter sa part des objets trouvés qu'après que le Service des Antiquités aura constaté l'état satisfaisant de ces terrains.

Toutefois le fouilleur qui se sera strictement conformé aux conditions de son autorisation et qui désirera reprendre ses travaux l'année suivante, pourra être autorisé, si la nature des lieux le permet, à les laisser dans l'état où ils se trouveront à la fin de la campagne. Il devra, dans ce cas, faire disparaître les ossements humains et les débris du même genre, dont la présence pourrait choquer les visiteurs ou les passants de hasard.

#### ART. 14.

Il remettra à la Direction Générale, à la fin de chaque campagne :

- 1° Un plan, ou tout au moins un croquis, du champ des fouilles, avec légende indiquant la position des objets et monuments découverts ;

8 décembre. leur dépôt temporaire ont été autorisés par les termes de son permis :

- 1° Les monuments fixés au sol quel qu'en soit l'état qui, au jugement de la Direction Générale, doivent être conservés sur place, ainsi que les fragments détachés qu'elle désirera remettre en position ;
- 2° Les pièces entièrement renversées que la Direction Générale jugera devoir être relevées ou conservées telles quelles sur place ;
- 3° Les pièces pesantes que le concessionnaire refusera d'emporter à ses frais.

#### ART. 10.

Il sera prohibé de prendre sur les monuments des estampages par procédé humide ou de se livrer sur eux à aucune manœuvre qui risquerait de les endommager.

#### ART. 11.

Les antiquités mobilières trouvées par le concessionnaire au cours des fouilles exécutées en conformité des dispositions de son permis seront partagées entre lui et le Gouvernement dans les conditions prévues par l'art. 11 de la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités. Le partage sera opéré sur place ou au Musée, selon que le fouilleur ou le Directeur Général ou son délégué en feront la demande ; dans les deux cas, le transport au Musée des pièces soumises au partage se fera aux frais du fouilleur.

#### ART. 12.

Le concessionnaire recevra du Service sur sa demande faite par écrit, les permis nécessaires aux transports à

## ART. 6.

8 décembre.

Les autorisations pourront porter sur une partie seulement du site ou des sites demandés.

## ART. 7.

Tout concessionnaire sera tenu de verser au Secrétariat du Service des Antiquités, à la fin de chaque campagne et pour chaque jour écoulé entre le commencement et la fin des travaux, la somme de P. L. 10, qui sera affectée aux frais de gardiennage du ou des sites à lui concédés.

Toutefois, au cas où il le préférerait, il pourra se faire accompagner, pendant toute la durée des travaux, d'un délégué du Service, auquel il paiera la somme de P. L. 20 par jour à titre d'indemnité, et en plus les frais de voyage aller et retour.

Il devra faire connaître le parti qu'il prend au moment où l'autorisation lui sera remise.

## ART. 8.

Toute autorisation comportera l'obligation de continuer les travaux sur le site ou sur chacun des sites concédés pendant soixante jours au moins au cours de la période pour laquelle elle aura été accordée.

## ART. 9.

Le concessionnaire sera tenu de laisser sur place et de remettre en leur état primitif, si leur déplacement ou

8 décembre.

## ART. 3.

Les autorisations ne seront accordées que pour une seule saison entière ou pour une partie quelconque d'une saison, sans préjudice des dispositions de l'article 16 ci-après. La saison entière comprend le temps qui s'écoule entre le 15 novembre d'une année et le 14 novembre de l'année suivante.

## ART. 4.

Des autorisations ne pourront être accordées pour plus de deux sites à la fois à un même particulier, non plus qu'aux représentants d'un même Gouvernement, Université, Académie ou Société.

## ART. 5.

Les demandes d'autorisation seront adressées, autant que possible, avant le 25 octobre de chaque année, à la Direction Générale du Service des Antiquités, au Caire.

Elles devront contenir :

- 1° Les nom, prénoms, qualités, domicile et nationalité du requérant ;
- 2° En cas de mission officielle ou de recommandation, la mention du Gouvernement, de l'Université, de l'Académie ou de la Société savante qui les ont données, avec pièces à l'appui ;
- 3° Au cas où il s'agirait d'un particulier ne possédant pas l'expérience voulue pour diriger les travaux en personne, les nom, prénoms, qualités et nationalité du savant qu'il a l'intention de s'adjoindre ;
- 4° L'indication exacte, avec plan ou croquis à l'appui, du nom, de l'emplacement et des limites du ou des sites qu'il se propose d'exploiter ;
- 5° Une exposition sommaire du but des fouilles et du programme des travaux à exécuter.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 52. — Règlement pour les fouilles (\*).

SERVICE DES ANTIQUITÉS

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Les autorisations de fouilles sont accordées par le 8 décembre.  
Ministre des Travaux Publics sur la proposition du Directeur Général du Service des Antiquités après avis favorable du Comité d'Égyptologie.

Des autorisations provisoires de fouilles ou de sondages préliminaires pourront être délivrées par le Directeur Général pour une période qui ne devra pas dépasser un mois, à condition pour lui d'en référer au Ministre et au Comité d'Égyptologie dans sa première séance utile.

ART. 2.

Les autorisations ne seront accordées qu'à des savants chargés de mission ou recommandés officiellement par les Gouvernements, par les Universités, par les Académies, par les Sociétés savantes, et aux particuliers qui paraîtront présenter des garanties suffisantes. Ceux-ci devront, s'ils ne sont pas déjà connus par leurs travaux sur le terrain, s'assurer, pour diriger leur entreprise, le concours d'un savant réputé comme ayant l'expérience nécessaire.

(\*) Journ. Off. 29 janvier 1913, p. 229.

8 décembre.

- 2° Un certificat adressé à deux exemplaires à la Direction des Douanes et constatant que le droit de sortie a été acquitté. L'un des deux exemplaires demeurera en la possession du requérant ou de son représentant, l'autre sera expédié par les soins du Service à la douane de la ville ou du port de sortie.

ART. 6.

Les mêmes formalités d'examen seront exigées pour les envois faits par la poste. Toutefois, les paquets contenant les objets devront être assujettis par une ficelle dont les deux bouts seront pris dans un cachet en cire ou en métal. Un laissez-passer imprimé, détaché d'un cahier à souche et signé par le représentant du Service, sera collé sur le paquet.

Aucun droit autre que celui de scellage ne sera exigé pour les objets expédiés ainsi par la poste.

ART. 7.

Les colis ou caisses devront être présentés aux bureaux des chemins de fer, des douanes et de la poste avec les sceaux intacts, sous peine d'être saisis et remis au Service des Antiquités pour enquête.

ART. 8.

Le présent règlement entrera en vigueur à partir du 1<sup>er</sup> janvier 1913.

Le Caire, le 8 décembre 1912.

*Le Ministre des Travaux Publics,*  
(Signé) : ISMAËL SARRY.

## ART. 3.

8 décembre.

Au cas où l'examen ne révélerait la présence d'aucun objet d'origine suspecte, l'autorisation sera délivrée sans délai. S'il révélait la présence d'objets d'origine suspecte et que les explications fournies par le requérant à leur sujet ne fussent pas reconnues comme satisfaisantes par le Service, ces objets seront retirés, sans quoi l'autorisation serait refusée pour le tout.

## ART. 4.

Les colis ou caisses renfermant les objets dont la sortie aura été autorisée après examen seront entourés de fil de fer maintenu par un ou plusieurs sceaux; le requérant paiera pour chaque colis ou caisse un droit de P.E. 4, destiné à couvrir les frais de l'opération.

Il devra en même temps acquitter sur la valeur déclarée des objets un droit de sortie de 1 <sup>1</sup>/<sub>2</sub> pour cent dont le montant sera remis à l'Administration des Douanes par la Direction Générale du Service.

## ART. 5.

Après accomplissement des formalités et acquittement des droits ci-dessus, la Direction Générale remettra au requérant :

- 1<sup>o</sup> Un certificat adressé à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat, et qui sera remis par lui ou par son représentant aux autorités de la gare par laquelle il expédiera les colis ou caisses contenant les objets;



## ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 51.

Règlement pour l'exploitation des antiquités (\*).

## SERVICE DES ANTIQUITÉS

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'article 14 de la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités ;

## ARRÊTE :

## ARTICLE PREMIER.

8 décembre. Toute personne qui désirera exporter des objets antiques, par voie de mer ou par voie de terre, devra en demander l'autorisation par écrit, sur papier libre, à la Direction Générale du Service des Antiquités, pour obtenir l'autorisation exigée par l'art. 14 de la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités.

## ART. 2.

La demande devra contenir les nom, prénoms, qualité et nationalité du requérant, ainsi que l'indication du port ou du point de sortie. En même temps les objets et les colis ou caisses les renfermant devront être présentés à l'examen de la Direction avec une liste indiquant le nombre des pièces, leur nature, leurs dimensions et leur prix d'achat ou leur valeur commerciale. Les colis ou caisses ne devront renfermer que des objets égyptiens des temps pharaoniques, gréco-romains, byzantins ou coptes ; la présence de n'importe quel objet d'autre époque ou d'autre style entraînera le refus de l'autorisation.

(\*) Journ. Off. 20 janvier 1913, page 228.

condamnation pour une contravention commise dans l'année d'une première condamnation, le retrait de l'autorisation sera obligatoire. 8 décembre.

L'autorisation pourra toujours être retirée par le Service des Antiquités en cas de condamnation pour l'une des infractions prévues par la Loi sur les antiquités sus-visée.

ART. 11.

Le présent règlement entrera en vigueur à partir du 1<sup>er</sup> janvier 1913.

Le Caire, le 8 décembre 1912.

*Le Ministre des Travaux Publics,*  
(Signé) : ISMAËL SIRRY.

---

décembre.

## ART. 8.

Les inspecteurs du Service des Antiquités, accompagnés ou non des agents de la force publique, pourront à tout moment pénétrer dans tout local et dans toute partie d'un local affecté au commerce des antiquités pour inspecter le registre prévu à l'art. 5 et en contrôler la tenue régulière et pour vérifier le stock du marchand. Le marchand ainsi que le personnel de son établissement devront faciliter l'inspection en tant que de besoin. A la fin de l'inspection, l'inspecteur visera le registre de l'établissement et y consignera toute observation qu'il lui semblera utile.

## ART. 9.

Sans préjudice des peines prévues à l'art. 17 de la Loi sur les antiquités sus-visée, le fait d'exercer, sans autorisation, la profession de marchand ou de vendeur d'antiquités, sera puni d'un emprisonnement ne dépassant pas sept jours et d'une amende n'excédant pas L.E. 1, ou de l'une de ces deux peines seulement.

Toute autre contravention aux dispositions du présent règlement sera punie de l'une ou l'autre des peines susmentionnées.

Toute antiquité, objet de la contravention, sera saisie et confisquée.

## ART. 10.

En cas de condamnation pour contravention aux dispositions du présent règlement, le juge pourra toujours ordonner le retrait de l'autorisation. En cas d'une seconde

où il inscrira jour par jour et par numéro d'ordre toutes les antiquités par lui acquises avec tous les détails de dimensions, matière, couleur, etc., nécessaires pour l'identification de l'objet ainsi que des indications sur la provenance suffisantes pour établir que l'objet rentre dans le commerce. 8 décembre.

Lorsqu'un objet porté au registre est vendu, mention en sera faite au registre avec indication, autant que possible, des nom et qualité de l'acheteur.

Avant d'être mis en usage, le registre devra être paraphé ou cacheté à chaque page par un inspecteur du Service des Antiquités.

Seront seuls exempts des dispositions du présent article, les objets mis en vente à un prix ne dépassant pas L. 15.

#### ART. 6.

Aucun des objets d'antiquité dont dispose un marchand en boutique ne sera gardé en dehors du local où celui-ci est autorisé à exercer son commerce.

#### ART. 7.

Aucun objet d'antiquité ne pourra être transporté à l'intérieur du pays par un marchand en boutique qu'avec l'autorisation écrite du Service des Antiquités.

Lorsqu'un marchand est propriétaire de plus d'une boutique, les transports d'une boutique à une autre seront mentionnés aux registres des deux établissements comme s'il s'agissait de vente et d'achat.

8 décembre.

ART. 2.

Les autorisations pour marchand en boutique seront accordées par la Direction Générale du Service des Antiquités; celles de vendeur à l'étalage seront accordées par les directions locales du dit Service après avoir pris l'avis de l'autorité locale.

Toutes les autorisations seront strictement personnelles.

ART. 3.

Les demandes d'autorisation pour marchand en boutique seront adressées par les intéressés à la Direction Générale du Service des Antiquités sur papier timbré de P. T. 3.

Elles contiendront :

- 1° Les nom, prénoms et domicile du requérant ;
- 2° L'indication du local où celui-ci désire exercer son commerce;
- 3° Un extrait du casier judiciaire du requérant.

ART. 4.

Les demandes d'autorisation pour vendeur à l'étalage seront adressées par les intéressés à la Direction Locale du Service des Antiquités sur papier timbré de P. T. 3.

Elles contiendront :

- 1° Les nom, prénoms et domicile du requérant;
- 2° L'indication du ou des endroits où celui-ci désire exercer sa profession.

ART. 5.

Tout marchand en boutique devra tenir un registre suivant un modèle approuvé par le Service des Antiquités

## ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 50.

Règlement sur les autorisations pour faire le commerce des antiquités (\*)

## SERVICE DES ANTIQUITÉS

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'article 13 de la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités; 8 décembre.

## ARRÊTÉ :

## ARTICLE PREMIER.

Les autorisations pour faire le commerce des antiquités seront de deux espèces :

- 1° L'autorisation pour marchand d'antiquités en boutique;
- 2° L'autorisation pour vendeur d'antiquités à l'étalage.

Les marchands dûment autorisés de la première classe auront seuls qualité pour tenir boutique ouverte; ils ne pourront, par contre, faire le commerce des antiquités en dehors de la boutique ou autre établissement semblable mentionné dans leur autorisation.

Les vendeurs à l'étalage n'auront qualité que pour vendre de menus objets dont le prix ne devra en aucun cas dépasser cinq Livres Egyptiennes, en les étalant à l'endroit ou à l'un des endroits mentionnés dans leur permis.

(\*) Journ. Off. 29 janvier 1913, page 227.

**ARRÊTÉ**

Clôture des terrains vagues au Bandar de Mina El Kamh ( )

---

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

29 octobre.

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 15 juin 1893, relatif à la clôture des terrains vagues ;

Vu la délibération de la Commission Locale de Mina el Kamh en date du 16 octobre 1912 ;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.**

L'Arrêté du 15 juin 1893, sus-visé, sera applicable au Bandar de Mina el Kamh.

**ART. 2.**

Le présent arrêté entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 29 octobre 1912.

*Le Moudir de Charkieh,*

(Cachet) : HASSAN HASIB.

Muzzling dogs in Ismailia Town (-).

THE GOVERNOR OF THE CANAL,

Having taken into consideration Art. 9 of Law No. 22 30 décembre  
of 1905 ;

And in view of the fact that a case of rabies has  
occurred in Ismailia ;

ORDERS AS FOLLOWS:

ART. 1.

All dogs, while in the streets and public places of Ismailia town and its suburbs, must be muzzled or kept on a leash.

In either case every dog must wear a collar bearing on a metal plate the name and address of the owner.

ART. 2.

This order shall come into force within three days from the date of its publication in the *Journal Officiel*.

Port Said, 30th December 1912.

MOHAMMED MAHMOUD.

(\*) Journ. Off. 15 janvier 1913, page 118



**ARRÊTÉ.****Stationnement des charrettes au Bandar de Samanoud (\*).****LE MOUDIR DE CHARBIEH,**

**26 décembre** Vu l'article 11 du Règlement sur les charrettes en date du 10 janvier 1891, modifié par Arrêté du 18 juin 1901 ;  
Vu l'avis conforme de la Commission Locale du Bandar de Samanoud, émis dans sa séance en date du 26 septembre 1912 :

**ARRÊTE :**

1. — Les endroits ci-après sont fixés pour le stationnement des charrettes et tombereaux au Bandar de Samanoud :

	Nombre de voitures.
1 <sup>re</sup> Station dans la rue El Mahatta El Bahari, derrière les bâtiments du chemin de fer, à côté de la barrière... ..	10
2 <sup>re</sup> Station au côté est de la barrière des magasins de la gare ... ..	10
3 <sup>e</sup> Station devant le côté ouest de la propriété des héritiers d'El Saïd El Badrawi, en face de la nouvelle Halaket el Kotn ... ..	10

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 26 décembre 1912 (17 Moharrem 1331).

**MOHAMMED MOUHEB.**

(\*) Journ. Off. 18 janvier 1913, page 96.

**ARRÊTÉ.**

**Prohibition de la chasse dans la partie du Lac Menzaleh  
rentrant dans la circonscription de la Moudirieh de Dakahlieh (\*).**

---

**LE MOUDIR DE DAKAHLIEH,**

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en **30 décembre**  
date du 4 mai 1912 portant règlement sur la chasse;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du  
9 octobre 1912;

**ARRÊTE :**

1<sup>o</sup> La chasse est interdite aux endroits affectés à la pêche  
dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circons-  
cription de cette Moudirieh.

2<sup>o</sup> Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa  
publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 30 décembre 1912 (21 Moharrem 1331).

**MOHAMMED CHOUKRY.**

(\*) Journ. Off. 11 janvier 1913, page 75.

---

**ARRÊTÉ.**

**Changement du nom du Mehkémeh de Nawa en celui du Mehkémeh  
de Chibine El Kanater (\*).**

---

DIRECTION DES SERVICES JUDICIAIRES DES MEHKÉMEHS

---

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

31 décembre. Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur, en date du 8 décembre 1912, donnant, à partir du 1<sup>er</sup> janvier 1913, au Markaz de Nawa le nom de « Markaz de Chebine El-Kanater »;

Vu l'article 4 de la Loi n° 25 de 1909;

**ARRÊTÉ:**

Le Mehkémeh de Nawa portera le nom de « Mehkémeh de Chebine El-Kanater » à partir du 1<sup>er</sup> janvier 1913.

Fait au Caire, le 31 décembre 1912 (22 Moudharrim 1331).

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé) : HUSSEIN RUGHDI.

(\*) Jouru, 00. 11 janvier 1913, page 75.

---

**ARRÊTÉ.**

**Modification à la liste des quartiers uniquement affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Caire ( )**

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

Vu l'article 2 de la Loi n° 1 de 1904 sur les établisse- 24 décembre.  
ments publics ;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 30 avril 1904, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce et les arrêtés qui l'ont successivement modifié ou complété ;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.**

Est ajoutée à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, désignés dans l'article 1<sup>er</sup> du susdit arrêté, la localité suivante :

*District de Wailly.*

La localité « El Helmieh » comprise entre les deux stations de Zeitoun et de Matarieh.

**ART. 2.**

Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 24 décembre 1912 (15 Moharrem 1331).

IBRAHIM NEROUÏ.

## ARRÊTÉ.

Stations des voitures publiques à Assiout (\*).

## LE Moudir d'Assiout,

21 décembre Vu l'Arrêté de la Moudirich en date du 16 août 1906 sur le tarif et stationnement des voitures publiques au Bandar d'Assiout ;

## ARRÊTE :

1. — Est ajoutée à la liste des stations dans l'arrêté sus-visé la mention suivante :

NOM DE LA STATION	EMPLACEMENT	Nombre de voitures
Station de la fabrique de tabac.	En face de la fabrique de tabac en dehors de la barrière de la gare, du côté sud ... ..	10

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Assiout, le 21 décembre 1912 (12 Moharrem 1331).

IBRAHIM FATHY.

(\*) Journ. Off. 30 décembre, page 2990.

**ARRÊTÉ**

comportant le changement du nom du tribunal de Markaz de Nawa  
en celui du tribunal de Markaz de Chibine El-Kanater ( ).

DIRECTION DES SERVICES JUDICIAIRES DES TRIBUNAUX INDIGÈNES

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'Arrêté du Ministère, en date du 27 avril 1904, 24 décembre  
instituant un tribunal de Markaz au Markaz de Nawa ;

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur, en date du  
8 décembre 1912, donnant, à partir du 1<sup>er</sup> janvier 1913,  
au Markaz de Nawa le nom de « Markaz de Chibine El-  
Kanater » ;

**ARRÊTE :**

Le Tribunal de Markaz de Nawa portera le nom de  
« Tribunal de Markaz de Chibine El-Kanater » à partir du  
1<sup>er</sup> janvier 1913.

Fait au Caire, le 24 décembre 1912 (15 Moharrem 1331).

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

(\*) Journ. Off. 30 décembre, page 2090.

18 décembre. Tantah et différents travaux de moindre importance en d'autres endroits. Ces avances sont remboursables au Gouvernement à raison de 2 1/2 pour cent d'intérêt et de 2 1/2 pour cent d'amortissement.

Services divers. Le reste des crédits versés sur le Fonds de Réserve se rapportent à des achats de terrains ou à l'appropriation de biens libres par différentes Administrations. En ce qui regarde ces derniers, il ne s'agit que d'une simple opération d'écritures, une recette équivalente étant passée au crédit de la Réserve.

*Caire, le 18 décembre 1912.*

Signé : E. H. CECIL.

18 décembre.

Construction d'un brise-lames destiné à protéger les bateaux déchargeant aux quais à bois, estimée à L.E. 40.000.

Renforcement du brise-lames extérieur, endommagé par le gros temps, estimé à L.E. 20.000.

Construction d'une jetée spéciale de déchargement et de magasins pour nitrates, rendus nécessaires par l'importation considérablement accrue de ce produit, estimée à L.E. 22.100.

De l'ensemble total de ce programme, qui s'élève à L.E. 460.700, près de L.E. 141.000 auront été dépensées à la fin du présent exercice.

Le solde sera réparti sur les quatre années de 1913 à 1916. Le crédit ouvert pour 1913 est de L.E. 80.000, lequel, avec le solde disponible de crédits antérieurs, permettra l'achèvement du port des nitrates et un sérieux avancement des autres travaux.

Aux quais de l'Arsenal la station n° 13 a été achevée et sera prête pour le commerce en juin prochain. L'on espère achever en 1913 les stations n° 34, 35 et 41 sur le Quai Mahmoudieh. Le renforcement du brise-lames extérieur et la construction de celui des quais à bois seront probablement achevés en 1914, tandis que les travaux entrepris sur les Quais Mahmoudieh et de l'Arsenal ne pourront pas être terminés avant 1916.

Tant que l'exécution de ce programme n'aura pas été achevée, tous travaux relatifs à l'amélioration d'autres ports devront nécessairement être ajournés.

Celles-ci représentent des avances pour installations d'eau à Matruh, Mehalla El Kobra, Minia et Bilbeis ; pour installations d'éclairage à Bilbeis et Assiout, pour installation d'égouts à Mansourah et, en dernier lieu, pour travaux de voirie à

Avances aux  
Municipalités.



13 décembre. les eaux de pluie par des égouts de vidange. On poussera les travaux du système à air comprimé. L'on estime à L.E. 250.000 au moins la somme qui sera nécessaire l'an prochain pour les travaux, et un nouveau crédit représentant cette somme a, en conséquence, été prévu à cet effet.

Chemins  
de fer.

Le programme des chemins de fer pour 1913 absorbe L.E. 445.000. Les dépenses pour de nouvelles lignes sont estimées à L.E. 177.000, y compris L.E. 95.000 pour la ligne de Zagazig-Zifta et L.E. 68.000 pour les lignes nouvelles dans la province de Menoufieh. La poursuite de la réalisation du programme relatif à la reconstruction des ponts demande L.E. 60.000 et, d'autre part, L.E. 25.000 sont affectées à la réfection des gares et des signaux. L.E. 20.000 sont consacrées aux travaux de reconstruction en cours de la gare d'Alexandrie ; L.E. 46.500 à différents travaux dans le district du Caire ; L.E. 20.000 à l'amélioration des lignes auxiliaires de la Haute Égypte ; L.E. 36.000 à de nouveaux matériaux de voie, et L.E. 20.000 à la poursuite des travaux de construction de logements pour le personnel inférieur. Le solde, soit une somme de L.E. 40.000, est requis pour différents travaux accessoires, pour des achats de terrains et pour des frais généraux afférents aux nouveaux travaux.

Port  
d'Alexandrie.

Les principaux travaux en cours d'exécution au port d'Alexandrie sont les suivants :

Extension du Quai Mahmoudieh (Quai E), coût total estimé à L.E. 288.600 ;

Achèvement des Quais de l'Arsenal (Quai K), estimé à L.E. 90.000 ;

Passant à la Haute Égypte L.E. 16.000 sont inscrites pour le projet Sharahna, destiné à améliorer l'irrigation à l'Est du Chemin de fer à l'extrémité Sud-Est de la province de Béni-Souef ; L.E. 13.000 sont requises pour la poursuite des importants travaux de revêtement des digues de bassins, lesquels demanderont plusieurs années pour être achevés ; L.E. 11.500 sont destinées à des améliorations de drainage. D'autres sommes, s'élevant en tout à L.E. 23.000, sont accordées pour des travaux de protection aux barrages d'Assiout et d'Esna, entrepris dans le but de laisser ouvert le bief de navigation sans recours à un drainage annuel.

18 décembre.

Un crédit de L.E. 26.910 est ouvert pour les travaux de conversion des bassins, comme supplément de ceux déjà accordés pour faire face aux réclamations d'indemnités pour terrains occupés et de dédommagements. Une autre grande somme sera requise à cet effet en 1914. L.E. 40.000 sont accordées pour travaux de nivellement et d'observation au Soudan, entrepris dans le but d'améliorer la fourniture d'eau de l'Égypte. Le dernier versement du coût des travaux de surélévation du Barrage d'Assouan figure pour la somme de L.E. 40.000, et une somme équivalente est également prévue comme part d'indemnités à payer en 1913 du chef de dommages et de déplacements à l'issue des travaux.

Les travaux d'assainissement du Caire ont considérablement avancé durant l'année. L'ensemble des crédits ouverts à ce jour se montent à L.E. 817.704, dont L.E. 767.000 ont été dépensées. Le programme des travaux pour 1913 prévoit l'accomplissement du grand collecteur ; du poste de pompes à Kafr-el-Gamous ; de l'assainissement de Zeitoun, ainsi que certains travaux de remplacement des égouts pour

Assainissement  
du Caire.

18 décembre. Les soldes non épuisés de crédits déjà ouverts sur le Fonds de Réserve s'élèveront probablement à L.E. 1.300.000 à la fin de 1912. Les crédits suivants ont été accordés en sus pour 1913 :

Irrigation et Drainage (y compris achats de terrains) ... ..	L.E. 837.660
Assainissement du Caire ... ..	» 250.000
Chemins de fer (y compris achats de terrains) ... ..	» 445.000
Port d'Alexandrie ... ..	» 80.000
Avances aux Municipalités pour éclairage, distribution d'eau, etc. »	73.000
Divers ... ..	» 9.340
Total ... ..	<u>L.E. 1.695.000</u>

Irrigation  
et Drainage.

Sur les crédits ouverts pour l'irrigation, non moins de L.E. 480.000 sont affectées à la continuation des travaux des grands projets de drainage de l'Ouest de Béhéra et du Centre de Gharbieli, commencés l'année dernière et très avancés déjà en leurs parties préliminaires. Ils seront vigoureusement poussés en 1913. L'on se propose ainsi de donner une forte impulsion aux travaux ayant pour but le remaniement du drainage du Nizam, d'où de grands avantages résulteront pour une superficie considérable de la Province de Dakahlieh; un crédit supplémentaire de L.E. 20.000 est ouvert à cet effet. Parmi d'autres crédits affectés à l'irrigation dans la Basse Egypte on peut citer L.E. 5.000 pour la poursuite des pressants travaux de remaniement du drain de Teh-el-Baroud et L.E. 16.000 pour le renforcement des digues du Nil contre les crues.

## FONDS DE RÉSERVE

18 décembre.

Le solde à l'actif du Fonds de Réserve au  
1<sup>er</sup> janvier 1912 était de ... .. L.E. 5.848.000

Les sommes qui viendront s'ajouter au  
Fonds de Réserve sont évaluées comme  
suit :

1. Produit de la vente de biens libres ... ..	L.E. 100.000
2. Intérêts sur fonds pla- cés en titres et recettes diverses ... ..	» 202.000
3. Excédent budgétaire probable en 1912 ... ..	» 1.800.000
	<hr/>
	» 2.102.000
	<hr/>
	L.E. 7.950.000

A déduire le montant probable des  
paiements effectués en 1912 ... .. » 2.100.000

Laissant un solde de ... .. L.E. 5.850.000

à l'actif du Fonds de Réserve au 31 décembre 1912.

On remarquera que, ainsi qu'il est signalé plus haut, le solde disponible à la fin de l'année sera à peu de chose près, le même qu'il y a un an. Mais il importe de remarquer aussi que les titres constituant le Fonds de Réserve ont, ces derniers temps, subi une dépréciation d'environ 3 %, qu'on espère n'être que temporaire, et qui est due à la baisse générale provoquée dans les titres de premier ordre par la guerre balkanique.

Fonds  
de Réserve.

18 décembre. de 1912, le caractère nécessaire de plusieurs de ces entreprises, et que les Administrations de l'État ne se rendent pas toujours suffisamment compte de ce fait que les crédits spéciaux sont partie intégrante des budgets ordinaires et demandent ainsi à être prévus et arrêtés au commencement de l'année. Les crédits supplémentaires constituent, d'une manière générale, une infraction des règles les plus élémentaires d'économie financière, et l'on ne doit à ce titre en accorder que dans les cas d'urgence imprévue.

D'un autre côté, il est un trait qui se remarque aisément à l'égard de quelques-uns de ces crédits spéciaux, c'est qu'ils ont été demandés par anticipation et qu'on n'y a pas encore touché. Tels sont de nombreux crédits ouverts pour la construction de bureaux administratifs, de tribunaux, d'écoles, etc. L'on estime à L.E. 600.000 la somme qui demeurera ainsi non dépensée à la fin de cet exercice et qu'il y aura lieu de reporter à l'année prochaine.

Les nouveaux crédits spéciaux ouverts dans le budget de 1913 s'élèvent à L.E. 536.000. Les seuls articles qui présentent quelque importance, en dehors de ceux déjà mentionnés, sont L.E. 21.957 pour construction de prisons, L.E. 6.880 pour travaux secondaires en différents ports, et L.E. 6.000 accordées au Conseil Quarantenaire pour l'installation de nouvelles étuves de désinfection à Tor et pour réparations au lazaret de Gabbari.

Cheikh, Cherbin et Talkha. Cela explique les L.E. 3.620 d'augmentation figurant sous la rubrique « Services Divers ». 18 décembre.

La tentative pratiquée en vue d'intéresser les Municipalités et Commissions Locales au recouvrement de l'impôt sur la propriété bâtie en leur abandonnant la moitié des contingents perçus, n'a pas donné un résultat supérieur aux rentrées effectuées de ce chef en 1912. Il y a des indices cependant qui semblent démontrer que l'essai en question produit un effet salulaire en stimulant l'intérêt des autorités locales pour l'amélioration de leurs villes.

On a pu obtenir l'assentiment des Puissances pour l'extension de la faculté d'emprunt de la Municipalité d'Alexandrie de manière à lui permettre de lever un emprunt de L.E. 500.000 destiné à l'achèvement du projet d'assainissement de la ville et à la construction d'un brise-lames au Port-Est.

Un projet d'assainissement pour la ville de Port-Saïd destiné à L.E. 160.000 vient d'être terminé, et les travaux seront commencés en 1913. Les dépenses seront défrayées par la Compagnie du Canal de Suez au moyen d'avances remboursables par annuités sur les revenus de la Municipalité de Port-Saïd.

Les crédits spéciaux ouverts pour dépenses non-récurrentes dans le budget de 1912 s'élevaient à L.E. 594.000. Ils ont été supplémentés en cours d'exercice de différentes imputations nécessitées par des travaux dont le caractère urgent ne souffrait qu'ils fussent ajournés jusqu'au budget de 1913. Il y a lieu de remarquer, néanmoins, qu'il aurait été aisé de prévoir, au moment de la préparation du budget

Crédits  
spéciaux.

18 décembre. une somme de L.F. 560,000, ou, en tenant compte des retenues effectives sur les traitements et passées au chapitre des recettes, une somme nette de L.F. 431.000, soit environ 16 % des traitements d'ensemble des fonctionnaires.

Ce chiffre constitue déjà une charge très onéreuse sur un budget duquel, faute des ressources nécessaires, on est obligé d'exclure nombre de dépenses pour des initiatives désirables et utiles. Mais tant considérable qu'il est, il continuera pendant de longues années encore à s'entlir d'une manière automatique, en admettant même que le chiffre des traitements demeure stationnaire dans son ensemble. Comme les prévisions pour le service des pensions ne sont faites qu'au moment où celles-ci viennent à être payables, la répercussion s'en fera sentir sous la forme d'une charge de plus en plus lourde qui viendra grever les budgets futurs. D'autre part ceux qui critiquent les dispositions actuelles de la Loi sur les Pensions comme insuffisantes, ne se rendent pas compte suffisamment que les pensions ne constituent pas des largesses de la part de l'État, mais plutôt une forme de rémunération ajournée pour services rendus, et que toute augmentation à apporter à cette rémunération devrait logiquement être accompagnée d'une réduction dans le traitement effectif. En tout cas, les bénéfices résultant de la loi actuelle sur les pensions soutiennent avantageusement la comparaison avec ceux de la plupart des autres pays, et il ne semble pas exister à l'heure qu'il est de raison plausible pour les augmenter.

Municipalités  
et  
Commissions  
Locales,

Une prévision supplémentaire est inscrite dans le budget de 1918 pour subventions à cinq nouvelles Commissions Locales à créer dans les centres d'Edfon, Fona, Kafr 'al

L'Administration des Gardes-Côtes reçoit une augmentation de L.E. 8.095 due en grande partie au renchérissement du fourrage et d'autres fournitures.

Gardes-Côtes.

Un autre accroissement des dépenses s'est imposé du fait de la création d'un poste nouveau à Safâja et de l'élévation de la solde des guides en vue de les attirer au service.

Des crédits spéciaux se montant à L.E. 14.736 ont été prévus pour des constructions et pour l'achat de launches.

Il a été prévu une majoration de L.E. 6.159 pour le Service des Télégraphes, à l'effet de faire face aux dépenses supplémentaires imposées par le développement du service. Une partie considérable de la majoration sera consacrée à l'amélioration des traitements du personnel inférieur.

Télégraphes  
et  
Téléphones.

Des crédits spéciaux se montant à L.E. 22,085 ont été prévus pour des constructions comme pour l'installation de lignes nouvelles de télégraphe et de téléphone.

Les concessions existantes à l'égard des téléphones ont été octroyées à une époque où le téléphone venait d'être inventé et où l'on ne disposait que de peu de données sur son fonctionnement pratique. Le développement du système a fait ressortir, comme de raison, la nécessité de procéder à différents points de vue à une révision des autorisations primitives. Aussi bien, des négociations sont-elles aujourd'hui en cours avec les concessionnaires à cet effet.

La charge du chef des pensions est estimée à L.E. 10,000 de plus qu'en 1912. Cette augmentation provient du fonctionnement normal des lois sur les pensions maintenant en vigueur. Le budget des pensions représente aujourd'hui

Pensions.



18 décembre. Un volume sur les Sociétés qui opèrent en Egypte est sous presse.

Entre autres publications l'on peut citer celle, préparée de concert avec le Département de l'Agriculture, de bulletins mensuels sur les prix et sur la condition et les perspectives de la récolte cotonnière en Egypte.

Les travaux d'organisation nécessaires pour la réunion de données statistiques concernant la navigation sur le Nil et particulièrement le mouvement des céréales viennent d'être achevés, et la prochaine édition de l'« Annuaire Statistique » contiendra des détails à ce sujet.

Le programme projeté de travaux pour l'année prochaine comprend, outre l'« Annuaire Statistique », un volume des statistiques à jour sur les écoles, des recherches sur les travaux des sociétés philanthropiques d'Egypte et la publication des bulletins périodiques concernant la récolte cotonnière, les prix et les salaires régnants. L'on espère aussi pouvoir effectuer une enquête préliminaire sur l'étendue de la dette hypothécaire d'Egypte telle qu'elle ressort des registres d'hypothèques.

Un Comité de Statistique composé des représentants de certains Départements et placé sous la présidence du Directeur du Service de Statistique a été institué en vue de procéder à un meilleur groupement et à une coordination plus méthodique des travaux statistiques accomplis par les différents services de l'Etat, comme aussi de discuter les questions qui relèvent de la statistique en général.

Le Service de Statistique a reçu une augmentation de L.E. 602 destinée à le mettre à même de faire face avec efficacité aux nouveaux travaux à entreprendre.

quer le nouveau système de mise en disponibilité des officiers de police. 18 décembre.

Les crédits spéciaux, s'élevant à L.E. 17.300, comprennent une somme de L.E. 16.000 pour l'entretien de la colonie pénitentiaire de Mahariq. Cette somme est inférieure de L.E. 1.129 à celle inscrite à cet effet au budget de 1912.

Ce chapitre accense une augmentation de L.E. 8.564, dont la majeure partie est nécessaire pour renforcer les services de la Comptabilité et du Contrôle. L'accroissement des dépenses du Gouvernement au cours de ces dernières années a été proportionnellement beaucoup plus grand que celui des services chargés de contrôler ces dépenses. L'on a réorganisé en différents sens le service de la Comptabilité de manière à étendre et à fortifier ses pouvoirs. La réforme la plus importante qui a été introduite cette année consiste dans l'institution de règlements généraux pour les magasins et l'organisation d'un service de contrôle à l'égard de ces derniers.

Finances.

Les dépenses que comportent ces nouvelles branches du service, à condition qu'elles soient faites d'une manière judicieuse, apporteront plus que leur équivalent. Le nouveau service de contrôle établi sur les magasins a déjà amené d'importantes économies.

Le travail le plus important accompli par le Service de Statistique est la préparation et la publication de l'« Annuaire Statistique ». Le dernier volume paru contient une grande quantité de matières nouvelles, et des introductions historiques ont été ajoutées à de nombreux chapitres.

Service  
Statistique.

18 décembre, est en construction à Suez, et l'on a des raisons de croire que la fabrication des super-phosphates sera entreprise prochainement. La réorganisation du contrôle des carrières, malgré les difficultés qui existent à surmonter, accuse une augmentation satisfaisante dans les rentrées effectuées.

Des crédits spéciaux s'élevant à L.E. 7.500 ont été ouverts pour dépenses non-récurrentes du Service des Mines.

Guerre. Le budget de la Guerre pour 1913 comprend, ainsi qu'on l'a déjà expliqué, la partie des dépenses militaires, se montant à L.E. 172.000, qui figurait en 1912 comme contribution aux dépenses du Soudan.

L'augmentation réelle apportée aux dépenses de 1913 est de L.E. 14.597. Près de la moitié de ce montant sera absorbée par les frais d'administration du nouveau district de Sobat-Pibor. Le solde est requis pour améliorations diverses dans le personnel et les équipements.

Les crédits spéciaux ouverts pour la Guerre, d'un ensemble de L.E. 20,577, comprenant L.E. 2.405 pour dépenses initiales dans le district de Sobat-Pibor, et L.E. 18,000 destinées à des installations à l'usage des troupes au Soudan, par application poursuivie du programme conçu en vue d'établir des casernements là où l'exige la santé des troupes.

Intérieur. Le Ministère de l'Intérieur, à l'exclusion des Services Sanitaires et de l'Administration des Prisons, reçoit un accroissement de crédit de L.E. 14,985. Toutefois, par le fait du transfert d'autres chefs de dépenses opérés ici, l'augmentation réelle se trouve réduite à L.E. 9,200 environ. Ce montant dans la majeure partie servira à l'amélioration de la situation du personnel, et permettra d'appli-

recettes équivalentes. L'augmentation effective des crédits inscrits pour ce Département s'élève à L.E. 6.618, due en majeure partie à des majorations introduites dans le budget des Mines et du Service Géologique et déterminé par le progrès qui s'accomplit dans l'industrie minière en Égypte : progrès dont la répercussion se fait sentir dans la marche des recettes.

18 décembre.

Les travaux d'arpentage proprement dit ont avancé d'une manière constante malgré les demandes spéciales et nombreuses auxquelles ce Département a été en butte pour des opérations de nivellement et d'arpentage dans les deux secteurs où doivent être exécutés en premier lieu les nouveaux projets de drainage du Service des Irrigations. Un crédit spécial de L.E. 8.000 a été prévu pour ce travail.

Le bureau des reproductions et copies s'est trouvé extrêmement encombré du fait des demandes croissantes qui lui affluent des différents départements de l'Etat. Il est à espérer que les locaux actuels recevront des agrandissements suffisants pour remédier à l'état présent des choses. Aussi un crédit spécial de L.E. 12.000 a-t-il été prévu pour agrandissement des bâtiments.

L'embryon d'un Service de Contrôle pour les Poids et Mesures a été fondé et rattaché à la Section Physique de ce Département. Le Contrôle du Bureau de Poinçonnement a été également rattaché aux Arpentages et confié au Directeur des Laboratoires.

La jeune industrie minière continue à montrer des signes de croissance, particulièrement sur le littoral de la Mer Rouge et du Golfe de Suez. La production de pétrole, de phosphates et de minerais de plomb et de zinc a commencé, et les inspections demeurent actives. Une usine de raffinage de pétrole

18 décembre.

Postes.

Près de L.E. 7.000, sur l'augmentation totale de L.E. 15.454 faite à l'Administration des Postes, sont dues à l'institution envisagée plus haut du Service rural des Caisses d'Epargne, les frais intervenus de ce chef en cours d'exercice ayant été comblés par l'ouverture d'un crédit supplémentaire. La moyenne des dépôts effectués dans les Caisses d'Epargne Rurales étant minime (342 millièmes par tête de déposant) les dépenses que la multiplicité des opérations détermine sont proportionnellement très grandes et l'on ne peut dire que le Service Rural soit pour l'instant en l'état de subvenir à ses propres frais. L'on aime cependant à espérer que les réformes actuellement à l'examen aient pour effet d'améliorer ici les choses.

Le reste de l'augmentation sera consacré à l'amélioration d'autres services en vue du développement permanent de l'appareil postal.

Des crédits spéciaux, s'élevant en tout à L.E. 10.739, ont été ouverts pour l'Administration des Postes à l'effet de faire face à des frais de construction et d'aménagement, aux dépenses premières nécessitées par les Caisses Rurales, à l'impression de nouveaux timbres et autres objets.

Argentine.

Les estimations relatives à l'Administration des Arpentages pour 1913 comprennent celles du Bureau de Poinçonnement, qui jusqu'à l'heure actuelle avaient figuré séparément au budget. La majoration apparente sur les deux chiffres réunis du budget de 1912 est de L.E. 12.932. Cela est dû en partie à l'abandon final du système de retour périodique aux crédits spéciaux dont il est question dans la Note de mon prédécesseur pour l'année dernière, et en partie, soit pour L.E. 3.000, à des travaux appelés à être remboursés par des

dront s'ajouter les L.E. 21.000 accordées précédemment pour la construction d'une école primaire à Béni-Souef, ce qui fait en tout L.E. 50.000. Une somme de L.E. 5.000 est accordée pour la construction d'une école secondaire à Assiout, et une autre également de L.E. 5.000 pour une école de filles au Caire, et cela en sus des crédits précédemment ouverts pour les mêmes objets. Une somme de L.E. 1.000 est prévue comme contribution à l'établissement d'un Musée d'Histoire Naturelle à Alexandrie.

18 décembre.

L'augmentation de L.E. 15.498 faite sous ce chef est nécessaire pour mettre l'Imprimerie en mesure de faire face aux exigences croissantes des départements de l'Etat, et particulièrement au surcroît de besogne déterminé par l'extension donnée aux services des Caisses d'Epargne, la création des Tribunaux Cantonaux et l'institution des *halayas* de coton. L'encombrement a été tel cette année-ci que force a été de confier une quantité considérable de commandes à des imprimeries privées.

Imprimerie  
Nationale.

Une section nouvelle a été ajoutée à l'Imprimerie Nationale pour s'occuper de la vente comme de la distribution des publications du Gouvernement.

Des crédits spéciaux s'élevant à L.E. 12.700 ont été prévus pour l'extension des bâtiments de l'Imprimerie et pour l'acquisition de nouveau matériel. Les travaux de l'Imprimerie n'ont pas laissé de souffrir dans le passé du caractère suranné de quelques-unes de ses machines. Le remplacement de ces dernières par des appareils modernes modifiera avantageusement la situation.

18 décembre. vue de coordonner les activités respectives en matière d'enseignement du Gouvernement et des Conseils Provinciaux. Il a été décidé, en principe, que la sphère d'action des Conseils Provinciaux embrasserait le système entier de l'enseignement élémentaire, y compris les Ecoles normales pour instituteurs élémentaires. De son côté le Ministère de l'Instruction Publique aura le contrôle de l'enseignement secondaire et supérieur et inspectera les écoles relevant des Conseils Provinciaux. Ce principe commence à recevoir son exécution par la remise de l'École Secondaire de Tantal au Ministère de l'Instruction Publique de la part du Conseil Provincial de Gharbiel, ainsi que par l'institution de subventions en faveur d'écoles secondaires libres. En même temps, quatre écoles normales pour instituteurs élémentaires sont remises à leurs Conseils Provinciaux respectifs et une réduction est effectuée dans les prévisions relatives aux subventions accordées aux écoles élémentaires libres.

Le résultat de ces changements est une économie nette d'environ L.E. 7.000. Cette économie sera consacrée, concurremment avec d'autres économies et la nouvelle augmentation de L.E. 15.690 figurant au budget, au développement normal du système d'enseignement officiel. Une somme de L.E. 5.218 est allouée à l'enseignement supérieur ; de L.E. 2.150 à l'enseignement secondaire ; de L.E. 3.399 à l'éducation féminine et finalement de L.E. 11.590 à l'enseignement industriel et technique. Une prévision a également été inscrite pour renforcer le service administratif et améliorer la situation du personnel inférieur.

Les crédits spéciaux, qui se montent à L.E. 41.620, comprennent L.E. 29.000 pour la construction d'un bâtiment à l'usage de l'école secondaire de Tantal, auxquelles vien-

bureaux administratifs et de police à l'intérieur. Une somme de L.E. 6.000 est destinée aux dépenses initiales d'équipement des effectifs supplémentaires de police. 18 décembre.

Du crédit supplémentaire de L.E. 22.127 accordé aux Services Sanitaires, L.E. 7.548 sont affectées à des améliorations et des agrandissements indispensables à de certains hôpitaux ; L.E. 3.593 sont requises par le Service de Balayage et d'Arrosage de la Ville du Caire, par suite de l'augmentation de la surface de voirie dans la capitale. En l'absence d'impositions locales, cette charge, dont l'importance croît d'année en année, vient frapper le revenu public, sans qu'il soit possible d'en recueillir l'équivalent auprès de ceux à qui elle profite. L.E. 3.000 représentent la contre-valeur de produits de consommation fournis à d'autres Services. Le solde, qui est de L.E. 4.959, sera consacré à renforcer les Services Centraux et les Inspectorats. Hygiène Publique.

Dans les crédits spéciaux, qui s'élèvent à L.E. 84.931, se trouve comprise une somme de L.E. 58.157, destinées aux mesures prophylactiques contre la peste humaine et le typhus bovin. Les crédits restants seront consacrés en majeure partie à la construction d'hôpitaux nouveaux et à l'agrandissement d'hôpitaux existants, et notamment à la construction d'un hôpital pour les maladies infectieuses à Zagazig et des additions à l'Hospice des Aliénés de Khanka.

Si l'on avait à sa disposition les ressources nécessaires, on pourrait étendre considérablement les services de ce Département important.

Le budget du Ministère de l'Instruction Publique a subi une certaine modification par suite de la mesure prise en Instruction Publique.



18 décembre. Des crédits spéciaux ont été également ouverts pour les Tribunaux Indigènes, s'élevant à L.E. 5.400, dont L.E. 5.000 sont destinées à poursuivre la construction d'un tribunal à Assiout. Le coût total de cette construction est estimé à L.E. 42.000.

Services  
des Provinces  
et  
Gouvernorats.

Un supplément de crédit de L.E. 22.377 est accordé pour les Services des Provinces et Gouvernorats. L'augmentation véritable dépasse ce chiffre d'environ L.E. 10.000, en ce que le budget de l'Administration Provinciale s'est trouvé débarrassé partiellement de ses charges par suite du transferré aux Tribunaux Indigènes d'une partie du personnel judiciaire, transfert déterminé par la suppression des Tribunaux des Markaz.

L.E. 13.500 de cette majoration sont destinées à renforcer les cadres de la Police et à en améliorer les soldes. L.E. 8.500 sont allouées au Service des Contributions Directes et sont en grande partie destinées à améliorer le traitement des agents de perception dont la besogne s'est considérablement accrue et de différentes façons ces dernières années. L.E. 8.500 ont été accordées à l'effet de renforcer le Service Administratif de l'intérieur pour la lutte contre le ver et d'autres objets, et, d'autre part, à l'effet d'élever les traitements des Moudirs et Gouverneurs dans des proportions sensibles et en rapport avec le cercle grandissant de leurs responsabilités et de leurs charges. Il y a aussi de légères majorations de crédits pour les Services de la Comptabilité et des Biens Libres à l'intérieur.

Les crédits spéciaux ouverts pour ces Services s'élèvent en tout à L.E. 39.930. La plus grande partie de cette somme est requise pour construction et agrandissement de

bateaux qui naviguent entre le Caire et la Haute Egypte et 49 décembre.  
qui doivent aujourd'hui passer sous les ponts. L.E. 20.000  
iront au Quai de Boulac ; L.E. 9.350 à des réparations au  
Pont de Kasr el Nil ; L.E. 8.000 à des expropriations et  
alignements ; L.E. 7.000 à la construction de nouvelles  
routes et à titre d'acompte pour un programme plus étendu ;  
L.E. 6.000 à l'achèvement du nouveau « Pont des Anglais ».  
Un crédit de L.E. 7.000 est ouvert pour continuer les répa-  
rations en cours au Musée du Caire. Des crédits ouverts pour  
le Service des Irrigations, L.E. 20.000 sont destinées à  
la construction de suds à Mehallet el Amir et Faraskour,  
L.E. 6.500 au renforcement du mur de protection à Aboukir,  
L.E. 6.370 à la construction de bâtiments à Samalout et  
d'autres à Tantah pour servir à l'installation des bureaux  
du 2<sup>m</sup> Cercle d'Irrigation transférés à Tantah. Les crédits  
spéciaux alloués au Département de l'Agriculture, soit  
L.E. 5.500 en tout, sont destinés principalement à des  
travaux d'expériences en vue de l'amélioration de la graine de  
coton, à des études de la nappe d'eau souterraine et à la  
destruction d'insectes nuisibles.

L'augmentation de L.E. 47.124 qui a été prévue sur cette  
rubrique est due en grande partie à la création de tribunaux  
cantonaux institués d'abord et dès le 1<sup>er</sup> juillet dernier  
dans trois Moudiriels et qu'il est question de généraliser  
dans toute l'Egypte en 1913. Cette mesure entraîne l'éta-  
blissement d'un tribunal sommaire dans chaque Markaz et  
nécessite un accroissement considérable du personnel judi-  
ciaire. Le projet coûtera en tout environ L.E. 40.000, dont  
L.E. 10.000 sont économisées dans le budget des Services  
Provinciaux par suite de la suppression des Tribunaux de  
Markaz dans les Provinces.

Tribunaux  
Indigènes.

18 décembre.

Travaux  
Publics et  
Agriculture.

Une importante augmentation de L.E. 89.318 figure dans le budget du Ministère des Travaux Publics. Sur cette somme L.E. 23.757 vont à l'Administration Centrale et sont destinées en grande partie à renforcer le personnel du Service des Irrigations et en améliorer la situation. La création d'un nouveau Contentieux pour le Ministère des Travaux Publics et celui de la Guerre absorbe une somme de L.E. 9.737, partiellement compensée par des économies s'élevant à L.E. 6.192 et réalisées sur les Contentieux des Finances et de la Justice. Au chapitre des Irrigations, les dépenses relatives à l'entretien des drains et canaux comme des travaux de défense du Nil, comportent une augmentation de L.E. 20.837. Les crédits affectés au Département des Villes et Bâtiments de l'Etat reçoivent une augmentation de L.E. 14.159, due en grande partie, soit à l'annexion d'autres Services à ce Département, soit à l'augmentation des dépenses du chef de travaux exécutés moyennant remboursement pour le public ; le reste est destiné à l'entretien de ponts, de routes nouvelles et de réverbères publics. Une somme de L.E. 3.890 est attribuée au Service Mécanique pour satisfaire à des besoins généraux de développement. Le Service de l'Agriculture reçoit un supplément de crédit de L.E. 16.584 pour lui permettre d'élargir la sphère de ses activités. Il est probable que d'ici peu la nécessité de développer l'action de cet organisme si utile se fera sentir encore à un plus haut degré.

Sur les crédits spéciaux, qui se montent à L.E. 188.245, une somme de L.E. 129.345 est inscrite pour le Service de la Ville du Caire. De ce total L.E. 60.000 seront consacrées à la création sur le Nil, au sud du Caire, d'un quai et d'un marché de céréales destinés à amoindrir les difficultés des

L.E. 393.000. Les chefs principaux sur lesquels porte cette augmentation sont les suivants : 13 décembre.

Chemins de fer ... ..	L.E. 91.351
Travaux Publics et Agriculture ... ..	> 89.318
Tribunaux Indigènes ... ..	> 47.124
Services Provinciaux ... ..	> 22.377
Services Sanitaires ... ..	> 22.127
Instruction Publique ... ..	> 15.690
Imprimerie Nationale... ..	> 15.498
Postes ... ..	> 15.454
Arpentage ... ..	> 15.440
Guerre ... ..	> 14.597
Intérieur ... ..	> 14.985

L'augmentation des dépenses aux Chemins de fer est nécessaire pour faire face aux besoins d'un trafic qui grandit sans cesse. Elle s'élève à un peu moins de 50 pour cent de l'excédent prévu des recettes brutes sur le chiffre inscrit dans le budget de 1912. L'augmentation se répartit entre les différents Services des Chemins de fer, mais la plus grande partie est absorbée par le Service de la Voie et celui des Locomotives.

Chemins  
de fer.

Les frais de transports maritimes continuent à peser lourdement sur le budget des Chemins de fer, et ce à cause de l'élévation exceptionnelle des prix régularisés. L'on calcule que la charge supplémentaire provenant de ce chef s'élève au moins à L.E. 100.000 par an. À moins que les taux des frêts actuels ne subissent une diminution dans un avenir prochain, il y aurait lieu de voir si le Gouvernement ne trouverait pas avantage à se constituer lui-même armateur pour le transport des approvisionnements nécessaires à son réseau.

18 décembre. tion est attribuable en partie à la réduction intervenue en juillet dernier dans la taxe d'affranchissement postal des correspondances avec l'Autriche. Au 1<sup>er</sup> janvier 1913 une réduction de 10 millièmes sera introduite dans l'affranchissement des colis postaux destinés à l'intérieur et au Soudan.

Les recettes de ce chapitre avaient été estimées à L.E. 300.000 pour 1912, et elles atteindront peut-être L.E. 310.000. En présence des réductions ci-haut mentionnées, l'on a cru bon d'établir de nouveau à L.E. 300.000 l'estimation de ces recettes pour 1913.

Recettes  
diverses.

Ces recettes figurent pour L.E. 525.000 dans le nouveau budget comparées à L.E. 526.000 en celui de 1912. Ce dernier chiffre comprenait une somme de L.E. 50.000 représentant le versement final de la contribution de la Société des Tramways du Caire aux frais des ponts de Boulac. La moins-value qui en résulte pour 1913 se trouve compensée par des plus-values intervenant sous d'autres chefs de revenu pour des travaux exécutés par l'Imprimerie Nationale, les Ecoles Industrielles, les Prisons et d'autres Départements de l'Etat. Toutefois, on ne saurait regarder ces plus-values comme des augmentations effectives de recettes, en ce qu'elles se trouvent en grande partie contrebalancées par des dépenses corrélatives s'inscrivant sur l'autre côté des comptes.

Dépenses  
de 1913.

Les dépenses totales pour 1913 accusent une majoration de L.E. 230.000 en comparaison de celles de 1912. En tenant compte toutefois de la suppression de la contribution de L.E. 163.000 aux dépenses civiles du Soudan, l'augmentation réelle des dépenses administratives s'élève à

Il semble que des capitaux moindres sont employés 18 décembre.  
pour la mise en valeur et le développement des terrains. L'on ne se rend pas toujours compte de ce principe qu'il est de fausse économie de faire donner à un terrain son maximum de rendement en loyer sans y mettre les frais exigés par un développement adéquat. Il est cependant à espérer que les grosses dépenses auxquelles se livre le Gouvernement pour des travaux publics dans la Basse Égypte, porteront les propriétaires à consentir de leur côté, s'ils entendent faire bénéficier leurs terrains de ces travaux, les frais indispensables à cet effet.

Grâce à ces modifications introduites dans la législation mixte, il est devenu possible maintenant à un sujet égyptien de faire drainer de force ses terrains à travers ceux de tiers étrangers. Cette réforme, non moins que les améliorations qu'on fait subir aux drains eux-mêmes, sont de nature à bonifier certains terrains situés dans le voisinage des drains et à grossir par contre-coup les revenus du fisc.

Les recouvrements de l'impôt sur la propriété bâtie continuent à être satisfaisants. Au Caire, l'augmentation continue qui se manifeste dans cette branche de revenu est due tout à la fois à la substitution d'un type meilleur de construction aux bâtiments anciens et au développement de la ville elle-même. Toutefois, comme la perception de cet impôt ne va pas sans quelques difficultés, lesquelles semblent croître d'année en année, il sera peut-être nécessaire, en vue d'en parer avec efficacité, d'introduire certaines modifications dans le Décret relatif à l'impôt sur la propriété bâtie.

Les recettes de l'Administration Postale en 1912 sont en légère décroissance sur les chiffres de 1911. Cette diminu-

Postes.

18 décembre.

Douanes.

Les estimations relatives aux Douanes ont été réduites de L.E. 40.000, soit L.E. 1.800.000 au lieu de L.E. 1.840.000 qu'elles étaient pour l'exercice dernier. Les recettes de ce chef, considérant la diminution survenue dans les articles importés, ont déjà baissé de quelques L.E. 60.000. En outre, elles seront affectées l'an prochain par la suppression des droits perçus jusqu'ici sur les marchandises à destination du Soudan, et estimés à présent à L.E. 85.000 environ. D'autre part, les recettes du présent exercice, en dépit de la réduction qu'on vient de signaler, dépasseront sensiblement les estimations budgétaires. Ainsi la réduction de L.E. 40.000 qu'on fait intervenir dans l'estimation des recettes douanières de 1913, semble répondre très suffisamment à son objet.

Contributions  
Directes.

Les recettes totales du Service des Contributions Directes sont évaluées à L.E. 5.560.000 comparées à L.E. 5.624.000 pour 1912.

Il a paru nécessaire de faire la part d'une réduction de L.E. 15.000 dans les recouvrements fonciers de la Haute Égypte à cause des bas niveaux du Nil en 1912. L'on est satisfait de relever à ce propos qu'en 1907, devant des cotes à peu près équivalentes, il a fallu remettre pour plus de L.E. 70.000 de taux foncier. Ainsi le Barrage d'Esna aura épargné au Gouvernement une perte de revenu de plus de L.E. 55.000.

L'Administration des Domaines payait annuellement L.E. 68.000 d'impôts fonciers. Comme les Domaines font reversion à l'État, il ne pourra plus être prélevé d'impôt sur ce qui sera devenu bien d'État. Ce fait explique la moins-value qui intervient dans l'estimation des contributions directes de 1913 comparées à celles de 1912.

déduire de ce chiffre près de L.E. 30.000 d'augmentation fictive due à des modifications dans le système des comptes. La plus-value nette provient d'un accroissement dans les affaires contentieuses non moins que dans les actes présentés à l'enregistrement.

18 décembre.

Les recettes des onze premiers mois de l'exercice courant accusent un progrès de L.E. 40.000 sur l'exercice dernier.

Tribunaux  
Indigènes.

Une augmentation de L.E. 10.000 est prévue pour 1913. La généralisation des Tribunaux cantonaux pourra entraîner une diminution des recettes judiciaires, en ce que les contestations engagées sur des sommes ne dépassant pas P.T. 100 seront tranchées sans frais par les dits Tribunaux, et que les droits établis sur d'autres affaires de leur ressort sont réduits de moitié. Cette diminution sera toutefois peut-être compensée par un accroissement des affaires portées en justice, qui généralement accompagne toute mesure de décentralisation dont le propre est de faciliter l'accès des Tribunaux aux justiciables.

La majoration prévue dans l'estimation relative au tabac se justifie par le fait que les rentrées de 1912 se trouvent grossies de L.E. 46.000 d'après les derniers bulletins. Le chiffre de L.E. 1.580.000 inscrit sous cette rubrique est de L.E. 88.000 inférieur à l'ensemble des recettes réalisées en 1911. L'on ne craint pas pour l'heure de voir compromettre les expéditions par suite de la guerre dans les Balkans, en ce que les importateurs de tabac ont déjà accru leurs approvisionnements dans des proportions telles que les dépôts de la Douane d'Alexandrie ne peuvent plus pour le moment les contenir.

Tabacs.



18 décembre.

Chemins  
de fer.

Les recettes prévues s'élèvent à L.E. 3.630.000, chiffre qui, bien qu'il dépasse de l'importante somme de L.E. 185.000 la prévision inscrite au budget de 1912, demeure de quelques L.E. 200.000 en deçà des recettes probables de l'exercice en cours. Il importe d'avoir présent à l'esprit ce fait qu'ainsi qu'on l'a déjà remarqué plus haut, les recettes des chemins de fer ont bénéficié cette année dans une certaine mesure du caractère tardif de la récolte de 1911. L'analyse des recettes du trafic laisse voir des augmentations considérables dans les quantités de produits locaux transportés, mais aussi des diminutions dans celles des marchandises importées en général, exception faite du charbon.

Domaines  
de l'Etat.

On prévoit que le solde qui reste de l'Emprunt Domaniai sera liquidé définitivement à la fin de l'année courante. Les propriétés comme l'Administration des Domaines feront alors retour au Gouvernement. Les recettes provenant de ce chef de revenu sont estimées à L.E. 140.000 dans le budget de 1913, soit L.E. 80.000 de plus que le chiffre prévu pour 1912. La différence sera probablement encore plus considérable, en ce que le revenu des Domaines ne va pas être seulement affranchi de l'impôt foncier, mais également exempté de la charge d'intérêt et d'amortissement de l'Emprunt Domaniai. Mais les recettes n'étant pas toutes recouvrables en argent comptant à la fin de l'année, l'on a cru plus avisé de porter au budget des prévisions moindres que le revenu annuel.

Tribunaux  
Mixtes.

On prévoit de ce chef une plus-value de L.E. 30.000. Les recettes des onze premiers mois de l'année accusent une progression de plus de L.E. 115.000; mais il convient de

**BUDGET DE 1913.**

18 décembre.

Le tableau suivant établit une comparaison sommaire entre le budget de 1912 et celui de 1913 : —

	1913		1912	
	L. E.	L. E.	L. E.	L. E.
<b>Recettes prévues ....</b>	—	<b>16.130.000</b>	—	15.900.000
<b>Dépenses prévues :</b>				
Ordinaires ...	14.909.000		14.668.000	
Spéciales.....	721.000		732.000	
<b>TOTAL...</b>	—	<b>15.630.000</b>	—	15.400.000
<b>Excédent prévu .....</b>	—	<b>500.000</b>	—	500.000

Les recettes de l'exercice prochain sont estimées à L.E. 16.130.000, en augmentation de L.E. 230.000 sur les prévisions budgétaires de 1912. Voici par ordre d'importance les principaux chefs d'augmentation :

Recettes de 1912.

	L. E.
Chemins de fer ... ..	185.000
Domaines de l'Etat ... ..	80.000
Tribunaux Mixtes... ..	30.000
Tribunaux ... ..	20.000
Tribunaux Indigènes ... ..	10.000
Divers ... ..	9.000
<b>Total ...</b>	<b>334.000</b>

Dont à déduire les diminutions suivantes :

	L. E.
Contributions Directes ... ..	61.000
Douanes ... ..	10.000
	<b>104.000</b>
<b>Augmentation nette ... ..</b>	<b>230.000</b>

18 décembre. L'expansion nette de la circulation de monnaies d'argent et de nickel en 1911-12 a été de L.E. 120.000. Toutefois le Soudan a absorbé durant cette période le montant considérable de L.E. 180.000. En prévision des besoins de la saison actuelle et de nouveaux retraits pour le Soudan, on a fait frapper de nouvelles pièces d'argent, de nickel et de bronze pour la valeur de L.E. 125.500. Les retraits opérés dans les trésoreries égyptiennes au cours du dernier trimestre s'élèvent à L.E. 440.000 contre L.E. 320.000 l'année dernière.

La frappe totale de monnaies depuis la réforme monétaire s'élève maintenant, déduction faite des pièces refondues, à la somme de L.E. 4.115.000. Sur ce montant L.E. 3.636.000 sont en circulation, et L.E. 479 000 dans les trésoreries de l'État.

---

perçus sur les marchandises débarquées en Egypte à destination du Soudan. Ces droits sont estimés pour l'heure à L.E. 85.000, de manière que l'arrangement intervenu vant à l'Egypte un gain réel en 1913 de quelque L.E. 78.000. 18 décembre.

Quant à la contribution destinée aux dépenses militaires, elle ne représentait qu'une partie des frais d'entretien de l'armée égyptienne, et n'a figuré comme subvention payable au Soudan qu'afin de faire ressortir le fait qu'une partie des dépenses militaires de l'Egypte incombait en réalité au Soudan. Mais il a paru, en somme, que ce système de comptes était plutôt compliqué et pourrait prêter à de malentendus. Aussi a-t-on décidé de réunir à partir de 1913 toutes les dépenses militaires dans un seul et même chapitre du budget et de n'y plus laisser figurer de subvention pour le Soudan. La chose équivalant au fond à un simple changement de passation aux écritures, et ne doit nullement obscurcir le fait qu'une partie de ces dépenses incombe au Soudan, fait dont il continuera à être tenu compte.

Il importe que l'on reste généralement pénétré de cette vérité que les obligations financières du Soudan envers l'Egypte ne seront affectées en aucun degré par les changements qui viennent d'être signalés.

Les nettes importations d'or de l'année cotonnière finissant au 31 août dernier se sont élevées, ainsi qu'on l'a dit plus haut, à un million et demi de livres environ contre cinq millions pour l'exercice précédent. La récolte présente étant plus abondante et plus précoce que celle de la saison dernière, les apports d'or nécessaires pour la finance ont été plus considérables. Les importations de septembre, octobre et novembre se chiffrent par un ensemble de L.E. 6,800,000 contre L.L. 4,600,000 en 1911. Mouvement du numéraire.

18 décembre. rata, tel par exemple qu'une plus grande extension à donner aux choses de l'hygiène ou la construction de routes, par des impositions locales. La question est de celles dont se préoccupe le plus vivement le Gouvernement.

Les fonds entre les mains du Gouvernement, y compris le montant placé en titres, se sont accrus au cours de l'année d'un excédent d'environ L.E. 300.000 des recettes sur les débours dans les comptes en suspens (dépôts, avances, etc.). Sur ce montant, L.E. 200.000 proviennent d'un accroissement des sommes déposées aux Tribunaux mixtes, lesquelles ont atteint le chiffre considérable de L.E. 1.100.000, et L.E. 100.000 sont constituées par des dépôts faits en titres. Dans ces conditions, l'encaisse liquide du Trésor, en admettant que le total des recettes contrebalance celui des dépenses, ainsi qu'on l'a vu plus haut, sera à la fin de l'exercice sensiblement égale à ce qu'elle était au début, soit à peu près deux millions et demi de livres.

Il n'a pas été nécessaire de réaliser des titres au cours de l'année, mais un paquet de la valeur de L.E. 94.000 environ a été transféré au compte des Caisses d'Épargne Postales.

Contribution  
aux dépenses  
du Soudan.

Jusqu'ici, dans le budget égyptien deux chefs distincts de subvention se trouvaient inscrits en faveur du Soudan, destinés l'un aux dépenses civiles, et l'autre aux dépenses militaires. Le montant de la contribution destinée aux dépenses civiles s'élevait dans le budget de 1912 à L.E. 163.000, chiffre auquel se trouvait réduite cette contribution du montant de L.E. 253.000 inscrit en 1908. Or, il a été reconnu possible de renoncer complètement à cette subvention pour 1913. En revanche, les douanes égyptiennes ne s'approprieront plus les droits de douane

provinces de la Basse Égypte, la précocité de la récolte 18 décembre.  
cotonnière a facilité singulièrement les rentrées d'octobre. Il y a eu un petit retard dans les recouvrements de novembre, mais il est à espérer que les choses iront mieux en décembre et que le résultat final ne sera pas moins satisfaisant qu'en 1911.

L'excédent du budget ordinaire atteindra probablement cette année L.E. 1.800.000; mais cette somme se trouvera contrebalancée par un excédent à peu près équivalent des dépenses extraordinaires sur les recettes au Fonds de Réserve. En 1911, on s'est trouvé à peu de chose près dans une situation analogue, les deux côtés du compte se soldant par une différence de L.E. 98.493 en faveur des recettes. Ainsi depuis deux ans le Fonds de Réserve n'a pas subi de diminution. Mais il va de soi que les avantages de cette situation ne pourront être maintenus qu'autant que des excédents abondants continueront à se produire dans le budget ordinaire de manière à faire face aux dépenses qui comporte le programme étendu de travaux reproductifs qui est actuellement en train de s'accomplir. On ne saurait escompter ces excédents pour peu qu'on laissât les dépenses budgétaires dépasser de façon sensible leurs limites présentes. Dans cet ordre d'idées, il importe de ne pas perdre de vue que certains chefs de comptes tels que les pensions et les frais d'entretien des bâtiments, canaux et d'autres travaux publics grossissent automatiquement d'année en année. Si l'on y ajoutait les dépenses que comporteraient les nombreux projets intéressants qui sont suggérés avec insistance au Gouvernement, le développement normal des recettes ne suffirait plus à y tenir tête. Toutefois, il est permis de se demander s'il ne pourrait pas être satisfait à certains deside-

18 décembre. 93 *halaqus* ou marchés à coton ont été institués dans les districts cotonniers du pays en vue de protéger les cultivateurs contre la fraude sur les poids et les prix. Il a été établi une bascule officielle dans chacune de ces *halaqus* et les derniers cours pratiqués à Alexandrie sont communiqués par télégramme et affichés journellement. Le résultat produit jusqu'ici par le fonctionnement de ces *halaqus* semble indiquer qu'elles répondent avantageusement au but pour lequel elles ont été créées, et que le fellah leur accorde de plus en plus sa confiance.

Finances  
de l'État.

La situation financière du Gouvernement continue à être satisfaisante. Les recettes générales accuseront probablement une plus-value d'environ L.E. 400.000 sur celles de 1911. Mais de ce chiffre il convient de déduire L.E. 100.000 au moins, qui ne représentent pas une augmentation effective et sont contrebalancées par des dépenses équivalentes figurant sur l'autre côté des comptes. On relève des progrès notables sur les chapitres des Chemins de fer, des Télégraphes, du Tabac, de la Justice, de l'Impôt sur la propriété bâtie. Quant aux recettes douanières elles sont en recul du fait de la diminution signalée plus haut et survenue dans les importations.

Le recouvrement de l'impôt foncier dans les provinces de la Haute Égypte s'est opéré cette année avec plus de difficulté que de coutume, les récoltes ayant été dans cette région moins avantageuses qu'en 1911. Cela a donné lieu à une augmentation dans le nombre total de saisies pratiquées pour non paiement d'impôts. Ce nombre s'élevait à fin octobre 1912 à 6.550 pour l'Égypte toute entière contre 5.037 pour la période correspondante en 1911. Dans les

18 décembre.

ferdans de plus que l'année précédente. Les conditions naturelles ont contribué beaucoup d'autre part à la précocité de la récolte, fait qui indique généralement l'abondance. Une fourniture d'eau médiocre durant les mois d'été a été certainement pour beaucoup dans la précocité dont il s'agit, mais l'on prétend qu'elle n'a pas laissé d'exercer une influence défavorable sur la force de résistance de la fibre.

Ainsi que l'annonçait la Note de mon prédécesseur publiée l'an dernier, l'organisation pour la destruction du ver du coton a été transformée, ce qui a abouti à des résultats satisfaisants au double point de vue de l'économie et de l'efficacité.

Le ver du coton apparut dans la Basse Égypte en général et l'invasion prit une forme grave vers la fin de juin et le commencement de juillet, après quoi elle disparut presque entièrement. Les efforts déployés par les agents du Gouvernement à cet effet ont été largement secondés par l'apparition d'une épidémie parmi les vers causée par un protozoaire. Les plantes se rétablirent promptement de l'atteinte, et celle-ci ne put affecter en aucune façon le rendement.

Diverses lois tendant à protéger la récolte cotonnière contre les invasions de parasites destructeurs ou contre les détériorations résultant de mélange de variétés ont été introduites au cours de l'année. Un appareil de contrôle pour la fourniture de semences sélectionnées, comprenant toute une organisation, est en voie de développement. Il a été établi au cours de l'exercice quarante-quatre stations d'expériences pour le coton. Les excellents résultats qu'elles ont donnés prouvent leur grande utilité en tant que leçons de choses pour les cultivateurs.



18 décembre. Sur les comptes ouverts, plus de 10.000 nouveaux dépôts ont été effectués.

Il est à espérer que ce nouvel organisme deviendra plus populaire avec le temps et à mesure que grandira la confiance du fellah.

Les services ordinaires de Caisses d'Epargne Postales accusent un accroissement notable dans l'ensemble des dépôts, lequel s'inscrivait au 1<sup>er</sup> octobre par L.E. 524.660 contre L.E. 459.705 à la même date de l'exercice écoulé.

Il est encore d'autres signes qui tendent à montrer que le recul survenu dans le commerce ne s'est pas répercuté dans tous les domaines de l'activité économique du pays. Ainsi les recettes du Service des voyageurs sur le réseau des Chemins de fer de l'Etat se sont accrues de 2,8 pour cent durant les premiers onze mois de l'exercice. Celles du Service des marchandises accusent également une plus-value de 8,1 pour cent ; il est vrai que l'on doit tenir compte à propos de cette augmentation du fait que la tardivité de la récolte de coton en 1911 a eu pour effet de reporter sur l'année 1912 le transport d'une partie considérable de cette récolte. Les correspondances postales ont augmenté dans la proportion de 4 pour cent ; les recettes télégraphiques de 8 pour cent.

Recette  
cotonnière  
de 1912.

La récolte cotonnière de 1912 sera probablement plus considérable que toutes ses devancières. Les dernières estimations l'établissent à sept millions trois quarts de cantars. Au cas où les prix actuels se maintiendraient, elle vaudra environ deux millions et demi de livres de plus que la récolte de 1911.

L'augmentation de la production est due en premier lieu à l'extension de la superficie cultivée, qui accuse 10.575

nable de faillites de deuxième ordre. Les établissements financiers ont adopté au cours de cette saison une ligne de conduite plus prudente en ce qui regarde les avances, et les effets salutaires de cette restriction de crédit n'ont pas laissé de se faire sentir en différentes directions. Au total, il ne semblerait pas téméraire de prétendre, à condition toutefois que la quantité comme le prix du coton se maintiennent, que l'on pourra désormais assister à une amélioration progressive, quoique peut-être lente, de la situation financière locale.

18 décembre.

Quant à la tentation d'emprunter, si elle est à peu près aussi irrésistible pour le grand propriétaire que pour le cultivateur besogneux, c'est ce dernier qui subit toujours le marché le plus onéreux et qui se trouve le plus exposé à la ruine du fait de son ignorance et de son imprévoyance. La loi qui vient d'être promulguée, et rend insaisissables du fait de dettes les propriétés foncières de cinq feddans et au-dessous, ne tend à rien moins qu'à protéger à cet égard le petit propriétaire. Il se pourra qu'au début quelque gêne résulte de l'adaptation des conditions actuelles aux dispositions de la loi. Mais une fois passé ce moment difficile et transitoire, on peut s'attendre à voir le fellah propriétaire en sortir avec un surcroît de solvabilité et de dignité.

Une autre mesure a été introduite dans le but d'encourager le fellah dans les habitudes de prévoyance. C'est l'extension aux districts ruraux des facilités offertes par les Caisses d'Épargne Postales en employant comme agents pour celles-ci les percepteurs d'impôts. Ce système a commencé à fonctionner le 1<sup>er</sup> avril dernier, et dans les sept premiers mois 121.300 déposants ont versé L. E. 41.470.

19 décembre. Il serait certainement malaisé de dénouer, dans cette accroissement du passif, la part due à la capitalisation des intérêts. Mais il est hors de doute qu'un grand nombre de débiteurs n'ont pas été sans éprouver des difficultés pour régler les charges d'emprunts contractés — non pas toujours en vue d'emplois rémunérateurs — durant la période de spéculation outrée qui aboutit à la crise de 1907. En même temps les habitudes de vie plus large prises à cette époque ont été à un certain degré maintenues. D'autre part, il est à craindre que l'introduction de capitaux de banque nouveaux dans le pays n'ait eu pour effet de favoriser dans une certaine mesure l'abus du commerce et du crédit.

A la lumière de faits comme ceux qui viennent d'être énoncés, il n'est pas difficile de se rendre compte pourquoi, après une série de bonnes récoltes, une note de découragement se fait entendre si souvent dans le monde des affaires en Égypte, où l'on évoque parfois, avec regret, la grande époque de spéculation d'antan. Mais on ne saurait faire valoir avec assez de force que ce n'est pas dans une hausse problématique des cours du coton ni dans l'apparition renouvelée d'une fièvre de spéculation que l'on pourrait découvrir un remède à la situation. Ce qu'il faut, c'est que les personnes les plus sérieusement intéressées dans la question se rendent bien compte de la nécessité d'aborder de front les engagements contractés et de liquider le passé, et qu'encore l'abus du commerce et le crédit irréféchi conduisent tôt ou tard au désastre.

Heureusement l'on est fondé de croire que ces principes tendent à être admis. Quelques-unes parmi les nouvelles affaires de banque entreprises ont donné des résultats mauvais, et il s'est produit dans l'année un nombre considé-

baisse des cours, puisque la production totale n'accuse qu'une moins-value de 150.000 cantars sur celle de 1910. 18 décembre.

Or, étant donné que la presque totalité du coton produit, et en très grande partie la graine de coton, sont exportés, il est inévitable qu'une réduction intervenue dans la valeur de la récolte, se répercute d'une façon sensible dans les chiffres du commerce extérieur. Les exportations qui ont eu lieu durant la saison cotonnière de 1911-12 accusent une regression d'à peu près cinq millions, qui s'est traduite du côté opposé par une diminution d'un million et demi dans la valeur des marchandises importées et de trois millions et demi dans les importations nettes de numéraire.

La moins-value dans les importations de marchandises se fait sentir dans les chiffres de la plupart des principaux articles de commerce, et notamment dans ceux des tissus et céréales. D'autre part, des augmentations sont à signaler dans les importations de charbon, de tabac et de quelques autres articles. Les nolis élevés ont contribué à hausser les prix à l'entrée du charbon et d'autres marchandises.

L'importation nette de numéraire, qui avait atteint cinq millions en 1910-11, n'a été en 1911-12 que d'un million et demi. Des hausses soudaines et importantes dans la valeur de la récolte ont toujours été suivies ces dernières années d'une forte augmentation du stock d'or dans le pays, et la saison 1910-11 n'a pas failli à la règle. Quoique ces importations d'or reflètent en quelque sorte les profits du cultivateur, il n'en est pas moins à regretter que ces profits se réalisent sous une forme aussi improductive au lieu d'être employés à amortir des dettes. Il semble au contraire que les dettes énormes contractées à l'Étranger par les sociétés et les particuliers s'accroissent au lieu de diminuer.

18 décembre.

## Note du Conseiller Financier sur le budget de 1913 ( )

Conditions  
générales.

L'essor économique de l'Égypte a subi, en 1912, à certains égards un ralentissement qui n'est que le contre-coup automatique et direct de la valeur réduite de la récolte cotonnière de 1911 comparée à celle de la récolte antérieure. Le montant total réalisé du fruit de la récolte de l'année dernière a été estimé à L.E. 29.863.000, somme qui, bien qu'à peine inférieure au maximum obtenu avant 1910, reste de quelque L.E. 6.000.000 en deça du chiffre atteint cette année-là (\*). Ce recul est presque entièrement dû à une

Le tableau suivant donne la valeur comparative des différentes récoltes cotonnières obtenues ces dernières années :—

En 1900-1901	... ..	centars	5.435.480	... ..	L. E.	16,051,000
» 1901-1902	... ..	»	5.869.911	... ..	»	17,722,000
» 1902-1903	... ..	»	5.888.790	... ..	»	21,331,000
» 1903-1904	... ..	»	6.508.947	... ..	»	23,812,000
» 1904-1905	... ..	»	6.813.570	... ..	»	21,211,000
» 1905-1906	... ..	»	5.959.883	... ..	»	24,586,000
» 1906-1907	... ..	»	6.949.898	... ..	»	30,065,000
» 1907-1908	... ..	»	7.234.059	... ..	»	30,117,000
» 1908-1909	... ..	»	6.751.133	... ..	»	24,590,000
» 1909-1910	... ..	»	5.000.772	... ..	»	26,470,000
» 1910-1911	... ..	»	7.678.897	... ..	»	35,810,000
» 1911-1912	... ..	»	7.121.308	... ..	»	29,803,000

Pour calculer la valeur d'une récolte, on multiplie le chiffre des arrivages hebdomadaires de coton à Alexandrie du 1<sup>er</sup> septembre jusqu'au 31 août par le prix du « Fully Good Fair Brown », tel qu'il figure sur le bulletin hebdomadaire de l'Alexandria General Produce Association. On y ajoute le prix de la graine, calculé de la même manière. Le bulletin hebdomadaire paraît le vendredi, et le prix qui y figure est le prix du jour.

Le prix de la récolte, supputé de cette façon, peut être tenu pour représenter assez exactement le montant de la somme acquise à l'Égypte d'une manière générale, à l'exclusion toutefois du bénéfice réalisé par les exportateurs. Quant au chiffre perçu par les producteurs eux-mêmes, l'exactitude du calcul se trouve affectée à un degré variant tous les ans, en ce que le coton arrivant à Alexandrie de l'intérieur a souvent été vendu par les producteurs à un prix pratiqué de un à trois mois avant son arrivée, ou au contraire, à un prix à fixer de un à trois mois après.

(\*) Journ. Off. 25 décembre, supplément.

Beni Suef, and Assiut, and of sewers at Mansûra; also for town improvements in Tanta and for various works of minor importance in other places. They are repayable to the central Government at  $2\frac{1}{2}\%$  interest and  $2\frac{1}{2}\%$  amortisation. 18 décembre

The remaining credits on the Reserve Fund are opened for purchase of land, or for appropriation of free State lands, by different Administrations. In the case of the State lands, this is merely a book transaction, a corresponding receipt being passed to the credit of the Reserve. Miscellaneous Credits.

E. H. CECIL.

*Cairo, 18th December 1912.*

---

18 décembre. The completion of Arsenal Quays (Quay K); estimated cost: L.E. 90,000.

The construction of a breakwater to protect boats discharging at the wood quays; estimated cost: L.E. 40,000.

The strengthening of the outer breakwater, which has suffered damage from storms; estimated cost: L.E. 20,000.

The construction of a special landing jetty and stores for nitrates, rendered necessary by the greatly increased importation of this article; estimated cost: L.E. 22,100.

Of the total cost of this programme, amounting to L.E. 460,700, about L.E. 141,000 will have been expended by the end of this year. The balance will be distributed over the four years 1913 to 1916. The credit opened for 1913 is L.E. 80,000, which, with the unexpended balances of previous credits, will permit of the completion of the nitrates port and of good progress on the other works. At the Arsenal quays, Berth No. 13 has been completed and will be ready for commerce in June next. It is hoped to complete Berths Nos. 34, 35, and 41 on the Mahmudia Quay in 1913. The reinforcement of the outer breakwater, and the construction of the breakwater for the wood quays, will probably be completed in 1914, while the works on the Mahmudia and Arsenal Quays will require two more years for their final accomplishment.

Until this programme is carried out, works required for the improvement of other ports have necessarily to be deferred.

Advances to  
Municipalities.

These include advances for the construction of water works at Mataria, Mehalla el Kobra, Minia, and Belbeis, of lighting installations at Belbeis, Damietta, Damanhûr,

L.E. 817,704, of which L.E. 767,000 has been spent. The programme of work for 1913 provides for the completion if possible of the main collector, the engine house at Kafr el Gamâs, the sewerage at Zeitûn, and work in the substitution areas. The compressed air system will be pushed on. It is estimated that at least L.E. 250,000 will be required to carry on the work next year, and a new credit for this sum has accordingly been provided. 18 décembre.

The Railway programme for 1913 absorbs L.E. 445,000. The expenditure on new lines is estimated at L.E. 177,000, including L.E. 95,000 for the Zifta-Zagazig line and L.E. 68,000 for new lines in the province of Menoufia. The continuation of the programme of reconstruction of bridges requires L.E. 60,000, while L.E. 25,500 is allotted for remodelling stations and signalling. L.E. 20,000 is provided for carrying on the reconstruction of Alexandria Station; L.E. 46,500 for various works in the Cairo district; L.E. 20,000 for the improvement of the auxiliary lines in Upper Egypt; L.E. 36,000 for new material for the permanent way; and L.E. 20,000 for continuing the construction of dwellings for the subordinate staff. The balance of L.E. 40,000 is required for various minor works and for purchase of land and general expenses in connection with new works. Railways.

The principal works at present being executed in Alexandria harbour are as follows :— Alexandria Harbour.

The extension of Mahmudia Quay (Quay E); total estimated cost : L.E. 288,600.



18 décembre. drainage, which will confer great benefits on a large area in the Province of Dakhla; a further L.E. 20,000 is granted towards this scheme. Among other credits for irrigation in Lower Egypt may be mentioned L.E. 5,000 for continuing the urgent work of remodelling the Teh el Barûd drain. L.E. 16,500 will be devoted to strengthening the Nile banks against flood.

In Upper Egypt L.E. 16,000 is allotted to the Sharahna project to improve irrigation east of the railway at the south-east end of the province of Beni Suef. L.E. 18,000 is required to carry on the important work of protection of basin banks, which will require a considerable number of years to complete. Drainage improvements absorb L.E. 11,500. Further instalments, amounting to L.E. 23,000 in all, have been granted towards the work of river training at Assiût and Esna barrages, in order that eventually the navigation channel may be kept open without annual dredging.

A credit of L.E. 26,910 is opened for the Basin Conversion works to supplement those already granted to meet land and compensation claims. A further considerable sum will be required for this purpose in 1914. L.E. 40,000 is granted for experimental and survey work in the Sudan for the improvement of Egypt's water supply. The final instalment of the cost of the raising of the Aswân Dam figures for L.E. 40,000, while a further sum of the same amount represents the allotment of 1913 towards payment of the indemnities for damage and removal consequent on the completion of that work.

Drainage of  
Cairo.

The Cairo Drainage works have made good progress during the year. The total credits opened to date amount to

It will be noticed that, as already mentioned, the balance at the end of the year is expected to stand at practically the same figure as a year ago. It should be remarked that the securities in which the Fund is invested have recently suffered a depreciation of about 3%, which it is hoped may be only temporary, and is due to the general fall in first class securities brought about by the outbreak of the Balkan war.

The unexpended balances of the credits already opened on the Reserve Fund will probably amount to some L.E. 1,300,000 at the end of 1912. In addition, fresh credits have been granted for 1913 as follows :—

Irrigation and Drainage (including purchase of land) ... ..	L.E. 837,660
Drainage of Gairo ... ..	„ 250,000
Railways (including purchase of land) ... ..	„ 445,000
Port of Alexandria ... ..	„ 80,000
Advances to Municipalities for light and water installations, etc. ...	„ 73,000
Miscellaneous ... ..	„ 9,340
Total ... ..	<u>L.E. 1,695,000</u>

Of the credits opened for irrigation purposes, no less a sum than L.E. 180,000 is granted for the continuation of the large West Beheira and Central Charbia drainage schemes, which were inaugurated this year, and on which a considerable amount of preliminary work has been carried out; they will be vigorously pushed forward in 1913. It is also intended to proceed with the remodelling of the Nizam

Irrigation  
and  
Drainage.

The new special credits opened in the Budget of 1913 amount to L.E. 586,000. The only items of importance, other than those already mentioned, are L.E. 21,957 for construction of prisons, L.E. 6,880 for minor works in various ports, and L.E. 6,000 allotted to the Quarantine Board for erecting additional disinfecting kilns at Tor and for repairs to the Lazaretto at Gabbari.

### RESERVE FUND.

The unexpended balance of the Reserve Fund on the 1st January 1912 was ... .. L.E. 5,848,000

The estimated sums to be added

in 1912 are as follows :—

1. Receipts from sales of land ... ..	L.E. 100,000
2. Receipts from interest on investments and miscellaneous receipts ..	202,000
3. Estimated surplus on the Budget of 1912. ..	1,800,000
	<hr/>
	2,102,000

L.E. 7,950,000

Deduct estimated payments in 1912 .. 2,100,000

Leaving an estimated unexpended  
balance on 31st December of ... L.E. 5,850,000

A scheme for the drainage of Port Said, estimated to cost some L.E. 160,000, has been completed, and work will be commenced on it in 1913. The expenditure will be defrayed by advances from the Suez Canal Company, which will be repaid by annuities out of the revenues of the Port Said Municipality.

18 décembre.

The new special credits opened for non-recurrent expenditure in the Budget of 1912 amounted to L.E. 594,000. These have been augmented to the extent of L.E. 203,000 by additional credits granted during the year for various necessary works which did not admit of postponement until the Budget of 1913. It is to be remarked, however, that in many cases the necessity for these undertakings might have been foreseen at the time when the Budget of 1912 was under consideration, and that Departments are not always sufficiently alive to the fact that special credits are an integral part of the ordinary Budget and require, as such, to be provided for at the beginning of the year. Supplementary credits of any kind constitute an infraction of the plainest rules of financial economy, and should only be granted in cases of unforeseen urgency.

Special  
Credits.

On the other hand, a noticeable feature of the special credits granted is that many of them have been demanded in advance of requirements, and are consequently untouched. Of such are numerous credits opened for construction of administrative offices, tribunals, schools, etc. It is estimated that a sum of about L.E. 600,000 will remain unspent in this manner at the end of this year and will require to be carried forward,

18 décembre. matically to increase for many years, even if the aggregate salaries remain stationary. As provision for pensions is not made until they actually accrue, a heavy liability is accumulated on this account, which will fall on future Budgets. On the other hand, it is not sufficiently understood by those who criticise the present provisions for superannuation as inadequate that pensions are not a largess from the State, but a form of deferred remuneration for past services, and that any improvement in this remuneration should logically be accompanied by reduction in effective pay. In any case, the benefits under the existing pension law compare favourably with those in most other countries, and there appears to be no present justification for increasing them.

Local  
Authorities.

Extra provision is made in the Budget of 1913 for subventions to five new Local Commissions to be created in the towns of Edfu, Ffna, Kafr el Sheikh, Sherbin, and Talkha. This accounts for the L.E. 3,620 appearing as increase under the head of "Services Divers."

The experiment of interesting the Municipalities and Local Commissions in the collection of house tax, by allotting to them half the proceeds of that tax, has not resulted in an increase of the amount collected under this head in 1912. There is evidence, however, that it is having a satisfactory effect in stimulating the interest of the local authorities in the improvement of their towns.

The consent of the Powers has been obtained to the extension of the borrowing powers of the Alexandria Municipality, to permit it to raise a loan of L.E. 500,000 for the completion of the drainage scheme and the construction of a breakwater in the north harbour.

Special credits amounting to L.E. 14,736 have been granted for building purposes and for purchase of launches. 13 décembre

An increase of L.E. 6,159 has been granted to the Telegraph Department, to meet the extra expenditure on personnel and equipment required to deal with the development of the service. A considerable portion of the increase is devoted to improving the position of the lower classes of employees. Telegraphs and Telephones.

Special credits amounting to L.E. 22,085 have been granted for building purposes and for the construction of new telephone and telegraph lines.

The existing concessions for telephones were granted at a time when the invention was a new one and there was little experience available as to its practical working. The development of the system has, very naturally, shown the necessity of revising the original arrangements in many respects. Negotiations are at present proceeding with the concessionnaires with that object.

The charge for pensions is estimated at L.E. 10,000 more than for 1912. This increase is consequent upon the normal operation of the pension laws at present in force. The pension budget now figures for the sum of L.E. 560,000, or, taking into account the amount retained from salaries and credited to revenue, for L.E. 431,000 net, or about 16 % of the staff salaries. Pensions.

This constitutes already a very onerous charge on a budget from which, owing to lack of the necessary resources, expenditure on many desirable and productive objects has to be excluded. But, large as it is, it will continue auto-

18 décembre. Other publications include the issue, in conjunction with the Department of Agriculture, of monthly returns of prices and of the state and prospects of the Egyptian cotton crop.

The organisation necessary for the collection of statistics of navigation on the Nile and in particular of the grain traffic has been completed, and details will be included in the next issue of the "Annuaire Statistique."

The projected programme of work for the coming year includes the "Annuaire Statistique," a volume dealing with statistics of schools to date, an enquiry concerning the work of benevolent societies in Egypt, and the publication of periodical returns dealing with the cotton crop, prices, and wages. It is hoped also to make a preliminary enquiry into the extent of the mortgage debt in Egypt as shown by registered mortgages.

A Statistical Committee, composed of representatives of Departments under the presidency of the Director of the Statistical Office, has been appointed with a view to the better arrangement and co-ordination of the statistical work undertaken by the different Government services, and to discuss questions relating to statistics generally.

The Statistical Department has been granted an increase of L.E. 602 to enable it to deal adequately with the new work to be undertaken.

Coast Guard. The Coast Guard service figures for an increase of L.E. 8,035, of which a considerable proportion is due to the rise in price of forage and other supplies. Increased expenditure has also been found necessary for the establishment of a new post at Safâja and for raising the pay of guides in order to attract them to the service.

L.E. 14,985. Owing, however, to transfers from other heads of expenditure, the real increase is only about L.E. 9,200. This is mainly devoted to strengthening the personnel and to permit of the placing of police officers *en disponibilité*. 18 décembre.

The special credits, amounting to L.E. 17,300, include L.E. 16,000 for the maintenance of the penal settlement at Mahariq. This is less by L.E. 1,129 than the similar credit opened in the Budget of 1912.

There is an increase under this head of L.E. 8,564, the bulk of which is required to strengthen the services of accounts and audit. The expansion of the Government expenditure during recent years has been much greater than that of the services whose duty it is to control that expenditure. The Accounts Department has been reorganised in various directions so as to extend and to strengthen its powers. The most important improvement effected in this respect in the present year is the laying down of general regulations for stores, and the organisation of a service of control of stores in connection with them.

Ministry of  
Finance.

Expenditure on these branches of the service, properly directed, more than repays itself. The newly created Stores Control Service has already succeeded in effecting important economies.

The most important work of the Statistical Department is the preparation and publication of the "Annuaire Statistique." The present issue of this volume contains much new matter, and historical introductions have been added to many of the chapters.

Statistical  
Department.

A volume dealing with companies operating in Egypt is now in the Press.



18 décembre littoral. The production of petroleum, phosphate, and ores of lead and zinc has commenced, while prospecting has been active. A refinery for petroleum is in course of erection at Suez, and there are grounds for believing that the manufacture of super-phosphate will be undertaken in the near future. The reorganisation of the control of the quarries, in spite of the difficulties still to be surmounted, shows a most gratifying return in the increase of receipts derived from this source.

Special credits amounting to L.E. 7,500 have been granted for non-recurring expenditure in connection with the Service of Mines.

War Office.

The War Office budget for 1913 includes, as already explained, the portion of military expenditure, amounting to L.E. 172,000, which figured in 1912 as contribution to the Sudan.

The real increase in the expenditure for 1913 is L.E. 14,597. Of this amount about one half is absorbed by the cost of administration of the new district of Sobat-Pibor. The balance is required to strengthen the personnel and equipment in various directions.

The special credits granted to the War Office, amounting to L.E. 20,577 in all, include L.E. 2,405 for initial expenditure in connection with the Sobat-Pibor district, and L.E. 13,000 for accommodation of troops in the Sudan, in continuation of the programme laid down for providing such accommodation where it is rendered necessary for the health of the troops.

Ministry of  
Interior.

The Ministry of the Interior, exclusive of the Departments of Public Health and Prisons, receives an increased grant of

18 décembre.

figured separately in the Budget. The apparent increase over the joint figure for 1912 is L.E. 12,932. This is due partially to the final disappearance of the recurring special credits referred to in my predecessor's Note last year, and to L.E. 3,000 for repayment work which will be recovered by equivalent receipts. The true increase in the funds granted to the Department amounts to L.E. 6,648, the greater part of which is due to an increase in the budgets of the Department of Mines and the Geological Survey in view of the progress in the mining industry in Egypt, which is reflected in the receipts.

The survey work proper has been advancing steadily in spite of the many special demands which have been made upon it for levelling and survey work in connection with the two areas on which the new drainage projects of the Irrigation are first to be applied. A special credit of L.E. 8,000 has been granted to the Department for this work.

The Reproduction Office has suffered from great congestion owing to the ever-increasing demands made upon it by all Government Departments. It is hoped, however, that existing accommodation will be so enlarged before long as to remedy this state of affairs. A special credit of L.E. 12,000 has been granted for extension of buildings.

The beginning of a Weights and Measures Service has been created and has been attached to the Physical Section of the Department. The control of the Assay Office has also been transferred to the Survey and has been confided to the Director of the Laboratories.

The nascent mining industry continues to show signs of development, particularly on the Red Sea and Gulf of Suez

18 décembre. A section has been added to the Press to deal with the sale and distribution of Government publications.

Special credits amounting to L.E. 12,700 have been allotted to the Press for extension of its premises and for the purchase of new machinery. The work of the Press has suffered in some degree in the past from the obsolescence of a portion of its plant. The replacement of this by modern machinery is expected to bring about a considerable improvement.

Post Office. About L.E. 7,000 of the increase of L.E. 15,454 in the grant to the Post Office is due to the inauguration of the rural service of the Savings Bank already discussed, the necessary expenditure for the current year in this connection having been provided for by a supplementary credit. The average amount of deposit in the rural Savings Bank being small (342 millimes per head), the consequent multiplicity of transactions entails considerable expense, and the rural service cannot so far be regarded as self-supporting. But it is hoped that the reforms at present under consideration will lead to an improvement in this respect.

The balance of the increase is devoted to strengthening other services in view of the continual development of the work of the Post Office.

Special credits, amounting in all to L.E. 10,739, have been granted to the Post Office for outlay on buildings and furniture, and for initial expenditure in connection with savings banks, the impression of new stamps, and other services.

Survey  
Department.

The estimated expenditure of the Survey Department for 1913 includes that of the Assay Office, which hitherto has

same time, four training schools for elementary teachers are handed over to their respective Provincial Councils, while a reduction has been effected in the provision for grants-in-aid to private elementary schools. 18 décembre

The result of these changes is a net economy of some L.E. 7,000. This and other economies are to be employed, together with the further increase of L.E. 15,690 figuring in the Budget, for the normal development of the State educational system. L.E. 5,218 is allotted to higher, L. E. 2,150 to secondary, L. E. 3,399 to female, and L.E. 11,590 to technical education. Allowance has also been made for strengthening the administrative service and for improving the position of the subordinate staff.

The special credits, amounting to L.E. 41,620, include L.E. 29,000 for the erection of a building for the secondary school at Tantah, to which will be added the L.E. 21,000 previously granted for the construction of a primary school at Beni Suef, making L.E. 50,000 in all. L.E. 5,000 is allotted to the construction of a secondary school at Assiut, and L.E. 5,000 to that of a school for girls in Cairo, in addition to the credits previously opened for these objects. A grant of L.E. 1,000 is given towards the establishment of a natural history museum in Alexandria.

The increased grant of L.E. 15,498 under this head is necessary to enable the Press to deal with the growing needs of Government Departments, and especially with the new work thrown upon it by the extension of the Savings Bank services, the creation of Cantonal Tribunals, and the institution of cotton *halaqas*. The pressure of work this year has been such that orders for printing have had to be carried out to a considerable extent by private firms. P

18 décembre. this annually increasing charge falls upon the general revenues without its equivalent being found by those who directly benefit by it. L.E. 3,027 more is taken for maintenance of buildings. L.E. 3,000 represents expenditure on supplies provided for consumption by other services. The balance of L.E. 4,959 is devoted to strengthening the central services and inspectorates.

The special credits, amounting to L.E. 84,931, include L.E. 58,157 for measures against human and cattle plague. The remaining credits are mainly for construction and equipment of new hospitals, and extensions to existing hospitals, including the construction of a hospital for infectious diseases at Zagazig, and extensions to the Khanka Lunatic Asylum.

There is ample room for extension of the services of this important Department were financial resources available.

ation. The budget of the Ministry of Education has undergone some modification as a result of a step which has been taken towards the co-ordination of the educational activities of the Government and the Provincial Councils respectively. It has been decided in principle that the sphere of action of the Provincial Councils shall embrace the entire system of elementary education, including the training schools for elementary teachers. The Ministry of Education, on the other hand, will control all secondary and higher education, and will inspect the schools depending on the Provincial Councils. This policy is at present being carried in to effect to the extent of taking over from the Provincial Council of Gharbia the secondary school at Tantah, and of providing for grants-in-aid to private secondary schools; at the

The Provincial and Governorate Services figure for an increased grant of L.E. 22,377. The real increase is, however, greater than this by about L.E. 10,000, as the Budget of the Provincial Services has been relieved by the transfer to the Native Tribunals of a portion of the provincial judicial staff in connection with the suppression of the Markaz Tribunals.

Provincial  
and  
Governorate  
Services.

L.E. 13,500 of the increase is devoted to strengthening the Police Force and improving their pay. L.E. 8,500 is allotted to the Direct Taxes Department, the greater part being required to improve the pay of the collecting service, whose work has greatly increased of recent years in various ways. A further L.E. 8,500 has been granted for the reinforcement of the Administrative Service of the Interior for cotton worm destruction and other purposes, and to permit of a very substantial improvement in the salaries of Mudirs and Governors commensurate with their increasing duties and responsibilities. There are also small increases in the grants to the services of the Accounts and State Lands Departments in the interior.

The special credits granted for these services amount in all to L.E. 39,980. The greater part of this sum is required for construction or extension of administrative and police offices in the interior. L.E. 6,000 is allotted for initial expenditure for equipment of the additional Police Force.

Of the additional grant of L.E. 22,127 allotted to the Public Health Department, L.E. 7,548 is affected to much-needed improvements and extensions to hospitals. L.E. 3,593 is required for the Scavenging and Watering Service of Cairo, in consequence of the enlargement of the road surface to be kept in order. In the absence of local rates,

Public  
Health.

18 décembre. for construction of new roads, as an instalment of a more extended programme ; L.E. 6,000 for the completion of the new " Pont des Anglais." L.E. 7,000 is granted to continue the repairs to the Cairo Museum. Of the credits set down to the Irrigation Service, the most important are L.E. 20,000 for construction of sawks at Mebullet el Amir and Faraskâr, and L.E. 6,500 for the strengthening of the sea-wall at Abuqir, while L.E. 6,370 is ear-marked for buildings at Samalât and Tanta, the latter to permit of the transference thither of the headquarters of the 2nd Circle. The credits granted to the Agricultural Department, L.E. 5,500 in all, are required mainly for experimental work for the improvement of cotton seed and the study of subsoil water, and for insect destruction.

Native  
Tribunals.

The important increase of L.E. 47,124 which has been provided for, under this head is due for the greater part to the establishment of Cantonal Tribunals, which were inaugurated in three Mudirias on the 1st July last, and which it is proposed to generalise throughout the country early in the new year. This measure entails the establishment of a Summary Court in every Markaz and necessitates a large increase in the judicial, parquet, and clerical staffs. The total cost of the scheme amounts to about L.E. 40,000, but of this sum about L.E. 10,000 is economised in the budget of the Provincial Services by the suppression of the Markaz Tribunals in the provinces.

Special credits have been granted amounting to L.E. 5,400. L.E. 5,000 of this is required to continue the construction of the tribunal at Assiût, the total estimated cost of which is L.E. 42,000.

The Ministry of Public Works figures for the important increase of L.E. 89,318. Of this sum L.E. 23,757 is allotted to the Central Administration, a considerable portion being required to strengthen and improve the position of the personnel of the Irrigation Service. The creation of a new Contentieux Service for the Ministries of Public Works and War accounts for L.E. 9,737, partly set off by economies of L.E. 6,192 under this head in the budgets of the Ministries of Finance and Justice. Under the chapter of Irrigation, the expenditure on canal and drain maintenance and Nile protection involves an increase of L.E. 20,837. The grant for the Towns and Buildings Department is larger by L.E. 14,159, the greater portion of which is due partly to the transfer to this head of other services, partly to increased expenditure on work carried out for the public against repayment; the balance is required for inaintenance of bridges, new roads, and street lamps in Cairo. L.E. 3,890 is allotted to meet the general development of the Mechanical Service. The Agricultural Department receives an increased grant of L.E. 16,584, to permit of the extension of its activities. The need for the expansion of the work of this useful Department will probably make itself felt to a further extent in the near future.

Of the special credits, amounting to L.E. 188,245, L.E. 129,345 are allotted to the Cairo City Service. L.E. 60,000 of this is set aside for the establishment of a quay and grain-market on the Nile south of Cairo to relieve the boat traffic from Upper Egypt which at present has to pass through the bridges; L.E. 20,000 is required for the Bulâq Quay; L.E. 9,350 for repairs to Qasr el Nil bridge; L.E. 8,000 for improvements of streets; L.E. 7,000

19 décembre.



19 décembre. Sudan for civil purposes, the real increase in the administrative expenditure amounts to L.E. 393,000. The most important items in this increase are the following :—

Railways ... ..	L.E.	91,351
Public Works and Agriculture ... ..	"	89,318
Native Tribunals ... ..	"	47,124
Provincial Services... ..	"	22,377
Public Health ... ..	"	22,137
Education ... ..	"	15,690
Printing Press ... ..	"	15,498
Post Office... ..	"	15,454
Survey Department... ..	"	15,440
War Office ... ..	"	14,597
Ministry of Interior ... ..	"	14,985

#### Railways.

The increase in Railways expenditure is necessary in order to deal with the constantly increasing traffic, and amounts to rather less than 50 % of the estimated excess of gross receipts over the figure budgeted for in 1912. The increase is distributed over all the railway services, the largest share being taken by the engineering and locomotive departments.

The cost of freights continues to weigh heavily on the Railway budget on account of the exceptionally high rates at present ruling. It is estimated that the extra charge incurred on this account amounts to at least L.E. 100,000 a year. Unless freights are reduced in the near future, it may be necessary to consider whether it would not be more economical for the Government to invest in ships of its own for the carriage of railway stores.

collection, however, grows more difficult every year, and some modification of the House Tax Decree will probably be found necessary in the near future in order to deal with the matter effectively. 18 décembre.

The receipts from the Post Office for the current year show a slight decline from the figures of 1911. A certain loss of revenue has been caused by the reduction of postage to Austria which was inaugurated last July. On the 1st January 1913 a reduction of 10 mill. will be made in the postage on each inland and Sudan parcel. Post Office.

The revenue for 1912 was estimated at L.E. 300,000; it will probably reach L.E. 310,000. Having in view the reductions mentioned above, the receipts for 1913 are again estimated at L.E. 300,000.

These figure for L.E. 525,000, against L.E. 526,000 in the Budget for 1912. In the latter figure was included a sum of L.E. 50,000 representing the final contribution of the Tramway Company towards the Bulâq bridge. The deficiency on this account for 1913 is made up by increases under the head of receipts for work carried out by the Printing Press, Technical Schools, Prisons, and other Government Departments. These receipts, however, cannot be reckoned upon as real accretions to the revenue, since they are counterbalanced to a great extent by expenditure on the other side of the Budget. Miscellaneous Receipts

The total expenditure for 1913 shows an increase of L.E. 230,000 as compared with 1912. Allowing, however, for the suppression of the L.E. 163,000 subvention to the Expenditure for 1913.

18 décembre. L.E. 15,000 land tax in Upper Egypt on account of the low level of the 1912 flood. It is satisfactory to note that in 1907, when the Nile level was about the same, over L.E. 70,000 had to be remitted. The Esna Barrage will have thus saved the Government a loss of revenue to the amount of over L.E. 55,000.

The Administration of the Domains paid annually L.E. 68,000 in land tax. As the Domains are reverting to the State, taxes will of course no longer be paid on what will have become Government lands; this fact accounts for the deficit in the estimated revenue from the Direct Taxes when compared with 1912.

Less money appears to be spent on development than in former years. It is not always realised that it is false economy to obtain the highest rent possible from land without putting into it the capital required for its proper development. It is to be hoped that the large expenditure on public works in Lower Egypt by the Government will encourage proprietors to embark themselves in expenditure which is absolutely necessary if their lands are to profit by the Government's action.

It is now possible, owing to the alteration of the Mixed Code, for an Egyptian subject to expropriate for drainage across a foreigner's lands. This reform, together with all improvement in the drains themselves, should bring about a change for the better in certain lands in the vicinity of drains, which will at once be reflected in the revenue returns.

The returns from the house tax continue to be satisfactory. In Cairo the steady increase in revenue from this source is as much due to the substitution of a better type of building for old houses as to the expansion of the town. The

measure of decentralisation which makes recourse to the Courts easier for the people. 18 décembre.

The increase in the estimated revenue from tobacco is justified by the expansion under this head in 1912, amounting to L.E. 46,000 according to the latest returns. The figure of L.E. 1,580,000 inscribed under this head is L.E. 88,000 less than the actual sum realised in 1911. There is no immediate fear of shortage of supplies owing to the Balkan War, as tobacco merchants have largely increased their stocks in bond, so much so that the Customs accommodation in Alexandria is temporarily inadequate for them. Tobacco.

The estimate for Customs has been reduced from L.E. 1,840,000, the amount figuring in the 1912 Budget, to L.E. 1,800,000. The revenue from this source, owing to the diminution in imports, has already fallen off by some L.E. 60,000. Moreover, it will suffer next year from the loss of duty hitherto taken on goods destined for the Sudan, duty which is estimated at present as about L.E. 85,000. On the other hand, the receipts for this year, in spite of the above-mentioned reduction, will considerably exceed the Budget estimate. The reduction of L.E. 40,000 in the estimate for 1913 is therefore considered amply sufficient. Customs.

The total receipts of the Direct Taxes Department are estimated at L.E. 5,560,000, as against L.E. 5,624,000 in 1912. Direct Taxes.

It has been necessary to allow for the remission of

18 décembre. this year. The Domains property and administration will then revert to the Government. The revenue from this source has been estimated at L.E. 140,000 in the Budget of 1913, being L.E. 80,000 more than the figure appearing in the Budget of 1912. The excess will probably be even greater than this, as the revenues will not only be relieved from land tax, but will no longer be subject to the charge for interest and amortisation of the Domains Loan. Since, however, the returns are not all collected in cash by the end of the year, it has been deemed advisable to budget for less than the total annual revenue.

Mixed  
Tribunals.

An increase of L.E. 30,000 is anticipated. The receipts during the first eleven months of the year show an advance of over L.E. 115,000, but of this about L.E. 80,000 is due to changes in the system of accounting. The net increase is due to expansion both in litigious work and in that of the Registration Offices.

Native  
Tribunals.

The receipts for the first eleven months of the current year show an advance of L.E. 40,000 over those of last year.

An estimated increase of L.E. 10,000 is allowed for in 1913. With the generalisation of the Cantonal Tribunals a diminution of the receipts might be expected, in view of the fact that cases in which the amount in dispute does not exceed P.T. 100 will be tried by these Courts free of charge and that the fees on other cases coming within their jurisdiction are reduced by one half. This diminution may, however, be compensated for by the increased number of cases set down, a result which usually accompanies any

18 décembre.

The revenue for the coming year is estimated at L.E. 16,130,000, being L.E. 230,000 over the amount budgeted for in 1912. The following are the heads of increase in order of importance :—

	L.E.
Railways ... ..	185,000
State Domains ... ..	80,000
Mixed Tribunals ... ..	30,000
Tobacco ... ..	20,000
Native Tribunals ... ..	10,000
Miscellaneous ... ..	9,000
Total...	334,000
Deduct decreases :—	
	L.E.
Direct Taxes ... ..	64,000
Customs ... ..	40,000
	<u>104,000</u>
Net increase...	<u>230,000</u>

The receipts have been estimated at L.E. 3,630,000, a figure which, though exceeding by so large a sum as L.E. 185,000 the amount appearing in the 1912 Budget, falls short of the probable receipts of this year by some L.E. 200,000. It should be borne in mind that, as already pointed out, the railway revenue benefited this year to a certain extent by the lateness of the crop of 1911. Analysis of the traffic receipts shows considerable increases in the quantities of native produce carried, but a decrease in those of imported goods generally, with the exception of coal.

It is anticipated that the balance outstanding of the State Domains Loan will be finally paid off at the end of

State Domains.

18 décembre. Sudan, new silver, nickel, and bronze coin was struck this year to the aggregate amount of L.E. 125,500. The withdrawals from the treasuries in Egypt in the last three months have amounted to L.E. 440,000, as against L.E. 320,000 last year.

The total of Egyptian subsidiary coin struck since the reform of the currency, deducting recoinage, now amounts to L.E. 4,115,000. Of this L.E. 3,636,000 is in circulation and L.E. 479,000 in the Government treasuries.

### BUDGET OF 1913.

The following table gives a summary comparison of the budgets of 1912 and 1913:—

	1913.		1912.	
	L. E.	L. E.	L. E.	L. E.
Estimated receipts ... ..	...	16,130,000	...	15,900,000
Estimated expenditure:—				
Ordinary ... ..	14,909,000		14,668,000	
Special ... ..	721,000		732,000	
TOTAL... ..	...	15,630,000	...	15,400,000
Estimated surplus	...	500,000	...	500,000

L.E. 85,000, so that there is a real gain in 1913 to the Egyptian revenue by this arrangement of some L.E. 78,000. 18 décembre

The military subvention represents a portion of the cost of the Egyptian Army, and has only figured as Sudan subvention in order to bring out the fact that a part of Egyptian military expenditure is really chargeable to the Sudan. It has been recognised, however, that this method of accounting is complicated and is subject to misapprehension. It has therefore been decided to place, from 1913 onwards, the whole of Egyptian military expenditure under its proper head, and to show the Sudan subvention no longer. This arrangement is a mere change in accounting, and is not intended to obscure the fact that a part of the expenditure is chargeable to the Sudan, of which due account will continue to be taken.

It must be understood generally that the financial obligations of the Sudan to Egypt will not be altered in any respect by any of the above-mentioned changes.

The net imports of gold during the year ended 31st August last amounted, as already mentioned, to about 1½ millions, as against 5 millions for the preceding year. The present season's crop being earlier and more plentiful than that year, the influx of gold to finance it has been larger. The imports during September, October, and November, aggregate L.E. 6,800,000, as against L.E. 4,600,000 in 1911. Curre

The net expansion of the circulation of silver and nickel coin in the 1911-1912 season was L.E. 120,000. The Sudan, however, absorbed during this period the large sum of L.E. 180,000. In anticipation of the requirements for the current season, and of further withdrawals for the



18 décembre. tion of roads, might not be furthered by means of local resources. This question is one which is receiving careful consideration at the hands of the Government.

The funds in the hands of the Government, including the amount invested in securities, have been increased during the year by an excess of about L.E. 300,000 of receipts over outgoings in the suspense accounts (deposits, advances, etc.). Of this amount about L.E. 200,000 is accounted for by an increase of deposits at the Mixed Tribunals, which have reached the considerable figure of L.E. 1,100,000, and upwards of L.E. 100,000 is represented by deposits in the form of securities. The liquid balances of the Treasury, therefore, assuming that the total Government receipts will approximately equal the expenditure as foreshadowed above, will amount to about the same figure at the end of the year as at the beginning, namely, about two and a half millions. It has not been necessary to realise any securities during the year, but about L.E. 94,000 worth have been transferred to the account of the Post Office Savings Bank.

Sudan  
Subvention.

The Sudan has hitherto figured in the Budget for the amount of two subventions, one for civil, the other for military expenditure.

The amount of the subvention for civil purposes in the Budget of 1912 was L.E. 163,000, having been gradually reduced to that figure from the amount of L.E. 253,000 at which it stood in 1908. For 1913 it has been found possible entirely to do away with the subvention. On the other hand, the Egyptian Customs will no longer take the duties on goods imported through Egypt into the Sudan. These duties are estimated at present at

an increase in the total number of seizures made for tax, 18 décembre.  
which up to the end of October 1912 was 6,550 for the whole of Egypt, as compared with 5,037 for the same period in 1911. In Lower Egypt the early cotton crop made the recovery of the October instalment exceptionally easy. There has been a slight set-back in the collection of the November instalment, but it is to be hoped that an improvement will take place in December, and that the final result will be as satisfactory as in 1911.

The surplus on the ordinary Budget this year will probably attain L.E. 1,800,000, but this will be approximately balanced by the excess of extraordinary expenditure over receipts in the Reserve Fund. In 1911 a similar result was obtained, the combined account showing a net balance of L.E. 98,493 on the receipts side. For two years, therefore, the Reserve Fund has not been diminished. But it is evident that this satisfactory position can only be maintained if large surpluses are forthcoming from the ordinary Budget to meet the expenditure entailed by the extensive programme of reproductive public works which is at present being carried out. These surpluses cannot be expected if the budgetary expenditure is allowed to advance sensibly beyond its present limits. It must be borne in mind that certain items, such as pensions and maintenance of buildings, canals, and other public works, increase automatically year by year. If to these were superadded expenditure on the many desirable objects which are continually being pressed upon the attention of the Government, the normal expansion of the revenue would be quite insufficient to keep pace with it. It is, however, a question whether certain desiderata, such as the extension of sanitation and construc-

18 décembre.

Various laws designed to protect the cotton crop from destruction by pests and from deterioration through admixture of varieties have been introduced during the year. The control of the supply of cotton seed in accordance with an elaborate system which has been established is in course of development. Forty-four cotton demonstration farms were formed during the year and have given satisfactory results, proving their great utility as object-lessons to the cultivators.

Ninety-three cotton-markets or *haluqa*s have been established throughout the cotton-growing districts of Egypt, in order to protect the cultivator from fraudulent weights and prices. In each *haluqa* an official weighing-machine is erected, and the latest market prices in Alexandria, communicated by telegram, are publicly posted. The experience of the working of these *haluqa*s hitherto gained goes to show that they are fulfilling their object successfully, and that the fellah is gradually acquiring confidence in the scheme.

Finances of  
Government.

The financial situation of the Government continues to be satisfactory. The revenue returns for the year will probably show an aggregate expansion of some L.E. 400,000 over the corresponding period in 1911, but of this at least L.E. 100,000 does not represent real increase in revenue, being counterbalanced by expenditure on the other side of the account. Substantial advances are recorded under the heads of Railways, Telegraphs, Tobacco, Justice, and House Tax. Customs receipts have declined owing to the falling off in imports already discussed.

The collection of land tax in Upper Egypt has been more difficult this year, as the crops in that part of the country were not as satisfactory as in 1911. The result of this was

traffic, but this requires to be discounted by the fact that the lateness of the cotton crop of 1911 caused a considerable portion of it to be transported in 1912. Post Office correspondence shows an increase of 4%. Telegraph receipts have increased by 8%.

18 décembre.

The cotton crop of 1912 will probably be larger than that produced in any previous year. The latest estimate puts it at  $7\frac{3}{4}$  million qantars, and, if present prices are maintained, it should be worth about  $2\frac{1}{2}$  million pounds more than that of 1911.

Cotton Crop  
of 1912.

The increase in production is due primarily to the increase in area, which is 10,575 feddans more than last year. Natural conditions were also to a large extent in favour of the production of an early crop, which usually is an indication of quantity. A deficiency of water in summer was doubtless to a great extent the cause of the earliness, but is said to have exercised an adverse influence upon the strength of the fibre.

As was foreshadowed in my predecessor's Note of last year, the organisation for dealing with the cotton worm has been completely remodelled, with satisfactory results from the point of view both of expense and of efficiency.

Cotton worm occurred generally in Lower Egypt and was severe in the end of June and beginning of July, after which it practically disappeared. The Government staff found their efforts to this end assisted in no small degree by the prevalence of an epidemic among the worms caused by a protozoon. The plants recovered rapidly from the previous injury, and no depreciation in yield could be attributed to the cotton worm.

18 décembre.

While the temptation to borrow appears hardly less attractive to the large landowner than to the needy cultivator, it is the latter who has to pay the most onerous terms for the accommodation, and is the more exposed to ruin through the effects of his ignorance and improvidence. The law which has just been promulgated, rendering unattachable for debt properties of the area of five feldans and under, is an attempt to protect the small holder in this respect. A certain amount of discomfort may be experienced at the outset in adjusting conditions to the law. But the acuteness of the transitional stage once passed, the fellah proprietor should emerge from the ordeal with added solvency and self-respect.

A further measure for the promotion of thrift among the fellahin is the extension of the facilities of the Postal Savings Bank to the rural districts by employing the village tax-collectors as agents. This system was brought into operation on the 1st April last, and in the first seven months 121,300 depositors have paid in L.E. 41,470. On the accounts opened over 10,000 subsequent deposits have been effected. It is hoped that this service will become much more popular as time goes on and the cultivator acquires confidence in the institution.

In the ordinary service of the Savings Bank the deposits show a noteworthy increase, standing at L.E. 524,660 on the 31st October, as against L.E. 459,705 at the same date last year.

There is further encouraging evidence that the set-back in trade is not reflected in all the economic activities of the country. The coaching receipts of the State Railways have increased during the first eleven months of the year by 2·8%. There is also an increase of 8·1% in the receipts from goods

How far this increase represents capitalisation of interest on existing debt it is not possible to say. But there is no doubt that many debtors have experienced difficulty in meeting the charges on loans contracted, by no means entirely for productive purposes, in the period of intense speculation which culminated in the crisis of 1907. At the same time, the higher scale of living set up during that period has been in a certain measure maintained. Further, it is to be feared that the influx of new banking capital has had some tendency to foster the evils of overtrading and excessive credit.

18 décembre

In the light of such facts as these, it is possible to understand why, after a succession of good crops, the note of despondency is still so often heard in the world of affairs in Egypt, and the days of the great boom are evoked with regret. But it cannot be too emphatically stated that the remedy for the situation is not to be looked for in a problematical rise in the price of cotton nor in a new outburst of speculative activity. What is needed is a recognition on the part of those most deeply interested that past engagements must be faced and liquidated, and that overtrading and indiscriminate credit lend sooner or later to disaster.

Fortunately, there is good reason to believe that these facts are being realised. A certain amount of the new banking business taken up has already proved itself to be bad, and there has been a considerable number of minor failures during the year. The banks have this season adopted a more cautious policy in making advances, and the salutary effect of this restriction of credit is making itself felt in many directions. On the whole, it appears reasonable to assume that, provided the volume and price of the cotton crop be maintained, a steady if slow improvement may be looked for in local financial conditions.

18 décembre. decline is due almost entirely to a fall in the price, the output having approached within 150,000 qantars that of 1910.

Since practically the whole of the cotton produced, and the bulk of the cotton seed, is exported, the effect of a reduction in the value of the crop shows itself most markedly in the figures of foreign trade. The exports during the cotton season of 1911-1912 show a falling off of about five millions, which has been balanced on the other side by a reduction of  $1\frac{1}{2}$  millions in the value of the imports of merchandise and of  $3\frac{1}{2}$  millions in the net imports of specie.

The decline in imports of merchandise is reflected in the figures of most of the principal commodities, especially textiles and cereals. On the other hand, coal, tobacco, and certain other items, show increases. High freights have contributed to raise the value on entry of coal and other articles.

The net imports of specie, which amounted to five millions in 1910-1911, were only  $1\frac{1}{2}$  millions in 1911-1912. A sudden and considerable rise in the value of the crop has always been followed, in recent years, by a large addition to the stock of gold in the country, and the season of 1910-1911 was no exception to the rule. Although the gold imports thus reflect to some extent the profits of the cultivator, it is none the less to be regretted that these latter should be realised in this unproductive form instead of being employed to liquidate debt. On the contrary, the enormous sum borrowed by companies and individuals from foreign sources, the charges on which are estimated to exceed those on the public debt, appears to be increasing rather than diminishing.

## Note by the Financial Adviser on the Budget of 1913 (\*).

18 décembre.

The economic fortunes of Egypt in 1912 have suffered a certain reaction which is the direct and automatic consequence of the reduced value of the cotton crop of 1911 as compared with that of the previous year. The total amount realised by the crop of 1911 has been estimated at L.E. 29,863,000, a sum which, though scarcely less than the highest registered previously to 1910, falls short of the total of that record year by some L.E. 6,000,000.\* This

General  
Conditions.

\* The following table gives the comparative value of the cotton crops of recent years :—

In 1900-1901	...	...	...	quarters	5,485,480	...	...	...	L.E.	16,051,000
" 1901-1902	...	...	...	"	6,300,011	...	...	...	"	17,722,000
" 1902-1903	...	...	...	"	5,808,790	...	...	...	"	21,381,000
" 1903-1904	...	...	...	"	6,508,947	...	...	...	"	23,812,000
" 1904-1905	...	...	...	"	6,813,870	...	...	...	"	21,311,000
" 1905-1906	...	...	...	"	5,950,889	...	...	...	"	24,596,000
" 1906-1907	...	...	...	"	6,910,880	...	...	...	"	30,065,000
" 1907-1908	...	...	...	"	7,281,000	...	...	...	"	34,117,000
" 1908-1909	...	...	...	"	6,751,133	...	...	...	"	24,590,000
" 1909-1910	...	...	...	"	5,000,772	...	...	...	"	30,470,000
" 1910-1911	...	...	...	"	7,673,587	...	...	...	"	35,819,000
" 1911-1912	...	...	...	"	7,124,204	...	...	...	"	29,863,000

To arrive at the value of the crop, the weekly arrivals of cotton in Alexandria, from 1st September to 31st August, are multiplied by the price of "Fully Good Fair Brown" as given in the weekly bulletin of the Alexandria (General Produce Association ; to this is added the value of the seed calculated in the same way. The weekly bulletin is issued on Fridays, and the price given is the price on that date.

The price of the crop thus obtained may be taken as a fair estimate of the amount encashed by Egypt as a whole, not taking into account exporters' profits ; but as regards the amount encashed by the growers, the accuracy of the account is reduced to an extent that varies each year by the fact that the cotton arriving in Alexandria from the interior has frequently been sold by the growers at a price that obtained from one to three months before arrival, or at a price that is to be fixed at from one to three months after arrival.



23 novembre. *Crédits à prélever sur la Réserve Générale.* — Ces crédits sont arrêtés au total de L.E. 1.695.000, contre L.E. 1.737.000 en 1912. Ils comprennent une somme de L.E. 822.000 pour les travaux d'irrigation et de drainage, ainsi qu'une somme de L.E. 73.000 mise à la disposition des Commissions Locales et Municipales pour des installations d'eau et d'éclairage et des travaux de voirie.

Le Caire, le 23 novembre 1912.

*Signé :* AH. HILMY

E. H. CECIL.

A. ADIB

H. HIGGS.

Voir les tableaux annexés au *Journal Officiel* du 25 décembre 1912, n° 117.

---

Soudan en déduction du budget du Ministère de la Guerre 23 novembre.  
et de supprimer en même temps la subvention consentie  
au Soudan pour lui permettre de faire face à ces dépenses.

*Insuffisance des revenus du Soudan.* — Ainsi qu'il a été dit plus haut, le Soudan renonce à la subvention qui lui avait été accordée pour ses dépenses civiles, moyennant abandon en sa faveur par l'Egypte des droits de douane perçus dans les ports égyptiens sur les marchandises à destination du Soudan. D'autre part, la subvention qui lui permettait de faire face aux dépenses militaires qui lui incombent a été supprimée, ces dépenses étant désormais supportées en entier par le budget du Ministère de la Guerre. C'est là une simple question de disposition budgétaire qui ne modifie en rien les obligations du Soudan vis-à-vis de l'Egypte au point de vue des dépenses dont il s'agit.

*Crédits spéciaux.* — Les nouveaux crédits spéciaux inscrits au budget de 1913 se montent à L.E. 536.000. En outre, les crédits spéciaux ouverts aux budgets des exercices antérieurs qui ne seront pas épuisés au 31 décembre 1912 et qu'il y aura lieu de reporter, en totalité ou en partie, sur 1913, sont évalués à L.E. 600.000. Ces deux catégories de crédits spéciaux forment un total de L.E. 1.136.000, sur lequel il ne sera dépensé, selon toute prévision, que L.E. 721.000. C'est cette somme qui est portée dans les prévisions du budget général de l'exercice prochain.

23 novembre. été prévues au budget de 1913 avec une plus-value de L.E. 185.000 par rapport au budget de 1912, une augmentation correspondante a été inscrite en dépenses. Cette augmentation s'élève à L.E. 91.351.

*Télégraphes.* — Augmentation de L.E. 6.169, provenant du développement du service et de l'amélioration de la situation du personnel de la dernière classe et du personnel hors cadres.

*Postes.* — Augmentation de L.E. 15.454, occasionnée par le développement du service postal et la création de caisses d'épargne rurales.

*Ministère de la Guerre.* — La création du district de Sobat et quelques autres dépenses ont occasionné une augmentation de L.E. 14.507 dans le budget du Ministère de la Guerre pour 1913.

Jusqu'ici, le montant des dépenses militaires qui incombent au Soudan venait en déduction du total du budget du Ministère de la Guerre et figurait d'autre part au budget général sous forme de subvention accordée au Soudan pour l'insuffisance de ses revenus. Du moment que l'Egypte supporte la totalité des charges de l'armée, tant au moyen des crédits budgétaires ouverts au Ministère de la Guerre que sous forme de subvention au Soudan, il a été jugé opportun, en vue de simplifier les écritures et de centraliser toutes les dépenses de l'armée dans un seul chapitre, de ne plus faire figurer les dépenses militaires qui incombent au

drains et pour l'éclairage et l'entretien des routes du Caire, 23 novembre.  
l'inscription au budget de diverses dépenses compensées par des recettes, le développement de l'Administration de l'Agriculture et la création d'une direction du Contentieux pour les Ministères des Travaux Publics et de la Guerre.

*Services divers des Ministères.* — Augmentation de L.E. 3.820, résultant de la création de Commissions Locales dans cinq villes qui en étaient dépourvues.

*Provinces et Gouvernorats.* — Augmentation de L.E. 22.377, due au relèvement des traitements des moudirs et gouverneurs, au renforcement du personnel du service administratif et de la police, à l'amélioration de la paye de certaines catégories d'agents de police ainsi que de la rétribution des sarrafs des villages et à des virements de crédits.

*Gardes-Côtes.* — Augmentation de L.E. 8.095, occasionnée principalement par la création d'un nouveau district à Safage, l'amélioration de la solde des guides bédouins et le renchérissement du prix du fourrage et de divers autres articles.

*Ports et Phares.* — Augmentation de L.E. 4.570, résultant de l'amélioration de la paye des marins et gens de service et de l'inscription au budget de dépenses imputées jusqu'ici sur la Réserve Générale du Gouvernement.

*Chemins de fer.* — Les dépenses d'exploitation du réseau ferré croissent en proportion des recettes. Celles-ci ayant

28 novembre. *Ministère de l'Intérieur (Adm. Centrale).* — L'augmentation de L.E. 14.284 constatée dans ce chapitre du budget est causée par le renforcement du personnel, par des virements de crédits et par l'inscription d'une prévision de L.E. 1.500 pour la mise en disponibilité des officiers de police, aux termes du décret récemment promulgué à ce sujet.

*Hygiène Publique.* — Augmentation de L.E. 22.127, produite par le développement du service, l'extension de l'Asile des Aliénés à Khanka, la création d'un hôpital ophtalmologique et l'inscription au budget d'une prévision pour l'arrosage et le balayage des routes nouvellement créées au Caire et d'une prévision pour les fournitures à faire aux Conseils Provinciaux et aux Commissions Locales et Municipales et dont le prix sera porté en recettes.

*Tribunaux Indigènes.* — Augmentation de L.E. 47.124, due principalement à la création d'un tribunal central à Mansourah, à l'institution des tribunaux cantonaux et à la transformation des tribunaux de markaz en tribunaux de justice sommaire.

*Ministère des Travaux Publics.* — Ce chapitre du budget accuse un accroissement de dépenses de L.E. 89.318, causé par l'augmentation du nombre et l'amélioration de la situation des employés des dernières catégories du Service des Irrigations, le relèvement des prévisions pour la défense contre les inondations, pour l'entretien des canaux et

*Imprimerie Nationale.* — La dotation de ce service a été 23 novembre. majorée de L.E. 15.498, pour lui permettre d'exécuter divers travaux d'impression, qui, par suite de l'insuffisance de son personnel et de son outillage, étaient confiés à l'industrie privée. Toute augmentation de dépense de ce chef est compensée par un accroissement équivalent des recettes.

*Ministère de l'Instruction Publique.* — Augmentation de L.E. 15.690, due au développement normal des écoles et des différents services du Ministère.

En vue de rendre plus efficace la collaboration du Ministère de l'Instruction Publique et des Conseils Provinciaux dans l'œuvre de la diffusion de l'enseignement, il a été jugé utile de mettre en application, à titre d'essai, le principe en vertu duquel les Conseils Provinciaux se chargeront de l'enseignement élémentaire et primaire ainsi que des écoles normales destinées à former des instituteurs et des institutrices pour les écoles élémentaires, et céderont au Ministère de l'Instruction Publique les écoles considérées comme plus élevées que les écoles primaires. Le Ministère de l'Instruction Publique continuera à inspecter les établissements scolaires relevant des Conseils Provinciaux, quel que soit le degré de ces établissements. Pour donner à ce principe un commencement d'application, il a été décidé que l'école secondaire de Tantah, qui dépendait du Conseil Provincial de Gharbieh, serait rattachée au Ministère de l'Instruction Publique, et que quatre écoles normales élémentaires relevant de ce Département seraient mises à la charge des Conseils Provinciaux dans les circonscriptions desquels ces écoles sont situées.

23 novembre. Pour établir le montant réel de l'augmentation des dépenses des services publics en 1913, il y a lieu d'ajouter à la somme ci-dessus de L.E. 230.000 celle de L.E. 163.000 qui est devenue libre par la suppression de la subvention que l'Egypte accordait jusqu'ici au Soudan, pour faire face à l'insuffisance de ses revenus ; l'accroissement effectif des prévisions de dépenses des diverses Administrations de l'Etat est donc de L.E. 393.000.

Les majorations les plus importantes de crédits sont indiquées ci-après :

*Conseil Législatif.* — Il a été décidé en 1912 d'accorder la même indemnité à tous les membres permanents et élus du Conseil Législatif ; il en est résulté un supplément de dépenses de L.E. 3.000 environ.

*Ministère des Finances (Adm. Centrale).* — L'augmentation de L.E. 8.564 dans les prévisions de ce chapitre est due à la création d'un service d'inspection des magasins et au renforcement du personnel des différentes divisions de l'Administration Centrale, conséquence de l'accroissement continu des recettes et des dépenses générales de l'Etat.

*Arpentages.* — Une partie des dépenses de cette Administration qui était prélevée jusqu'ici sur des crédits spéciaux, est inscrite au budget ordinaire de 1913. En outre, une plus grande extension est donnée au service des mines. Le service du poinçonnement d'orfèvrerie est rattaché à la Direction Générale des Arpentages.

tation et de la location de ces terres sera versé au Trésor. 23 novembre.  
Il en résultera une diminution dans les recettes de l'impôt et une augmentation au chapitre des produits des Domaines de l'Etat.

Pour faire face à l'insuffisance des revenus du Soudan, l'Egypte lui avait consenti une subvention annuelle de L.E. 163.000. Le Soudan renonce à cette subvention à partir de 1913, moyennant cession en sa faveur par l'Egypte du montant des droits de douane qui sont perçus dans les ports égyptiens sur les marchandises à destination du Soudan. Le montant de ces droits est évalué à L.E. 85.000. Cette somme est récupérée en grande partie par l'accroissement progressif des recettes douanières, y compris le produit des droits sur le tabac, le tombac et les cigares.

Une somme de L.E. 50.000 était prévue au budget de 1912 à titre de contribution de la Société des Tramways du Caire aux frais de construction du Pont de Boulac. Cette recette ne devant pas se reproduire en 1913, il en résulte une diminution de revenu sous le chapitre des recettes diverses ; mais cette diminution est compensée par une plus-value sur le produit des autres chefs de revenus compris dans ce chapitre.

## DÉPENSES

La comparaison entre les prévisions de dépenses des exercices 1913 et 1912 se présente comme suit :

Prévisions de 1913 .....	L.E. 15.630.000
» de 1912.....	» 15.400.000
Augmentation en 1913...	L.E. 230.000



23 novembre.

*A déduire :*

L.E. 334.000

Diminution sur les prévisions suivantes :

Impôts fonciers ..... L.E. 64.000

Douanes ..... » 40.000

L.E. 104.000L.E. 230.000

Les dépenses que l'Administration des Chemins de fer effectue annuellement sur les crédits considérables mis à sa disposition par prélèvement sur les fonds de la Réserve Générale, pour l'extension et l'amélioration de son réseau et l'achat de matériel roulant, ont eu pour résultat un développement du trafic sur les voies ferrées, qui se traduit par une progression constante dans les revenus de cette Administration. C'est ainsi que les recettes réalisées qui étaient de L.E. 3.439.000 en 1910 sont montées à L.E. 3.729.000 en 1911 et atteindront probablement le chiffre de L.E. 3.820.000 en 1912. Toutefois, il a été jugé prudent de n'inscrire de ce chef au budget de 1913 qu'une somme de L.E. 3.630.000, en augmentation de L.E. 185.000 sur la prévision de 1912.

L'augmentation constatée dans les revenus des Tribunaux Mixtes et Indigènes permet de majorer de L.E. 30.000 et 10.000 respectivement les prévisions de recettes de ces Juridictions pour 1913.

L'emprunt domanial devant être remboursé en entier vers la fin de l'année courante, les terres qui servent de gage à cet emprunt seront libérées de leur affectation spéciale et rentreront dans le domaine privé de l'Etat. Elles cesseront dès lors de payer l'impôt; mais le produit net de l'exploit-

Note du Comité des Finances sur le budget de 1913 (\*).

**COMITÉ DES FINANCES**

Le Comité des Finances a l'honneur de soumettre à l'appro- 23 novembre  
bation du Conseil des Ministres le projet de budget général  
pour l'exercice financier 1913, établi comme suit :

**Recettes..... L.E. 16.130.000**

**Dépenses :**

Dépenses ordinaires **L.E. 14.909.000**

Évaluation des dé-

penses à effectuer

en 1913 sur les

crédits spéciaux... » **721.000**

**» 15.630.000**

**Excédent des recettes ... .. L.E. 500.000**

**RECETTES**

Les prévisions de recettes de 1913, comparées à celles de  
1912, accusent une augmentation de L.E. 230.000, qui porte  
sur les chefs de revenus ci-après :

Tabac, tombac et cigares.....	L.E.	20.000
Tribunaux de la Réforme.....	»	30.000
Tribunaux Indigènes.....	»	10.000
Chemins de fer.....	»	185.000
Produit des Domaines de l'État... ..	»	80.000
Autres chefs de revenus .....	»	9.000
	<b>L.E.</b>	<b>334.000</b>

(\*) Journ. Off. 25 décembre, supplément.

**ARRÊTÉ.**

**Modification à la Classe I, Catégorie A,  
du tableau des établissements incommodes, insalubres ou dangereux ( )**

---

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

**21 décembre.** Vu l'article 2 de la Loi n° 13 de 1904, sur les établissements incommodes, insalubres ou dangereux ;

**ARRÊTE :**

1. — Les établissements suivants seront compris parmi les établissements incommodes, insalubres ou dangereux et ajoutés à la Classe I, Catégorie A, du tableau faisant suite au Règlement du 29 août 1904 annexé à la loi sus-visée :

Établissements pour l'embaumement des corps humains.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 21 décembre 1912 (12 Moharrem 1331).

**M. SAÏD.**

(\*) Journ. Off. 25 décembre, page 2950.

---

**ARRÊTÉ**

fixant les taxes d'abatage dans la Commission Locale d'Akhmim  
(Moudirieh de Guergueh) (\*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Art. 1<sup>er</sup> du Décret du 22 novembre 1910 décidant 15 décembre.  
que, dans les villes où existent et où seront constituées  
des Municipalités Mixtes ou des Commissions Locales, le  
tarif des droits d'abatage sera fixé par arrêté du Ministre  
de l'Intérieur, sur l'avis de la Municipalité ou de la Com-  
mission Locale ;

Vu l'avis émis par la Commission Locale d'Akhmim ;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.**

Dans la Commission Locale d'Akhmim, les taxes d'aba-  
tage sont établies comme suit :

Bœufs, vaches, veaux, buffles et chameaux (mâles ou  
femelles) : 2 millièmes par kilogramme de viande nette.

Moutons, chèvres et porcs : 3 millièmes par kilogramme  
de viande nette.

**ART. 2.**

Le présent arrêté entrera en vigueur un mois après sa  
publication au *Journal Officiel*.

Fait au Caire, le 15 décembre 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé) : M. SAÏD.

(\*) Journ. Off. 28 décembre, page 2925.

17 décembre.

**TABEAU OFFICIEL**  
**DES**  
**FÊTES ET CÉRÉMONIES PUBLIQUES**

DÉSIGNATION	DATES	CARACTÈRE	Nombre des jours fériés.
<b>I. -- Suivant le Calendrier Lunaire.</b>			
Jour de l'an Musulman...	1 <sup>er</sup> Moharrem.	Général.	1
Cérémonie du retour du Mahmal.	Moharrem ou Safar.	Local (Suez et Le Caire).	1
Anniversaire de la Naissance du Prophète.	12 Rabi Awel.	Général.	1
Anniversaire de la Naissance de S.A. le Khédive.	1 <sup>er</sup> Gamad Tani.	Général.	1
Fêtes du Baïram ... ..	Du dernier jour de Ramadan au 3 Chawal.	Général.	4
Cérémonie du transport du Tapis Sacré.	Chawal.	Local (Le Caire).	1
Départ du Mahmal ... ..	Zil-Kadeh.	Local (Le Caire et Alexandrie).	1
Fêtes du Courban Baïram.	Du 9 au 13 Zil-Hedjeh.	Général.	5
<b>II. -- Suivant le Calendrier Grégorien.</b>			
Anniversaire de l'Avènement au Trône de S.A. le Khédive.	8 janvier.	Général.	1
Fête de Cham el-Nessim...	Avril ou mai.	Général.	1
Fête de la Crue du Nil ...	Au mois d'août.	Local (Le Caire).	1

les fêtes du Baïram, du Courban Baïram et du jour de 17 décembre.  
l'an Musulman qui, pour les raisons inhérentes au calcul  
lunaire, ne sauraient être établies d'avance d'une manière  
précise d'après le calendrier solaire.

Je viens de communiquer cette décision à tous les  
Départements Ministériels, et je prie Votre Excellence de  
vouloir bien lui donner la suite voulue en ce qui concerne  
le Ministère d..... et les Administrations qui en  
relèvent.

Veuillez agréer, etc.

Le Caire, le 17 décembre 1912.

*Le Président du Conseil des Ministres,*

(Signé): MOHAMMED SAÏD.

Circulaire adressée à tous les Ministères et Administrations de l'Etat  
au sujet des fêtes et cérémonies publiques (\*).

PRÉSIDENCE DU CONSEIL DES MINISTRES

17 décembre. Parmi les fêtes et cérémonies publiques qui donnent lieu à la suspension des affaires et à la fermeture des Ministères et Administrations de l'Etat, il en est qui ont un caractère religieux ou civil, local ou général. D'autre part, les unes sont réglées par le calendrier lunaire, tandis que les autres sont calculées sur la base du calendrier solaire.

Cette diversité étant de nature à provoquer de la confusion, le Conseil des Ministres, dans le but d'éviter toute équivoque et de régulariser la matière d'une façon précise autant que possible, a, dans sa séance du jeudi 7 novembre 1912, dressé le tableau ci-joint pour désigner les fêtes et cérémonies publiques ayant un caractère général pour tous les pays et celles qui revèlent exclusivement un caractère local pour une ou plusieurs villes déterminées; les dates respectives de ces solennités et le nombre des jours fériés qu'elles comportent sont également indiqués dans le dit tableau.

Pour chacune des fêtes et cérémonies en question, le Ministère de l'Intérieur aura soin d'aviser, en temps opportun, le Secrétariat du Conseil des Ministres afin qu'il puisse procéder aux publications d'usage dans les Journaux Officiels et la presse locale.

Ces communiqués feront en même temps mention des dates respectives d'après les deux calendriers, sauf pour

(\*) Journ. Off. 23 décembre, page 2924.

Arrêté comportant la fixation d'un délai pour la réunion annuelle du Comité du Conseil Provincial, appelé à statuer sur la répartition entre les habitations de la Contribution du Gardiennage (\*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 16 de la Loi Organique, modifié par la 17 décembre  
Loi n° 22 de 1909;

Vu l'article 26 du Règlement d'application générale pour le fonctionnement des Conseils Provinciaux promulgué le 1<sup>er</sup> janvier 1910 et l'avis conforme du Conseil des Ministres;

ARRÊTE :

1 — Est ajouté à l'article 26 du Règlement d'application générale pour le fonctionnement des Conseils Provinciaux le paragraphe ci-après :

« Ce Comité se réunira annuellement aux époques que  
« fixera le Conseil Provincial, sans pouvoir dépasser le  
« 15 décembre, et ce, à l'effet d'examiner les réclamations  
« qui lui seront communiquées par la Moudirich sur les  
« droits de gardiennage ».

2. — Cet arrêté entrera en vigueur à partir du jour de sa publication au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 17 décembre 1912 (8 Moharrem 1331).

*Le Ministre de l'Intérieur,*

(Signé): MOHAMED SAÏD.

(Traduction.)

(\*) Journ. Off. 21 décembre, page 2906.



18 mai.

## ARRÊTE :

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique au village d'Ibrahimieh (Markaz de Hehia) sera puisée à l'embarcadère de Bahr Om el Rayess, en face de l'Ezbel el Agouz, sur la rive gauche, sur une longueur de trente mètres en se dirigeant vers le sud.

2. — L'abreuvement des animaux ainsi que le lavage du linge et des ustensiles se feront à l'embarcadère sis en aval du pont sur la rive droite du canal Om el Rayess, dans l'espace compris entre le dit pont et le pont du chemin de fer agricole.

3. -- Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.É. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 18 mai 1912.

*Le Moudir de Char'kieh,*  
(Cachet): HASSAN HASIB.

---

**MINISTERIAL ORDER.**

Cairo City Inspectorate (Public Works Ministry) to be called  
"Cairo Tanzim Department" (\*).

---

The Cairo City Inspectorate of the Public Works Ministry will, henceforth, be called the "Cairo Tanzim Department."

Cairo, 3rd December 1912.

(Signed): I. SARRY.

*Minister of Public Works.*

---

**ARRÊTÉ.**

Mesures en vue de prévenir la pollution de l'eau destinée à l'alimentation  
au village d'Ibrahimieh (Markas de Hehia) (\*\*).

---

**LE MOUDIR DE CHARKIEH,**

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Markaz de Hehia, prise en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895, approuvé par délibération de la Cour d'Appel Mixte ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 5 octobre 1912 ;

(\*) Journ. Off. 14 décembre, page 2862.

(\*\*) Journ. Off. 18 décembre, page 2878.

**ARRÊTÉ.**

Addition de l'oiseau connu sous le nom de « Lorient » à l'annexe  
de la Loi n° 9 de 1912 ( ).

---

**LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,**

8 décembre. Vu l'Art. 2 de la Loi n° 9, de mai 1912, pour la protection  
des oiseaux utiles à l'agriculture ;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.**

Est ajouté à l'annexe de la présente Loi l'oiseau connu  
sous le nom de « Lorient ».

**Art. 2.**

M. le Directeur Général de l'Administration de l'Agriculture est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Cairo, le 8 décembre 1912.

*Le Ministre des Travaux Publics,*

(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

(\*) Journ. Off. 11 décembre, page 3861.

---

**ARRÊTÉ.**

Changement du nom du Markaz de « Nawa » en celui de Markaz de « Chebine-El-Kanater » (\*).

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

Vu l'Arrêté Ministériel en date du 19 mai 1909, publié 8 décembre.  
au *Journal Officiel* n° 54 du 22 mai 1909, relatif au transfert du Markaz de « Nawa », dans la Moudirieh de Galioubieh, au Bandar de « Chebine-El-Kanater », tout en maintenant son appellation primitive ;

Vu la lettre de la Moudirieh susdite en date du 11 novembre 1912, n° 209, demandant le changement du nom de ce Markaz en celui de Markaz de « Chebine-El-Kanater », pour les motifs invoqués par le Mamour-Markaz dans sa communication annexée à la lettre sus-visée ;

**ARRÊTE :**

1. — Le nom du Markaz de « Nawa » est changé en celui de Markaz de « Chebine-El-Kanater », à partir du 1<sup>er</sup> janvier 1913.

2. — Le Moudir de Galioubieh est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 8 décembre 1912 (28 Zil-Hedgeh 1330).

*Le Ministre de l'Intérieur,*

(Signé) : MOHAMED SAÏD.

(Traduction.)

(\*) Journ. Off. 11 décembre, page 2345.

**ARRÊTÉ.**

**Recouvrement des contributions et des taxes municipales au Bandar de Mehalla el Kobra (Moudirieh de Gharbieh) (\*).**

**LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE MIXTE  
DE MEHALLA EL KOBRA,**

**24 novembre.** Vu l'article 1<sup>er</sup> de la Loi n° 33 du 14 août 1910, instituant la Commission Municipale Mixte de Mehalla el Kobra;  
Vu la décision de la Commission Municipale en date du 4 novembre 1912, approuvée par lettre du Ministère de l'Intérieur, en date du 18 novembre 1912, n° 208 ;

**ARRÊTE :**

**ART. 1.** — Le recouvrement des contributions et des taxes municipales, d'après l'engagement souscrit, sera effectué, au besoin, par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatif au recouvrement des impôts et dîmes.

**ART. 2.** — La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Mehalla el Kobra, le 24 novembre 1912.

*Le Moudir de Gharbieh,  
Président de la Commission Municipale Mixte  
de Mehalla el Kobra,*

**MOUHEB.**

(\*) Journ. Off. 7 décembre, page 2804.

**ARRÊTÉ.**

**Modification dans les circonscriptions des divisions des bâtiments  
au Ministère des Travaux Publics (-).**

**LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,**

Vu l'arrêté ministériel n° 28, du 19 janvier 1909 ;  
Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'État ;

30 novembre.

**ARRÊTÉ :**

**ARTICLE PREMIER.**

La Moudirieh de Menoufieh, ci-devant comprise au point de vue de l'organisation du Service des Villes et Bâtiments dans la circonscription de la Division des Bâtiments du Centre, est, à partir du 15 novembre 1912, ajoutée à celle ressortissant de la Division de l'Ouest.

**ART. 2.**

Sont également détachées de la Division du Centre à partir de la même date et ajoutées à la circonscription ressortissant de la Division de l'Est, la moudirieh de Galoubieh ainsi que la partie Nord de la Moudirieh de Guizeh, celle-ci ayant pour limite Sud une ligne droite passant par le sommet de la grande Pyramide et allant vers l'Est jusqu'au Nil.

**ART. 3.**

M. le Sous-Secrétaire d'État est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 30 novembre 1912.

*Le Ministre des Travaux Publics,*  
(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

**ARRÊTÉ.**

Prohibition de la chasse dans la partie du Lac Menzaleh  
rentrant dans la circonscription du Gouvernorat de Damiette ( ).

---

LE GOUVERNEUR DE DAMIETTE,

14 novembre. Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en  
date du 4 mai 1912 portant règlement sur la chasse ;

**ARRÊTE :**

1. — La chasse est interdite dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circonscription de ce Gouvernorat,

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 14 novembre 1912 (4 Zil-Hadjeh 1330).

MOHAMMED ALY.

(\*) Journ. Off. 25 novembre, page 2714.

---

d'adopter une méthode pour la transcription en arabe des 30 octobre.  
noms propres étrangers avec une prononciation aussi rapprochée que possible de la prononciation originale.

### ART. 3.

La Commission pourra faire appel au concours de techniciens étrangers au Ministère de l'Instruction Publique.

### ART. 4.

La Commission se réunira au Ministère de l'Instruction Publique, une fois par quinzaine, sur la convocation du président ou du vice-président; elle pourra se réunir plus souvent en cas de besoin.

### ART. 5.

Le président désignera pour cette Commission un secrétaire qui sera choisi en dehors de ses membres. Le secrétaire sera chargé de dresser les procès-verbaux, d'en donner lecture, et d'inscrire les décisions de la Commission dans un registre *ad hoc* qui sera conservé au Ministère.

Les décisions seront publiées au *Journal Officiel* à la fin de chaque mois et notifiées aux écoles par des circulaires auxquelles les professeurs devront se conformer dans l'enseignement.

Les décisions seront en outre imprimées en un recueil à la fin de chaque année, pour s'y référer en cas de besoin.

Le Caire, le 30 octobre 1912.

*Le Ministre de l'Instruction Publique,*  
(Signé): AHMED HACHMAT.

(Traduction.)



## ARRÊTÉ.

Institution au Ministère de l'Instruction Publique d'une commission dénommée « Commission des termes techniques arabes » ( ).

## LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

30 octobre.

Vu les décisions antérieures prescrivant d'enseigner en arabe, dans les écoles secondaires, les mathématiques, l'histoire, la géographie et autres matières ;

Attendu que la mise en vigueur de ces décisions exige que les termes techniques propres aux matières précitées, et correspondant à des termes techniques étrangers, soient fixés en langue arabe et employés uniformément par tous les professeurs ;

## ARRÊTE :

## ARTICLE PREMIER.

Il est institué au Ministère de l'Instruction Publique une commission dénommée « Commission des termes techniques arabes ». Cette Commission sera composée :

du Ministre de l'Instruction Publique, *président* ;  
du Sous-Secrétaire d'Etat à l'Instruction Publique..... *vice-président* ;

et de cinq fonctionnaires du Ministère de l'Instruction Publique, comme membres, désignés par le président pour la durée d'un an.

## ART. 2.

L'objet de cette Commission est de trouver des termes techniques arabes à employer dans l'enseignement, et correspondant à des termes techniques étrangers, ainsi que

(\*) Journ. Off. 18 novembre, page 2695.

En priant Votre Altesse de bien vouloir me faciliter cette tâche importante, je me permets de remettre entre Ses mains la lettre qui m'introduit auprès d'Elle. 18 novembre.

Son Altesse a répondu :

Monsieur l'Agent.

Je suis heureux du choix qu'a fait Sa Majesté l'Empereur et Roi en vous appelant à Le représenter en Egypte.

Par cette désignation, Sa Majesté me donne une nouvelle preuve de Son désir de voir les meilleures relations maintenues entre nos deux Gouvernements.

Je reçois avec un vif plaisir les lettres qui vous accréditent en qualité d'Agent Diplomatique et Consul Général de Sa Majesté l'Empereur et Roi, en Egypte, et j'accueille avec reconnaissance l'expression des sentiments si cordiaux dont vous venez de vous faire l'interprète.

Vous rencontrerez auprès de moi tout l'appui nécessaire pour l'accomplissement de votre tâche qui se trouvera encore facilitée par vos éminentes qualités que j'ai déjà été à même d'apprécier.

Je suis certain que tous vos efforts tendront à maintenir les excellents rapports qui existent si heureusement entre nos deux pays et je vous prie de transmettre à Sa Majesté l'Empereur et Roi les vœux que je forme pour Son bonheur et celui du peuple allemand.

Les honneurs militaires ont été rendus à l'Agent et Consul Général d'Allemagne par un détachement du 4<sup>me</sup> bataillon d'infanterie avec musique.

Une salve d'artillerie a été tirée de la Citadelle au cours de cette réception officielle.

---

Réception officielle de M. H. de Miquel,  
Agent Diplomatique et Consul Général d'Allemagne, en Egypte ( ).

18 novembre. Le lundi, 18 novembre courant, à 10 heures et demie du matin a eu lieu au Palais d'Abdine, avec le cérémonial habituel, la réception en audience solennelle, par S.A. le Khédive, de M. H. de Miquel, Agent Diplomatique et Consul Général d'Allemagne, en Egypte.

En présentant ses lettres de créance à S.A. le Khédive, qui se tenait dans la salle du Trône, entouré de Ses ministres et des hauts dignitaires du Palais, M. de Miquel Lui a adressé les paroles suivantes :

Monseigneur,

Sa Majesté l'Empereur et Roi, mon Auguste Souverain, a daigné me nommer Son Agent Diplomatique et Consul Général en Egypte.

J'ai été d'autant plus heureux d'être appelé à représenter ici le Gouvernement Impérial que Votre Altesse a déjà auparavant daigné me montrer des sentiments très gracieux et que j'ai eu l'occasion de connaître depuis de longues années ce beau pays où les chefs-d'œuvre de l'art égyptien et arabe rappellent l'histoire la plus ancienne et une civilisation admirable. Grâce au vif intérêt que Votre Altesse porte au développement de Son pays, l'Égypte a pris un grand essor qui a la meilleure influence sur la prospérité de ses habitants parmi lesquels se trouvent de nombreux Allemands jouissant d'une hospitalité amicale que Votre Altesse leur offre, fidèle aux traditions de Ses Illustres Aïeux.

Ayant l'honneur de me faire l'interprète des vœux sincères que mon Gouvernement forme pour Votre Altesse et Ses sujets, je La prie d'être convaincue que je serai toujours animé du désir de mériter Sa confiance.

Tous mes efforts tendront donc à maintenir, conformément aux instructions données par le Gouvernement Impérial, les excellentes relations qui n'ont jamais cessé d'exister entre les deux pays.

**ARRÊTÉ.**

Recouvrement des contributions et des taxes municipales  
à Kafr el Zayat (\*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE KAFR EL ZAYAT,

Vu l'article 1<sup>er</sup> de la Loi n° 18 du 11 novembre 1911 14 octobre.  
instituant la Commission Municipale Mixte de Kafr el Zayat;

Vu la décision de la Commission Municipale en date du  
30 juillet 1912, approuvée par lettre du Ministère de l'Inté-  
rieur, n° 139, en date du 8 octobre 1912 ;

**ARRÊTE :**

1.—Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit, sera effectué, au besoin, par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatif au recouvrement des impôts et dimes.

2.—La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Kafr el Zayat, le 14 octobre 1912.

*Le Moudir de Gharbieh,  
Président de la Commission Municipale Mixte  
de Kafr el Zayat,*

(Signé) : МОУНЬЯ.

(\*) Journ. Off. 11 novembre, page 2632.

16 octobre.

## ART. 6.

Le présent arrêté entrera en vigueur deux mois après sa publication aux Journaux Officiels.

Alexandrie, le 16 octobre 1912.

*Pour le Président  
de la Commission Municipale,  
(Signé) : KHAYIL RIAD.*

## ARRÊTÉ.

Interdiction de crier le contenu des journaux ou de l'exposer  
par voie d'affiches ou placards (\*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 348 du Code Pénal,

## ARRÊTE :

7 novembre. 1. — Il est interdit dans les lieux ou réunions publiques de crier le contenu prétendu ou vrai des journaux, suppléments ou dépêches ainsi que de l'exposer par voie d'affiches ou placards.

2. — Toute contravention aux dispositions de cet arrêté sera punie d'une amende ne dépassant pas P.T. 100 et en cas d'une seconde condamnation, d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de la date de sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 7 novembre 1912 (27 Zil-Kadeh 1330).

*Le Ministre de l'Intérieur,  
M. SAÏD,*

(\*) Journ. Off. 9 novembre, page 2113.

arabe et dans une langue européenne admise par les Tribunaux Mixtes. 18 octobre.

#### ART. 2.

Les possesseurs de ces charrettes devront en faire la déclaration au Gouvernorat ; ils devront ensuite faire inscrire sur ces charrettes en langue arabe et en langue européenne le numéro que le Gouvernement leur aura délivré. Ces charrettes seront soumises à l'inspection annuelle des agents de la Municipalité.

#### ART. 3.

Il est rigoureusement interdit, sous peine de contravention, de transporter dans les dites charrettes des légumes, des fruits ou autres denrées alimentaires.

#### ART. 4.

Les contraventions au présent arrêté seront constatées, soit par la police, soit par les agents sanitaires.

Elles seront dressées suivant le cas, soit contre le conducteur, soit contre le propriétaire de la charrette, soit contre l'un et l'autre conjointement.

#### ART. 5.

Les contraventions au présent arrêté seront punies d'une amende n'excédant pas P.T. 100. En cas d'une nouvelle contravention constatée dans le délai d'un an à compter du jour de la constatation de la précédente contravention, le contrevenant pourra être puni en sus de l'amende, d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

21 octobre. 2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux *Journaux Officiels*.

Mansourah, le 21 octobre 1912 (10 Zil-Kadeh 1330).

MOHAMMED CHOUKRI.

#### ARRÊTÉ.

Règlement sur le transport des immondices à Alexandrie (\*).

16 octobre. LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE,  
Vu l'article 15 du Décret du 5 janvier 1890, instituant la  
Municipalité d'Alexandrie ;

Vu les délibérations de la Commission Municipale en  
date des 10 mai 1911, 10 janvier et 26 juin 1912 ;

Vu l'approbation de S.E. le Ministre de l'Intérieur, par  
lettre du 30 septembre 1912 :

#### ARRÊTE :

L'Arrêté du 18 janvier 1912 est abrogé et remplacé par  
le présent :

#### ARTICLE PREMIER

Le transport des immondices, fumiers, balayures et autres  
détritus de quelque nature qu'ils soient (sauf les matières de  
vidanges dont le transport est déjà régi par les Arrêtés du Mi-  
nistère de l'Intérieur des 1<sup>er</sup> novembre 1886 et 31 juillet 1887)  
effectué par les soins des particuliers dans le périmètre de la  
ville d'Alexandrie, ne sera permis qu'au moyen de charrettes  
portant, en caractères peints, l'inscription *Immondices* en

(\*) Journ. Off. 4 novembre, page 2571.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours 21 octobre, après sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 21 octobre 1912 (10 Zil-Kadeh 1330).

MOHAMMED BROUKRI.

#### ARRÊTÉ.

Modification aux stations des âniers au Bandar de Mansourah (\*).

#### LE MOUDIR DE DAKAHLIEH,

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 mars 1898 portant règlement sur les âniers ;

Vu la délibération de la Commission Locale Mixte en date du 18 décembre 1911 ;

#### ARRÊTE:

1. — Les stations des âniers au Bandar de Mansourah désignées dans l'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 mars 1898, sus-visé, sont supprimées et remplacées par les suivantes:

	Nombre d'ânes
Station dans la rue el Ablassi, côté Sud près de la maison du Cheikh Aly el Tobgui, sur une longueur de 7 mètres.....	7
Station à l'Est du Tribunal Mixte, au Sud de la rue el Mokhtalat, vis-à-vis la propriété de M. Antoun Ghantous, sur une longueur de 10 mètres.....	7
Station dans la rue de la gare du Chemin de fer de l'Etat, côté Ouest-près la maison de M. Antoun Keldani, sur une longueur de 8 mètres.....	6

(\*) Journ. Off. 4 novembre, page 2571.



## ARRÊTÉ.

Modification aux stations des charrettes et tombereaux  
au Bandar de Mansourah ( ).

## LE MOUDIR DE DAKAHLEH.

21 octobre.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 3 juin 1902 ;

Vu la délibération de la Commission Locale Mixte de  
Mansourah en date du 18 décembre 1911 ;

## ARRÊTE :

1. — Les stations des charrettes et tombereaux au Bandar  
de Mansourah désignées dans l'Arrêté de la Moudirieh en  
date du 3 juin 1902, sus-visé, sont supprimées et remplacées  
par les suivantes :

	Nombre de charrettes,
Station derrière le palais de la Commission Locale Mixte, près de la barrière du Chemin de fer de l'État côté Est de la rue el Sahel, sur une longueur de 40 mètres .....	8
Station dans le Midan el Mouafi près du Square côté Sud de la rue Midan el Mouafi, sur une longueur de 55 mètres.	11
Station dans la rue Planta contiguë à la barrière de l'ancienne Usine Planta du côté Ouest et située à l'Est de la rue de la gare française, sur une longueur de 110 mètres...	20
Station à l'Ouest du Bahr el Seghir en face des bâtiments appartenant à M. Nicolas Israel et séparées des dits bâti- ments par la rue Bahr el Seghir, sur une longueur de 36 mètres .....	7
Station à la gare du Chemin de fer de l'État et contiguë du côté Sud à la maison du sieur Mitri Guirguis et à l'Ouest de la rue el Hosseinieh, sur une longueur de 16 mètres ....	8
Station dans la rue el Abbassi contiguë du côté Sud à la maison de Mahmoud Bey Abou Nousseir et située dans le terrain vague affecté à l'utilité publique à l'Ouest de la rue el Abbassi, sur une longueur de 10 mètres .....	6

## ARRÊTE :

24 octobre

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Mansourah désignées dans l'Arrêté de la Moudirieh en date du 22 août 1894, sus-visé, sont supprimées et remplacées par les suivantes :

	Nombre de voitures.
Station derrière le poste de Police au Nord de la rue el Mahmoudieh, sur une longueur de 50 mètres .....	9
Station dans la rue de la Gare du Chemin de Fer de l'État, près du trottoir côté Est de la rue, sur une longueur de 66 mètres .....	17
Station en face du Chemin de fer de Matarieh, près de la barrière du dit chemin de fer du côté Est et Ouest de la rue, sur une longueur de 60 mètres .....	11
Station en face de la Gare du Chemin de Fer du Delta, près de la barrière du Chemin de fer de l'État du côté Ouest et du côté Est de la rue de la Gare du Delta, sur une longueur de 34 mètres .....	15
Station en face du Tribunal Mixte, près du trottoir voisin des terrains vagues appartenant à Moustapha Sallam au Sud de la rue du Tribunal Mixte, sur une longueur de 100 mètres .....	17
Station dans le « Khobciza » contiguë d'un côté aux terrains vagues appartenant à M. Lenzl et d'un autre côté au moulin de M. Alderson vers le Nord de la rue Dayer el Bandar, sur une longueur de 42 mètres .....	7
Station près de la Poste, près du trottoir de la Poste côté Sud et située au Nord de la Rue El Bahr, sur une longueur de 38 mètres .....	11

2. — Le présent arrêté entre en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 21 octobre 1912 (10 Zil-Kadeh 1330).

M. MOHAMMED CHOUERI.

21 octobre. d'El-Nazleh, ressortissant au Tribunal cantonal de Tobhar, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Kasr El-Guibali, dont ils sont plus rapprochés.

*Markaz de Sennouers :*

Le village de Ezab Aboul Séoud, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'El-Roda, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal d'El-Edwa (Markaz de Fayoum), dont il est plus rapproché.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 21 octobre 1912.

*Le Ministre de la Justice,*

HUSSEIN RUGHNI.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Modification aux stations des voitures publiques  
au Bandar de Mansourah (\*)

LE MOUDIR DU DAKARLIEH,

Vu l'article 22 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894 ;

Vu l'article 2 de l'Arrêté de la Moudirieh en date du 22 août 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale Mixte de Mansourah en date du 18 décembre 1911 ;

(\*) Journ. Off. 4 novembre, page 2570.

**ARRÊTÉ.**

**Modification dans les circonscriptions de certains tribunaux cantonaux dans les Moudiries de Béni-Souef et Fayoum (\*).**

**LE MINISTRE DE LA JUSTICE,**

Vu l'article 2 de la Loi n° 11 de 1912 sur la Justice Cantonale ;

Vu Nos Arrêtés des 15 juin, 6, 11, 17 et 27 juillet 1912 déterminant les circonscriptions judiciaires des Tribunaux cantonaux se trouvant dans les Moudiries de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum ; vu les listes y annexées contenant les noms des villages ;

Considérant qu'il a été constaté que certains villages des deux Moudiries ci-après mentionnées sont plus rapprochés du siège de tribunaux cantonaux autres que ceux dont ils relèvent actuellement ;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.****Moudirieh de Béni-Souef.*****Markas de Béba :***

Le village de Tansa Béni-Malou, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Nana, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Béba, dont il est plus rapproché.

**Moudirieh de Fayoum.*****Markas d'Etsa :***

Le village d'El-Robe, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'Etsa, et les villages d'El-Mekranj et

(\*) Journ. Off. 26 octobre, page 2475.

3 octobre.

2. — Le tarif des voitures publiques au dit Bandar est fixé comme suit :

<i>Tarif à l'heure :</i>	Voitures à un cheval	Voitures à deux chevaux
	MIL.	MIL.
Pour une heure hors du Bandar, le jour ...	50	60
Pour une heure hors du Bandar, la nuit ...	60	70
Pour une heure dans le Bandar, le jour ...	40	50
Pour une heure dans le Bandar, la nuit ...	50	60
Chaque quart d'heure ou fraction de quart d'heure en plus sera payé à raison du quart du tarif à l'heure.		
Pour douze heures, le jour ou la nuit... ..	350	450

*Tarif à la course :*

D'une des stations ci-dessus indiquées jusqu'à un point quelconque dans le Bandar ou vice-versa ... ..	15	20
Pour chaque kilomètre hors du Bandar quand la course ne dépasse pas six kilo- mètres ... ..	10	15
Pour chaque kilomètre en plus quand la course dépasse six kilomètres... ..	7	10

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

(Chebin el Kom, le 22 Chawal 1330 (3 octobre 1912).

MOHAMMED FAKHRI.

# RECUEIL

DES

## DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1<sup>er</sup> OCTOBRE AU 31 DÉCEMBRE 1912.

---

### ARRÊTÉ.

Stationnement et Tarif des voitures publiques au Bandar de Tala  
(Menoufiéh) (\*).

---

LE MOUDIR DE MENOUEH,

Vu les articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894; 3 octobre.

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial donné en sa séance du 26 septembre 1912;

### ARRÊTE :

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Tala seront les suivantes :

- 1<sup>o</sup> Station près du quai des marchandises de la gare de Tala, du côté Ouest.
- 2<sup>o</sup> Station au côté Sud du cimetière El Lamaei et ne dépassant pas la rue Montazah.

(\*) Journ. Off. 16 octobre, page 2384.



**RECUEIL**  
DES  
**DOCUMENTS OFFICIELS**

DU  
**GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN**

---

**ANNÉE 1912**

---

**QUATRIÈME TRIMESTRE**



**LE CAIRE**  
**IMPRIMERIE NATIONALE**  
**1913**











---

L. N. 6855-1912-850 br.

---

*Tarif à l'heure :*

28 septembre.

Pour une heure ... .. 100

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 28 septembre 1912 (17 Chawal 1330).

HAFEZ MOHAMMED.

**ARRÊTÉ.****Modification au Tarif des voitures publiques à Béni-Souef (\*).****LE MOUDIR DE BÉNI-SOUËF,**

**28 septembre.** Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 23 décembre 1896 sur les voitures publiques au Bandar de Béni-Souef;

Vu la délibération de la Commission Municipale Mixte de Bandar Béni-Souef en date du 15 juillet 1912;

**ARRÊTÉ :**

1. — Le tarif des voitures publiques au Bandar de Béni-Souef, fixé par l'article 2 de l'arrêté sus-visé, est supprimé et remplacé par le suivant :

*Tarif à la course :*

Mille/mes

Pour une course d'une station quelconque à un point déterminé à l'intérieur du Bandar... ..	25
Pour une course d'une station quelconque à une extrémité du Bandar ... ..	40
Pour une course d'une station quelconque à un point déterminé dans l'intérieur du Bandar et retour avec un quart d'heure d'attente ... ..	50
Pour une course d'une station quelconque à une extrémité du Bandar, aller et retour, avec un quart d'heure d'attente ... ..	70

Les extrémités du Bandar sont :

Kantaret el Gendi, l'Irrigation, l'Abattoir, Kantaret el Sayadin.

(\*) Journ. Off. 16 octobre, page 2386.

2. — L'abreuvement des animaux se fera au canal Atmou- 6 avril.  
hieh près de son intersection avec le chemin de fer ainsi  
qu'au point terminus du canal Maktaet el Banna à l'ouest  
du chemin de fer en face de l'usine d'égrenage du coton  
à Toukh.

3. — Le lavage du lingo et des ustensiles domestiques  
se fera seulement au nord des deux endroits indiqués à  
l'Art. 2.

4. — Il est formellement interdit d'uriner, de jeter des  
ordures ou des eaux ménagères sur la canal Masraf el  
Hessa destiné à l'alimentation. Il est également interdit  
de s'y baigner ou d'y faire des ablutions.

5. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté  
sera punie d'une amende n'excédant pas P. T. 100 ou d'un  
emprisonnement n'excédant pas une semaine.

6. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours  
après sa publication aux Journaux Officiels.

Fait à Benha, le 6 avril 1912.

Pour le Moudir :

*Le Sous-Moudir,*

(Cachet) : MOHAMMED MOKBEL.

---



25 septembre.

## ART. 4.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Alexandrie, le 25 septembre 1912.

P<sup>r</sup> le Président  
de la Commission Municipale,  
(Signé) : KHALIL RIAD.

---

Arrêté concernant l'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique  
à Toukh (Moudirieh de Kalloubieh) (\*).

---

## LE MOUDIR DE GALIOUBIEH,

6 avril.

Vu les décisions de la Commission Sanitaire du Markaz de Toukh en date des 11 mars et 1<sup>er</sup> avril 1912, prises en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895, approuvé par délibération de la Cour d'Appel Mixte ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 1<sup>er</sup> avril 1912 ;

## ARRÊTE :

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique à Toukh sera puisée au canal Masraf el Hessa vis-à-vis des habitations du dit village jusqu'au point des chemins de fer du Delta.

Il est permis de laver les légumes seulement dans le dit canal, au nord du pont susmentionné.

(\*) Journ. Off. 5 octobre, page 2290.

**ARRÊTÉ.**

**Règlement sur l'interdiction du dépeçage de la viande sur la voie publique  
dans la ville d'Alexandrie ( ).**

---

**LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE,**

**Vu l'Art. 15 du Décret du 5 janvier 1890 ;**

**25 septembre.**

**Vu la délibération de la Commission Municipale en  
date du 5 août 1912 ;**

**Vu l'approbation de S. E. le Ministre de l'Intérieur en  
date du 16 septembre 1912 ;**

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.**

**Il est rigoureusement interdit sous peine de contraven-  
tion de procéder au dépeçage de la viande sur la voie  
publique.**

**ART. 2.**

**Les contraventions au présent arrêté seront constatées  
soit par la Police soit par les agents sanitaires.**

**ART. 3.**

**Les contraventions au présent arrêté seront punies d'une  
amende n'excédant pas P.T. 100.**

19 septembre.

ART. 2.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux *Journaux Officiels*.

Port-Saïd, le 19 septembre 1912 (8 Chawal 1330).

MOHAMMED MAHMOUD.

ARRÊTÉ.

Prohibition de la chasse dans la partie du Lac Mensaleh restant dans la circonscription de la Moudirieh de Charkieh (\*).

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

26 septembre. Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912, portant règlement sur la chasse ;

ARRÊTE :

1. — La chasse est interdite dans la partie du Lac Mensaleh restant dans la circonscription de cette Moudirieh.

1. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux *Journaux Officiels*.

Le 26 septembre 1912 (15 Chawal 1330).

Pour le Moudir,  
*Le Sous-Moudir,*  
HASSAN KAMEL.

(\*) Journ. Off. 2 octobre, page 2370.

**ARRÊTÉ.**

Rues où ne peuvent circuler ou stationner les vendeurs ambulants  
à Port-Saïd (\*).

**LE GOUVERNEUR DU CANAL,**

Vu l'article 4 de l'Arrêté du Gouvernorat en date du 19 septembre.  
6 juin 1912 sur les vendeurs ambulants à Port-Saïd,  
approuvé par délibération de la Cour d'Appel Mixte;

**ARRÊTE :**

1. — Les vendeurs ambulants se servant d'une charrette  
ne devront circuler ni stationner avec leurs charrettes  
dans les endroits indiqués ci-après :

*Quartiers européens :*

Rue François-Joseph.

- » Sultan Osman et le Nil.
- » El Kostantouieh.
- » Ramsès.
- » Pharaon, à partir du point de sa jonction avec la rue Saïd jusqu'à celui de sa jonction avec la rue de Lesseps.
- » Eugénie, à partir de la fontaine Victoria jusqu'à la jonction de la rue avec la rue Ramsès.
- » du Commerce, à partir de sa jonction avec la rue François-Joseph jusqu'à sa jonction avec la rue Ismaïl.
- » de Lesseps, à partir de la Douane jusqu'à sa jonction avec la rue Ismaïl.

Place de Menchiet de Lesseps.

*Quartier indigène :*

Rue Abdel Aziz connue sous le nom d'El-Tagari.

(\*) Journ. Off. 28 septembre, page 2227.

## ARRÊTÉ.

Éclairage de Santa (Poste) — Gharbieh (\*).

## LE Moudir DE GHARBIEH.

16 septembre. Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 17 mars 1912 ;

## ARRÊTE :

1. — Les habitants du Poste el Santa sont tenus de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs maisons et magasins donnant sur la voie publique. Ces lanternes devront être allumées tous les soirs depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le 12 et le 18 du mois, suivant le calendrier arabe.

L'autorité locale pourra autoriser l'emploi d'une seule lanterne pour deux ou trois et au plus quatre maisons ou magasins contigus moyennant accord entre les habitants constaté par écrit.

2. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas 25 P.T.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 16 septembre 1912 (5 Chawal 1330).

*Pour le Moudir :*

*Le Sous-Moudir.*

MAHMOUT RASMI.

(\*) Journ. Off. 23 septembre, page 2209.

**ARRÊTÉ.**

**Modification de la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Kafr el Cheikh (\*).**

**LE MOUDIR DE GHARBIH,**

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 30 avril 1904, 16 septembre, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 19 mai 1912 ;

**ARRÊTE :**

1. — Sont ajoutées à la liste des quartiers désignés dans l'article 1<sup>er</sup> de l'arrêté sus-visé, à Kafr el Cheikh, les rues suivantes :

Rue Diwan el Awkaf, commençant à l'Est de l'immeuble du Cheikh Ebeid Aly et se terminant, à l'Ouest, en face de la maison d'Ibrahim effendi El Khachab.

Rue Bahari el Balad, commençant à l'Est de l'immeuble d'Abou Abaya et se terminant, à l'Ouest, en face de la maison d'Ibrahim effendi El Khachab, en passant au Nord du Jardin el Wakf.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 16 septembre 1912 (5 Chawal 1330).

*Pour le Moudir :*

*Le Sous-Moudir,*

**MARMOUD RASMI.**

(\*) Journ. Off. 23 septembre, page 2208.

**ARRÊTÉ.**

Défense d'abandonner les bétail et volaille à Suez et Port-Tewfik (\*).

---

LE GOUVERNEUR DE SUEZ,

17 septembre. Vu l'article 348 du Code Pénal Indigène ;

**ARRÊTE :**

1. — Dans la ville de Suez ainsi qu'à Port-Tewfik, il est interdit de laisser vaquer du gros ou du menu bétail, ou de la volaille, dans des endroits non clôturés ou sur la voie publique.

2. — Toute infraction au présent arrêté sera punie d'une amende n'exédant pas 25 P.T.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 17 septembre 1912 (6 Chawal 1330).

WAHBL

(\*) Journ. Off. 21 septembre, page 2190.

---

**ARRÊTÉ.**

**Éclairage de la localité El-Waili el-Kobra (Caire) (\*).**

• **LE GOUVERNEUR DU CAIRE,**

**ARRÊTE :**

1. — Les habitants de la localité El-Waili el-Kobra (Kimin 40 septembre. el-Waili) sont tenus de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs maisons et magasins. Ces lanternes devront être allumées tous les soirs depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le 12 et le 18 du mois suivant le calendrier arabe.

L'Autorité Locale pourra autoriser l'emploi d'une seule lanterne pour deux, trois et au plus quatre maisons ou magasins contigus moyennant accord entre les habitants constaté par écrit.

2. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas 25 P.T.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 10 septembre 1912 (28 Ramadan 1330).

Pour le Gouverneur,  
*Le Sous-Gouverneur,*  
ALY SAADIK.

(\*) Journ. Off. 21 septembre, page 2189.



8 septembre. Bedein qui seront détachés de la circonscription judiciaire du tribunal cantonal de Telbana.

3<sup>e</sup> Le village de Mehallet Angak dépendra dorénavant de la circonscription judiciaire du tribunal cantonal de El Zarka. Markaz de Fareskour.

**MARKAZ DE DÉKERNES :**

a) Le tribunal cantonal de Bérimal El Guédida sera transféré au village de Kafr Alam et portera le nom de « Tribunal cantonal de Kafr Alam ».

b) Dépendront dorénavant de la circonscription judiciaire du tribunal cantonal de Dékerness, les villages de Mit El Araya, Mit Roumi, El Khachachna, El Marsa.

**ART. 2.**

Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Alexandrie, le 8 septembre 1912.

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé) : HOSSAIN RUCHDI.

(Traduction.)

---

**ARRÊTÉ.**

**Transfert des tribunaux cantonaux dans les markas de Mansourah et de Dékerness à d'autres villages et changement dans leurs circonscriptions (\*)**

---

**LE MINISTRE DE LA JUSTICE,**

Vu l'art. 2 de la Loi n° 11 de 1912 instituant la justice cantonale; 8 septembre.

Vu les Arrêtés en date des 15 juin, 11, 16, 17 et 27 juillet 1912, déterminant la circonscription des tribunaux cantonaux se trouvant dans le ressort des Moudirieh de Dakahlieh, de Béni-Souef et du Fayoum, et les listes des villages y annexés;

Vu le rapport de l'inspectorat sur le travail des tribunaux cantonaux de la Moudirieh de Dakahlieh pendant les trois premières semaines du mois de juillet 1912;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.****Moudirieh de Dakahlieh.****MARKAZ DE MANSOURAH :**

1° Le tribunal cantonal de Kafr Badawi El Kadim sera transféré au village de Mehallet Damana et portera le nom de « Tribunal cantonal de Mehallet Damana ».

2° La juridiction du tribunal cantonal de Mehallet Damana s'étendra aux deux villages de Bedoin et Choubrah

(\*) Journ. Off. 18 septembre, page 2173.

8 septembre. 3<sup>o</sup> Le Directeur des Municipalités et Commissions Locales est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fait au Caire, le 9 septembre 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur p.i.*  
(Signé) : HUSSEIN RUGHDI.

---

ARRÊTÉ.

Modifications à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et qui ne peuvent être ouverts des établissements publics au Bandar de Fayoum (\*).

---

LE MOUDIR DE FAYOUM,

5 septembre. Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 26 avril 1904 désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 30 mai 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Est rayée de la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, la partie de la rue Davahi El Bandar et les ruelles y attenantes comprise entre les maisons de Moustafa El Hereichi et de Mohammed effendi Ragheb.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 5 septembre 1912 (23 Ramadan 1330).

IBRAHIM HALIM.

(\*) Journ. Off. 16 septembre, page 2152.

**ARRÊTÉ.**

**Établissement du Tanzim et application du Règlement sur l'occupation de la voie publique dans la ville de Tala (Menoufieh) (\*).**

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les Arrêtés y relatifs du Ministère des Travaux Publics en date des 8 septembre 1889 et 5 février 1899 ; 9 septembre.

Vu l'Arrêté du 15 décembre 1908 portant transfert au Ministère de l'Intérieur des Services du Tanzim dans les Provinces ;

Vu le Règlement du 31 mai 1885 concernant l'usage et l'occupation de la voie publique par les particuliers ;

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du 28 février 1910 chargeant le Ministère de l'Intérieur de l'application dans les Provinces de ce dernier règlement ;

Vu l'avis du Comité Consultatif des Municipalités et Commissions Locales en date du 6 juin 1912 approuvant l'établissement du Tanzim et l'application du règlement de l'occupation de la voie publique à Tala ;

**ARRÊTE :**

1° Le Service du Tanzim est établi dans la ville de Tala (Menoufieh).

2° Le Règlement du 31 mai 1885 concernant l'usage ou l'occupation de la voie publique par les particuliers sera appliqué dans cette ville.

(\*) Journ. Off. 18 septembre, page 2151.

10 août.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Sohag, le 10 août 1912 (27 Chaaban 1330).

Pour le Moudir :

*Le Sous-Moudir,*

SALEM MOHAMMED.

---

**ARRÊTÉ.**

Prohibition de la chasse dans la partie du Lac Mensaleh rentrant dans la circonscription du Gouvernorat du Canal (\*).

---

**LE GOUVERNEUR DU CANAL,**

29 août.

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912, portant règlement sur la chasse ;

**ARRÊTE :**

1° La chasse est interdite dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circonscription de ce Gouvernorat ;

2° Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 29 août 1912.

MOHAMMED MAHMOUD.

sinon le cocher est en droit d'exiger le tarif à la course. 10 août.

Le tarif des voitures publiques est fixé comme suit :

<i>Tarif à la course :</i>	Aller	Aller et retour avec un quart d'heure d'attente	Aller et retour avec un heure d'attente
	MIL.	MIL.	MIL.
De la machine élévatoire de la Société d'Irrigation de Baliana à la gare ou au Markaz et vice-versa.	40	60	70
Du ponton de Cook ou du bac... ..	40	60	70
D'un point quelconque du Bandar à la gare ... ..	30	50	60
D'un point quelconque du Bandar aux villages suivants :			
Bardis ... ..	200	250	300
El Baskieh ... ..	200	250	300
Ewlad Eleou ... ..	200	250	300
El Cheikh Marzouk ... ..	250	300	400
El Araba El Madfouna ... ..	250	300	400
El Ghabat ... ..	250	300	400
Beni Mansour ... ..	250	300	400
El Eslah ... ..	60	80	100
El Samata ... ..	60	80	100
El Hagz ... ..	60	80	100
Fabrikat El Batarsah ... ..	80	100	120
Kantarat El Zarzourieh ... ..	80	100	120
Barkhil ... ..	150	200	250
El Cheikh Baraka ... ..	150	200	250

*Tarif à l'heure :*

MIL.

Pour la première heure dans ou hors la ville, le jour ...	60
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure dans ou hors la ville, le jour ... ..	40
Pour la première heure dans ou hors la ville, la nuit ...	80
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure dans ou hors la ville, la nuit ... ..	60

**ARRÊTÉ.**

**Stations et tarif des voitures publiques au Bandar de Ballana (\*).**

**LE MOUTIR DE GUIRGUEH,**

10 août.

Vu les articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Ballana en date du 13 juillet 1912 ;

**ARRÊTE :**

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Ballana seront les suivantes :

Une station à l'Ouest du jardin de la maison du sieur Dimitri Boutros ;

Une station au Sud de la rue qui longe le côté Est de la barrière du chemin de fer ;

Une station sur la rive du Nil à l'Est de la digue dans l'espace compris entre le débarcadère de Cook et le Sud de la barrière du Café Costi.

2. — Les voitures se louent à la course ou à l'heure.

Les voyageurs sont tenus de prévenir d'avance les cochers s'ils prennent les voitures à la course ou à l'heure

(\*) Journ. Off. 31 août, page 2061.

## ARRÊTE:

10 août.

## ARTICLE PREMIER.

L'Art. 9 du règlement sur les hôtels d'Alexandrie du 20 juillet 1911 est abrogé et remplacé par ce qui suit :

« Art. 9: Les cuisines et les endroits pour préparer le café ainsi que tout local devant servir comme logement ou dortoir, devront être bien éclairés et aérés par des fenêtres donnant accès à l'air libre et à la lumière du jour. Pour chaque pièce la surface des fenêtres doit être égale au moins à un dixième de la surface totale de la pièce.

« La cheminée de la cuisine devra être suffisamment élevée pour éviter tout dérangement des voisins par la fumée. »

## ART. 2.

Toutes les autres dispositions du règlement du 20 juillet 1911 sont maintenues.

## ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication aux Journaux Officiels.

Fait à Alexandrie, le 10 août 1912.

*pr le Président*  
*de la Commission Municipale,*  
KHALIL RIAD.

---



1<sup>er</sup> septembre. demande ne soit annulée par une lettre qui devra parvenir à l'Administration deux heures au moins avant celle pour laquelle le matériel a été demandé; pour le « Teir-el-Mina » la lettre d'annulation de la demande devra parvenir à l'Administration huit heures au moins avant celle pour laquelle ce remorqueur aura été demandé.

f) Toute communication verbale soit pour location du matériel flottant, soit pour annulation d'une demande de location, ne sera pas prise en considération.

## ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur le 1<sup>er</sup> septembre 1912.

*Le Ministre des Finances.*

AHMED HILMY.

---

Arrêté portant modification du règlement sur les hôtels d'Alexandrie (\*).

---

## LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE,

10 août.

Vu l'Art. 15 du Décret du 5 janvier 1890 instituant la Municipalité d'Alexandrie ;

Vu la délibération de la Commission Municipale en date du 17 juillet 1912, approuvée par S.E. le Ministre de l'Intérieur le 1<sup>er</sup> août 1912 ;

(\*) Journ. Off. 24 août, page 2012.

1<sup>er</sup> septembre.**8<sup>e</sup> Haussière de remorque.**

Prix de location... ..	2	—
En sus des L.E. 2 précitées on paiera par heure pour tout le temps que la haussière restera à la disposition du demandeur ... ..	0	100

**9<sup>e</sup> Elingues.**

Prix de location... ..	1	—
En sus de la livre égyptienne précitée on paiera par heure pour tout le temps que le ressort, fil métallique ou chafne restera à la disposition du demandeur ... ..	0	100

**DISPOSITIONS GÉNÉRALES**

a) La location des remorqueurs sera calculée à partir de l'allumage des machines jusqu'à leur retour à leur emplacement à l'Arsenal.

b) Toute fraction d'heure sera comptée comme une heure entière.

c) Le matériel ne sera fourni que sur une demande écrite de la personne qui désire le louer, mentionnant les jour et heure pour lesquels il est demandé et après signature par elle de la formule imprimée contenant les conditions de location.

La demande des grues n° 1 et 2 doit en outre mentionner le poids du colis le plus lourd à soulever lorsque ce poids excède 10 tonnes.

d) Le remorquage du matériel flottant pourra être effectué par les soins du demandeur, mais lorsqu'il sera fait par le service du port, le prix de location fixé par le tarif ci-dessus pour l'usage des remorqueurs du port sera perçu en sus.

e) Tout matériel demandé, qu'il soit ou non utilisé, sera considéré comme loué et le prix de location en sera dû, à moins que la

1<sup>er</sup> septembre.**4<sup>e</sup> Chalands.**

L.E. Mill.

(Chalands de 1<sup>re</sup> classe, capacité 250 tonnes)

Prix de location... ..	1	—
En sus de la livre égyptienne précitée on paiera par heure à partir du départ du chaland de l'Arsenal jusqu'à son retour à son mouillage à l'Arsenal... ..	0	200

(Chalands de 2<sup>me</sup> classe, capacité 100 tonnes)

Prix de location... ..	0	750
En sus de ces 750 mill. on paiera par heure à partir du départ du chaland de l'Arsenal jusqu'à son retour à son mouillage à l'Arsenal ... ..	0	150

(Chalands de 3<sup>me</sup> classe, capacité 40 tonnes)

Prix de location... ..	0	500
En sus des 500 mill. précités on paiera par heure à partir du départ du chaland de l'Arsenal jusqu'à son retour à son mouillage à l'Arsenal ... ..	0	100

**5<sup>e</sup> Scaphandre avec scaphandrier.**

Prix de location... ..	3	500
En sus des 3 L.E. 500 mill. précitées on paiera pour chaque heure pendant laquelle le scaphandre porte le scaphandrier ... ..	0	500

**6<sup>e</sup> Grue à main.**

Prix de location... ..	0	500
En sus des 500 mill. précités on paiera par heure pour tout le temps que cette grue restera à la disposition du demandeur ... ..	0	100

**7<sup>e</sup> Pompe à main.**

Prix de location... ..	0	200
En sus de ces 200 mill. on paiera par heure pour tout le temps que la pompe restera à la disposition du public ... ..	0	100

(Remorqueurs n° 3, 4 et 5 de 100 à 200 chevaux) L.E. MIN. 1<sup>er</sup> septembre.

Pour la première heure ... ..	2	750
Pour chaque heure en plus ... ..	0	750

(Remorqueurs n° 6 et 7 de 80 à 100 chevaux)

Pour la première heure ... ..	2	—
Pour chaque heure en plus ... ..	0	500

**2<sup>e</sup> Grues.**

Grue n° 1 (force de soulèvement, 40 tonnes)

Prix de location... ..	8	—
En sus des L.E. 8 précitées on paiera par heure à partir de l'allumage des machines jusqu'au retour de la grue à l'Arsenal... ..	1	500

Grue n° 2 (force de soulèvement, 20 tonnes)

Prix de location... ..	4	—
En sus des L.E. 4 précitées on paiera par heure à partir de l'allumage des machines jusqu'au retour de la grue à l'Arsenal... ..	0	750

(Grues n° 3 et 4

force de soulèvement de chacune, 8 tonnes)

Prix de location... ..	2	—
En sus des L.E. 2 précitées on paiera par heure à partir de l'allumage des machines jusqu'au retour de la grue à l'Arsenal... ..	0	500

**3<sup>e</sup> Pompe flottante à incendie.**

Prix de location... ..	5	—
En sus des L.E. 5 précitées on paiera par heure à partir de l'allumage des machines jusqu'au retour de la pompe à l'Arsenal ... ..	1	—

**ARRÊTÉ.**

**Tarif de location du matériel flottant du port d'Alexandrie :**

---

**LE MINISTRE DES FINANCES.**

**1<sup>er</sup> septembre.** Vu le tarif de location du matériel flottant du port d'Alexandrie actuellement en vigueur ;

Considérant que l'expérience a démontré la nécessité d'introduire certaines modifications dans le dit tarif ;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.**

Le tarif de location du matériel flottant du port d'Alexandrie actuellement en vigueur est modifié comme suit :

**1<sup>o</sup> Remorqueurs.**

	(Teir-el-Mina, 600 chevaux)	L. E.	MILL.
Pour la première heure ... ..	12	—	
Pour chaque heure en plus ... ..	2	—	

Lorsque le remorqueur sera loué avec la pompe de sauvetage, il sera perçu en plus :

Pour chaque heure ... ..	2	—
--------------------------	---	---

**(Remorqueurs n<sup>os</sup> 1 et 2 de 300 à 400 chevaux)**

Pour la première heure ... ..	4	—
Pour chaque heure en plus ... ..	1	—

(\*) Journ. Off. 21 août. page 1945.

Suivant les saisons, lorsque les travaux de la ferme 1<sup>er</sup> août.  
demanderont de la part des élèves plus de temps qu'il n'en est prévu dans le plan d'études à l'art. 5 de la loi susmentionnée, on suspendra les leçons en classe partiellement ou totalement, et les élèves pourront alors consacrer tout leur temps à ces travaux.

Pendant la 2<sup>me</sup> et la 3<sup>me</sup> année, les élèves visiteront les marchés des environs et les formes voisines, sous la conduite de leurs professeurs ou de leur directeur. Ces excursions ne dureront en tout cas jamais plus d'un jour.

#### ART. 11.

*Application du Code d'organisation et de discipline des écoles.* — Les dispositions du Code d'organisation et de discipline des écoles du Ministère de l'Instruction Publique sont applicables à l'Ecole Intermédiaire d'Agriculture de Mochtouhor, sauf en ce qu'elles ont de contraire au présent règlement.

#### ART. 12.

Le présent règlement sera mis en vigueur à partir du commencement de l'année scolaire 1912-1913.

Le 1<sup>er</sup> août 1912.

*Le Ministre de l'Instruction Publique p. i.,*  
(Cachet) : ISMAÏL SIRRY.

1<sup>er</sup> août.

élèves qui ont échoué doivent être promus à une classe supérieure, redoubler leur classe ou être renvoyés.

#### ART. 9.

Le Ministre arrête également, d'après le tableau des examens de 3<sup>ème</sup> année, la liste des élèves qualifiés pour passer l'année d'application en vue d'obtenir le diplôme.

#### ART. 10.

*Travaux pratiques des élèves sur leurs lots de terre et à la ferme.* — A son entrée à l'école, il sera alloué à chaque élève un lot d'un quart de feddan qu'il conservera pendant sa deuxième et sa troisième année d'études. L'élève consacra, pendant ces trois années, une partie du temps destiné aux travaux pratiques à cultiver son lot de terre de ses propres mains, sans l'aide d'ouvriers salariés.

Les bêtes de labour, les instruments nécessaires et l'eau d'irrigation lui seront fournis gratuitement par l'école.

Les élèves dont le travail et la conduite ne laissent rien à désirer pourront être autorisés par le directeur de l'école à disposer du produit de leur lot, déduction faite du prix des semences et des engrais qui leur auront été fournis.

Les élèves de toutes les classes participeront à la conduite des travaux dans les terrains d'expérience de la ferme de l'école. Pendant les heures consacrées aux travaux pratiques ils prendront part aux travaux de la laiterie, des étables, du jardin, de la ferme et des ateliers.

De plus, ils devront tenir un journal relatant en détail tous les travaux quotidiens exécutés par eux dans la ferme.

Le premier versement, le jour de la rentrée des classes <sup>1<sup>er</sup> août.</sup> ou, pour les nouveaux élèves, le jour de leur admission à l'école. Aucun élève ne pourra être admis dans sa classe s'il n'a pas effectué le premier versement.

Le deuxième versement du 1<sup>er</sup> au 15 janvier.

Tout élève qui n'aura pas payé la rétribution scolaire dans les conditions ci-dessus mentionnées sera considéré comme démissionnaire et son père ou son tuteur en sera informé par l'école.

*Non remboursement de la rétribution scolaire.* — Dans aucun cas et pour quelque raison que ce soit, les versements déjà effectués ne peuvent être remboursés, que la rétribution scolaire ait été payée en totalité ou en partie.

#### ART. 7.

*Examen semestriel.* — Vers le milieu de l'année scolaire à la date proposée par le directeur et approuvée par l'Administration, il y aura dans chaque classe un examen général, dit examen semestriel, auquel il sera procédé par les professeurs de l'école sous la présidence du directeur.

Les épreuves porteront sur toutes les matières enseignées pendant les mois écoulés.

#### ART. 8.

*Résultats des examens.* — A la fin de chaque année, le tableau général des examens, indiquant les notes obtenues par tous les élèves qui ont été examinés, sera envoyé à l'Administration par le directeur qui proposera si les



1<sup>er</sup> août.

## ART. 4.

*Trousseau.* — Les élèves devront être munis d'un trousseau convenable pour les travaux agricoles. Les divers objets composant ce trousseau seront désignés par l'école.

## ART. 5.

*Année scolaire.* — La durée de l'année scolaire sera fixée par arrêté ministériel.

Pendant les vacances d'été annuelles, la moitié des élèves de 2<sup>ème</sup> année devra à tour de rôle rester à l'école, de sorte que chaque élève n'aura congé que pendant la moitié de ces vacances.

A cet effet, les élèves seront répartis en deux séries. Le directeur décidera pour chaque élève dans quelle série il devra prendre son congé.

En vue d'assurer le service des cultures, les élèves de 3<sup>ème</sup> année ne pourront de même s'absenter qu'à tour de rôle au cours de l'année scolaire, depuis le jeudi à midi jusqu'au samedi matin de chaque semaine.

Le congé de tout élève qui se serait absenté pendant l'année pour un motif quelconque, sauf en cas d'autorisation donnée par le directeur ou de maladie dûment constatée par un certificat médical reconnu par l'école, sera diminué d'un nombre de jours égal à celui de ses absences.

## ART. 6.

*Paiement de la rétribution scolaire.* — La rétribution scolaire est payable d'avance en une seule fois ou bien en deux versements égaux, savoir :

doit adresser au directeur de l'école, à la date qui sera 1<sup>er</sup> août.  
publiée au *Journal Officiel*, les pièces suivantes :

- 1° Une demande d'inscription à l'examen d'admission sur papier timbré de P. T. 3, accompagnée d'un exemplaire de la formule n° 34 dûment remplie ;
- 2° Le Certificat d'Etudes primaires ;
- 3° Son certificat de naissance ;
- 4° Un certificat de bonne conduite, délivré par le directeur de la dernière école qu'il a fréquentée, dans le cas où cette école n'aurait pas été une école du Gouvernement, ou par l'autorité compétente dans le cas où il aurait fait ses études à domicile.

## ART. 2.

*Visite médicale.* — Tous les candidats doivent subir une visite médicale devant le médecin de l'école qui, en plus des indications spécifiées à l'art. 70 du Code d'organisation et de discipline des écoles, mentionnera si les candidats sont aptes aux travaux des champs. La date de la visite médicale sera publiée au *Journal Officiel* durant le cours des vacances estivales.

## ART. 3.

*Admission des élèves.* — La liste des candidats à admettre, dressée par ordre de mérite et accompagnée des observations du directeur, sera envoyée à l'Administration immédiatement après l'examen d'admission. Le Ministre arrêtera la liste des candidats admis.

**ARRÊTÉ N° 1646.**— Règlement d'exécution de la Loi n° 21,  
relative à l'Ecole Intermédiaire d'Agriculture de Mochtouhor (\*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

1<sup>er</sup> août.

Vu la Loi n° 5 du 28 février 1910;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres en date  
du 27 juillet 1911;

Vu les propositions faites par le Comité Technique  
dans sa séance du 17 février 1912;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruc-  
tion Publique en date du 14 avril 1912;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans  
sa séance du 14 juillet 1912;

Vu la Loi n° 21 de 1912, portant création d'une Ecole  
Intermédiaire d'Agriculture;

**ARRÊTÉ :**

**Règlement d'exécution de la Loi n° 21, relative à l'Ecole  
Intermédiaire d'Agriculture de Mochtouhor.**

**ARTICLE PREMIER.**

*Formalités d'admission.* — Tout candidat qui désire être  
admis à l'Ecole Intermédiaire d'Agriculture de Mochtouhor

(\*) Journ. Off. 14 août, page 1961.

demandront de la part des étudiants plus de temps qu'il n'en est prévu dans le plan d'études figurant à l'art. 5 de la loi susmentionnée. on suspendra les leçons en classe partiellement ou totalement, et les étudiants pourront alors consacrer tout leur temps à ces travaux. 1<sup>er</sup> août.

#### ART. 10.

*Dispositions spéciales pour les vacances d'été.* — Les étudiants de 3<sup>me</sup> année qui auront réussi à l'examen de passage en 4<sup>me</sup> année devront à tour de rôle passer à l'école une partie des vacances entre la fin de la 3<sup>me</sup> année et le commencement de la 4<sup>me</sup> année, pour prendre part aux travaux de la ferme et des cultures pendant ce temps. Ces étudiants seront à cet effet répartis en trois séries, dont chacune aura congé à tour de rôle pendant les deux tiers des vacances d'été.

Les étudiants de 4<sup>me</sup> année devront aussi à tour de rôle rester à l'école le jeudi après-midi et le vendredi, et on les divisera pour cela en groupes de quatre à cinq étudiants.

#### ART. 11.

*Application du Code d'organisation et de discipline des écoles.* — Les dispositions du Code d'organisation et de discipline des écoles du Ministère de l'Instruction Publique sont applicables à l'Ecole Supérieure d'Agriculture de Guizeh, sauf en ce qu'elles ont de contraire au présent règlement.

#### ART. 12.

Le présent règlement sera mis en vigueur à partir du commencement de l'année scolaire 1912-1913.

Le 1<sup>er</sup> août 1912.

*Le Ministre de l'Instruction Publique p. i.,*  
(Cachet): ISMAIL SIRRY.

1<sup>er</sup> août.

## ART. 8.

Le Ministre arrête également, d'après le tableau des examens de 4<sup>me</sup> année, la liste des étudiants qualifiés pour passer l'année d'application, en vue d'obtenir le diplôme.

## ART. 9.

*Travaux pratiques des étudiants sur leurs lots de terre et à la ferme.* — A son entrée à l'école il sera alloué à chaque étudiant un lot d'un quart de feddan qu'il conservera pendant sa 2<sup>me</sup> et sa 3<sup>me</sup> année d'études. L'étudiant consacrera, pendant ces trois années, une partie du temps destiné aux travaux pratiques à cultiver son lot de terre de ses propres mains, sans l'aide d'ouvriers salariés.

Les bêtes de labour, les instruments nécessaires et l'eau d'irrigation lui seront fournis gratuitement par l'école.

Les étudiants dont le travail et la conduite ne laissent rien à désirer pourront être autorisés par le directeur de l'école à disposer du produit de leur lot, déduction faite du prix des semences et des engrais qui leur auront été fournis.

Les étudiants des classes de 1<sup>re</sup>, de 2<sup>me</sup> et de 3<sup>me</sup> année devront participer aux travaux du jardin, des ateliers et de la ferme, lorsqu'on le leur demandera.

Ceux des classes de 4<sup>me</sup> année participeront à la conduite des travaux dans les terrains d'expérience de la ferme de l'école ; pendant les heures consacrées aux travaux pratiques, ils prendront part aux expériences culturales, aux travaux de la laiterie, des étables, du jardin et de la ferme. De plus, ils devront tenir des journaux relatant en détail tous les travaux quotidiens de la ferme. On distribuera aussi à ces étudiants des parcelles de terrain pour la culture maraîchère, et ils y travailleront dans les mêmes conditions que sur leur lot d'un quart de feddan.

Suivant les saisons, lorsque les travaux de la ferme

Le deuxième versement, du 1<sup>er</sup> au 15 janvier.

1<sup>er</sup> août.

Tout étudiant qui n'aurait pas payé la rétribution scolaire dans les conditions ci-dessus mentionnées sera considéré comme démissionnaire, et son père ou son tuteur en sera informé par l'école.

Dans aucun cas, et pour quelque raison que ce soit, les versements déjà effectués ne peuvent être remboursés.

#### ART. 6.

*Examen semestriel.* — Vers le milieu de l'année scolaire, à la date proposée par le directeur et approuvée par l'Administration, il y aura dans chaque classe un examen général, dit examen semestriel, auquel il sera procédé par les professeurs de l'école sous la présidence du directeur.

L'examen semestriel est obligatoire. Tout étudiant qui ne s'y présenterait pas sera privé, pour l'année en cours, de la faculté de se présenter à l'examen de fin d'année ou à l'examen du diplôme, à moins que son absence ne soit due à un cas de force majeure reconnu par l'école, ou qu'elle n'ait été autorisée au préalable par le directeur.

#### ART. 7.

*Résultats des examens.* — A la fin de chaque année, le tableau général des examens, indiquant les notes obtenues par tous les étudiants qui ont été examinés, sera envoyé à l'Administration par le président du jury.

Des copies de ce tableau seront communiquées au directeur de l'école, qui proposera si les étudiants qui ont échoué doivent être promus à une classe supérieure, redoubler leur année ou être renvoyés.

1<sup>er</sup> août.

4<sup>o</sup> Un certificat de bonne conduite délivré par le directeur de la dernière école qu'il a fréquentée, dans le cas où cette école n'aurait pas été une école du Gouvernement, ou par l'autorité compétente, dans le cas où il aurait fait ses études à domicile.

#### ART. 2.

*Visite médicale.* — Tous les candidats à l'école doivent subir une visite médicale devant le médecin de l'école qui, en plus des indications spécifiées à l'article 70 du Code d'organisation et de discipline des écoles, mentionnera si les candidats sont aptes aux travaux des champs. La date de la visite médicale sera publiée au *Journal Officiel* durant le cours des vacances estivales.

#### ART. 3.

*Admission des étudiants.* — La liste des candidats à admettre, dressée par ordre de mérite et accompagnée des observations du directeur, sera envoyée à l'Administration immédiatement après la visite médicale. Le Ministre arrêtera la liste des candidats admis.

#### ART. 4.

*Année scolaire.* — La durée de l'année scolaire sera fixée par arrêté ministériel.

#### ART. 5.

*Paiement de la rétribution scolaire.* — La rétribution scolaire est payable d'avance en deux versements égaux, savoir :

Le premier versement, le jour de la rentrée des classes ou, pour les nouveaux étudiants, le jour de leur admission à l'école. Aucun étudiant ne peut être admis dans sa classe s'il n'a pas effectué le premier paiement.

**ARRÊTÉ N° 1045. Règlement d'exécution de la Loi n° 20,  
relative à l'Ecole Supérieure d'Agriculture de Guizeh ( ).**

---

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu la Loi n° 5 du 28 février 1910;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres en 1<sup>er</sup> août.  
date du 27 juillet 1911;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans  
ses séances des 24, 27, 29 janvier et 3 février 1912;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction  
Publique en date du 14 avril 1912;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans  
sa séance du 14 juillet 1912;

Vu la Loi n° 20 de 1912, réorganisant l'Ecole Supérieure  
d'Agriculture de Guizeh;

**ARRÊTE :**

**Règlement d'exécution de la Loi n° 20, relative à l'Ecole  
Supérieure d'Agriculture de Guizeh.**

---

**ARTICLE PREMIER.**

*Formalités d'admission.* — Tout candidat qui désire être  
admis à l'Ecole Supérieure d'Agriculture de Guizeh doit  
adresser au directeur de l'école, à la date qui sera publiée  
au *Journal Officiel*, les pièces suivantes :

- 1° Une demande d'admission sur papier timbré de P.T. 3, accom-  
pagnée d'un exemplaire de la formule n° 34 dûment remplie;
- 2° Le Certificat d'Etudes secondaires, délivré par le Ministère de  
l'Instruction Publique ;
- 3° Son certificat de naissance ;



27 juillet.

relevant de la circonscription du dit tribunal sera corrigée comme suit : le mot de Kasr El-Guibali y figurant deux fois sera éliminé pour n'y figurer qu'une fois et le mot de « Chawashna » sera éliminé, ce même village figurant sur la dite liste sous le nom de « Kafr El-Chawashna ».

MARKAZ DE SENNOUHES :

*Tribunal cantonal d'Abouakh :*

La juridiction du Tribunal cantonal d'Abouakh s'étendra au village de Sanhour El-Kéblieh ;

Seront éliminés de la liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Abouakh les noms de Ezbet Abou Guebba, Ezbet El-Kharaba et Ezbet Khaled bey, attendu qu'il n'existe point de villages sous ces noms ;

Sera également éliminé de la dite liste le nom de Kafr Senarou, ce même village y figurant sous le nom de Nahiet Senarou ;

Sera aussi éliminé de la liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Fayoum le mot de « Manchieh », ce même village y figurant sous le nom de « Menchal Abdallah ».

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa promulgation.

Alexandrie, le 27 juillet 1912 (13 Chaaban 1330).

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

**Moudirieh de Fayoum.**

27 juillet.

**MARKAZ DE FAYOUM :***Tribunal cantonal de Fayoum :*

Sera éliminé de la liste des villages relevant de la circonscription du Tribunal cantonal de Fayoum, le nom de Ezbet El-Wakf, attendu qu'il n'existe pas de village sous ce nom.

*Tribunal cantonal de Seila (actuellement tribunal cantonal d'El-Edwa) :*

Sera éliminé de la liste des villages relevant de la circonscription du Tribunal cantonal de Seila le nom de Menchat Sersona, attendu qu'il n'existe pas de village sous ce nom.

**MARKAZ D'ETNA :***Tribunal cantonal de Tobhar :*

La juridiction du Tribunal cantonal de Tobhar s'étendra au village de Khalaf ;

Sera éliminé de la liste des villages relevant de la circonscription du Tribunal cantonal de Tobhar le nom du village d'El-Khatib, ce même village figurant sur la dite liste sous le nom de Manachi El-Khatib ;

Le nom du village de Kafr Mohammed Mahmoud figurant sur la liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Tobhar sera remplacé par son vrai nom « El-Hessanieh ».

*Tribunal cantonal de Kasr El-Guibali :*

La juridiction du Tribunal cantonal de Kasr El-Guibali s'étendra au village de Karoun et la liste des villages

**Arrêté comportant modifications  
dans les circonscriptions de quelques tribunaux cantonaux  
dans les Moudiries de Béni-Souef et de Fayoum (\*).**

**LE MINISTRE DE LA JUSTICE.**

27 juillet.

Vu l'Art. 2 de la Loi n° 11 de 1912 instituant la justice cantonale ;

Vu nos Arrêtés en date des 15 juin et 11 juillet 1912, déterminant la circonscription des Tribunaux cantonaux se trouvant dans le ressort des Moudiries de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum et les listes des villages y annexées ;

Vu la lettre du Tribunal de Béni-Souef n° 456, celle du Tribunal de justice sommaire de Béba n° 6 et celle de la Moudirie de Fayoum n° 34 datées toutes du 14 juillet 1912 ;

**ARRÊTE :**

**ARTICLE PREMIER.**

**Moudirie de Béni-Souef.**

**MARKAZ DE BÉNI-SOUF :**

*Tribunal cantonal de Béléfia :*

La juridiction du Tribunal cantonal de Béléfia s'étendra au village de Gheit El-Naggari relevant du markaz de Wasta.

**MARKAZ DE BÉBA :**

*Tribunal cantonal de Béba :*

La juridiction du Tribunal cantonal de Béba s'étendra au village de Béba relevant du markaz du même nom.

(\*) Journ. Off. 3 août, page 1841.

Arrêté comportant le transfert du Tribunal cantonal d'Abou Karamit, Markaz de Simbellawein (Moudirah de Dakahlieh) au village de Barkein sous le nom de « Tribunal cantonal de Barkein » (\*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'Arrêté en date du 15 juin 1912, créant des Tri- 17 juillet.  
bunaux cantonaux dans la Moudirah de Dakahlieh ;

Vu les articles 1 et 2 de la Loi n° 11 de 1912, instituant  
la justice cantonale ;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

Le Tribunal cantonal d'Abou Karamit, Markaz de Simbellawein, sera transféré au village de Barkein et portera le nom de « Tribunal cantonal de Barkein ».

Alexandrie, le 8 Chaâban 1380 (17 juillet 1912).

*Le Ministre de la Justice,*

(Signé) : HOSSEIN RI'CHDI.

(Traduction.)

(\*) Journ. Off. 22 juillet, page 1733.

2 juillet.

Toute attente dépassant le délai fixé ci-haut sera calculée à raison de 40 mill. par demi-heure, pour les voitures à deux chevaux, et 25 mill. pour les voitures à un cheval.

Pendant la nuit ce tarif sera majoré de la même façon qu'en ville.

*Ramleh et Sidi-Gaber :*

Le tarif de la ville est applicable au district de Ramleh, quand les voitures sont engagées et quittées dans le périmètre du dit district, savoir: entre Abou-Nawatir, Victoria College et Gare Gabriel. Il en est de même pour le district de l'Ibrahimieh, compris entre les collines de Hadra, la route de Ramleh, les bains Cléopâtre et la mer.

	Voitures	
	1 cheval MIL.	2 chevaux MIL.
<i>Tarif spécial :</i>		
De la gare de Sidi-Gaber jusqu'à Bacos Souk, sur la route Rosette et jusqu'à l'Eglise Grecque (Zizinia) sur la route de Siouf... ..	80	80
Au delà de cette limite, c'est-à-dire, de Sidi- Gaber jusqu'à San Stefano, Hôtel Beau- Rivage, etc. ... ..	80	100

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du jour de sa publication au *Journal Officiel*.

Alexandrie, le 2 juillet 1912.

*Le Président*  
*de la Commission Municipale,*  
M. IBRAH.

Tout quart d'heure commencé est dû en entier.

2 juillet.

Majoration pour ces courses de 11 heures p.m. à 6 heures a.m.  
5 mill. pour les voitures à un cheval et 10 mill. pour les voitures à deux chevaux, par demi-heure ou fraction de demi-heure.

Un supplément de 10 mill. est dû pour les voitures engagées dans l'enceinte de la gare du Caire.

Les limites de la ville sont: Palais de Ras-el-Tine, la grande porte de Gabbari, les Champs Elysées, l'usine de la Compagnie des Eaux, les collines de Hadra jusqu'à la mer.

<i>Tarif spécial de l'intérieur à l'extérieur de la ville et vice-versa:</i>	Voitures	
	1 cheval mill.	2 chevaux mill.
Course à l'Hôpital de Ras-el-Tine, Yacht Club, Hadra, Palais n° 3, Lombroso et Casino de l'Ibrahimieh:		
Aller seulement ... ..	50	80
Aller et retour, avec une demi-heure d'attente.	80	120
Course à l'Ibrahimieh, Sidi-Gaber, Wardian et Abattoir:		
Aller seulement ... ..	70	100
Aller et retour, avec une heure d'attente ...	100	150
Course à Bulkeley (gare) Antoniadis et Jardin Nouzha:		
Aller seulement ... ..	80	120
Aller et retour, avec une heure d'attente ...	140	200
Course à Fleming, Souk Bacos:		
Aller seulement ... ..	100	140
Aller et retour, avec une heure d'attente ...	150	220
Course à San Stefano. Mex, Hôtel Beau-Rivage, Gare de Ramleh (du Gouvernement) et Hagar Nawatiah:		
Aller seulement (excepté San Stefano) ... ..	140	180
Aller seulement à San Stefano ... ..	120	160
Aller et retour, avec une heure et demie d'attente ... ..	200	300

**Arrêté portant modification du tarif des voitures publiques  
dans la ville d'Alexandrie (\*).**

**LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE D'ALEXANDRIE.**

2 juillet.

Vu l'article 15 § 3 du Décret du 5 janvier 1890;

Vu la délibération prise par la Commission Municipale, dans sa séance du 29 mai 1912, approuvée par S. E. le Ministre de l'Intérieur en date du 16 juin 1912;

**ARRÊTE:**

**ARTICLE PREMIER.**

Le tarif des voitures publiques dans la ville d'Alexandrie et ses environs, établi par l'Arrêté du 27 février 1906, est abrogé et remplacé par le suivant:

	Voitures	
	1 cheval	2 chevaux
	mill.	mill.
<i>En ville:</i>		
Voiture occupée pendant une durée ne dépassant pas 10 minutes ... ..	20	30
Voiture occupée pendant une durée ne dépassant pas 20 minutes ... ..	25	40
Voiture occupée pendant une durée ne dépassant pas 30 minutes ... ..	30	50

Au delà de 30 minutes, 20 mill. pour chaque quart d'heure pour les voitures à deux chevaux et 15 mill. pour les voitures à un cheval; soit par heure 90 mill. pour la première heure et 80 mill. pour les heures suivantes pour les voitures à deux chevaux et 60 mill. indistinctement pour les voitures à un cheval.

(\*) Journ. Off. 17 juillet, page 1690.

ces dans des récipients ad hoc, approuvés par l'Administration qui seront vidés par les balayeurs municipaux. 2 juillet.

ART. 8.

Les agents de la Police ou de la Municipalité auront accès dans les endroits susmentionnés à l'effet de s'assurer de l'exécution des prescriptions du présent arrêté et de tous autres règlements de police ou de santé.

ART. 9.

Les contraventions au présent arrêté seront punies d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

ART. 10.

L'Arrêté du 1<sup>er</sup> mai 1911 sus-visé est rapporté.

ART. 11.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Alexandrie, le 2 juillet 1912.

*Le Président*  
*de la Commission Municipale,*  
M. IBADI.



2 juillet.

par mètre de largeur de la voie ou du passage. Les étales devront être mobiles et construits de façon à ce qu'on puisse nettoyer à grande eau et à tout moment ; ils seront enlevés tous les soirs.

#### ART. 4.

Les charrettes affectées au transport des denrées ne doivent stationner que le temps nécessaire à leur déchargement immédiat.

#### ART. 5.

Il est interdit aux marchands ambulants de traverser les endroits susmentionnés ou d'y stationner pendant les heures de vente au public suivant un horaire fixé par l'Administration Municipale.

#### ART. 6.

Il est interdit de jeter dans les rues, places et passages des eaux ménagères, immondices, papiers et détritux quelconques.

#### ART. 7.

Les occupants de magasins et étales sont tenus de maintenir constamment le devant de leur magasin ou étale en état de propreté.

Un emplacement sera réservé pour les immondices. Le balayage et l'enlèvement journalier des détritux seront assurés par les soins du Service Municipal.

Les locataires seront tenus de faire nettoyer eux-mêmes l'intérieur de leurs magasins et de déposer les immondi-

Règlement sur l'occupation des voies et passages dans les marchés  
de la ville d'Alexandrie (\*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE D'ALEXANDRIE.

Vu l'Art. 15 du Décret du 5 janvier 1890 instituant la <sup>2 juillet</sup>  
Municipalité d'Alexandrie ;

Vu l'Arrêté du 1<sup>er</sup> mai 1911 ;

Vu la délibération de la Commission Municipale du  
12 juin 1912, approuvée par S.E. le Ministre de l'Inté-  
rieur le 22 juin 1912 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Aux fins du présent règlement sont considérés comme  
marchés toutes les places, rues, ruelles, passages et trot-  
toirs publics ou privés servant au public de halles et de  
marchés de denrées alimentaires ou dans lesquels se trou-  
vent concentrés des locaux destinés à la vente des denrées  
alimentaires.

ART. 2.

Dans les endroits mentionnés à l'Art. 1<sup>er</sup>, il est inter-  
dit de déposer des caisses, paniers ou autres objets  
pouvant empêcher la libre circulation.

ART. 3.

Dans les dits endroits, l'étalage sera réglé dans chaque  
cas par l'Administration Municipale. Il ne pourra pas  
excéder de chaque côté un maximum de 15 centimètres

(\*) Journ. Off. 17 juillet, page 1689.

10 juillet.

**Clauses applicables uniquement aux fonctionnaires  
non-égyptiens et engagés en Europe.**

Art. 9. — Une somme égale à un mois de son traitement sera payée à M. \_\_\_\_\_ à titre de frais de transport de \_\_\_\_\_ jusqu'en Egypte.

Art. 10. — Une somme égale à un mois d'appointements calculée sur la base du dernier traitement sera payée à M. \_\_\_\_\_ à titre de frais de transport au cas où il quitterait l'Egypte à l'expiration de son engagement, à moins qu'il n'ait démissionné ou qu'il n'ait été révoqué pour cause d'inconduite grave. Cette somme ne lui sera payée que s'il quitte l'Egypte à la fin de son engagement ou dans les deux mois qui suivent.

**Clauses Spéciales.**

ART. 11. — (Telles clauses additionnelles que le Chef du Département intéressé jugera, après approbation du Ministère des Finances, utile d'insérer dans le présent contrat.)

**Renouvellements.**

Le contrat est renouvelé aux mêmes clauses et conditions pour une période de \_\_\_\_\_ ans, à partir de \_\_\_\_\_ 19\_\_\_\_, avec un traitement de L.E. \_\_\_\_\_ par an.

*Signature.*

---

Art. 4. — Si une Commission Médicale du Gouvernement Egyptien décide que les conditions de santé de M. \_\_\_\_\_ 10 juillet.  
le rendent impropre au service, l'engagement contracté en vertu des présentes prendra fin à partir de la date de la décision précitée. Dans ce cas M. \_\_\_\_\_ aura droit à l'indemnité prévue par la Loi sur les Pensions Civiles en vigueur pour les employés temporaires ou provisoires reconnus impropres au service.

Art. 5. — En cas d'inconduite grave, M. \_\_\_\_\_ pourra, à tout moment, être révoqué sans préavis et par ordre du Ministre de \_\_\_\_\_ Cet ordre est définitif et ne comporte aucun recours.

Art. 6. — Pendant sa première année de service au Gouvernement Egyptien M. \_\_\_\_\_ pourra être autorisé à prendre un congé qui ne dépassera pas quinze jours. A l'expiration de cette période de service M. \_\_\_\_\_ sera traité, en ce qui concerne les congés ordinaires et de maladie, à l'instar des employés permanents.

Art. 7. — A tous autres égards M. \_\_\_\_\_ sera soumis aux mêmes conditions et aux mêmes règlements que les employés permanents du Gouvernement Egyptien, sous réserve des modifications introduites au contrat par des clauses spéciales (s'il y en a).

Art. 8. — Le présent contrat pourra être renouvelé au moyen d'un nouvel accord dont modèle ci-après.

10 juillet.

(Mon. N° 212 C.H.)

**CONTRAT POUR L'ENGAGEMENT DES EMPLOYÉS TEMPORAIRES**

L'an 19 \_\_\_\_\_ et le \_\_\_\_\_.

Entre le Gouvernement Egyptien représenté par  
M. \_\_\_\_\_ d'une part et  
M. \_\_\_\_\_ d'autre part  
est intervenu l'accord suivant :

**Conditions Générales**

Art. 1<sup>er</sup> — M. \_\_\_\_\_ est engagé à titre d'employé temporaire du Gouvernement Egyptien en qualité de \_\_\_\_\_ pour une période de \_\_\_\_\_ ans à partir de \_\_\_\_\_ avec un traitement de L.E. \_\_\_\_\_ par an payable par mensualités échues.

Art 2. — M. \_\_\_\_\_ n'aura droit à aucune pension ou indemnité en vertu de la Loi sur les Pensions Civiles en vigueur ou à un autre titre quelconque, sauf dans la mesure des dispositions spéciales que cette loi peut prévoir en fait d'indemnités pour les employés provisoires ou temporaires et leurs familles.

Art. 3. — Le Ministre de \_\_\_\_\_ pourra, à n'importe quel moment et après un préavis écrit d'un mois, se dispenser des services de M. \_\_\_\_\_.

déterminée d'employés, soit sous la forme d'une approbation spéciale pour chaque cas. 10 juillet.

4<sup>e</sup> Les dispositions du Règlement relatives aux employés provisoires seraient appliquées aux employés temporaires engagés par contrat.

Le Conseil des Ministres a approuvé ces propositions dans sa séance du 25 avril 1912, et a en outre décidé que le droit de signer les contrats d'engagement appartient exclusivement aux Ministres, avec faculté de déléguer ce pouvoir aux chefs des Administrations relevant de leurs Départements.

Les Ministères et Administrations de l'Etat sont donc priés de donner à cette décision la suite qu'elle comporte.

Ils voudront bien toutefois prendre note que la disposition contenue dans l'art. 3 de la formule de contrat, n'est applicable que dans le cas de fonctionnaires et employés temporaires recrutés en Egypte. Quand il s'agit de fonctionnaires et employés engagés à l'étranger, les Ministères et Administrations ont la faculté, soit de ne pas insérer cette disposition dans le contrat, soit de l'y maintenir en stipulant un préavis de plus d'un mois, suivant les circonstances.

Le Ministère des Finances a fixé au 1<sup>er</sup> juillet 1912 la date à partir de laquelle les employés provisoires, temporaires ou surnuméraires actuellement en service doivent être engagés par contrat.

Les demandes pour la fourniture du nombre nécessaire d'exemplaires de la formule de contrat seront adressées au Contrôle du Secrétariat du Ministère des Finances (Service de l'Economat Central).

*Le Caire, le 10 juillet 1912.*

*Le Ministre des Finances,*  
AHMED HILMI.

10 juillet.

La plupart des Départements auxquels la circulaire du 29 décembre 1910 a été adressée ayant adhéré à cette idée, le Comité des Finances a soumis au Conseil des Ministres une formule de contrat suivant modèle ci-joint, N° 212 (C. 67.), qui comprend les conditions générales auxquelles seront engagés tous les agents temporaires dans les différentes Administrations de l'Etat et a fait en même temps les propositions suivantes :

1° Les employés provisoires, temporaires ou surnuméraires actuellement au service du Gouvernement, devraient être invités à signer la nouvelle formule. Pour ceux d'entre eux qui comptent déjà de longs services, on pourrait faire porter la durée du contrat sur une période plus longue que celle que l'on accorde pour les fonctionnaires à engager à l'avenir. Cette durée ne devrait toutefois pas excéder cinq années.

2° Tout fonctionnaire ou employé temporaire à engager à l'avenir devrait l'être par contrat au moyen de la formule ci-jointe N° 212 (C. 67.). La durée de ces engagements ne devrait pas excéder trois années.

3° Tout Département qui aurait obtenu à cet effet l'autorisation financière nécessaire, aurait le droit d'engager les fonctionnaires et employés qu'il désirerait prendre temporairement à son service sans en référer autrement au Ministère des Finances, à la condition toutefois que la formule servant pour l'engagement soit utilisée sans l'addition de clauses spéciales aux conditions générales y stipulées.

Lorsqu'au contraire, il serait jugé utile de modifier cette formule par l'addition de clauses spéciales, l'approbation du Ministère des Finances serait nécessaire, soit sous forme d'approbation générale d'une clause visant une catégorie

Circulaire N° 34.39/47.  
Engagement des agents temporaires par contrat (\*).

## MINISTÈRE DES FINANCES

### DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ DE L'ÉTAT

En raison des inconvénients résultant de la répartition 10 juillet.  
des employés non cadres en un grand nombre de catégories, telles que provisoires, temporaires, surnuméraires et hors cadre, le Ministère des Finances avait, par circulaire en date du 29 décembre 1910, suggéré l'idée de comprendre tous les fonctionnaires et employés du Gouvernement en trois catégories, savoir :

- 1° Employés permanents ;
- 2° Employés temporaires ;
- 3° Gens de service et ouvriers.

L'examen des conditions des gens de service et des ouvriers serait ajourné pour le moment.

Quant à la catégorie des agents temporaires, elle comprendrait tous les agents désignés actuellement comme provisoires, temporaires, surnuméraires ou (dans quelques administrations) hors cadre, engagés pour des travaux administratifs, techniques ou de bureau, identiques à ceux qui sont ordinairement confiés à des agents permanents mais qui, pour une raison ou pour une autre, n'ont pas été placés dans le cadre.

Tous les agents de cette catégorie seraient engagés au moyen de contrats dans lesquels les conditions de leur engagement seraient clairement stipulées.

(\*) Journ. Off. 17 juillet, page 1688.



Arrêté comportant l'extension de la juridiction du tribunal cantonal de Tobhar au village d'El-Wanaïssah (Markaz d'Etsa) (\*).

---

LE MINISTRE DE LA JUSTICE.

14 juillet. Vu l'Art. 2 de la Loi n° 11 de 1912 instituant la justice cantonale;

Vu notre Arrêté en date du 15 juin 1912, déterminant les circonscriptions des tribunaux cantonaux se trouvant dans les Moudiriehs de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum;

ARRÊTE:

ARTICLE UNIQUE.

La juridiction du tribunal cantonal de Tobhar s'étendra au village d'El-Wanaïssah relevant du Markaz d'Etsa.

Le 11 juillet 1912.

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

*(Traduction.)*

(\*) Journ. Off. 17 juillet. page 1687.

---

Arrêté comportant le transfert du tribunal cantonal de Seyla (Moudirieh de Fayoum) au village d'El-Edwa sous le nom de « Tribunal cantonal d'El-Edwa » (\*).

---

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'Arrêté en date du 15 juin 1912 instituant les tribu- 11 juillet.  
naux cantonaux dans le Moudirieh de Fayoum ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE UNIQUE.

Le tribunal cantonal de Seyla sera transféré au village d'El-Edwa et portera le nom de « Tribunal cantonal d'El-Edwa ».

Alexandrie, le 11 juillet 1912 (26 Raguib 1330).

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé) : HUSSEIN RUGHDI.

(Traduction.)

(\*) Journ. Off. 17 juillet, page 1087.

**ARRÊTÉ.**

**Modifications aux stations des voitures publiques à Port-Saïd (\*).**

**LE GOUVERNEUR DU CANAL,**

**9 juillet.**

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 13 juin 1908, modifié par l'Arrêté du 27 avril 1910;

Vu la délibération de la Commission Municipale de Port-Saïd en date du 3 février 1912;

**ARRÊTE :**

1. — La station des voitures publiques, sise dans la rue Eugénie, désignée dans l'article 2 de l'arrêté sus-visé, est modifiée comme suit :

	Nombre des voitures.
Station dans la rue Eugénie, en face du Collège des Frères ... ..	15

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Port-Saïd, le 9 juillet 1912 (24 Ragab 1330).

**MUHAMMED MAHMOUD.**

(\*) Journ. Off. 18 juillet, page 1681.

2. — Les vélocipédistes sont obligés de suivre toujours le côté droit du chemin et de ralentir la marche aux bifurcations des rues.

3. — Il leur est interdit, soit de lancer leurs vélocipèdes à grande vitesse, soit de courir de front dans les rues ou quartiers fréquentés.

Il leur est également interdit de passer sur les trottoirs, sauf le cas où il s'agirait de les traverser pour entrer dans une maison.

4. — Les vélocipédistes ne pourront ni monter sur leurs vélocipèdes ni en descendre au milieu de la rue. Cette opération devra toujours être faite au bord du trottoir.

5. — Ils devront s'arrêter à toute invitation des agents de la Police.

6. — Les contraventions aux dispositions qui précèdent seront punies d'une amende de 25 à 100 P.T.

7. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

HASSAN HANSSIB.

2 juillet 1912 (17 Raghah 1330).

---

6 juillet.

La localité de Meidoum dont le nom figure sur la liste des villages relevant du tribunal cantonal d'El-Wasta comprendra les deux Kafrs est et ouest de Meidoum.

Fait au palais de Zizinia, le 6 juillet 1912 (21 Ragab 1330).

*Le Ministre de la Justice.*

(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

---

**ARRÊTÉ.**

Règlement sur les vélocipèdes au Bandar de Zagazig (\*).

---

**LE MOUDIR DE CHARKIEH.**

2 juillet.

Vu les articles 348 du Code Pénal Indigène et 340 du Code Pénal Mixte;

Après l'avis favorable de la Cour d'Appel Mixte émis dans son Assemblée Générale du 27 janvier 1894;

Vu la délibération de la Commission Locale Mixte de Zagazig en date du 19 juin 1912;

**ARRÊTE :**

1. — Chaque vélocipède destiné à la circulation dans la ville de Zagazig devra avoir sur le guidon de la machine une sonnette ou un cornet pour prévenir les passants.

Il devra être muni d'une lanterne qui sera allumée dès le coucher du soleil.

(\*) Journ. Off. 10 juillet, page 1635.

# RECUEIL

DES

## DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1<sup>er</sup> JUILLET AU 30 SEPTEMBRE 1912.

---

**Arrêté comportant rattachement de certains villages aux circonscriptions des tribunaux cantonaux d'Echmunt et d'Abou-Sire-el-Malak dans le Moudiriah de Béni-Souef (\*).**

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'Art. 2 de la Loi n° 11 de 1912, instituant la justice 6 juillet.  
cantonale ;

Vu Notre Arrêté en date du 15 juin 1912, déterminant les circonscriptions des tribunaux cantonaux dans les Moudirichs de Dakahlieh, de Béni-Souef et de l'ayoum ;

### ARRÊTE :

La juridiction du tribunal cantonal d'Echmunt s'étendra aux villages de Zaitoun, de Béni-Nossoir, et de Béni-Soliman relevant du Markaz d'El-Wasta.

La juridiction du tribunal cantonal d'Abou-Sire-el-Malak s'étendra au village de Mansourah relevant également du Markaz d'El-Wasta.

(\*). Journ. Off. 10 juillet, page 1685.



**RECUEIL**  
**DES**  
**DOCUMENTS OFFICIELS**

**DU**  
**GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN**

---

**ANNÉE 1912**

---

**TROISIÈME TRIMESTRE**



**LE CAIRE**  
**IMPRIMERIE NATIONALE**  
**1913**



IN, 3528-1012-850 hr.

3. — Il est formellement interdit de se baigner, de 15 juin.  
laver du linge et des ustensiles ainsi que d'abreuver et  
de laver des animaux dans l'emplacement déterminé à  
l'article premier. Il est également interdit de jeter des  
ordures dans cet endroit ou d'y laisser couler les eaux  
des latrines.

4. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté  
sera punie d'une amende ne dépassant pas P.T. 100 ou  
d'un emprisonnement n'excédant pas une semaine.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours  
après sa publication aux Journaux Officiels.

Minieh, le 29 (Ramad-el-Tani 1330) (15 juin 1912).

*Le Mondir de Minieh.*

(Chancel) : MOHAMED ALI CHABARA.

---

**ARRÊTÉ.**

Eau destinée à l'alimentation au Bandar El Fashn (Moudirieh de Minieh) ( ).

**LE MOUDIR DE MINIEH,**

15 juin.

Vu la décision prise par la Commission Sanitaire siégeant au Markaz El Fashn en date du 18 mai 1912, en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 11 mai 1895;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 9 juin 1912;

**ARRÊTÉ:**

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation au Bandar El Fashn sera puisée au Canal Ibrahimia à l'emplacement situé entre les deux bornes placées: la première du côté sud, vis-à-vis la limite sud des habitations de l'Ezbeh de la Fabrique, et la seconde à une distance de 2 kilomètres du côté nord en face du pont Marco, situé au nord des habitations de l'Ezbeh d'Ahmed Taher Pacha.

2. — L'abreuvement et le lavage des animaux ainsi que le lavage du linge et des ustensiles domestiques à l'Ezbeh de la Fabrique se fera à une distance de 100 mètres d'un point situé au sud des habitations de l'Ezbeh de la Fabrique et se prolonge du côté sud sans délimitation.

Le lavage et l'abreuvement des animaux ainsi que le lavage du linge et des ustensiles domestiques, au Bandar El Fashn et à l'Ezbeh d'Ahmed Taher Pacha, seront faits à une distance de 20 mètres d'un point sis au nord du pont Marco et se prolonge du côté nord sans délimitation.

ARRETE :

27 juin.

1. — Les endroits indiqués ci-après sont fixés pour le stationnement des charrettes et tombereaux au Bandar de Benha :

	Nombre des voitures
Station dans la rue Isnat, à une distance de 15 mètres de la rue Abbas ou de la fin de la station des âniers, en se dirigeant vers le nord sur une longueur de 72 mètres ... ..	18
Station dans la rue Ali Chérif à partir de la rue de la Poste en se dirigeant vers l'ouest sur une longueur de 32 mètres ... ..	8
Station dans la rue Gizr el Bahr à partir du débarcadère d'Aklamoun au sud et se dirigeant vers le sud à côté de la barrière sur une longueur de 200 mètres ... ..	50

2. — Les charrettes ne peuvent stationner, en dehors des endroits susmentionnés, que le temps nécessaire pour le chargement et le déchargement.

3. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie en conformité de l'article 12 du Règlement sus-visé.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 27 juin 1912 (12 Ragab 1330).

Pour le Moudir :

*le Sous-Moudir,*  
MOHAMMED MOKBEL.

27 juin.

## ARRÊTE :

1. — Les deux stations de voitures publiques désignées dans l'article 1<sup>er</sup> de l'arrêté sus-visé sont supprimées et remplacées par les stations suivantes :

	Nombre des voitures.
Station dans la rue Ismat à partir de la rue Atrib en se dirigeant vers le nord jusqu'à la rue Abbas sur une longueur de 35 mètres ... ..	8
Station dans la rue El-Tewfiki à une distance de 10 mètres de l'aile sud du nouvel escalier de la gare en se dirigeant vers le sud sur une longueur de 55 mètres... ..	11

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 27 juin 1912 (12 Ragab 1330).

Pour le Moudir :  
le Sous-Moudir,  
MOHAMMED MOKBEL.

## ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des charrettes et tombereaux au Bandar de Benha (\*).

## LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

Vu l'article 11 du Règlement sur les charrettes et tombereaux du 10 janvier 1891, modifié par Arrêtés des 21 juin 1897 et 18 juin 1901 ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Benha dans sa séance du 4 octobre 1911 ;

(\*) Journ. Off. 23 juillet, page 1784.

	Nombre des ânes.	27 juin.
Station dans la rue El-Tewfiki à une distance de 65 mètres de l'aile sud du nouvel escalier de la gare en se dirigeant vers le sud sur une longueur de 24 mètres ... ..	8	
Station près l'aile sud du pont du chemin de fer faisant face au midan de la rue El-Tewfiki, à partir du passage à niveau en se dirigeant vers l'est sur une longueur de 16 mètres de telle façon que la dite station soit perpendiculaire à l'aile du pont ... ..	8	

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 27 juin 1912 (12 Ragaib 1330).

Pour le Moudir :

*le Sous-Moudir,*  
MOHAMMED MOKBEL.

#### ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des voitures publiques au Bandar de Benha (\*).

LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

Vu l'article 1<sup>er</sup> de l'Arrêté de la Moudirieh en date du 23 septembre 1906 sur les voitures publiques au Bandar de Benha ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Benha dans sa séance du 4 octobre 1911 ;

(\*) Journ. Off. 22 juillet, page 1731.

12 juin.

## ART. 2.

Le présent arrêté sera mis en vigueur à partir du commencement de l'année scolaire 1912-1913.

Le 12 juin 1912.

*Le Ministre de l'Instruction Publique,*

Cachet : AHMED HECMAT.

(Traduction.)

## ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des âniers au Bandar de Benha (\*).

## LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

27 juin.

Vu l'article 1<sup>er</sup> de l'Arrêté de la Moudirieh en date du 14 août 1906 sur les âniers au Bandar de Benha ;

Vu la délibération de la Commission Locale au Bandar de Benha dans sa séance du 4 octobre 1911 ;

## ARRÊTE :

1. — La station des âniers, désignée dans l'article 1<sup>er</sup> de l'arrêté sus-visé est supprimée et remplacée par les stations suivantes :

	Nombre des ânes.
Station dans la rue Ismat, à partir de la rue Abbas en se dirigeant vers le nord sur une longueur de 15 mètres ... ..	5

(\*) Journ. Off. 22 juillet, page 1734.

Toutefois, les candidats étrangers à l'école doivent y être régulièrement inscrits. Les demandes d'inscription, écrites sur une formule timbrée spéciale qu'on pourra se procurer à l'école, devront être adressées au Directeur quinze jours au plus tard après la date fixée pour l'ouverture des cours. Les candidats sont tenus de joindre à leur demande un certificat de bonne vie et mœurs délivré par les autorités compétentes. La demande d'inscription et le certificat de bonne vie et mœurs devront être renouvelés chaque année. 12 juin.

*En remettant sa demande d'inscription, tout candidat devra verser chaque année également, à la caisse de l'école, le quart (L. E. 2) des droits d'examen. Cette somme ne lui sera remboursée en aucun cas.*

Pour la première inscription, tout candidat doit fournir en outre le Certificat d'Etudes secondaires (Section des Lettres) ou un diplôme reconnu équivalent aux termes des lois et décrets en vigueur.

*Les candidats sont tenus de prendre toutes leurs inscriptions comme étudiants de la section de langue française ou de la section de langue anglaise pour la quelle ils ont opté en premier lieu.*

#### ART. 5.

Tout étudiant étranger à l'Ecole Khédiviale de Droit, inscrit conformément à l'article premier, qui désire se présenter aux examens de fin d'année ou de licence en droit, est tenu d'adresser, pour chaque examen, au Directeur de l'école une demande d'inscription sur une formule timbrée spéciale qu'il pourra se procurer à l'école.

Cette formule devra être remplie par le candidat de sa propre main et retournée à l'école un mois au plus tard avant la date fixée pour le commencement des examens.

En déposant la formule d'inscription pour chaque examen, tout candidat devra verser à la caisse de l'école *les trois quarts restants (L. E. 6) des droits d'examen*. Les droits d'examen une fois versés seront acquis à l'Etat et ne pourront en aucun cas être remboursés.



Arrêté comportant modification des deux articles 1 et 5 du Règlement relatif aux étudiants étrangers à l'Ecole Khédiviale de Droit (\*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

12 juin.

Vu l'Arrêté ministériel n° 1444, en date du 20 février 1910, promulguant le Règlement relatif aux étudiants étrangers à l'Ecole Khédiviale de Droit ;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans sa séance du 3 février 1912 ;

Vu l'avis émis par le Conseil Supérieur dans sa séance du 21 avril 1912 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 4 juin 1912 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Les articles 1 et 5 du Règlement relatif aux étudiants étrangers à l'Ecole Khédiviale de Droit, promulgué par Arrêté ministériel n° 1444, en date du 20 février 1912, sont modifiés comme suit :

Texte modifié.

ARTICLE PREMIER.

Les examens de fin d'année et de licence en droit institués à l'Ecole Khédiviale de Droit sont ouverts à tous les candidats, qu'ils aient fait leurs études dans cette école ou ailleurs.

(\*) Jouru. Off. 15 juillet, page 1667.

Chareh Ezbet el-Nimra, depuis la maison d'El-Cheikh Badawi à Souk el-Rébba. 8 juin.  
Nakcharah au four d'Ibrahim el-Chami à Souk el-Rébba.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Damiette, le 8 juin 1912 (22 Gamad-Akher 1330).

MOHAMMED ALY.

**ARRÊTÉ.**

**Recouvrement des contributions et des taxes municipales  
à la ville de Béni-Souef (\*).**

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE BÉNI-SOUËF,

Vu l'article 1<sup>er</sup> de la Loi n° 12 du 2 août 1906 instituant 25 juin.  
la Commission Municipale de Béni-Souef;

Vu la décision de la Commission Municipale en date  
du 6 avril 1912, approuvée par la lettre du Ministère de  
l'Intérieur n° 171 en date du 14 mai 1912;

**ARRÊTE :**

1. — Le recouvrement des contributions et des taxes  
municipales d'après l'engagement souscrit sera effectué au  
besoin par la voie administrative suivant les dispositions  
du Décret du 25 mars 1880 relatives au recouvrement des  
impôts et dîmes.

2. — La présente disposition entrera en vigueur quinze  
jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Béni-Souef, le 25 juin 1912.

*Le Président de la Commission Municipale  
de Béni-Souef,*

HAFFEZ.

(\*) Journ. Off. 1<sup>er</sup> juillet, page 1519.

8 juin.

Chareh El-Sannanin, depuis le magasin de Hassan Kayed El-Seguir à Chareh El-Anzani jusqu'à celui de Hassan Chorbah à Souk el-Hassba.

Chareh El-Manzalawi, depuis la maison d'El-Hoteimi jusqu'à celle d'Ibrahim Karaouia à Chareh El-Hadladin.

Chareh El-Mérabbah, depuis la maison d'Aly El-Saïdi el-Naggar jusqu'à Chareh El-Sannanieh.

Chareh Zararah, depuis la maison de Mohammed Badawi el-Kachab à Souk el-Guélal, jusqu'à la boutique d'El-Gannaim à Chareh Guélal.

Chareh el-Tablita, depuis Game'el-Bahr jusqu'à la maison de Hussein Bey Bakry, à Chareh El-Bahr.

Chareh Zokak el-Agoua, depuis Souk el-Khamiss jusqu'à la maison du Cheikh Sid Abou el-Nassr, à Chareh El-Aazam.

Chareh El-Manakhliyah, depuis la construction de Wahba Abboud à Souk el-Hassba jusqu'à la maison d'El-Batravi, à Chareh el-Sannanieh.

Chareh El-Fokhar, depuis la maison d'Aïdel Fattah el-Sabée à Souk el-Khamiss jusqu'à celle de Mohammed Chéhata el-Tager à Souk el-Akyah, vis-à-vis du Chareh El-Aazam y compris les deux ruelles y débouchant et aboutissant à Chareh El-Aazam.

Chareh El-Set Kabeila, depuis la boutique du Mékkaoui, le long du Souk el-Hassba jusqu'à la maison des noirs El-Azab à Chareh El-Sannanieh.

Kiam el-Kantarah, toutes les ruelles d'El-Kantarah prenant naissance de Chareh El-Kantarah depuis la maison d'El-Hag Ahmed Nokta à Chareh El-Khalig jusqu'à Game'el-Matbouli excepté Chareh El-Kantarah el-Oumouni.

Chareh Souk el-Goma'a depuis Hammam el-Karmouti jusqu'à la maison d'El-Hag Sayed Abou Zeid.

Chareh Nour el-Din depuis Souk el-Goma'a jusqu'à Souk el-Rébba.

Chareh El-Cheikh Aly Essaka depuis la maison d'Awad Me'soui, jusqu'à celle d'Issaak Méléka à Souk el-Rébba.

Chareh Bakira depuis la maison d'Issaak Méléka, à Souk el-Rébba jusqu'à Dawar Hussein bey Bakri.

Chareh El-Zaafarani, depuis la maison d'El-Cheikh Mohammed el-Chahat à Souk el-Rébba jusqu'à la maison de Soliman Hamza à Souk el-Rébba, jusqu'à la campagne.

Chareh El-Chéhabiyah.

8 juin.

> El-Markab.

> El-Eid, commençant à partir de Kaa'el Mourad à Chareh El-Hag Metwalli Nour jusqu'à l'abattoir.

Chareh Aboul-Ma'ati, depuis l'emplacement du Madbagha jusqu'à la maison de Sobhi El-Aazouni et de là à la campagne.

Chareh El-Riba'i, depuis la maison de Mohammed Abou Khokh à Haret El-Eid jusqu'à Chareh Mohammed El-Ayedi.

Chareh Hassan Sayadiâh, depuis la maison des héritiers de Sayou Serhan jusqu'à celle de Hassan Diab à Chareh El-Sendoubi.

Chareh El-Sendoubi, commençant à partir de la maison d'El-Sayed Khafagui à Chareh Hassan Sayadiâh, et se terminant à celle d'El-Hag Aly el-Tahan à la rue conduisant à Haret El-Eid.

Chareh Ibrahim El-Zahar, commençant depuis la maison d'El-Zahar à Haret El-Eid, et se terminant à Tahounet Caronfolà à El-Manchieh.

Chareh El Lahan el-Kadim, commençant à partir du tombeau El-Nabakawi et se terminant au tombeau de Sidi Abou El Ma'ati, et y compris la partie ouest dite Chareh Ibrahim effendi El-Gazaierli.

Chareh Fattouma el-Soda, commençant à partir de la maison de Fattouma el-Soda, à Chareh Safwat, et se terminant au café appartenant à Sayeda el-Beida à Chareh El-Nafiss.

Chareh El-Nafiss, commençant à partir de Kahwat el-Khodari à côté de Sidi el-Metwalli et se terminant à la maison El-Fanaguili à Chareh El-Kantarah.

Chareh El-Nàseri, depuis la boutique du Wakf El-Cheikh Chéïa à Souk El-Hassba jusqu'à la maison d'El-Labban, séparant El-Katatnieh d'El-Manchieh.

Chareh Kouémat, depuis la maison Hassan Nouessar à Chareh El-Badrieh, jusqu'au four de Mohammed El-Aclinaoui qui sépare Haret El-Kantarha de Haret El-Katatnieh.

Chareh Nouessar, depuis la maison Hassan Nouessar à Chareh El-Badrieh, jusqu'au four de Mohammed El-Aclinaoui qui sépare Haret El-Kantarha de Haret El-Katatnieh.

Haret El-Manchieh excepté Souk el-Manchieh commençant à partir du tombeau El-Cheikh Omar el-Mousseli jusqu'à Chareh El-Khalig et se terminant à Chareh Bab el-Harass aux terrains en culture.

## ARRÊTÉ.

Liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Damiette (\*).

## LE GOUVERNEUR DE DAMIETTE.

8 juin.

Vu l'article 2 de la Loi N° 1 de 1904 (9 janvier) sur les établissements publics ;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 7 avril 1904, désignant les quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

## ARRÊTE :

1. — La liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, publiée par l'arrêté sus-visé, est supprimée et remplacée par la suivante :

Chareh El-Khalig el-Kalim à Haret El-Nassarah, commençant à partir de la maison Serour el se terminant à l'est de Chareh El-Azam.

Chareh El-Bahr, commençant à partir du Café du Wakf, administré par Abdel Salim bey Kha'goui et se terminant aux terrains en culture « El-Mazareh » à l'emplacement de l'ancienne caserne

Haret El-Charabassi.

» El-Chabatani.

» El-Maharikah.

» El-Hattab.

» El-Marabbah ouel Habbadine, excepté la rue publique et Chareh Suk el-Guélal conduisant à Suk el-Kantarah et Chareh Souk el-Kholar.

Chareh El-Kantarah, excepté la rue publique.

Chareh El-Birkah, excepté la partie de ce quartier rentrant dans la rue publique.

(\*) Journ. Off. 1<sup>er</sup> juillet 1912, page 1518.

relevé des comptes définitifs, mensuels et annuels : il effectue les dépenses autorisées par les prévisions budgétaires ou par délibération spéciale de la Commission ; il le fait sur sa seule initiative, pour les travaux de réparation et d'entretien jusqu'à 100 livres, et, au delà, sur décision de la Délégation Municipale ; dans les mêmes limites, il souscrit les marchés et procède aux adjudications publiques. Il passe tous actes d'achat, de vente, de transaction ou d'emprunt régulièrement autorisés et, d'une manière générale, tous actes intéressant la Municipalité ; il ordonnance les dépenses sur les crédits régulièrement ouverts ; il présente toutes propositions auprès de la Délégation, des Comités et de la Commission ; il assure et transmet la présentation des rapports des services sur tous objets demandés par la Commission et par les Collèges municipaux ; il consulte les Comités sur toutes les questions lorsqu'il le croit utile ; il peut déléguer, sous sa responsabilité, certains pouvoirs de signature dans les conditions établies par le règlement.

Les employés municipaux relevant du Directeur Général, il leur donne les ordres voulus ; il propose au Président les nominations, promotions, augmentations ou licenciement des employés jusqu'à L. E. 14 et leur accorde leurs congés.

A l'égard des employés au-dessus de L. E. 14, il lui appartient de soumettre à la Délégation, aux termes de l'article 4, ci-dessus, toutes propositions les concernant.

Il exerce à l'égard du personnel le pouvoir disciplinaire dans les limites prévues par les règlements.

Il nomme les agents hors cadre, dans les limites et les conditions déterminées par le règlement intérieur.

ART. 2. — Dans les articles 8, 12 et 14, les mots « l'Administrateur » sont remplacés par les mots « le Directeur Général ».

ART. 3. — Le Président de la Commission Municipale d'Alexandrie est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 27 juin 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé) : M. Saïd.

27 juin.

c) L'étude de toutes propositions relatives à l'augmentation ou à la modification de tous crédits inscrits au budget des dépenses ou à l'ouverture de nouveaux crédits.

d) L'étude de toutes propositions tendant à l'établissement de centièmes additionnels aux taxes existantes, à la création de nouvelles taxes et à l'ouverture d'emprunts, dans les limites fixées par l'article 31 du Décret du 5 janvier 1890.

e) L'examen du compte annuel prévu à l'art. 43 du dit décret.

f) L'étude des projets, plans et devis des travaux neufs ou d'entretien.

g) L'étude préparatoire et les propositions relatives aux affaires contentieuses.

h) L'étude de toutes autres questions du ressort de la Commission.

i) L'élaboration de toute modification au règlement intérieur.

j) Les décisions à prendre pour l'exécution des délibérations de la Commission Municipale ou sur les questions qui lui seront spécialement dévolues par la Commission.

k) Le concours à prêter au Président, au vu de l'art. 22 du Décret du 5 janvier 1890, et sur la proposition du Directeur Général pour les nominations, promotions et congés des employés au-dessus de L.E. 14, ainsi que pour le licenciement de tous employés classés.

l) Les décisions à prendre sur les dégrèvements de taxes et impôts pour motifs de droit, sur les pénalités fiscales ou sur les matières de même nature pouvant affecter les revenus municipaux, sur les taxes arriérées, etc.

m) La fixation de l'ordre du jour des séances de la Commission, sauf dans le cas d'extrême urgence, où le Président l'arrêtera lui-même.

n) L'instruction des réclamations contre la validité des élections et la rédaction des rapports à présenter à ce sujet à la Commission.

#### ART. 5.

##### *Attributions du Directeur Général.*

Le Directeur Général est nommé par le Gouvernement avec l'agrément de la Commission Municipale ; il est l'agent exécutif de la Municipalité. Il formule et signe avec le Président et le Vice-Président les correspondances ; il élabore le projet du budget et le

Arrêté portant modification à l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 27 juin 1904  
relatif à la réorganisation de la Municipalité d'Alexandrie (\*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Art. 45 du Décret du 5 janvier 1890 instituant <sup>27 juin.</sup>  
une Commission Municipale à Alexandrie ;

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 27 juin 1904,  
portant réorganisation de la Municipalité d'Alexandrie ;

ARRÊTE :

ART. 1<sup>er</sup>.— Les articles 3, 4 et 5 de l'Arrêté du 27 juin  
1904 sont abrogés et remplacés comme suit :

ART. 3.

*Attributions générales de la Délégation Municipale.*

La Délégation est l'organe administratif et exécutif permanent  
de la Municipalité.

Elle est assistée par un Directeur Général.

En cas d'absence ou d'empêchement prolongé du Directeur  
Général, la Délégation prend les mesures nécessaires pour assurer  
la bonne marche des affaires.

ART. 4.

*Attributions spéciales de la Délégation Municipale.*

Les attributions de la Délégation Municipale sont plus spéciale  
ment les suivantes :

a) La correspondance présentant une certaine importance et  
particulièrement avec le Ministère, les Administrations et autorités,  
les concessionnaires de services ou travaux publics ; elle sera  
signée par le Président ou le Vice-Président ou le Directeur Général.

b) L'examen des propositions budgétaires.

(\*) Journ. Off. 1<sup>er</sup> juillet, page 1547



15 mai.

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 17 mars 1912 ;

### ARRÊTE :

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique à Kafr el Sheikh sera puisée au Canal El Kassel à l'endroit situé au nord de Kantaret Kafr el Sheikh vis-à-vis le bureau d'Irrigation sur une longueur de 20 mètres marqué par des bornes.

2. — L'abreuvement des animaux se fera au canal d'El Kassel à l'endroit situé vis-à-vis le passage à niveau du chemin de fer de l'Etat sur une longueur de 50 mètres à partir du dit passage vers la direction sud.

3. — Le lavage du linge et des ustensiles domestiques se fera seulement au nord de l'endroit situé vis-à-vis le passage à niveau du chemin de fer.

4. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende ne dépassant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement n'excédant pas une semaine.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 15 mai 1912.

MOHAMMED MOHEB.

donnera la durée du congé auquel le fonctionnaire peut <sup>20 juin.</sup> prétendre pour l'étranger à partir du 1<sup>er</sup> janvier 1911, majorée du solde de congé qu'il pourrait avoir à son crédit pour ses services au 31 décembre 1910.

Si le fonctionnaire accomplit 25 ans de service après le 1<sup>er</sup> janvier 1911, le calcul sera fait sur la base indiquée dans le paragraphe précédent à partir du jour où il aura accompli cette période de service.

9<sup>e</sup> Il demeure entendu que la durée maxima du congé ordinaire pris dans le courant d'une même année avec ou sans prolongation, ne peut jamais excéder 3 mois et demi, lorsque le congé est accordé pour être passé à l'étranger.

*Le Caire, le 20 juin 1912.*

*Le Ministre des Finances,*

**AHMED HILMY.**

---

**ARRÊTÉ.**

Mesures en vue de prévenir la pollution de l'eau destinée à l'alimentation,  
à Kafr el Sheikh (\*).

---

**LE MOUDIR DE GHARBIEN,**

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Markaz de <sup>15 mai.</sup> Kafr el Sheikh en date du 26 novembre 1911 prise en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895 ;

(\*) Journ. Off. 20 juin, page 1526.

20 juin.

différence sera divisée par 4, 8 et donnera la durée du congé auquel l'employé peut prétendre pour l'étranger, majorée du solde de congé qu'il pourrait avoir à son crédit pour les périodes de service où il ne pouvait obtenir que deux mois de congé pour l'étranger par an.

Soit un employé qui compte 16 ans et 6 mois de service ou qui a atteint 46 ans et 6 mois d'âge au 31 décembre 1912, et qui avait un solde de congé de 15 jours pour l'étranger au 30 juin 1911 et a obtenu ensuite un congé d'un mois et 2 jours en 1911. La durée des congés obtenus à partir du 1<sup>er</sup> juillet 1911 (date à laquelle il a accompli 15 ans de service ou il a atteint 45 ans d'âge), étant d'un mois et 2 jours ou 32 jours, la période de service pour laquelle il a obtenu ce congé sera de  $32 \times 4,8 = 154$  jours. Sa période de service à partir du 1<sup>er</sup> juillet 1911 au 31 décembre 1912, étant de 540 jours, il reste 386 jours pour lesquels il n'a pas obtenu de congés. En divisant ce chiffre par 4,8, on obtient la durée du congé auquel il peut prétendre en 1912 pour l'étranger, soit 80 jours, cette période étant majorée du solde de 15 jours qui reste à son crédit pour ses services au 30 juin 1911, soit en tout 95 jours.

8<sup>e</sup> En ce qui concerne les fonctionnaires émargeant un traitement de L.E. 1.500 par an et au-dessus, et comptant 25 ans de service avant le 1<sup>er</sup> janvier 1911, le calcul sera fait sur la base indiquée au paragraphe 4 pour leurs années de service jusqu'au 31 décembre 1910.

A partir du 1<sup>er</sup> janvier 1911, la durée des congés obtenus pour l'étranger sera multipliée par 4 et le produit sera déduit du total des services du fonctionnaire depuis cette date jusqu'au 31 décembre de l'année au cours de laquelle il demande le congé; la différence sera divisée par 4 et

2 mois et 20 jours pour l'étranger à partir du 1<sup>er</sup> juin 1909 ;

1 mois et 10 jours pour l'Egypte à partir du 1<sup>er</sup> mai 1910 ;

2 mois et 5 jours pour l'étranger à partir du 1<sup>er</sup> juillet 1911.

La durée totale des congés pour l'étranger est de 4 mois et 25 jours ou 145 jours, celle pour l'Egypte est de 1 mois et 10 jours ou 40 jours.  $145 \times 6 = 870$  et  $40 \times 8 = 320$ , soit en tout 1190 jours pour lesquels il a obtenu des congés. La durée totale de ses services du 17 mai 1908 au 31 décembre 1912, étant de 4 ans, 7 mois et 15 jours ou 1665 jours, il reste 475 jours pour lesquels il n'a pas obtenu de congé. En divisant ce chiffre par 6 ou par 8, on obtient la durée du congé auquel il peut prétendre en 1912, soit 79 jours pour l'étranger ou 2 mois et 19 jours, et 59 jours pour l'Egypte ou 1 mois et 29 jours.

7° S'il s'agit de fonctionnaires ou employés qui peuvent prétendre à un congé ordinaire pour l'étranger de deux mois et demi par an avec cumul, la règle qui précède leur sera appliquée pour les périodes de service où ils ne peuvent prétendre qu'à deux mois de congé par an pour l'étranger. A partir du jour où ils peuvent prétendre à des congés annuels de deux mois et demi pour l'étranger, soit en raison de leurs périodes de service de 15 ans au moins, soit en raison de leur âge de 45 ans et au-dessus, la durée des congés obtenus pour l'étranger à partir du dit jour sera multipliée par 4, 8 et le produit sera déduit du total des services de l'employé depuis le jour où il peut prétendre à 2 mois et demi de congé par an jusqu'au 31 décembre de l'année au cours de laquelle il demande un congé ; la

20 juin.

b) A partir du 1<sup>er</sup> janvier 1911, s'il compte 15 ans de service ou s'il est âgé de 45 ans, il peut obtenir au cours de chaque année un congé ordinaire à traitement entier de deux mois et demi avec droit de cumul, si le congé doit être passé à l'étranger (Circulaires du Ministère des Finances en date des 8 mai 1911 n° 32.6/2 et 25 mai 1912 n° 34.17/22).

c) A partir du 1<sup>er</sup> janvier 1911, s'il émarge un traitement de L.E. 1.500 par an et au-dessus, il peut obtenir après vingt-cinq ans de service un congé annuel de trois mois avec cumul, si le congé doit être passé à l'étranger (Circulaire du Ministère des Finances du 8 mai 1911 n° 32.6/2).

4° Pour faire le calcul des droits aux congés de l'employé qui passe ses congés tantôt en Egypte, tantôt à l'étranger, il y a lieu de multiplier par 8 la durée des congés obtenus pour l'Egypte, et par 6 la durée des congés obtenus pour l'étranger et de déduire le produit de ces deux multiplications du total des services de l'employé arrêtés au 31 décembre de l'année au cours de laquelle il demande un congé ; la différence représentant le temps pour lequel l'employé n'a pas obtenu de congé et qui, divisé par 6 ou par 8, donne la durée exacte du congé auquel l'employé peut prétendre pour l'étranger ou pour l'Egypte.

5° Si les services de l'employé ou les congés qu'il a obtenus comprennent des fractions de mois, il y a lieu de convertir en jours les durées de services et de congés obtenus et de faire ensuite le calcul des droits au congé de la manière indiquée au paragraphe précédent. Aux fins de ce calcul, le mois de congé est toujours compté pour 30 jours et l'année de service pour 360 jours.

6° Soit un employé entré au service le 17 mai 1908 et qui a obtenu les congés suivants :

## MINISTÈRE DES FINANCES

DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ DE L'ÉTAT

## CIRCULAIRE N° 34. 17.12

Mode de calcul des congés des fonctionnaires et employés qui passent leurs congés tantôt en Égypte, tantôt à l'étranger (\*).

1° La circulaire du Ministère des Finances en date du 20 juin. 28 mai 1907 communiquant l'avis du Comité des Finances du 1<sup>er</sup> mai 1907 prescrit que les Administrations auront à s'adresser à ce Département pour établir le compte des congés des employés qui passent leurs congés tantôt en Égypte, tantôt à l'étranger.

2° Le Ministère des Finances ayant jugé plus pratique de faire faire ce compte par les Administrations elles-mêmes, a décidé de leur communiquer le mode de calcul pour établir le compte des congés dont il s'agit. Si l'Administration éprouve des difficultés pour l'établissement de ce compte, elle pourra s'adresser au Ministère des Finances en lui envoyant les états des services de ces agents avec indication des congés qu'ils ont déjà obtenus.

3° Tout d'abord, il convient de rappeler qu'aux termes des Règlements :

a) L'employé peut obtenir au cours de chaque année un congé ordinaire, avec traitement entier, de deux mois si le congé demandé doit être passé à l'étranger, ou d'un mois et demi si le congé doit être passé en Égypte (Art. 163, Chap. II, Sous-Chap. I du Code Financier).

(\*) Journ. Off. 29 juin. page 1525.

15 juin.

## MARKAZ DE SENNOURÈS

## N° 7

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Sennourès*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Sennourès	12	Tersa
2	El Zawia el-Khadra	13	Gabula
3	El Ekhsas	14	Garfess
4	Ezbet Mohamed Yousséf	15	Biahmou
5	El-Keab el-Gnadida	16	Kafr Fazara
6	El-Keab el-Kudima	17	Maasarat Doula
7	Abhit el-Hagar	18	Minchat Oteifa
8	El-Kelabiine	19	El-Zarbi
9	El-Saadich	20	Nakalifa
10	El-Siline	21	Ezbet Fanouts
11	Bani Osman	22	Kafr Mahfouz

## N° 8

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'El-Houda*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Roda	7	Forkos
2	Ezab Aboul-Seoud	8	El-Barrani
3	El-Roubyat	9	El-Azizyah
4	El-Komi	10	Mine
5	Aslan	11	Kafr Omeira
6	Tamyah	12	Kafr Rachouan

## N° 9

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Abourah*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Abouxah	10	Ezbet el-Kharaba
2	El-Guilani	11	Abou Guenchou
3	Zeid	12	Abchaway
4	Sanhour el-Baharia	13	El-Manchich
5	Fidimine	14	Ezbet Khaled Bey
6	Kafr Abboud	15	Lokandet Karouu
7	Senaron	16	El-Olwieh
8	Kafr Senaron	17	El-Tahawi
9	Ezbet Abou Gnehhah		

15 juin.

## N° 4

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Tobhar*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Tobhar	9	Kafr Mohamed Mahmoud
2	Abou Denkach	10	El-Mekrani
3	Manachi el-Khatib	11	El-Nazla
4	El-Khatib	12	Ahrit el-Gharbia
5	El-Atamna wal Mazaran	13	El-Agamiine
6	Garadou	14	El-Talat
7	Nawara	15	Anz
8	Abou Gandir		

## N° 5

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Kasr el-Guebali*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Kasr el-Guebali	5	Kahk
2	El-Chaouachna	6	Kasr el-Guebali
3	El-Machrak	7	Kafr el-Hamouli
4	Kafr el-Chaouachna		

## N° 6

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de El-Gharak el-Soltani*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Gharak el-Soltani	5	Kasr el-Bassel
2	Dania	6	Koufour Hechmat
3	El-Hagar	7	Tatoun
4	Ank		



15 juin.

## N° 2

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Seila*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Seila	6	El-Makatlu
2	El-Edwa	7	Sersena
3	El-Bassiounieh	8	Minchat Sersena
4	El-Salehieh	9	Metr Tares
5	El-Nasserieh		

## MARKAZ D'ETNA

## N° 3

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Etna*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Etna	13	El-Ezab
2	Motoul	14	Kafr el-Zafarani
3	El-Robh	15	Kalhana
4	Bahr Aboul Mir	16	El-Hadika
5	El-Minia	17	Minchat Rabih
6	Chadmouh	18	Abou Deffia
7	El-Ghaba	19	Ezbet Kalamchah
8	Minchat Halfa	20	El-Hamidia
9	El-Seedn	21	Kalamchah
10	Abou Sir Defennou	22	Defennou
11	El-Sawafra	23	El-Gaafra
12	Maasaret Arafra	24	Atamna el-Gaafra

**N° 7**

15 juil.

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Achmant*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Achmant	5	Kafr Achmant
2	Bani Adl	6	Al Hafer
3	Bani Hodeir	7	Dallass
4	El-Maimoun	8	Guézirel Abou Saleh

**N° 8***Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Abou Sir el-Malak*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Abou Sir el-Malak	6	El-Nakharin
2	Wana el-Kess	7	El-Nawamiss
3	Anfast Bani Hebhein	8	Bahabachène
4	Massaret Abou Sir	9	Kariet el-Humam
5	Tansa el-Malak		

**MOUDIRIEH DE FAYOUM****MARKAZ DE FAYOUM****N° 1***Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Fayoum*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Lahoun	11	Senoûar
2	Bani-Saleh	12	Kafr Khaled
3	Zawiet el-Keroussa	13	El-Masloub
4	El-Sonbat	14	El-Anam
5	Ezbet El-Wakf	15	Hawwaret El-Maghta
6	El-Nassaria	16	Demon
7	El-Mandara	17	Demechkeïn
8	Menchat Abdallah	18	Hawwaret Atlan
9	Kouhafa	19	Abguig
10	Dar el-Ramad	20	Dessia

15 juin.

## N° 5

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Noun*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Nana	17	Ehwa
2	Kafr Abou Ouhba	18	Kella
3	Touwa	19	El-Chobak
4	Bani Ahmad	20	Ezbet el-Chater Zada
5	Tansa Bani Mallou	21	Manahra
6	Konboch el-Hamra	22	Minchat el-Hugg
7	Manial Moussa	23	Bahnammouh
8	Deir Barawa	24	Kalbu
9	Barawa el-Wakf	25	Mayana
10	Nazlet Khalaf	26	Nazlet el-Macharka
11	El-Bahsamoun.	27	El-Messid
12	Saft Rachin	28	Ehnasia el-Madina
13	Fazura	29	Kafr el-Khalidi
14	Bani Moomena	30	Mauharou
15	Kom el-Nour	31	Kom el-Assara
16	Kom el-Raml el-Kebli	32	Idrassia

## MARKAZ DE WASTA

## N° 6

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Wasta*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Wasta	11	Guéziret el-Massaouda
2	El-Haram	12	Zawiet el-Masloub
3	Saft Maydoun	13	El-Masloub
4	Atwab	14	Kom Abou Radi
5	Maydoun	15	About
6	Atf Efoua	16	Kafr Ebfig
7	Guéziret el-Our	17	Keman el-Arouss
8	Efoua	18	Bani Ghoneim
9	El-Houma	19	El-Diabiel
10	Kafr Bani Osman	20	Kom Idriga

## MARKAZ DE BEBA

15 juin.

## N° 3

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Beba*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Kufr Mansour	15	Hellia
2	El-Baranka	16	Sads el Omaru
3	Om el-Ganazir	17	Miniet el Guid
4	Bani Madi	18	Kafr Goman
5	Bani Awad	19	El Fokaii
6	Bani Mohamed el-Charkia	20	Gueziret el Fokaii
7	Ghiada el Gharbia	21	Gabal el-Nour
8	Bani Kassem	22	Bani Khalil
9	Taha Libicha	23	Ghiada el-Charkia
10	Kafr el-Manuchi	24	Gueziret Beha
11	Abou Sherhan	25	El Modell
12	Tarchoub	26	Harabchant
13	Nazlet Aly Kilani	27	Kom el-Saayda
14	Rizket el-Macharka		

## N° 4

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Somosta el-Wakf*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Somosta el-Wakf	13	Handafa
2	Kafr Bani Aly	14	Nazlet el-Dil
3	Minchat Abou Mlig	15	Nazlet Koftan Bacha
4	Dachtout	16	Bani Mohamed Rached
5	Dechâcha	17	Kufr el-Cheikh Ayed
6	Bani Hella	18	Zawiet el-Nawin
7	El-Shantour	19	Nazlet el-Zawia
8	El-Cassaba	20	Mazoura
9	Nazlet Said	21	Nagh Ghidan.
10	Bedahl	22	Somosta el-Soltani
11	El-Assakra	23	Ezbet el Chantour
12	Sarabo		

15 juin.

**MOUDIRIEH DE BÉNI-SOUËF****MARKAZ BÉNI-SOUËF****N° 1***Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Béni-Souëf*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Bani Zayed	14	Bani Bekhit
2	Bouch	15	Bani Affan
3	El-Chanawiah	16	El-Guezira el-Gharbin
4	Tahabouch	17	Tazmant el-Zawaya
5	Nazlet Oherif Bacha	18	Demouchia
6	El-Dawalta	19	El-Hallaabia
7	Mankarich	20	Barout el-Bakar
8	Nazlet Abou Sélim	21	Nagh el-Alaima
9	El-Kom el-Ahmar	22	Bayud el-Nassara
10	Bani Hamad	23	Bani Salman el-Charkia
11	El-Hakamma	24	Sannour
12	Bani Attia	25	El-Dabahna
13	Bani Haroun	26	El-Mallahia

**N° 2***Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Belepia*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Belefa	14	Kom el-Raml el-Bahari
2	Baha el-Agonz	15	Sedmant el-Gabel
3	Kom Abou Khallad	16	Nazlet Chaouich
4	El-Borg	17	Bani Radwan
5	Temafayoum	18	El-Awawna
6	Manial Ghidan	19	Menchat el-Omara
7	Massaret Nahsan	20	Charba
8	Nazlet el-Saadna	21	El-Nawayra
9	Dandil.	22	Ehnassia el-Khadra
10	Haguer Bani Suliman	23	Manial Hani
11	Abechna et Bani Mousa	24	El-Haraga
12	Kay	25	Minchat Khalbous
13	El-Zériha		

## MARKAZ DE FARESCOUR

15 juin.

## N° 17

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Farescour*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Tarha	11	El-Barachiah
2	El-Atwa	12	Dakahlah
3	El-Dahra	13	Kafr Abou Admah
4	El-Ghawabine	14	Farescour
5	El-Salmia	15	Ezbet el-Haggah
6	El-Naggarine	16	Kafr el-Arab
7	El-Khalifa	17	El-Ghounemiah
8	El-Abidia	18	El-Rahamna
9	El-Hourani	19	Kafr el-Chennaoni
10	Mit el-Chioukh	20	Cherbass

## N° 18

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Damiette*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Ezbet el-Borg	8	El-Adliah
2	Chat el-Oheikh Dorgham	9	Chat el-Chnarah
3	Chat el-Khayyata	10	Ezab el-Kash
4	Chat Greba	11	Awlad Hamam
5	Ezbet el-Lahm	12	El-Bostan et Kafr Tolmayyakh
6	Chat Gheit el-Nassara	13	Ezab el-Bassarta
7	Chat Mohelb Wel-Sayyalah		

## N° 19

*Liste des villages relevant du tribunal cantonal d'El-Zarka*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Sérou	5	El-Zantra
2	Kafr El-Mayasra	6	Cheremsah
3	El-Zarka	7	Kafr Taki
4	Mit el-Kholi Abdolla	8	Bossat Karim el-Dine

15 juil.

## N° 15

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal  
de Berimbal el-Guedida*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Berimbal el-Guedida	10	Berimbal el-Kadima
2	El-Gueneima	11	Mit el-Kommos
3	Mit Hadid	12	El-Kordi
4	Menchat Assem	13	Kafr el-Kordi
5	Mit Assem	14	El-Mahmoudia
6	Kafr Abou Zekri	15	Ezbet Abderrahman
7	Kafr Kunnich	16	Mit Salsil
8	Kafr Allam	17	El-Gawaber
9	Rubia	18	Kafr el-Guedid

## N° 16

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Mit-Fayes*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Kafr Abdel-Moumen et El-Cheikh Radwan	12	Diarb el-Khodar
2	Gueziret el-Qebah	13	Mit Tarif
3	Mit Dafer	14	Mit el-Araya
4	El-Mersah	15	Mit Charaf
5	El-Khachachnah	16	Mit Sandan
6	Mit Roumi	17	Achmoun el-Rommane
7	Mit Sweid et Tobeil	18	Mit el-Khodi Moumen
8	Mit Farès et son Kafr	19	Kafr el-Salahat
9	Mit Adlan	20	Tanah
10	El-Salahat	21	Kafr Tanah
11	Béni Elbeid	22	Mit Mahmoud

## MARKAZ DE DEKERNES

15 juin.

## N° 13

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Dekernes*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Neguir et Mit-Chaddad	11	El-Kebab el-Soghrah
2	Kafr el-Zahayrah	12	Mit el-Halloug
3	Kafr Abou Nasser	13	Kafr el-Kebab
4	El-Azaznah	14	El-Darnksah
5	Dekernes	15	Mit el-Nassarah
6	El-Nazl	16	Mit Taher
7	El-Kebab el-Kobrnh	17	Mit Temannu
8	Demon el-Sebakh	18	El-Kalioubiah
9	Mit el-Nabhal	19	El-Baghalat
10	Mit el-Soudan		

## N° 14

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Menzaleh*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Mit Meragga Salsil	20	El-Houtu
2	El-Gamalia	21	El-Orban
3	El-Bosrat	22	Awlad Nasser
4	El-Mawagned	23	El-Amarna
5	Mit Khodeir	24	Awlad Nour
6	Kafr Haggag	25	El-Khalayfah
7	El-Sanania	26	El-Katchah
8	El-Kharabah	27	El-Doheir
9	El-Fouroussat	28	El-Matarieh
10	Guedayyedet el-Menzaleh	29	Awlad Alam
11	El-Menzaleh	30	El-Hanayda
12	Mit Cherif	31	El-Bassaylah
13	Ezbet el-Tawabru	32	El-Kazakza
14	El-Saymah	33	Awlad Bana
15	El-Ahmadiah	34	Awlad Hanna
16	El-Cheboul	35	Awlad Sabbour
17	El-Baghalat	36	Awlad Serag
18	El-Asafrah	37	El-Katnylah
19	El-Aguirah	38	El-Gamamlah



15 juin

## N° 11

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'El-Bayoum*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Ou el-Zein	13	Kom el-Achraf
2	Chenbarah el-Maymouna	14	Beni Abbad
3	Kafr el-Tamimi	15	Kafr Nakhla Yacoub
4	Mit Yaiche et ses Kafrs	16	Tafahmet el-Achraf
5	Kafr el-Mohammadieh	17	Kafr Barbari Soleiman
6	Mit Abou Khaled et Kafr Aly Badrah	18	Mit el-Korachi
7	Gnesfa	19	Kafr Abdel Malek Mansour
8	Meska	20	Deweda
9	Kafr el-Heguzi	21	Mit Abou Arabi
10	Kafr Atallah Soleiman	22	Kafr el-Mekdam
11	El-Bayoum	23	Bahnia
12	El-Hamarnah	24	Kafr Abou Nagah
		25	El-Hakimieh

## MARKAZ D'AGA

## N° 12

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Agou*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Agou	18	Borg Nour el-Hommos
2	Hamaka	19	El-Bahw Farik
3	Kafr el-Nougala	20	Telbant
4	Choubrawiche	21	El-Bellouk
5	Mit Bezwa et Kafr Osman Selim	22	El-Deir
6	Kafr Awad el-Seneita	23	El-Salamieh
7	Chanacha	24	Kafr el-Lawandi
8	El-tharraka	25	Karamount el-Bahou
9	Mit el-Aamel	26	Choubrah el-Bahou
10	Choufas	27	El-Sabakha
11	Sanguid	28	Nawaça el-Gheit
12	Chanissah	29	Sanbokht
13	Kafr el-Charakwa el-Seneita	30	Miniet Samanoud
14	El-Dêrs et Kafr Latif	31	Garrah
15	Boktares	32	Kafr Diarb Bektars
16	Diarb Boktares	33	Mit Aboul-Hares
17	Menchat el-Ekhwa	34	Nawaça el-Bahr

N° 9

15 juin

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Damas*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Damas	17	El-Mandarrah et Kafr el-Mandarrah
2	Etnida	18	Mit-Fadalah
3	El-Bouba	19	Mit Aboul-Hussein
4	Balnida	20	Daruwa
5	Kafr Behech et Ibrahim Charaf	21	Abou Daoud el-Enah
6	Suhragt el-Soghra et Kafr el-Sayed	22	Galmouh
7	Ficha Baya	23	Mit-Meqneel
8	Mit-Echna	24	Karkirah
9	Mit-Damsis et Kafr Abou Gorg.	25	Abadiet Derwa
10	Barhamtouche	26	Tanamel el-Gharbi et Ezhet el-Sayed
11	Kafr el-Eneanya	27	Tanamel el-Charki
12	Kafr Abdel-Amin Hassaballah	28	Kafr Teelah
13	Enchassiah	29	Kafr Naaman
14	Ekhtal	30	Sanafa
15	Mit Masseoud	31	Talm el-Marg
16	Chiwah	32	Tahway

N° 10

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal  
de El-Menchat el-Soghra*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Menchat el-Kobrah	12	El-Keytoun
2	Kafr Mansour	13	Kafr Salib Salim Salama
3	Kafr Esneit	14	Kafr Mit el-Ezz
4	Esneit	15	Kafr el-Cheikh
5	Kafr Chokr	16	Mit el-Ezz
6	Mit el-Dorreig	17	Kafr Abdel-Sayed Nawwar
7	El-Menchat el-Soghra	18	Kafr el-Chahawi Khater
8	Testa	19	Hala
9	Kafr Testa	20	El-Saffein
10	El-Zamrounia		
11	Kafr Rugah et Kafr Fajous Masseoud		

15 juin.

## N° 7

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Diarb Négm*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Diarb Négm	15	Menchat Kassim Bacha
2	Kafr el-Bachn	16	Ekrach
3	Farghan	17	El-Assayed
4	Menchat Sahbarah	18	Kafr el-Hug Hassan
5	Chenbareh Menkala	19	Debeig
6	Ekwa	20	El-Missah
7	El-Katayeh	21	Barankim
8	Saft Zereik	22	El-Hawaber
9	Tall el-Kadi	23	Menchat Helal
10	El-Manassfour	24	Monahrit
11	Safour	25	Hesset el-Rohban
12	Diarb el-Souk	26	Karmout Sahbarah
13	Kafr Abou Berri	27	Kafr el-Lebla
14	El-Gawashina	28	Karadis

## MARKAZ DE MIT-GHAMR

## N° 8

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Mit-Ghamr*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Mit-Ghamr et Kafr el-Batal	15	Kafr Daoud Matar
2	Kafr el-Chahid	16	Kafr el-Bahdytah
3	Sahragt el-Kobra et Kafr Guirguis Youssef	17	Kafr Aly Abdallah
4	El-Maassurah et ses Kafs	18	Chalouche
5	El-Dehommiah.	19	Sintemay
6	Kafr el-Ghouri	20	Awlilah
7	Mit-Nagui	21	Kom el-Nour et Kafr el-Dalil
8	Kafr el-Wazir	22	Dakâdous
9	Kafr el-Charâkwa	23	Mit-Mohsen
10	Kafr el-Gohannami	24	Senbon Makâm
11	Doumdite et Kafr Mahmoud Nafë	25	Kafr Abou Nahlan
12	Mit el-Faramâoui	26	Bechla
13	Kafr Soleimân Tadros	27	Kafr Sarnaga
14	Kafr Ibrahim Youssef	28	Sarnaga
		29	Choubrah Sonrah

15 juin.

## N° 5

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Om el-Diab*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Om el-Diab	9	Zafar
2	El-Beida et Kafr Mohammed Chahine	10	El-Sannarah
3	Tamay el-Amdid et Kafr Mohammed el-Temsah	11	El-Samal
4	El-Rohh	12	Kafr el-Amir Abdallah
5	Ghorour.	13	Kafr Aly effendi el-Sayed.
6	Sadakah	14	Abou Daoud el-Sabbakh
7	El-Khamsa	15	El-Makatau
8	Kafr Sengah	16	Mit-Guerah
		17	Mit-Lozn

## N° 6

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Abou Karmit*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Guenmeizet Barghout	10	O'houbra Sendi
2	Kufr Salama	11	Menchat Youssef Mansour
3	Kafr Azzam	12	Ghazalah
4	El-Galaylah	13	Kafr Ghaunau
5	Abou Karmit	14	El-Sania
6	El-Hagayza	15	El-Bachnini
7	Kafr Saad	16	Kafr Kansoh
8	Barquein	17	El-Seweini
9	Monagsheiu		

15 juin.

## N° 3

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de  
Kufr Badway el-Kadim*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Mit Mehallet Damana	10	Salamoun
2	Choha	11	Taranis el-Bahr
3	El-Baramoun	12	El-Baddalah
4	Kufr el-Aagar	13	Kufr el-Elon
5	Kufr el-Baramoun *	14	Kufr Saafan
6	Kufr Badway el-Guedid	15	Mehallet Damana
7	Kufr Badway el-Kadim	16	Kufr el-Buz
8	Badway	17	Donguelt
9	Miniet Badway	18	Mehallet Engmk

## MARKAZ DE SIMBELLAWAIN

## N° 4

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Simbellawain*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Simbellawain	17	Kufr Mohammed el-Chennaou
2	Balamoun	18	El-Amid
3	Kufr Youssef Awad	19	Kufr Bani Sukem
4	Kufr el-Rouq	20	Kufr el-Chorafa
5	Borg Nour el-Arab	21	Taranis el-Arab
6	El-Bakkaria	22	Bachams
7	Toukh el-Aklani	23	Kufr Mit-Ghorab
8	Nob Tarif	24	Kufr Tanboul el-Guedid
9	Keneibra	25	Tanboul el-Kobra
10	Aboul Nasr	26	Kufr Tanboul el-Kadim
11	Mit Gharita	27	Mit-Ghorab
12	Choubra Kebalah	28	Choubrah Hor
13	Temay el-Zahayrah	29	El-Awramane
14	Kufr Badaoui Guirguis	30	El-Zorsiki
15	Diou el-Wosta	31	Tonbarah
16	El-Hassaynah	32	Kufr Choubrahor

## MOUDIRIEH DE DAKAHLIEH

15 juil.

## MARKAZ DE MANSOURAH

## N° 1

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Mansourah*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Salaka	11	El-Redania
2	Nekeita	12	Kufr Mit Fatek
3	Awiche el-Hagar	13	Mit Mazah
4	Mit-Sandoub	14	Kolonguil
5	El-Hawawehali	15	El-Khiaria
6	Guedila	16	Bahkira
7	Sallant	17	Kafr el-Badanass
8	Mit-Khamisset Kafr-el-Mogui	18	Mit Badr Khamiss
9	Mit el-Sarem	19	Sandoubet Kafr-el-Manasrah.
10	El-Danabiq		

## N° 2

*Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Tellina*

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Beddein	15	Chawah
2	Choubra Beddein	16	Barknaks
3	Telhana	17	Mit Klmryoun
4	Kafr Telhana	18	Deir Awarern
5	Kafr el-Amshouti	19	El-Malhah
6	Kom el-Taaleb	20	Kom Bani Meras
7	Gemmeizet Belgay	21	El-Khalig
8	Kom el-Deris	22	El-Taalabul el-Baklia
9	Belgay	23	Mit Azzoun
10	Galia	24	Mit El-Akrad
11	El-Zammar	25	El-Tamad el-Hagar
12	Mit Aly	26	El-Metouh
13	Guedayedet el-Hala	27	Menchat Battach
14	Mit Awwam	28	El-Makhzan

15 juin.

El-Menzeleh ... ..	» » 14
Berimbai el-Guedida... ..	» » 15
Mit-Farès ... ..	» » 16
Farescour ... ..	» » 17
Damiette ... ..	» » 18
El-Zarka ... ..	» » 19

## b) Moudirieh de Béni-Souef.

Béni-Souef... ..	Liste n° 1
Béléfia ... ..	» » 2
Beba ... ..	» » 3
Somosta el-Wakf ... ..	» » 4
Nana ... ..	» » 5
El-Wastu ... ..	» » 6
Achmant ... ..	» » 7
Abou Sir el-Mulak ... ..	» » 8

## c) Moudirieh de Fayoum.

Fayoum ... ..	Liste n° 1
Seilah ... ..	» » 2
Etsa ... ..	» » 3
Tobhar ... ..	» » 4
Kasr el-Guebali... ..	» » 5
El-Gharak el-Soltani... ..	» » 6
Sennourès ... ..	» » 7
El-Rodah ... ..	» » 8
Abouzaïh ... ..	» » 9

Le Caire, le 15 juin 1912.

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé): HUSSEIN RUEHD1.

(Traduction.)

**Arrêté déterminant les circonscriptions des tribunaux cantonaux  
dans les moudiries de Dakahlieh, Béni-Souef et Fayoum (\*).**

**LE MINISTRE DE LA JUSTICE,**

Vu l'art. 2 de la Loi n° 11 de 1912 instituant la justice cantonale ;

Vu Notre Arrêté en date du 15 juin 1912 instituant des tribunaux cantonaux dans les Moudiries de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum ;

Sur l'avis conforme du Ministre de l'Intérieur ;

**ARRÊTE :**

Les circonscriptions des tribunaux ci-après comprennent les villages indiqués sur les listes ci-annexées et dont les numéros figurent en regard du nom de chaque tribunal :

**a) Moudirieh de Dakahlieh.**

Mansourah	...	...	...	...	...	Liste n°	1
Telbana	...	...	...	...	...	» »	2
Kafr Badway el-Kadim	...	...	...	...	...	» »	3
Simbellawein	...	...	...	...	...	» »	4
Om el-Diab	...	...	...	...	...	» »	5
Abou Karanit	...	...	...	...	...	» »	6
Diarb Negui	...	...	...	...	...	» »	7
Mit-Ghamr	...	...	...	...	...	» »	8
Damas	...	...	...	...	...	» »	9
El-Menchat el-Soghra	...	...	...	...	...	» »	10
El-Bayoum	...	...	...	...	...	» »	11
Aga	...	...	...	...	...	» »	12
Dékernès	...	...	...	...	...	» »	13

(\*) Jouru. Off. 24 juin, supplément.



15 juin.

c) *Markaz de Wasta.*

Un tribunal cantonal à Wasta.

- |   |   |                       |
|---|---|-----------------------|
| » | » | au village d'Achnaut. |
| » | » | d'Abou Sir el-Malak.  |

3. — *Moudirieh de Fayoum.*a) *Markaz de Fayoum.*

Un tribunal cantonal dans la ville de Fayoum.

- |   |   |                       |
|---|---|-----------------------|
| » | » | au village de Seilah. |
|---|---|-----------------------|

b) *Markaz d'Etsa.*

Un tribunal cantonal à Etsa.

- |   |   |                         |
|---|---|-------------------------|
| » | » | au village de Tobhar.   |
| » | » | de Kasr el-Guebali.     |
| » | » | d'El-Gharak el-Soltani. |

c) *Markaz de Sennourès.*

Un tribunal cantonal à Sennourès.

- |   |   |                        |
|---|---|------------------------|
| » | » | au village d'El-Rodah. |
| » | » | d'Abouxah.             |

## ART. 2.

Ces tribunaux fonctionneront à partir du 1<sup>er</sup> juillet 1912.

Le Caire, le 15 juin 1912.

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

*(Traduction.)*

c) *Markaz de Mit-Ghamr.*

15 juin

Un tribunal cantonal à Mit-Ghamr.

- » » au village de Damas.
- » » » d'El-Menchat el-Soghra.
- » » » d'El-Bayoum.

d) *Markaz d'Aga.*

Un tribunal cantonal à Aga.

e) *Markaz de Dékernès.*

Un tribunal cantonal à Dékernès.

- » » au village d'El-Menzaleh.
- » » » de Bérimal el-Guédida.
- » » » de Mit-Farès.

f) *Markaz de Farescour.*

Un tribunal cantonal à Farescour.

- » » dans la ville de Damiette.
- » » au village d'El-Zarka.

**2. — Moudirieh de Béni-Souef.**a) *Markaz de Béni-Souef.*

Un tribunal cantonal dans la ville de Béni-Souef.

- » » » le village de Béléfia.

b) *Markaz de Béba.*

Un tribunal cantonal à Béba.

- » » au village de Somosta el-Wakf.
- » » » de Nana.

15 juin.

## ART. 2.

Ces tribunaux fonctionneront à partir du 1<sup>er</sup> juillet 1912.  
Le Caire, le 15 juin 1912.

*Le Ministre de la Justice,*  
(Signé) : HUSSEIN RICHDI.

(Traduction).

Arrêté instituant des tribunaux cantonaux aux moudirihs de Dakahlieh,  
Béni-Souef et Fayoum (\*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'art. 1<sup>er</sup> de la Loi n° 11 de 1912 instituant la justice  
cantonale ;

## ARRÊTE :

## ARTICLE PREMIER.

Des tribunaux cantonaux seront institués dans les localités  
suivantes :

## 1. — Moudirieh de Dakahlieh.

a) *Markaz de Mansourah.*

Un tribunal cantonal dans la ville de Mansourah.

» » au village de Telbana.

» » Kafr Badway el-Kadim.

b) *Markaz de Simbellawein.*

Un tribunal cantonal à Simbellawein.

» » au village d'Om el-Diab.

» » d'Abou Karamit.

» » de Diarb Negrn.

(\*) Journ. Off. 21 juin, supplément.

Arrêté instituant des tribunaux de justice sommaire aux districts suivants :  
Aga, Dékernès, Fareskour (Dakahlieh); Béba, Wasta (Béni-Souef); Se-  
nourès, Etsa (Fayoum) (\*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'art. 8 du Règlement de Réorganisation des Tribunaux  
Indigènes, modifié par la Loi n° 5 de 1904 (14 février);

15 juin.

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Des tribunaux de justice sommaire seront institués aux  
Markaz ci-après :

1. — Moudiriah de Dakahlieh.

Au Markaz de Aga.

» » Dékernès.

» » Fareskour.

2. — Moudiriah de Béni-Souef.

Au Markaz de Béba.

» » Wasta.

3. — Moudiriah de Fayoum.

Au Markaz de Seennourès.

» » Etsa.

La circonscription de chaque tribunal comprend le  
Markaz respectif.

(\*) Journ. Off. 24 juin, supplément.

17 juin

suite au Règlement du 29 août 1904 annexé à la loi sus-visée : *Raffineries de pétrole*.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 17 juin 1912.

M. SAÏO.

---

Convention postale universelle.

L'adhésion de l'*Éthiopie* à l'arrangement conclu à Rome le 26 mai 1906 (\*).

---

M. le Président de la Confédération Suisse vient de notifier au Ministère des Affaires Étrangères, en conformité de l'Art. 15 de l'arrangement conclu à Rome le 26 mai 1906 pour l'échange des lettres et boîtes avec valeur déclarée, et de l'Art. 24 de la Convention postale universelle, l'adhésion de l'*Éthiopie* au dit arrangement. Aux termes de la communication de M. le Président de la Confédération Suisse, cette participation de l'*Éthiopie* à l'échange des lettres et boîtes avec valeur déclarée doit entrer en vigueur immédiatement.

(\*) Journ. Off. 24 juin, page 1485.

---

2. — Toute contravention aux dispositions qui précèdent 16 juin.  
sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 et d'un  
emprisonnement ne dépassant pas une semaine ou d'une de  
ces deux peines seulement.

Les huîtres et coquillages seront saisis et confisqués.

3. — L'Arrêté du 30 juin 1895, sus-visé, est rapporté.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de  
la date de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 16 juin 1912.

M. Saffo.

---

#### ARRÊTÉ.

Modifications à la liste des établissements incommodes, insalubres  
ou dangereux (\*).

---

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Article 2 de la Loi n° 13 de 1904 sur les établisse- 17 juin.  
ments incommodes, insalubres ou dangereux ;

#### ARRÊTÉ :

1. — Les établissements suivants seront compris parmi  
les établissements incommodes, insalubres ou dangereux  
et ajoutés à la classe I, Catégorie A, du tableau faisant

(\*) Journ. Off. 19 juin. page 1443.

9 juin.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fayoum, le 9 juin 1912 (23 Gannad Akher 1330).

IBRAHIM HALIM,

---

**ARRÊTÉ.**

**Interdiction de la pêche et de la mise en vente des huîtres et coquillages ( ).**

---

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

16 juin.

Vu l'Arrêté de ce Ministère en date du 30 juin 1895, interdisant la pêche et la vente des huîtres du 1<sup>er</sup> mai jusqu'au 1<sup>er</sup> septembre de chaque année ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 17 mai 1912, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

**ARRÊTE :**

1. — La pêche des huîtres dans les eaux égyptiennes et sur le parcours du Canal de Suez et leur mise en vente dans toute l'Egypte sont interdites du 1<sup>er</sup> mai jusqu'au 1<sup>er</sup> septembre de chaque année. En cas de menace d'épidémie le Ministre de l'Intérieur a le droit, en dehors de cette période, d'interdire par simple arrêté la pêche des huîtres et de toute autre espèce de coquillages dans les zones qu'il déterminera et leur mise en vente dans toute l'Egypte pendant la durée qu'il jugera nécessaire.

**ARRÊTÉ.**

Éclairage, balayage et arrosage au village Etsa (Fayoum (\*).

**LE MOUDIR DE FAYOUM,**

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial pris en séance du 30 mai 1912;

**ARRÊTE :**

1. — Les habitants du village Etsa (District d'Etsa, 9 juin. Fayoum) sont tenus de maintenir en état de propreté le sol devant et autour de leurs maisons et magasins.

Ils devront à cet effet faire balayer et arroser deux fois par jour, l'une dans les 2 heures après le lever du soleil et l'autre dans les 2 heures avant le coucher.

2. — Ils sont également obligés de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs maisons et magasins donnant sur la voie publique et de la tenir allumée tous les soirs depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le 12 et le 18 du mois, suivant le calendrier arabe.

L'autorité locale pourra autoriser l'emploi d'une seule lanterne pour deux ou trois jusqu'à quatre maisons contiguës à la suite d'accord entre les habitants constaté par écrit.

3. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 25.

(\*) Journ. Off. 17 juin, page 1424.



6 juin.

Toutefois, en cas de récidive ou de l'exercice de la profession de vendeur ambulancier sans permis ou sans porter la plaque réglementaire, l'amende pourra être portée jusqu'à P.T. 100.

Outre les peines ci-dessus prévues le permis pourra, en cas de récidive, être retiré au contrevenant provisoirement ou définitivement par le Gouvernorat sur le vu du jugement de condamnation.

Il en sera de même en cas de condamnation définitive pour crime ou délit.

#### ART. 12.

Les arrêtés sur les vendeurs ambulants en date du 22 décembre 1903 et du 31 janvier 1907 sont abrogés.

#### ART. 13.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication dans le *Journal Officiel*.

Le 6 juin 1912.

M. MAHMOUD.

---

## ART. 6.

6 juin.

Il est interdit aux vendeurs ambulants d'offrir des marchandises en leur attribuant une nature autre que leur vraie nature.

## ART. 7.

Il est défendu aux vendeurs ambulants d'avoir en leur possession des photographies, peintures, gravures ou livres obscènes.

## ART. 8.

Il est interdit aux vendeurs ambulants de s'offrir comme guides publics.

## ART. 9.

Il est défendu aux vendeurs ambulants de crier leurs marchandises à haute voix d'une manière à troubler la tranquillité des habitants.

## ART. 10.

Tout vendeur ambulant ayant perdu son permis, sa plaque ou celle de sa charrette, est tenu d'en aviser le Gouvernorat qui, après justification, lui en délivrera un autre.

## ART 11.

Toute contravention aux dispositions de cet arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 25.

6 juin.

## ART. 3.

Les vendeurs ambulants autorisés devront porter au bras droit une plaque sur laquelle est inscrit, en chiffres arabes et européens, le numéro du permis.

Les vendeurs ambulants se servant d'une charrette devront clouer sur les deux côtés de leur charrette d'une manière visible une autre plaque portant le numéro de leur permis en chiffres arabes et européens.

Les plaques seront délivrées par le Gouvernorat contre paiement du prix qui ne pourra dépasser P.T. 5.

## ART. 4.

Les vendeurs ambulants se servant de charrettes ne devront pas circuler ni stationner avec leurs charrettes dans les rues qui seront désignées par Arrêté du Gouvernorat.

Il leur est également interdit de stationner aux débouchés des rues ou ruelles, ou aux endroits auxquels les agents de police leur ordonneraient, pour les besoins du service, de ne pas stationner.

## ART. 5.

Il est interdit aux vendeurs ambulants de molester les passants ou de les ennuyer par des sollicitations importunes ou de stationner sous les vérandahs des hôtels à moins qu'ils n'y soient appelés à la demande des clients de l'hôtel. Il leur est également interdit de stationner devant les magasins d'une manière à entraver la circulation et la libre entrée.

Règlement concernant les vendeurs ambulants à Port-Saïd ( ).

## LE GOUVERNEUR DU CANAL,

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 17 mai 1912, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889; 6 juin

### ARRÊTE :

#### ARTICLE PREMIER.

Tout individu qui exerce actuellement ou qui voudra exercer à l'avenir la profession de vendeur ambulant dans la ville de Port-Saïd et dans son port, devra au préalable obtenir un permis du Gouvernorat.

Ce permis devra être présenté à toute réquisition des agents de police.

Le permis ne sera accordé qu'à celui qui aurait justifié qu'il est de bonnes vie et mœurs.

#### Art. 2.

Il y aura deux genres de permis pour les vendeurs ambulants dont un pour les vendeurs ambulants sans charrettes et l'autre pour les vendeurs ambulants se servant d'une charrette.

Nul ne pourra être porteur des deux genres de permis à la fois.

(\*) Journ. Off. 17 juin, page 1423.

11 juin.

ART. 29. — Dans le cas où le défendeur est condamné, la poursuite pour le recouvrement des droits devra être dirigée contre lui. S'il est insolvable, on pourra recourir, lorsque le montant de la demande est supérieur à P.T. 500, contre la partie qui, déjà admise à l'assistance, aura obtenu gain de cause.

ART. 30. — Les droits afférents aux procès dans lesquels l'assistance a été requise, seront inscrits sur un registre ad hoc.

## CHAPITRE V.

### Dispositions générales.

---

ART. 31. — Le recouvrement des droits et frais prévus au présent règlement, ainsi que la réception, la conservation et la livraison des sommes et objets déposés, se feront par les soins des greffiers des tribunaux cantonaux, sous le contrôle du Ministère de la Justice et conformément aux instructions qui seront élaborées par le dit Département d'accord avec le Ministère des Finances pour servir de guide dans les travaux de comptabilité.

ART. 32. — Les instructions à donner en exécution du présent Règlement seront arrêtées par le Ministre de la Justice.

(Traduction.)

---

ART. 24. — Dans le cas où l'opposition n'a pas été faite 14 juin.  
contre l'état des droits, ou a été formée et vidée, et que la  
partie refuse de payer, le greffier du tribunal cantonal devra  
envoyer l'affaire au greffier du tribunal de justice sommaire  
qui procédera au recouvrement par les mêmes voies que pour  
les droits dus aux tribunaux de justice sommaire.

## CHAPITRE IV.

### De l'Assistance judiciaire.

ART. 25. — Les indigents, demandeurs ou défendeurs,  
pourront obtenir l'assistance judiciaire. Cette assistance  
produit la gratuité de tous les actes judiciaires ou admini-  
stratifs.

ART. 26. — Pour obtenir l'assistance judiciaire, l'inté-  
ressé devra présenter au tribunal cantonal, au jour de l'au-  
dience, un certificat d'indigence signé par l'Omdah et le  
Sarraf.

ART. 27. — Le tribunal statuera sur l'admission de la  
demande d'assistance, avant d'examiner le procès pour lequel  
l'assistance est demandée, et après avoir entendu les obser-  
vations de l'autre partie, si elle est présente.

ART. 28. — Dans le cas où l'indigence du demandeur  
sera établie, il sera admis à l'assistance judiciaire. Cette  
admission sera constatée dans la feuille de l'audience et le  
certificat d'indigence sera annexé au dossier de l'affaire.

44 juin.

défaut de paiement, le greffier agira conformément aux prescriptions des articles suivants.

Si le défendeur succombe, il paiera les frais en cas d'insolvabilité du demandeur.

ART. 20. — Le greffier du tribunal qui a rendu le jugement doit inscrire en marge de ce jugement, en chiffres et en lettres et sans aucune altération, les droits et frais dus au Trésor, ceux perçus et ceux qui restent à percevoir, ainsi que la date et le numéro de la quittance délivrée.

ART. 21. — Aussitôt le jugement rendu le greffier doit dresser un état des frais dus, lequel état sera approuvé par le Président du Tribunal et notifié à la partie intéressée qui en recevra une copie par l'intermédiaire de l'Omdah.

Cette notification tient, en ce qui concerne les droits et frais, lieu et place de la signification du jugement.

ART. 22. — La partie à laquelle l'état des droits est notifié peut y faire opposition au moment de la notification, et la personne chargée de la notification est tenue d'en prendre acte par écrit sur l'original. Une audience sera fixée pour l'examen de l'opposition et l'opposant sera assigné à un délai minimum de trois jours. C'est le tribunal qui statuera sur cette opposition.

ART. 23. — Le tribunal prendra sa décision après avoir entendu l'opposant et le greffier. Si, à l'audience fixée pour l'examen de l'opposition, l'opposant ne comparait pas, le tribunal statuera sur l'opposition après avoir entendu le greffier. Dans tous les cas, le jugement n'est susceptible d'aucun recours.

deux parties en cause fait une opposition contre l'évaluation des droits, le tribunal statuera sur l'opposition lorsqu'il examinera le fond. 11 juin.

ART. 14. — Les droits doivent être versés en entier à l'audience, et avant l'examen de l'affaire. Si le demandeur n'effectue pas le paiement, le tribunal ne statuera pas.

ART. 15. — Les greffiers ne peuvent délivrer aucune copie, aucun extrait, certificat ou tout autre écrit, avant le recouvrement des frais afférents à l'affaire ou dus sur l'original de l'acte dont on demande la copie ou l'extrait, etc.

ART. 16. — Les tribunaux cantonaux ainsi que leur greffe ne peuvent procéder à aucun acte, pour lequel un droit est exigible, avant le recouvrement de ce droit.

ART. 17. — Les droits versés ne sont pas restitués si la cause vient à être rayée ou si le tribunal rejette la demande ou adjuge moins qu'il n'a été demandé.

ART. 18. — Dans l'évaluation des demandes, toute fraction d'une livre comptera pour une livre entière.

### CHAPITRE III.

#### Du Recouvrement des droits dus au Trésor.

ART. 19. — Le demandeur sera toujours débiteur des frais vis-à-vis du Trésor. Il est tenu de payer le restant du droit, aussitôt que le jugement sera rendu ou que le droit devient exigible, conformément aux dispositions de ce Règlement. A



11 juin.

g) Sur les ordonnances du président du tribunal cantonal, relatives à des mesures conservatoires ou autres ;

h) Sur le transport du tribunal cantonal ou le transport de l'un de ses membres ;

i) Sur le dépôt des sommes réclamées devant le tribunal cantonal.

Quant aux sommes concernant des contestations ne rentrant pas dans la compétence de ce tribunal, elles doivent être déposées au tribunal compétent ;

j) Sur toutes les affaires sommaires qui ne sont pas de la compétence du tribunal cantonal, mais qui lui sont soumises conformément à l'art. 19 de la loi sur la justice cantonale, sans que les parties aient eu l'intention d'y faire statuer en dernier ressort par le dit tribunal.

Dans ces affaires on appliquera les dispositions de l'art. 10 du présent règlement.

k) Sur les affaires présentées par les Services de l'Etat, les Conseils Provinciaux, les Méglis Hasby ou les Commissions locales ou Commissions locales et mixtes.

## CHAPITRE II.

### De l'Evaluation et du mode de paiement des frais.

**Des mesures à prendre dans le cas où ils ne sont pas payés.**

ART. 13. — Les droits seront calculés sur la base du montant de la demande. Dans le cas où le demandeur n'aura pas indiqué la valeur de la demande et que celle-ci est susceptible d'évaluation, le greffier fera lui-même cette évaluation et percevra les droits y afférents. Dans le cas où l'une des

ART. 9. — Si les parties se concilient, aucun droit ne sera perçu. 11 juil.

ART. 10. — Lorsque la conciliation n'a pas lieu devant le tribunal cantonal et que l'affaire est déférée au tribunal sommaire, les frais seront réglés par ce dernier tribunal, conformément au tarif judiciaire pour les tribunaux indigènes du 7 octobre 1897 (10 Gounada El-Oula 1315).

ART. 11. — En aucun cas il ne pourra être perçu de droit proportionnel moindre de P.T. 5.

ART. 12. — Il n'y aura pas de droit à percevoir :

a) En matière civile et commerciale sur les affaires dont la valeur ne dépasse pas P.T. 100 ;

b) Pour la mise en cause d'une personne comme garant ainsi que pour l'intervention d'un tiers dans l'instance ;

c) Sur les demandes subsidiaires ainsi que sur celles relatives à l'évacuation des lieux loués, à la réserve du droit de réclamer ultérieurement les fruits ou les dommages-intérêts, ainsi que sur toutes autres demandes qui seraient mentionnées dans l'acte introductif d'instance ou constatées au procès-verbal de l'audience ;

d) Sur les grosses délivrées à l'intéressé à fin d'exécution ; sur les copies délivrées à l'une des parties pour un acte de procédure nécessaire dans l'instance, ou pour l'exécution du jugement ; ainsi que sur les copies des jugements rejetant la demande ou ordonnant la radiation de l'affaire.

e) Sur les contraventions de la compétence du tribunal cantonal ;

f) Sur les copies, extraits et certificats requis par un intéressé en matière de contraventions ;

11 juin.

ART. 4. — La moitié du tarif précité sera perçue :

1° Sur les oppositions contre les jugements par défaut ;

2° Sur la reprise de l'instance après la radiation de l'affaire.

Le droit n'est perçu, dans ces deux cas, que lorsque l'affaire principale aurait été, d'après le présent règlement, soumise à une taxation.

L'opposant ne payera que les frais de l'opposition lorsque l'affaire jugée par défaut est présentée par le Gouvernement ou par une personne admise à l'assistance judiciaire.

ART. 5. — Un droit fixe de P.T. 10 est perçu pour les copies, extraits et certificats.

Les copies des actes introductifs d'instance, des procès-verbaux et des jugements, seront considérés comme des pièces distinctes.

ART. 6. — Le droit pour la légalisation d'une signature ou d'un cachet est de P.T. 10 en matière de justice cantonale.

Un droit supplémentaire de P.T. 10 sera perçu lorsque le greffier est requis, hors le tribunal, pour la légalisation de la signature ou du cachet. Le transport ne doit s'effectuer que dans le ressort du tribunal cantonal.

ART. 7. — Les demandes additionnelles faites en cours d'instance seront jointes aux demandes principales et le droit sera perçu sur le total des demandes.

ART. 8. — Le droit perçu s'étend à tous les actes de procédure devant le tribunal et à ceux de l'exécution jusqu'à la liquidation finale de celle-ci.

## RÈGLEMENT

11 juin.

### FIXANT LE TARIF DES FRAIS DE JUSTICE POUR LES TRIBUNAUX CANTONAUX

---

#### CHAPITRE I.

##### Du taux des frais.

---

ART. 1. — Il sera perçu, en matière civile et commerciale, un droit proportionnel de 4% sur toute demande susceptible d'évaluation et dont le montant est supérieur à P.T. 100.

ART. 2. — Un droit proportionnel calculé sur la base établie par l'article précédent sera perçu :

1° Sur les affaires qui seront déferées volontairement par les parties au tribunal cantonal pour y être statué en dernier ressort. Le droit à percevoir dans ce cas ne peut toutefois dépasser P.T. 1.000 ;

2° Sur les demandes reconventionnelles ;

3° Sur les affaires appelées devant le juge sommaire.

ART. 3. — Un droit fixe de P.T. 20 sera perçu sur les demandes non susceptibles d'évaluation.

Ce droit sera de P.T. 100 lorsque l'affaire non susceptible d'évaluation est déferée volontairement par les parties au tribunal cantonal pour y être statué en dernier ressort, conformément au 8° de l'art. 10 de la loi sur la justice cantonale.

Règlement fixant le tarif des frais de justice pour les tribunaux cantonaux  
et l'arrêté relatif à sa mise en vigueur à titre provisoire (\*).

---

## ARRÊTÉ

---

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

1 juin. Vu l'article 24 de la Loi N° 11 de 1912, instituant la Justice Cantonale ;

Vu la Décision du Conseil des Ministres, en date du 22 Goumada El Sanieh 1330 (8 juin 1912), approuvant la mise en vigueur, à titre provisoire, du Règlement fixant le Tarif des Frais de justice pour les Tribunaux Cantonaux ;

### ARRÊTE :

Le Règlement fixant le Tarif des Frais de justice pour les Tribunaux Cantonaux, annexé au présent arrêté, entrera en vigueur, à titre provisoire, à partir du 1<sup>er</sup> juillet 1912.

Fait le 25 Goumada El Sanieh 1330 (11 juin 1912).

*Le Ministre de la Justice,*  
HUSSEIN RUCHDI.

(*Traduction.*)

(\*) Journ. Off. 15 juin, supplément.

---

## CHAPITRE II.

21 juin.

## De l'Exécution en matière de contraventions.

ART. 220. — Tout condamné à l'amende est tenu de la payer dans les trois jours à partir de la condamnation contradictoire ou à partir de l'expiration du délai de l'opposition. Le paiement s'effectue entre les mains de l'Omdah dont relève l'inculpé, lequel transmettra la somme au tribunal en échange d'une quittance au nom du contrevenant, délivrée par le greffier et détachée d'un registre à souche.

ART. 221. — A défaut de paiement de l'amende, le condamné à cette peine sera emprisonné un seul jour.

ART. 222. — L'exécution des condamnations à l'emprisonnement se fait par le Mamour du Markaz ou le Moawen de Police sur le vu du modèle d'emprisonnement rédigé à cet effet par le greffier et signé ou cacheté par le président du tribunal.

## Dispositions finales.

ART. 223. — Les notables dont seront composés les tribunaux cantonaux prêteront serment devant le Ministre de la Justice de remplir leur mission en toute conscience et fidélité.

ART. 224. — Ce règlement sera publié au *Journal Officiel* et mis en vigueur à partir du 1<sup>er</sup> juillet 1912.

(Traduction.)

44 juin.

Ce placard devra contenir le jour fixé pour la vente, les limites, le nom du propriétaire et la mise à prix de l'immeuble saisi, ainsi que le montant des sommes réclamées et le nom du requérant de la vente.

ART. 216. — Dès que ces placards auront été apposés, le procès-verbal de saisie ainsi qu'une copie du placard de la vente seront envoyés au tribunal cantonal qui procédera lui-même à la vente de l'immeuble.

ART. 217. — La vente aura lieu devant le tribunal cantonal en audience ordinaire et aux enchères publiques sur la mise à prix constatée par le procès-verbal de saisie. Le tribunal adjugera l'immeuble au plus offrant.

ART. 218. — L'adjudicataire est tenu de payer le prix au comptant. Les sommes dues au poursuivant lui seront payées contre quittance écrite au bas du jugement. L'excédent de prix, s'il y en a, sera restitué à l'expromprie.

ART. 219. — S'il ne se présente pas d'enchérisseurs, la mise à prix sera diminuée suivant l'appréciation du tribunal, et la vente sera renvoyée à l'audience suivante.

Le tribunal pourra ordonner une nouvelle publicité dans les localités qu'il désignera.

Une copie du procès-verbal de l'audience revêtue de la formule exécutoire sera remise à l'adjudicataire.

Si l'adjudicataire ne paie pas au comptant, l'objet sera revendu dans les formes précitées à charge de tenir l'adjudicataire responsable de la différence des deux prix.

faite par les huissiers conformément aux prescriptions du 11 juin.  
Code de Procédure Civile et Commerciale.

ART. 212. — Sur la demande du créancier, l'Omdeh invitera le débiteur à payer les sommes adjugées et les frais dans un délai de dix jours.

ART. 213. — Si le condamné ne paie pas les sommes dues dans le dit délai, on procédera à la saisie de l'immeuble désigné pour l'exécution.

La saisie peut être pratiquée sur une partie seulement de l'immeuble, si l'Omdeh en estimera le prix suffisant pour couvrir les sommes réclamées.

ART. 214. — Il sera procédé à la saisie en présence de deux témoins. Il en sera dressé procès-verbal désignant l'immeuble avec ses limites, et toutes autres indications permettant d'en bien déterminer l'identité.

Au bas du procès-verbal, il sera fixé, pour la vente, un délai de quinze jours au moins et de trente jours au plus.

Le procès-verbal sera cacheté ou signé par celui qui a procédé à l'exécution ainsi que par les deux témoins. Une copie de ce procès-verbal sera remise au débiteur.

ART. 215. — Une semaine au moins avant le jour fixé pour la vente un placard sera apposé :

1° A la porte du markaz dans la circonscription duquel l'immeuble est situé ;

2° A la porte de la maison de l'Omdeh ;

3° Au marché le plus rapproché du village où est situé l'immeuble ;

4° A la porte du tribunal cantonal.



14 juin

ART. 207. — L'action en revendication prévue à l'article précédent n'est recevable que si le revendiquant verse à la caisse du tribunal, à titre de dépôt, le montant de la créance adjugée et des frais, ou présente une caution solvable jusqu'à concurrence de ce montant.

Si l'action est rejetée, le dépôt sera adjugé au créancier qui requiert l'exécution et la vente sera poursuivie pour le compte du revendiquant. Dans le cas de caution, l'exécution du jugement sera faite contre cette dernière et la vente aura lieu pour son compte.

ART. 208. — Si le revendiquant réussit dans son action, le dépôt lui sera restitué : s'il a présenté une caution, celle-ci sera déchargée.

ART. 209. — Si une nouvelle saisie vient à être pratiquée par le ministère d'un huissier sur des biens déjà saisis, l'huissier dressera des deux saisies, un procès-verbal unique et maintiendra le gardien ou le changera s'il y a lieu.

La procédure de l'exécution sera continuée par l'huissier dans les formes prévues au Code de Procédure Civile et Commerciale.

### SECTION III. — De l'exécution immobilière.

ART. 210. — Dans le cas d'insuffisance du produit de la vente des biens mobiliers saisis ou à défaut de biens meubles, le créancier pourra requérir l'exécution sur l'immeuble appartenant au débiteur.

ART. 211. — L'exécution sur un immeuble déjà hypothéqué ou grevé d'affectation au profit d'un autre créancier sera

envoyer ensuite le jugement au tribunal pour être déposé <sup>11</sup> ~~12~~ <sup>13</sup> ~~14~~ <sup>15</sup> ~~16~~ <sup>17</sup> ~~18~~ <sup>19</sup> ~~20~~ <sup>21</sup> ~~22~~ <sup>23</sup> ~~24~~ <sup>25</sup> ~~26~~ <sup>27</sup> ~~28~~ <sup>29</sup> ~~30~~ <sup>31</sup> ~~32~~ <sup>33</sup> ~~34~~ <sup>35</sup> ~~36~~ <sup>37</sup> ~~38~~ <sup>39</sup> ~~40~~ <sup>41</sup> ~~42~~ <sup>43</sup> ~~44~~ <sup>45</sup> ~~46~~ <sup>47</sup> ~~48~~ <sup>49</sup> ~~50~~ <sup>51</sup> ~~52~~ <sup>53</sup> ~~54~~ <sup>55</sup> ~~56~~ <sup>57</sup> ~~58~~ <sup>59</sup> ~~60~~ <sup>61</sup> ~~62~~ <sup>63</sup> ~~64~~ <sup>65</sup> ~~66~~ <sup>67</sup> ~~68~~ <sup>69</sup> ~~70~~ <sup>71</sup> ~~72~~ <sup>73</sup> ~~74~~ <sup>75</sup> ~~76~~ <sup>77</sup> ~~78~~ <sup>79</sup> ~~80~~ <sup>81</sup> ~~82~~ <sup>83</sup> ~~84~~ <sup>85</sup> ~~86~~ <sup>87</sup> ~~88~~ <sup>89</sup> ~~90~~ <sup>91</sup> ~~92~~ <sup>93</sup> ~~94~~ <sup>95</sup> ~~96~~ <sup>97</sup> ~~98~~ <sup>99</sup> ~~100~~ <sup>101</sup> ~~102~~ <sup>103</sup> ~~104~~ <sup>105</sup> ~~106~~ <sup>107</sup> ~~108~~ <sup>109</sup> ~~110~~ <sup>111</sup> ~~112~~ <sup>113</sup> ~~114~~ <sup>115</sup> ~~116~~ <sup>117</sup> ~~118~~ <sup>119</sup> ~~120~~ <sup>121</sup> ~~122~~ <sup>123</sup> ~~124~~ <sup>125</sup> ~~126~~ <sup>127</sup> ~~128~~ <sup>129</sup> ~~130~~ <sup>131</sup> ~~132~~ <sup>133</sup> ~~134~~ <sup>135</sup> ~~136~~ <sup>137</sup> ~~138~~ <sup>139</sup> ~~140~~ <sup>141</sup> ~~142~~ <sup>143</sup> ~~144~~ <sup>145</sup> ~~146~~ <sup>147</sup> ~~148~~ <sup>149</sup> ~~150~~ <sup>151</sup> ~~152~~ <sup>153</sup> ~~154~~ <sup>155</sup> ~~156~~ <sup>157</sup> ~~158~~ <sup>159</sup> ~~160~~ <sup>161</sup> ~~162~~ <sup>163</sup> ~~164~~ <sup>165</sup> ~~166~~ <sup>167</sup> ~~168~~ <sup>169</sup> ~~170~~ <sup>171</sup> ~~172~~ <sup>173</sup> ~~174~~ <sup>175</sup> ~~176~~ <sup>177</sup> ~~178~~ <sup>179</sup> ~~180~~ <sup>181</sup> ~~182~~ <sup>183</sup> ~~184~~ <sup>185</sup> ~~186~~ <sup>187</sup> ~~188~~ <sup>189</sup> ~~190~~ <sup>191</sup> ~~192~~ <sup>193</sup> ~~194~~ <sup>195</sup> ~~196~~ <sup>197</sup> ~~198~~ <sup>199</sup> ~~200~~ <sup>201</sup> ~~202~~ <sup>203</sup> ~~204~~ <sup>205</sup> ~~206~~ <sup>207</sup> ~~208~~ <sup>209</sup> ~~210~~ <sup>211</sup> ~~212~~ <sup>213</sup> ~~214~~ <sup>215</sup> ~~216~~ <sup>217</sup> ~~218~~ <sup>219</sup> ~~220~~ <sup>221</sup> ~~222~~ <sup>223</sup> ~~224~~ <sup>225</sup> ~~226~~ <sup>227</sup> ~~228~~ <sup>229</sup> ~~230~~ <sup>231</sup> ~~232~~ <sup>233</sup> ~~234~~ <sup>235</sup> ~~236~~ <sup>237</sup> ~~238~~ <sup>239</sup> ~~240~~ <sup>241</sup> ~~242~~ <sup>243</sup> ~~244~~ <sup>245</sup> ~~246~~ <sup>247</sup> ~~248~~ <sup>249</sup> ~~250~~ <sup>251</sup> ~~252~~ <sup>253</sup> ~~254~~ <sup>255</sup> ~~256~~ <sup>257</sup> ~~258~~ <sup>259</sup> ~~260~~ <sup>261</sup> ~~262~~ <sup>263</sup> ~~264~~ <sup>265</sup> ~~266~~ <sup>267</sup> ~~268~~ <sup>269</sup> ~~270~~ <sup>271</sup> ~~272~~ <sup>273</sup> ~~274~~ <sup>275</sup> ~~276~~ <sup>277</sup> ~~278~~ <sup>279</sup> ~~280~~ <sup>281</sup> ~~282~~ <sup>283</sup> ~~284~~ <sup>285</sup> ~~286~~ <sup>287</sup> ~~288~~ <sup>289</sup> ~~290~~ <sup>291</sup> ~~292~~ <sup>293</sup> ~~294~~ <sup>295</sup> ~~296~~ <sup>297</sup> ~~298~~ <sup>299</sup> ~~300~~ <sup>301</sup> ~~302~~ <sup>303</sup> ~~304~~ <sup>305</sup> ~~306~~ <sup>307</sup> ~~308~~ <sup>309</sup> ~~310~~ <sup>311</sup> ~~312~~ <sup>313</sup> ~~314~~ <sup>315</sup> ~~316~~ <sup>317</sup> ~~318~~ <sup>319</sup> ~~320~~ <sup>321</sup> ~~322~~ <sup>323</sup> ~~324~~ <sup>325</sup> ~~326~~ <sup>327</sup> ~~328~~ <sup>329</sup> ~~330~~ <sup>331</sup> ~~332~~ <sup>333</sup> ~~334~~ <sup>335</sup> ~~336~~ <sup>337</sup> ~~338~~ <sup>339</sup> ~~340~~ <sup>341</sup> ~~342~~ <sup>343</sup> ~~344~~ <sup>345</sup> ~~346~~ <sup>347</sup> ~~348~~ <sup>349</sup> ~~350~~ <sup>351</sup> ~~352~~ <sup>353</sup> ~~354~~ <sup>355</sup> ~~356~~ <sup>357</sup> ~~358~~ <sup>359</sup> ~~360~~ <sup>361</sup> ~~362~~ <sup>363</sup> ~~364~~ <sup>365</sup> ~~366~~ <sup>367</sup> ~~368~~ <sup>369</sup> ~~370~~ <sup>371</sup> ~~372~~ <sup>373</sup> ~~374~~ <sup>375</sup> ~~376~~ <sup>377</sup> ~~378~~ <sup>379</sup> ~~380~~ <sup>381</sup> ~~382~~ <sup>383</sup> ~~384~~ <sup>385</sup> ~~386~~ <sup>387</sup> ~~388~~ <sup>389</sup> ~~390~~ <sup>391</sup> ~~392~~ <sup>393</sup> ~~394~~ <sup>395</sup> ~~396~~ <sup>397</sup> ~~398~~ <sup>399</sup> ~~400~~ <sup>401</sup> ~~402~~ <sup>403</sup> ~~404~~ <sup>405</sup> ~~406~~ <sup>407</sup> ~~408~~ <sup>409</sup> ~~410~~ <sup>411</sup> ~~412~~ <sup>413</sup> ~~414~~ <sup>415</sup> ~~416~~ <sup>417</sup> ~~418~~ <sup>419</sup> ~~420~~ <sup>421</sup> ~~422~~ <sup>423</sup> ~~424~~ <sup>425</sup> ~~426~~ <sup>427</sup> ~~428~~ <sup>429</sup> ~~430~~ <sup>431</sup> ~~432~~ <sup>433</sup> ~~434~~ <sup>435</sup> ~~436~~ <sup>437</sup> ~~438~~ <sup>439</sup> ~~440~~ <sup>441</sup> ~~442~~ <sup>443</sup> ~~444~~ <sup>445</sup> ~~446~~ <sup>447</sup> ~~448~~ <sup>449</sup> ~~450~~ <sup>451</sup> ~~452~~ <sup>453</sup> ~~454~~ <sup>455</sup> ~~456~~ <sup>457</sup> ~~458~~ <sup>459</sup> ~~460~~ <sup>461</sup> ~~462~~ <sup>463</sup> ~~464~~ <sup>465</sup> ~~466~~ <sup>467</sup> ~~468~~ <sup>469</sup> ~~470~~ <sup>471</sup> ~~472~~ <sup>473</sup> ~~474~~ <sup>475</sup> ~~476~~ <sup>477</sup> ~~478~~ <sup>479</sup> ~~480~~ <sup>481</sup> ~~482~~ <sup>483</sup> ~~484~~ <sup>485</sup> ~~486~~ <sup>487</sup> ~~488~~ <sup>489</sup> ~~490~~ <sup>491</sup> ~~492~~ <sup>493</sup> ~~494~~ <sup>495</sup> ~~496~~ <sup>497</sup> ~~498~~ <sup>499</sup> ~~500~~ <sup>501</sup> ~~502~~ <sup>503</sup> ~~504~~ <sup>505</sup> ~~506~~ <sup>507</sup> ~~508~~ <sup>509</sup> ~~510~~ <sup>511</sup> ~~512~~ <sup>513</sup> ~~514~~ <sup>515</sup> ~~516~~ <sup>517</sup> ~~518~~ <sup>519</sup> ~~520~~ <sup>521</sup> ~~522~~ <sup>523</sup> ~~524~~ <sup>525</sup> ~~526~~ <sup>527</sup> ~~528~~ <sup>529</sup> ~~530~~ <sup>531</sup> ~~532~~ <sup>533</sup> ~~534~~ <sup>535</sup> ~~536~~ <sup>537</sup> ~~538~~ <sup>539</sup> ~~540~~ <sup>541</sup> ~~542~~ <sup>543</sup> ~~544~~ <sup>545</sup> ~~546~~ <sup>547</sup> ~~548~~ <sup>549</sup> ~~550~~ <sup>551</sup> ~~552~~ <sup>553</sup> ~~554~~ <sup>555</sup> ~~556~~ <sup>557</sup> ~~558~~ <sup>559</sup> ~~560~~ <sup>561</sup> ~~562~~ <sup>563</sup> ~~564~~ <sup>565</sup> ~~566~~ <sup>567</sup> ~~568~~ <sup>569</sup> ~~570~~ <sup>571</sup> ~~572~~ <sup>573</sup> ~~574~~ <sup>575</sup> ~~576~~ <sup>577</sup> ~~578~~ <sup>579</sup> ~~580~~ <sup>581</sup> ~~582~~ <sup>583</sup> ~~584~~ <sup>585</sup> ~~586~~ <sup>587</sup> ~~588~~ <sup>589</sup> ~~590~~ <sup>591</sup> ~~592~~ <sup>593</sup> ~~594~~ <sup>595</sup> ~~596~~ <sup>597</sup> ~~598~~ <sup>599</sup> ~~600~~ <sup>601</sup> ~~602~~ <sup>603</sup> ~~604~~ <sup>605</sup> ~~606~~ <sup>607</sup> ~~608~~ <sup>609</sup> ~~610~~ <sup>611</sup> ~~612~~ <sup>613</sup> ~~614~~ <sup>615</sup> ~~616~~ <sup>617</sup> ~~618~~ <sup>619</sup> ~~620~~ <sup>621</sup> ~~622~~ <sup>623</sup> ~~624~~ <sup>625</sup> ~~626~~ <sup>627</sup> ~~628~~ <sup>629</sup> ~~630~~ <sup>631</sup> ~~632~~ <sup>633</sup> ~~634~~ <sup>635</sup> ~~636~~ <sup>637</sup> ~~638~~ <sup>639</sup> ~~640~~ <sup>641</sup> ~~642~~ <sup>643</sup> ~~644~~ <sup>645</sup> ~~646~~ <sup>647</sup> ~~648~~ <sup>649</sup> ~~650~~ <sup>651</sup> ~~652~~ <sup>653</sup> ~~654~~ <sup>655</sup> ~~656~~ <sup>657</sup> ~~658~~ <sup>659</sup> ~~660~~ <sup>661</sup> ~~662~~ <sup>663</sup> ~~664~~ <sup>665</sup> ~~666~~ <sup>667</sup> ~~668~~ <sup>669</sup> ~~670~~ <sup>671</sup> ~~672~~ <sup>673</sup> ~~674~~ <sup>675</sup> ~~676~~ <sup>677</sup> ~~678~~ <sup>679</sup> ~~680~~ <sup>681</sup> ~~682~~ <sup>683</sup> ~~684~~ <sup>685</sup> ~~686~~ <sup>687</sup> ~~688~~ <sup>689</sup> ~~690~~ <sup>691</sup> ~~692~~ <sup>693</sup> ~~694~~ <sup>695</sup> ~~696~~ <sup>697</sup> ~~698~~ <sup>699</sup> ~~700~~ <sup>701</sup> ~~702~~ <sup>703</sup> ~~704~~ <sup>705</sup> ~~706~~ <sup>707</sup> ~~708~~ <sup>709</sup> ~~710~~ <sup>711</sup> ~~712~~ <sup>713</sup> ~~714~~ <sup>715</sup> ~~716~~ <sup>717</sup> ~~718~~ <sup>719</sup> ~~720~~ <sup>721</sup> ~~722~~ <sup>723</sup> ~~724~~ <sup>725</sup> ~~726~~ <sup>727</sup> ~~728~~ <sup>729</sup> ~~730~~ <sup>731</sup> ~~732~~ <sup>733</sup> ~~734~~ <sup>735</sup> ~~736~~ <sup>737</sup> ~~738~~ <sup>739</sup> ~~740~~ <sup>741</sup> ~~742~~ <sup>743</sup> ~~744~~ <sup>745</sup> ~~746~~ <sup>747</sup> ~~748~~ <sup>749</sup> ~~750~~ <sup>751</sup> ~~752~~ <sup>753</sup> ~~754~~ <sup>755</sup> ~~756~~ <sup>757</sup> ~~758~~ <sup>759</sup> ~~760~~ <sup>761</sup> ~~762~~ <sup>763</sup> ~~764~~ <sup>765</sup> ~~766~~ <sup>767</sup> ~~768~~ <sup>769</sup> ~~770~~ <sup>771</sup> ~~772~~ <sup>773</sup> ~~774~~ <sup>775</sup> ~~776~~ <sup>777</sup> ~~778~~ <sup>779</sup> ~~780~~ <sup>781</sup> ~~782~~ <sup>783</sup> ~~784~~ <sup>785</sup> ~~786~~ <sup>787</sup> ~~788~~ <sup>789</sup> ~~790~~ <sup>791</sup> ~~792~~ <sup>793</sup> ~~794~~ <sup>795</sup> ~~796~~ <sup>797</sup> ~~798~~ <sup>799</sup> ~~800~~ <sup>801</sup> ~~802~~ <sup>803</sup> ~~804~~ <sup>805</sup> ~~806~~ <sup>807</sup> ~~808~~ <sup>809</sup> ~~810~~ <sup>811</sup> ~~812~~ <sup>813</sup> ~~814~~ <sup>815</sup> ~~816~~ <sup>817</sup> ~~818~~ <sup>819</sup> ~~820~~ <sup>821</sup> ~~822~~ <sup>823</sup> ~~824~~ <sup>825</sup> ~~826~~ <sup>827</sup> ~~828~~ <sup>829</sup> ~~830~~ <sup>831</sup> ~~832~~ <sup>833</sup> ~~834~~ <sup>835</sup> ~~836~~ <sup>837</sup> ~~838~~ <sup>839</sup> ~~840~~ <sup>841</sup> ~~842~~ <sup>843</sup> ~~844~~ <sup>845</sup> ~~846~~ <sup>847</sup> ~~848~~ <sup>849</sup> ~~850~~ <sup>851</sup> ~~852~~ <sup>853</sup> ~~854~~ <sup>855</sup> ~~856~~ <sup>857</sup> ~~858~~ <sup>859</sup> ~~860~~ <sup>861</sup> ~~862~~ <sup>863</sup> ~~864~~ <sup>865</sup> ~~866~~ <sup>867</sup> ~~868~~ <sup>869</sup> ~~870~~ <sup>871</sup> ~~872~~ <sup>873</sup> ~~874~~ <sup>875</sup> ~~876~~ <sup>877</sup> ~~878~~ <sup>879</sup> ~~880~~ <sup>881</sup> ~~882~~ <sup>883</sup> ~~884~~ <sup>885</sup> ~~886~~ <sup>887</sup> ~~888~~ <sup>889</sup> ~~890~~ <sup>891</sup> ~~892~~ <sup>893</sup> ~~894~~ <sup>895</sup> ~~896~~ <sup>897</sup> ~~898~~ <sup>899</sup> ~~900~~ <sup>901</sup> ~~902~~ <sup>903</sup> ~~904~~ <sup>905</sup> ~~906~~ <sup>907</sup> ~~908~~ <sup>909</sup> ~~910~~ <sup>911</sup> ~~912~~ <sup>913</sup> ~~914~~ <sup>915</sup> ~~916~~ <sup>917</sup> ~~918~~ <sup>919</sup> ~~920~~ <sup>921</sup> ~~922~~ <sup>923</sup> ~~924~~ <sup>925</sup> ~~926~~ <sup>927</sup> ~~928~~ <sup>929</sup> ~~930~~ <sup>931</sup> ~~932~~ <sup>933</sup> ~~934~~ <sup>935</sup> ~~936~~ <sup>937</sup> ~~938~~ <sup>939</sup> ~~940~~ <sup>941</sup> ~~942~~ <sup>943</sup> ~~944~~ <sup>945</sup> ~~946~~ <sup>947</sup> ~~948~~ <sup>949</sup> ~~950~~ <sup>951</sup> ~~952~~ <sup>953</sup> ~~954~~ <sup>955</sup> ~~956~~ <sup>957</sup> ~~958~~ <sup>959</sup> ~~960~~ <sup>961</sup> ~~962~~ <sup>963</sup> ~~964~~ <sup>965</sup> ~~966~~ <sup>967</sup> ~~968~~ <sup>969</sup> ~~970~~ <sup>971</sup> ~~972~~ <sup>973</sup> ~~974~~ <sup>975</sup> ~~976~~ <sup>977</sup> ~~978~~ <sup>979</sup> ~~980~~ <sup>981</sup> ~~982~~ <sup>983</sup> ~~984~~ <sup>985</sup> ~~986~~ <sup>987</sup> ~~988~~ <sup>989</sup> ~~990~~ <sup>991</sup> ~~992~~ <sup>993</sup> ~~994~~ <sup>995</sup> ~~996~~ <sup>997</sup> ~~998~~ <sup>999</sup> ~~1000~~ <sup>1001</sup> ~~1002~~ <sup>1003</sup> ~~1004~~ <sup>1005</sup> ~~1006~~ <sup>1007</sup> ~~1008~~ <sup>1009</sup> ~~1010~~ <sup>1011</sup> ~~1012~~ <sup>1013</sup> ~~1014~~ <sup>1015</sup> ~~1016~~ <sup>1017</sup> ~~1018~~ <sup>1019</sup> ~~1020~~ <sup>1021</sup> ~~1022~~ <sup>1023</sup> ~~1024~~ <sup>1025</sup> ~~1026~~ <sup>1027</sup> ~~1028~~ <sup>1029</sup> ~~1030~~ <sup>1031</sup> ~~1032~~ <sup>1033</sup> ~~1034~~ <sup>1035</sup> ~~1036~~ <sup>1037</sup> ~~1038~~ <sup>1039</sup> ~~1040~~ <sup>1041</sup> ~~1042~~ <sup>1043</sup> ~~1044~~ <sup>1045</sup> ~~1046~~ <sup>1047</sup> ~~1048~~ <sup>1049</sup> ~~1050~~ <sup>1051</sup> ~~1052~~ <sup>1053</sup> ~~1054~~ <sup>1055</sup> ~~1056~~ <sup>1057</sup> ~~1058~~ <sup>1059</sup> ~~1060~~ <sup>1061</sup> ~~1062~~ <sup>1063</sup> ~~1064~~ <sup>1065</sup> ~~1066~~ <sup>1067</sup> ~~1068~~ <sup>1069</sup> ~~1070~~ <sup>1071</sup> ~~1072~~ <sup>1073</sup> ~~1074~~ <sup>1075</sup> ~~1076~~ <sup>1077</sup> ~~1078~~ <sup>1079</sup> ~~1080~~ <sup>1081</sup> ~~1082~~ <sup>1083</sup> ~~1084~~ <sup>1085</sup> ~~1086~~ <sup>1087</sup> ~~1088~~ <sup>1089</sup> ~~1090~~ <sup>1091</sup> ~~1092~~ <sup>1093</sup> ~~1094~~ <sup>1095</sup> ~~1096~~ <sup>1097</sup> ~~1098~~ <sup>1099</sup> ~~1100~~ <sup>1101</sup> ~~1102~~ <sup>1103</sup> ~~1104~~ <sup>1105</sup> ~~1106~~ <sup>1107</sup> ~~1108~~ <sup>1109</sup> ~~1110~~ <sup>1111</sup> ~~1112~~ <sup>1113</sup> ~~1114~~ <sup>1115</sup> ~~1116~~ <sup>1117</sup> ~~1118~~ <sup>1119</sup> ~~1120~~ <sup>1121</sup> ~~1122~~ <sup>1123</sup> ~~1124~~ <sup>1125</sup> ~~1126~~ <sup>1127</sup> ~~1128~~ <sup>1129</sup> ~~1130~~ <sup>1131</sup> ~~1132~~ <sup>1133</sup> ~~1134~~ <sup>1135</sup> ~~1136~~ <sup>1137</sup> ~~1138~~ <sup>1139</sup> ~~1140~~ <sup>1141</sup> ~~1142~~ <sup>1143</sup> ~~1144~~ <sup>1145</sup> ~~1146~~ <sup>1147</sup> ~~1148~~ <sup>1149</sup> ~~1150~~ <sup>1151</sup> ~~1152~~ <sup>1153</sup> ~~1154~~ <sup>1155</sup> ~~1156~~ <sup>1157</sup> ~~1158~~ <sup>1159</sup> ~~1160~~ <sup>1161</sup> ~~1162~~ <sup>1163</sup> ~~1164~~ <sup>1165</sup> ~~1166~~ <sup>1167</sup> ~~1168~~ <sup>1169</sup> ~~1170~~ <sup>1171</sup> ~~1172~~ <sup>1173</sup> ~~1174~~ <sup>1175</sup> ~~1176~~ <sup>1177</sup> ~~1178~~ <sup>1179</sup> ~~1180~~ <sup>1181</sup> ~~1182~~ <sup>1183</sup> ~~1184~~ <sup>1185</sup> ~~1186~~ <sup>1187</sup> ~~1188~~ <sup>1189</sup> ~~1190~~ <sup>1191</sup> ~~1192~~ <sup>1193</sup> ~~1194~~ <sup>1195</sup> ~~1196~~ <sup>1197</sup> ~~1198~~ <sup>1199</sup> ~~1200~~ <sup>1201</sup> ~~1202~~ <sup>1203</sup> ~~1204~~ <sup>1205</sup> ~~1206~~ <sup>1207</sup> ~~1208~~ <sup>1209</sup> ~~1210~~ <sup>1211</sup> ~~1212~~ <sup>1213</sup> ~~1214~~ <sup>1215</sup> ~~1216~~ <sup>1217</sup> ~~1218~~ <sup>1219</sup> ~~1220~~ <sup>1221</sup> ~~1222~~ <sup>1223</sup> ~~1224~~ <sup>1225</sup> ~~1226~~ <sup>1227</sup> ~~1228~~ <sup>1229</sup> ~~1230~~ <sup>1231</sup> ~~1232~~ <sup>1233</sup> ~~1234~~ <sup>1235</sup> ~~1236~~ <sup>1237</sup> ~~1238~~ <sup>1239</sup> ~~1240~~ <sup>1241</sup> ~~1242~~ <sup>1243</sup> ~~1244~~ <sup>1245</sup> ~~1246~~ <sup>1247</sup> ~~1248~~ <sup>1249</sup> ~~1250~~ <sup>1251</sup> ~~1252~~ <sup>1253</sup> ~~1254~~ <sup>1255</sup> ~~1256~~ <sup>1257</sup> ~~1258~~ <sup>1259</sup> ~~1260~~ <sup>1261</sup> ~~1262~~ <sup>1263</sup> ~~1264~~ <sup>1265</sup> ~~1266~~ <sup>1267</sup> ~~1268~~ <sup>1269</sup> ~~1270~~ <sup>1271</sup> ~~1272~~ <sup>1273</sup> ~~1274~~ <sup>1275</sup> ~~1276~~ <sup>1277</sup> ~~1278~~ <sup>1279</sup> ~~1280~~ <sup>1281</sup> ~~1282~~ <sup>1283</sup> ~~1284~~ <sup>1285</sup> ~~1286~~ <sup>1287</sup> ~~1288~~ <sup>1289</sup> ~~1290~~ <sup>1291</sup> ~~1292~~ <sup>1293</sup> ~~1294~~ <sup>1295</sup> ~~1296~~ <sup>1297</sup> ~~1298~~ <sup>1299</sup> ~~1300~~ <sup>1301</sup> ~~1302~~ <sup>1303</sup> ~~1304~~ <sup>1305</sup> ~~1306~~ <sup>1307</sup> ~~1308~~ <sup>1309</sup> ~~1310~~ <sup>1311</sup> ~~1312~~ <sup>1313</sup> ~~1314~~ <sup>1315</sup> ~~1316~~ <sup>1317</sup> ~~1318~~ <sup>1319</sup> ~~1320~~ <sup>1321</sup> ~~1322~~ <sup>1323</sup> ~~1324~~ <sup>1325</sup> ~~1326~~ <sup>1327</sup> ~~1328~~ <sup>1329</sup> ~~1330~~ <sup>1331</sup> ~~1332~~ <sup>1333</sup> ~~1334~~ <sup>1335</sup> ~~1336~~ <sup>1337</sup> ~~1338~~ <sup>1339</sup> ~~1340~~ <sup>1341</sup> ~~1342~~ <sup>1343</sup> ~~1344~~ <sup>1345</sup>

11 juin,

**SECTION II. — De l'exécution sur les biens mobiliers.**

ART. 197. — L'exécution sur les biens mobiliers se fait par une saisie à laquelle sera nommé un gardien.

La saisie a lieu immédiatement après le commandement.

ART. 198. — Il sera dressé un inventaire des objets saisis qui seront confiés à un gardien muni d'une copie du procès-verbal d'inventaire.

ART. 199. — Le saisi, ou les tiers, qui auront détourné des objets saisis, seront passibles des peines prévues par l'art. 280 du Code Pénal.

ART. 200. — Trois jours après la saisie, la vente sera annoncée par les soins de celui qui est chargé de l'exécution, au moyen de placards imprimés conformément au modèle adopté par le Ministère de la Justice.

Les placards seront apposés à la porte de l'Ondeh.

ART. 201. — Le délai fixé pour la vente est de sept jours à partir de la publicité.

ART. 202. — Si le village a un marché les placards y seront aussi apposés. La vente aura lieu le jour du marché.

ART. 203. — La vente aura lieu aux enchères publiques et en présence de celui qui en est chargé.

L'acheteur doit payer le prix au comptant à celui qui procède à la vente, contre quittance délivrée par ce dernier. Celui-ci est tenu de remettre immédiatement le prix au créancier contre reçu écrit sur le jugement même. Il devra

ART. 192. — Si la partie condamnée possède une créance 11 juin.  
contre une tierce personne, l'exécution se fera d'abord contre celle-ci, lorsque la créance est reconnue ou établie par jugement exécutoire.

ART. 193. — L'exécution ne doit porter que sur des objets dont la valeur serait égale au montant de la créance adjugée ainsi que les frais versés au tribunal s'il est possible.

ART. 194. — Les salaires des gens de service ou des ouvriers, les traitements des employés et les pensions, ne seront saisissables que jusqu'à concurrence du cinquième si le montant du salaire, traitement ou pension, ne dépasse pas 500 P.T., et du quart s'il dépasse cette somme.

ART. 195. — Sont insaisissables les pensions pour aliments et les sommes données ou léguées à titre alimentaire ou sous condition d'insaisissabilité.

ART. 196. — Ne pourront être saisis le coucher nécessaire au saisi et à sa famille vivant avec lui et leurs habits.

Ne pourront être saisis, si ce n'est pour loyers, fermage ou dettes d'aliments :

- 1° Les livres indispensables à la profession du saisi ;
- 2° Les outils des artisans nécessaires à leur travail personnel ;
- 3° Les grains ou farines nécessaires à la nourriture du saisi et de sa famille pendant un mois ;
- 4° Une vache ou trois chèvres, ou trois brebis au choix du saisi ;
- 5° Les semences nécessaires pour la culture de cinq fl.-dans ;
- 6° Les objets déclarés insaisissables par les lois.

11 juin.

ART. 187.—En cas de perte de la grosse délivrée à la partie intéressée, celle-ci pourra, en vertu d'un ordre du président du tribunal, obtenir une seconde grosse sauf à payer le droit dû sur les expéditions conformément au règlement des tarifs judiciaires des tribunaux cantonaux.

ART. 188.—S'il s'élève des difficultés sur l'exécution concernant les mesures provisoires, elles seront portées au président du tribunal cantonal pour y statuer sans toucher le fond du jugement.

Si les difficultés sur l'exécution se rattachent au fond du jugement, elles seront portées au tribunal qui aura rendu la sentence.

ART. 189.—En cas de refus de la personne chargée de l'exécution, le requérant se pourvoira devant le président du tribunal cantonal.

ART. 190.—L'exécution ne peut être commencée qu'après la signification, à personne ou à domicile du jugement, décision ou ordonnance exécutoires avec commandement.

En cas de refus de paiement, l'exécution sera poursuivie immédiatement par l'agent qui en est chargé.

ART. 191.—L'exécution sera faite par le Cheikh du village où est domiciliée la partie condamnée, à charge d'en rendre l'Omdeh responsable.

Elle pourra être faite par l'entremise de l'huissier.

Si l'exécution portera sur des objets qui se trouvent dans un village autre que celui où est domiciliée la partie condamnée, elle sera faite par le Cheikh du village où existent ces objets.

14 juin.

**TITRE III.****De l'Exécution.**  

---

**CHAPITRE I.****De l'Exécution des jugements civils.**  

---

**SECTION I. — Dispositions générales.**

ART. 183. — L'exécution est due à tout jugement revêtu de la formule exécutoire.

Le mot « jugement » comprend aussi la décision et l'ordonnance.

ART. 184. — La formule exécutoire est ainsi conçue :  
« Ce jugement est exécutoire ».

Le greffier est tenu, toutes les fois qu'il en sera requis par la partie intéressée, de revêtir de cette formule tout jugement définitif.

ART. 185. — Le dit greffier doit délivrer la grosse dans un délai de trois jours à partir de la demande.

ART. 186. — La grosse ne sera délivrée qu'à celle des parties au profit de laquelle le jugement forme titre pour une exécution.

44 juin.

Mention de l'opposition pourra être faite sur l'acte de signification du jugement au moment de sa remise au condamné.

ART. 176. — L'Onideh disposera d'un certain nombre de ces formules et enverra au tribunal les déclarations d'oppositions avant le jour fixé pour l'audience.

### SECTION III. — De l'appel.

ART. 177. — Les condamnations à l'emprisonnement, en matière contraventionnelle, seront susceptibles d'appel.

ART. 178. — Le délai d'appel est de cinq jours à partir du prononcé du jugement, s'il est contradictoire, ou à partir de l'expiration du délai d'opposition, s'il est par défaut.

ART. 179. — L'appel des condamnations par défaut à l'emprisonnement sera recevable avant l'expiration du délai d'opposition et sera considéré comme une renonciation au droit d'opposition.

ART. 180. — L'appel sera formé par une déclaration au greffe du tribunal qui aura rendu le jugement, conformément à la formule arrêtée par le Ministère de la Justice.

ART. 181. — L'appel sera porté devant le juge sommaire dans le ressort duquel se trouve le tribunal cantonal qui aura rendu le jugement.

ART. 182. — Les dispositions du présent titre s'appliquent en cas d'appel porté devant le juge sommaire contre un jugement rendu par un tribunal cantonal.

## CHAPITRE II.

11 juin.

## Des Jugements et des Voies de recours.

## SECTION I. — Des jugements.

ART. 169. — Si le tribunal estime que le fait n'est pas constant ou qu'il n'est pas punissable par la loi et qu'il ne contient pas la présomption d'un délit ou d'un crime, il acquittera l'inculpé.

Toutefois, il pourra statuer sur les dommages-intérêts que les parties pourraient se réclamer.

ART. 170. — Si le tribunal estime qu'il y a crime ou délit, il se déclarera incompétent et transmettra les pièces au Parquet du tribunal sommaire.

ART. 171. — Tout jugement constatera la contravention et l'article de loi appliqué.

## SECTION II. — De l'opposition.

ART. 172. — Si le prévenu ne comparait pas ou ne se fait pas représenter, il sera jugé par défaut, sur le vu du procès-verbal de contravention et après audition du plaignant et des témoins présents.

ART. 173. — Les jugements rendus par défaut pourront être attaqués par voie d'opposition.

ART. 174. — L'opposition sera recevable dans les trois jours qui suivront la signification du jugement au condamné.

ART. 175. — L'opposition sera portée devant le tribunal qui aura rendu le jugement, par déclaration rédigée sur une formule arrêtée par le Ministère de la Justice.



11 juin.

gnation rédigée par les soins de l'Omdelh sur la formule approuvée par le Ministère de la Justice.

ART. 163. — Les parties civiles ne peuvent réclamer, devant les tribunaux cantonaux, une somme de plus de P.T. 500.

ART. 164. — La citation sera donnée à trois jours au plus et à vingt-quatre heures au moins.

ART. 165. — Si le plaignant et son adversaire se présentent de leur propre gré devant le tribunal, celui-ci devra entendre l'affaire et la juger.

ART. 166. — Aucune plainte ne sera recevable un mois après la date où la contravention a été commise.

## SECTION II. — De la procédure.

ART. 167. — A l'audience, le président demandera d'abord à l'inculpé ses nom, prénom, âge, profession et domicile ; le greffier donnera lecture du procès-verbal de la contravention, à l'exception de la déposition des témoins, s'ils sont présents à l'audience ; le plaignant présentera ses conclusions et les témoins à charge seront entendus ; ensuite, l'inculpé formulera ses défenses et les témoins à décharge seront entendus.

ART. 168. — En matière de contraventions, les procès-verbaux dressés par les officiers de police judiciaire feront foi jusqu'à preuve du contraire.

**TITRE II.**

11 juin.

**De la Procédure en matière de contraventions.****CHAPITRE I.****Des règles générales et de la Procédure.****SECTION I. — Règles générales.**

ART. 159. — Seront applicables, devant les tribunaux de contraventions, les règles et dispositions du Titre I du présent Règlement, en tant qu'elles ne sont pas modifiées par les dispositions suivantes.

ART. 160. — Les officiers de police judiciaire devront renvoyer devant les tribunaux cantonaux les procès-verbaux par eux dressés des contraventions qui sont de la compétence de ces tribunaux.

Le procès-verbal indiquera le jour de l'audience fixée pour la comparution des parties, et avis verbal en sera donné aux parties et aux témoins.

ART. 161. — Le Mamour de Markaz ou le Moawen de Police qui aura dressé un procès-verbal de contravention pourra le classer, s'il estime que le fait n'est pas établi ou qu'il ne constitue pas une infraction à la loi.

ART. 162. — La victime d'une contravention pourra citer son adversaire directement devant le tribunal, par une assi-

14 juin.

Si la récusation est admise, le juge désignera le membre qui remplacera celui récusé.

ART. 154. — Si la récusation est rejetée, le juge pourra condamner la partie récusante à une amende n'excédant pas P.T. 300.

ART. 155. — La décision du juge statuant sur la récusation n'est susceptible d'aucun recours.

## CHAPITRE VI.

### De la communication des jugements.

#### De la demande des copies, certificats et extraits.

---

ART. 156. — Les jugements seront communiqués à toute personne, sans déplacement, sur la désignation de leur date et du nom des parties.

Les extraits et expéditions ainsi que les certificats seront également délivrés à toute personne.

ART. 157. — Le greffier est tenu de délivrer au requérant la copie, le certificat ou l'extrait dans un délai maximum de quatre jours à partir de la date de la requête.

ART. 158. — Le greffier tiendra un registre pour l'inscription des copies, extraits et certificats qu'il délivre.

---

trième degré entre lui ou sa femme d'un côté et l'une des parties de l'autre côté ; 14 juin.

2° S'il existe ou s'il a existé un procès soit judiciaire, soit administratif, entre lui ou sa femme ou leurs parents ou alliés jusqu'au même degré d'un côté et l'une des parties ou sa femme de l'autre ;

3° S'il existe entre lui et l'une des parties un lien de mandat ou de société ou si l'un est attaché à l'autre à titre de domestique ou commis ;

4° Si le président ou le membre a donné un conseil à l'une des parties dans le procès ou s'il y est intervenu en faveur de l'une des parties ;

5° S'il a déposé comme témoin dans l'instance ;

6° S'il a reçu un présent depuis le commencement du procès.

ART. 150. — Le président ou le membre qui connaît en lui une cause de récusation et sentira que sa participation au jugement ne tranquillisera pas sa conscience devra s'abstenir de lui-même.

ART. 151. — La récusation devra être présentée avant les plaidoiries à peine de déchéance.

ART. 152. — S'il s'agit d'un membre commis, la récusation, si elle a des causes, devra être présentée séance tenante à peine de nullité.

ART. 153. — La demande de récusation devra être consignée dans un procès-verbal qui contiendra la réponse du membre à récuser. Cette demande sera envoyée au juge sommaire qui y statuera en chambre du Conseil.

11 juin.

**ART. 145.** — Si une partie est décédée ou change d'état ou de qualité après avoir pris des conclusions dans le procès, le tribunal statuera sur ces conclusions.

Lorsque le décès ou le changement d'état ou de qualité surviennent avant que les conclusions aient été prises, le tribunal interrompra la procédure jusqu'à ce que le procès ait été repris par l'intéressé ou par le plus diligent des héritiers du défunt ou par le remplaçant de celui qui aurait changé d'état ou de qualité ou enfin par la partie adverse.

**ART. 146.** — Si le nombre des affaires en suspens devient considérable, le tribunal agira suivant les instructions qui seront données par le Ministre de la Justice.

**ART. 147.** — Lorsque l'interruption aura lieu pendant trois ans, chaque partie pourra demander que l'instance soit déclarée périmée.

La péremption d'instance entraîne la déchéance de tous les actes de procédure y compris l'assignation et l'affaire ne sera examinée que si elle est introduite par une assignation nouvelle si l'intéressé y a droit.

**ART. 148.** — Le décès de la partie condamnée suspend le délai d'appel et le délai d'opposition qui ne reprendront qu'après la signification faite à nouveau aux héritiers.

### **SECTION III. — De la récusation des magistrats.**

**ART. 149.** — Le président ainsi que les membres du tribunal peuvent être récusés pour les causes ci-après :

1° S'il existe une parenté ou une alliance jusqu'au qua-

11 juin.

## CHAPITRE V.

**Dispositions et Procédures diverses.****SECTION I. — Des mesures conservatoires.**

ART. 142. — Dans les cas nécessitant des mesures urgentes ou conservatoires, les parties peuvent les demander par requête adressée au président du tribunal.

ART. 143. — Le président du tribunal écrira son ordonnance au bas de la requête. Le greffier inscrira cette ordonnance dans un registre ad hoc et délivrera une copie au requérant que celui-ci remettra à l'Onclah compétent pour en poursuivre l'exécution.

Les ordonnances ne contiendront pas les motifs sur lesquels elles ont été basées. On peut recourir contre l'ordonnance devant le tribunal qui l'a rendue immédiatement ou lors de l'examen du fond.

**SECTION II. — De la renonciation à l'action et de l'interruption de la Procédure.**

ART. 144. — Le demandeur pourra renoncer à ses conclusions ou à tout ou partie de ses droits.

Le défendeur est tenu d'accepter cette renonciation à moins qu'il n'ait fait joindre à l'affaire principale une demande reconventionnelle.

14 juin.

ART. 136. — Aucun recours en requête civile ne sera admis contre un jugement qui aura rejeté une requête civile.

ART. 137. — La requête civile ne suspend point l'exécution du jugement.

**SECTION V. — De la demande de rectification  
et d'interprétation.**

ART. 138. — Une partie peut demander la rectification du jugement qui contiendrait une erreur matérielle et l'interprétation de celui qui serait obscur.

ART. 139. — Le délai d'introduction de la demande en rectification ou en interprétation est, pour le demandeur, de dix jours à partir du prononcé du jugement et, pour le défendeur, d'une semaine à partir de la notification du jugement.

ART. 140. — La demande en rectification ou en interprétation est portée dans les formes ordinaires devant le tribunal qui a rendu le jugement.

ART. 141. — La sentence rectifiant ou interprétant le jugement est définitive et non susceptible de recours.

1° S'il a été omis de statuer sur l'un des chefs de la 11 juin.  
demande ;

2° S'il a été statué sur un chef non requis par les  
parties ;

3° Si les pièces qui ont servi à la décision ont été depuis,  
reconnues fausses devant une autorité officielle ;

4° Si elles ont été jugées fausses ;

5° Si dans un même jugement, il y a des dispositions  
contraires.

ART. 132. — Le délai pour se pourvoir en requête civile  
sera de quinze jours à partir du prononcé du jugement s'il  
a été contradictoire et de l'expiration du délai pour former  
opposition s'il a été par défaut.

Toutefois, dans les 3<sup>me</sup> et 4<sup>me</sup> cas ci-dessus prévus, le délai  
courra à partir de la date à laquelle la reconnaissance ou le  
jugement déclarant fausses les pièces ont été connus.

ART. 133. — La requête civile sera portée par voie d'assi-  
gnation dans les formes ordinaires, devant le juge sommaire  
de qui dépend le tribunal cantonal qui a rendu le jugement.

ART. 134. — Le tribunal ne statuera que sur les chefs  
atteints par le grief soulevé, mais il statuera en même temps  
sur l'admissibilité de la requête et sur le fond.

ART. 135. — Si la requête est rejetée, le tribunal pourra  
condamner le requérant à une amende n'excédant pas  
P.T. 200, laquelle pourra être en tout ou en partie allouée  
au défendeur à titre d'indemnité.



11 juin.

ART. 125. — L'appel sera interjeté dans la forme des assignations.

ART. 126. — L'opposition aux sentences par défaut prononcées par le juge sommaire en degré d'appel sera soumise aux mêmes règles énumérées dans les articles 112 à 119 du présent règlement.

ART. 127. — Il ne pourra être introduit en appel aucune demande nouvelle.

Toutefois la demande pourra être augmentée du montant des loyers, intérêts et des dommages-intérêts.

ART. 128. — Il est facultatif aux parties de faire valoir des moyens nouveaux à l'appui de leur demande ou de leur défense.

ART. 129. — La partie contre laquelle il a été interjeté appel du jugement a, jusqu'au désistement de l'appelant ou jusqu'à la clôture des plaidoiries, le droit d'appeler incidemment, sans préjudice de son droit d'appel principal, dans les délais ci-dessus et sans qu'il puisse lui être opposé aucun acte d'acquiescement.

ART. 130. — Le tribunal de justice sommaire qui annule le jugement prononçant l'incompétence, pourra statuer sur le fond s'il est en état d'être jugé.

#### SECTION IV. — De la requête civile.

ART. 131. — Les parties pourront attaquer, par la voie de la requête civile, les jugements rendus par les tribunaux cantonaux pour les causes ci-après spécifiées :

est débouté de son opposition laquelle ne pourra plus être 11 juil.  
renouvelée.

ART. 119. — Le greffier mentionnera sur le registre à ce destiné (modèle n° 13) la date du jugement rendu sur opposition, aussitôt après sa prononciation, avec le mot « opposition ».

### SECTION III. — De l'appel.

ART. 120. — Les parties pourront appeler des jugements rendus par les tribunaux cantonaux dans les cas prévus par la loi sur la justice cantonale, ainsi que de ceux statuant sur les questions de compétence, de vérification d'écriture et de faux.

ART. 121. — L'appel contre un jugement par défaut sera recevable et vaudra désistement d'opposition.

ART. 122. — L'appel suspend l'exécution.

ART. 123. — Le délai pour former appel sera de dix jours à partir du prononcé du jugement s'il est contradictoire et à partir de l'expiration du délai d'opposition s'il est par défaut.

Les jugements interlocutoires seront appelées conjointement avec les jugements sur le fond.

ART. 124. — On peut se désister de l'appel et de l'opposition.

Le désistement rendra définitif le jugement appelé ou dont opposition.

12 juin.

## SECTION II. — De l'opposition.

ART. 112. — Tout condamné par défaut pourra former opposition au jugement rendu à son encontre. Le délai pour former opposition est de cinq jours à partir de la date de la signification du jugement.

Passé ce délai, sans qu'il y ait eu opposition, le jugement ne sera attaqué que par voie d'appel suivant les cas prévus par l'art. 12 de la loi sur la justice cantonale.

ART. 113. — L'opposition n'est plus recevable après acquiescement au jugement. Equivaudra à un acquiescement l'exécution effective supportée sans opposition ou la reconnaissance écrite. L'opposition pourra se faire dans la forme des assignations.

ART. 114. — L'opposition peut être formée par une déclaration faite à l'agent chargé de l'exécution du jugement, auquel cas mention en sera faite au bas du procès-verbal.

ART. 115. — Lorsque l'original parviendra au greffier, celui-ci citera les parties à comparaître à la plus proche audience possible.

ART. 116. — L'opposition suspend l'exécution.

ART. 117. — Toutefois, les actes conservatoires peuvent être faits malgré l'opposition.

ART. 118. — L'opposition à un jugement est portée devant le tribunal qui l'a rendu. L'opposant qui fuit défaut

ART. 107. — Les membres appelés à juger doivent tous 14 juin.  
avoir assisté à l'audience à laquelle la cause a été plaidée; ils  
doivent également être présents à la lecture du jugement  
qu'ils signeront tous sur minute.

Toutefois, en cas d'empêchement de quelques-uns d'entre  
eux, il suffira qu'ils aient signé la minute du jugement avant  
sa lecture.

Si la minute n'a pas été signée par les membres empêchés  
et que leur présence à l'audience suivante n'est plus possible,  
la cause sera plaidée à nouveau.

ART. 108. — Les jugements prononcés par les tribunaux  
cantonaux seront motivés d'une manière sommaire mais suffi-  
sante. Le jugement, une fois rédigé, sera signé par le prési-  
dent et le greffier.

ART. 109. — Le greffier, après le prononcé du jugement,  
en mentionnera la date et l'objet sur le rôle général destiné  
à l'enregistrement des affaires civiles (modèle n° 13).

ART. 110. — La partie qui succombera sera condamnée  
aux frais. Les frais pourront, toutefois, être en partie à la  
charge du demandeur et en partie à la charge du défendeur  
suivant les circonstances de la cause.

Le montant des frais sera énoncé dans le jugement ou  
figurera sur un état que le greffier soumettra au président  
pour être approuvé; l'état ainsi fait sera considéré comme  
formant partie du jugement.

ART. 111. — Le désistement à un jugement emporte la  
renonciation au droit constaté par ce jugement au profit de  
celui qui a déclaré se désister.

11 juin.

ART. 101. — Le demandeur en faux peut renoncer à sa demande, auquel cas la pièce arguée de faux sera considéré comme sincère.

ART. 102. — Le tribunal pourra en cas où il reconnaîtrait que l'affaire n'est pas en état d'être jugée, ordonner la preuve de la cause, soit d'office, soit sur la demande des parties.

## CHAPITRE IV.

### Des Jugements et des Voies ouvertes pour les attaquer.

---

#### SECTION I.—Des jugements.

ART. 103. — La délibération sera secrète.

Il n'est permis à aucun des membres de divulguer ce qui s'est passé dans les délibérés de quelque manière que ce soit.

ART. 104. — Les jugements seront rendus à l'unanimité ou à la majorité des voix ; en cas de partage, le membre le moins âgé sera tenu de se réunir à l'une des deux autres opinions.

ART. 105. — Les jugements seront prononcés immédiatement après les plaidoiries ou au plus tard à huitaine, quand il en aura été besoin.

ART. 106. — Le tribunal ne pourra recevoir des pièces ni entendre une partie ou son mandataire dans ses explications sans appeler l'autre partie contradictoirement.

la partie qui les aurait attaqués, à une amende ne dépassant pas P.T. 300 qu'il pourra allouer, en tout ou en partie, à la partie adverse, à titre d'indemnité. 11 juin.

## § II.—*De l'inscription en faux.*

ART. 96.—Si, incidemment à une demande en instance, l'une des parties prétendra qu'un acte ou un document est falsifié, le tribunal suspendra l'affaire principale et chargera cette partie de produire ces moyens de faux séance tenante ou à une audience à laquelle l'affaire sera renvoyée. Le tribunal appréciera ces moyens qu'il admettra ou rejettera.

ART. 97.—En cas d'admission des moyens de faux, le tribunal en ordonnera la preuve et fixera une audience pour l'enquête si elle n'a pas lieu séance tenante.

Il pourra, le cas échéant, recourir à une expertise.

ART. 98.—Si le demandeur en faux ne produit pas ses moyens de faux dans le délai fixé, le tribunal pourra le déclarer déchu de son action en faux.

ART. 99. — Si, l'enquête faite, le tribunal prononce la déchéance ou le rejet de la demande en faux, il condamnera le demandeur en faux à une amende n'excédant pas P.T. 1.000. Il pourra adjuger tout ou partie de cette amende au défendeur en faux à titre de dommages-intérêts.

ART. 100. — Si le tribunal déclare la fausseté de la pièce arguée de faux, le président en ordonnera la saisie et l'envoi au parquet.

14 juin.

président et le greffier. La pièce sera en dépôt au tribunal jusqu'à l'achèvement de l'enquête.

ART. 90. — Les seules pièces de comparaison qui seront admises sont :

1° Les signatures ou cachets apposés à des actes authentiques ;

2° Les écritures, signatures, cachets ou empreintes de doigts apposés ou reconnus devant le tribunal ;

3° La partie de l'acte à vérifier qui serait reconnue par la partie ;

4° Un corps d'écriture écrit par la partie sous la dictée du tribunal.

ART. 91. — Les pièces de comparaison seront signées et parafées par le président et le greffier.

ART. 92. — Aucune nouvelle pièce de comparaison ne peut être admise sans l'autorisation du tribunal.

ART. 93. — S'il y a lieu de prendre communication de documents en dépôt dans une administration gouvernementale, le tribunal en informera le Ministre de la Justice qui fera le nécessaire.

ART. 94. — Le président du tribunal ou l'expert apposeront avant l'opération de la comparaison, leurs parafes sur les pièces de comparaison.

ART. 95. — Le tribunal décidera si la signature ou le cachet est dénié, est ou non sincère. Lorsque la sincérité de cette signature ou cachet dénié est établie, le tribunal condamnera

4° Si l'expert est le commis ou le domestique de l'une des parties. 11 juin.

5° S'il est le commensal de l'une des parties.

ART. 85. — La récusation sera jugée d'urgence à la première audience.

ART. 86. — Si l'expert est en retard pour déposer son rapport le tribunal pourra le remplacer par un autre. S'il est un expert régulier, le tribunal pourra, tout en le remplaçant, déposer une plainte contre lui au tribunal devant lequel il est admis.

ART. 87. — Le tribunal ne sera pas lié par l'opinion des experts.

ART. 88. — Lorsque le tribunal se trouvera insuffisamment éclairé par l'opinion de l'expert, il pourra en nommer un autre, sans toutefois pouvoir nommer les experts réguliers plus de deux fois dans la même affaire.

#### SECTION V. — De la vérification des écritures.

---

##### 1. — De la dénégation des écritures.

ART. 89. — En cas de dénégation de la signature ou du cachet d'un titre sous seing privé, le tribunal procédera à l'enquête en entendant des témoins ou en ordonnant une expertise ou en recourant aux deux moyens cumulativement, suivant le cas. Il sera marqué sur la pièce dont la signature est déniée, la date de la dénégation, qui sera parafée par le



11 juin.

ART. 81. — Le tribunal fixera dans le procès-verbal de nomination le montant de la provision qui devra être déposé à la caisse du tribunal pour le paiement des honoraires de l'expert. Cette provision sera payée soit par la partie qui aurait requis l'expertise, soit par celle qui sera désignée par le tribunal.

Le tribunal pourra ordonner le paiement par avance à l'expert de tout ou partie de ce dépôt, en attendant la taxation de ses honoraires.

ART. 82. — Le tribunal pourra nommer des experts pour donner leur avis verbal à l'audience, sans qu'il soit besoin de rapport, auquel cas l'avis sera mentionné au procès-verbal d'audience.

ART. 83. — Les récusations des experts devront être élevées par une déclaration faite séance tenante à peine de déchéance.

Si la nomination de l'expert a eu lieu en l'absence de l'une des parties, le greffier doit l'en avvertir ; si la demande de récusation n'a pas été faite dans un délai de trois jours à partir de cet avertissement, la partie intéressée encourt la même déchéance.

ART. 84. — Un expert peut être récusé pour les motifs suivants :

- 1° Si l'expert est un parent ou un allié de l'une des parties ;
- 2° S'il existe un différend, soit en justice soit devant les autorités administratives, entre l'expert et le demandeur en récusation ;
- 3° Si l'expert a un intérêt direct et personnel dans l'affaire ;

personne désignée par les parties d'accord, à l'effet d'exécuter 11 juin.  
le mandat que nécessite la solution du procès. Dans tous les  
cas l'assistance du Dallal El-Messaha peut être requise.

ART. 76. — Aucun expert régulier ne peut être nommé  
que dans les cas de comparaison de cachets et signatures ou  
de vérification d'écritures.

ART. 77. — Le tribunal spécifiera d'office au procès-verbal  
le mandat de l'expert et y désignera de même le jour auquel  
il prêtera serment devant le tribunal ou le président ainsi  
que le délai dans lequel celui-ci devra présenter son rapport.  
L'affaire sera renvoyée à l'audience qui suit le jour fixé à  
ce dépôt.

ART. 78. — Le greffier donnera avis à l'expert lors de sa  
comparution pour prêter serment du mandat en détail en lui  
demandant de déposer son rapport dans le délai fixé.

ART. 79. — L'expert procédera en présence des parties ou  
en leur absence après les avoir citées. Il recevra leurs dires  
et observations et entendra les témoins dont la déposition  
lui paraît opportune.

Il est tenu de dresser procès-verbal de tout ce qu'il fait  
ou ce qui se passe devant lui.

ART. 80. — L'expert fera un rapport dans lequel il con-  
signera le résultat de ses travaux ainsi que son avis, rapport  
qu'il présentera après lui avoir annexé le procès-verbal, s'il  
existe, au greffier dans le délai fixé à cet effet.

44 juin

ART. 68. — Le témoin donnera ses nom, prénom, profession ou fonction et domicile et déclarera s'il est parent ou allié, domestique ou employé de l'une des parties.

ART. 69. — Les parties ne peuvent interrompre les témoins.

ART. 70. — Il ne pourra être accordé que par le tribunal la faculté de poser de nouvelles questions après les deux interrogatoires successifs qui précèdent.

ART. 71. — Le président du tribunal, ou directement l'un des membres du tribunal, pourra poser d'office les questions qui lui paraîtront utiles à la découverte de la vérité.

ART. 72. — Le tribunal pourra contester la position des questions et l'exposition des réponses entre parties qui seraient impertinentes.

ART. 73. — Ceux qui n'auront pas encore 14 ans seront entendus à titre de renseignement.

ART. 74. — Les personnes qui n'ont pas l'usage de la parole peuvent donner leur témoignage, s'il leur est possible de se faire comprendre, par écrit ou par signe.

#### SECTION IV. — Des visites des lieux et des expertises.

ART. 75. — Dans les contestations immobilières ainsi que dans les questions d'agriculture et celles qui s'y rattachent, le tribunal se transportera lui-même sur les lieux ou commettra l'un de ses membres ou, enfin, nommera toute autre

La même amende sera prononcée contre le témoin qui, 14 juil.  
ayant comparu, refuse de témoigner.

ART. 63. — Si le témoin qui a été condamné conformément à l'article précédent se présente et fait valoir des motifs fondés d'excuses, il sera relevé de la peine.

ART. 64. — Nul témoin n'est récusable ni reprochable, même s'il est parent ou allié de l'une des parties, à l'exception de celui qui est incapable de discernement, soit à cause de son extrême vieillesse, soit à cause de son extrême jeunesse, soit à cause d'un état de maladie physique ou mental, soit pour toute autre cause analogue. Le tribunal appréciera la portée du témoignage selon sa conviction et en tenant compte des circonstances de l'affaire.

ART. 65. — Les parties peuvent amener leurs témoins avec eux à l'audience.

L'Omdeh doit, à la requête de la partie intéressée, ordonner aux témoins de se rendre au tribunal au jour fixé pour l'audience. Le témoin qui refuse sera cité.

ART. 66. — Le tribunal entendra les témoins séparément. Un membre du tribunal ou d'un autre tribunal peut être commis à l'effet d'entendre un témoin dâment empêché de comparaître.

ART. 67. — Tout témoin âgé de plus de 14 ans doit, avant d'être interrogé, prêter serment de dire la vérité. Le serment se fera conformément aux prescriptions de l'art. 52.

14 juin

ART. 56. — Le refus de prêter serment sera considéré comme un aveu.

ART. 57. — Lorsque le tribunal aura arrêté la formule du serment, il fixera un jour pour la prestation si elle n'a pas lieu séance tenante. Le serment prêté doit être constaté in extenso au procès-verbal d'audience.

### SECTION III. — Du témoignage.

ART. 58. — La partie invoquant la preuve testimoniale est tenue d'indiquer à l'audience les faits à prouver. Le tribunal doit lui demander les nom et domicile de tous ses témoins.

ART. 59. — Aucun autre témoin en dehors de ceux déjà désignés ne peut être entendu, sauf toutefois si, sur les suggestions de l'instruction, le tribunal l'ordonne d'office.

ART. 60. — Le tribunal pourra refuser la preuve des faits qu'il jugera non pertinents ou inadmissibles.

ART. 61. — La faculté accordée à l'une des parties de prouver un fait par témoins, emporte toujours le droit pour la partie adverse de faire entendre des témoins pour établir la fausseté du même fait.

ART. 62. — Le témoin qui, régulièrement cité, ne comparait pas, pourra être condamné à une amende n'excédant pas P.T. 25 et sera réassigné.

Si le témoin ne comparait pas sur la réassignation, le tribunal pourra ordonner qu'il soit amené même par la force.

ART. 49. — La demande en délation du serment sera 11 juil.  
rejetée si elle porte sur un fait non pertinent.

ART. 50. — La partie qui déférera le serment ne pourra  
plus, après la prestation, invoquer d'autres moyens de  
preuves.

ART. 51. — La partie à laquelle le serment est déferé  
pourra le référer à la partie adverse.

ART. 52. — La partie à laquelle le serment est déferé  
peut, si elle le demande, le prêter dans les formes réglées  
par ses croyances religieuses. Le tribunal peut, sur la  
demande de la partie, imposer telle ou telle formule sauf  
celle d'une répudiation conditionnelle (Talaq.)

Dans les autres cas le serment se prêtera par les mots  
« Oui ou non, je le jure par Dieu », en répétant ensuite la  
formule.

ART. 53. — Si la partie à laquelle le serment est déferé  
est malade ou d'ailleurs empêchée, le tribunal pourra com-  
mettre l'un de ses membres pour recevoir sa prestation.

ART. 54. — Si cette partie a sa résidence dans la circons-  
cription d'un autre tribunal cantonal, le membre commis  
sera l'un de ceux appartenant à ce dernier tribunal.

La prestation pourra être exigée devant ce tribunal lui-  
même.

ART. 55. — Le serment ne peut être prêté par manda-  
taire.

11 juin.

Les questions seront posées par le président.

Les questions ainsi que les réponses seront consignées au procès-verbal d'audience.

ART. 43. — En cas d'empêchement de la partie de se rendre en personne à l'audience, il pourra être délégué un membre du tribunal qui se transportera pour dresser procès-verbal des réponses en présence du greffier.

Le procès-verbal de l'interrogatoire sera signé du membre, du greffier et de la partie interrogée.

ART. 44. — Si la partie à interroger demeure dans le ressort d'un autre tribunal, ce tribunal pourra être commis pour procéder à l'interrogatoire.

ART. 45. — Les réponses pourront avoir lieu en présence de celui qui a demandé l'interrogatoire et sans qu'il puisse prendre la parole dans le cours de cet interrogatoire.

ART. 46. — Si la partie refuse de répondre le tribunal appréciera discrétionnairement ce refus.

## SECTION II. — Du serment.

ART. 47. — La partie qui déférera le serment décisoire devra en proposer la formule en termes clairs et précis ; le tribunal pourra, le cas échéant, modifier cette formule.

ART. 48. — Le mandataire ne pourra ni déférer le serment décisoire, ni le référer sans mandat spécial pour cet objet.

ART. 38. — L'action en nullité d'une assignation n'est pas recevable si la partie assignée a comparu sur cette assignation. 14 juin.

ART. 39. — Les demandes incidentes introduites par le demandeur ainsi que les demandes reconventionnelles du défendeur seront jugées séance tenante ou jointes à la demande principale et jugées en même temps que le fond.

ART. 40. — Les demandes incidentes et reconventionnelles peuvent être déferées au tribunal par conclusion prise à l'audience ou sous la forme d'une demande principale.

ART. 41. — Les tiers auxquels le jugement à prononcer pourrait préjudicier, pourront intervenir dans une instance engagée, à tout moment, avant le prononcé du jugement, par conclusion prise à l'audience ou par assignation préalable des parties.

Toutefois, l'intervention d'une tierce personne ne pourra entraîner de retard pour le jugement de l'affaire principale.

La demande d'intervention de cette tierce personne sera jugée, soit à l'audience à laquelle elle est présentée, soit en même temps que la demande principale.

### CHAPITRE III.

#### De la Procédure en matière de preuves.

##### SECTION I. — De l'interrogation des parties.

ART. 42. — Les parties ont le droit de se faire interroger réciproquement sur les faits relatifs à l'affaire en instance. Le tribunal pourra accepter ou rejeter les questions posées par les parties.



11 juin.

Le jugement ne sera prononcé qu'à la fin de l'audience et après avoir fait de nouveau l'appel de la partie défaillante.

Si cette partie comparait avant la levée de l'audience, l'affaire sera réexaminée.

ART. 33. — Si l'un des défendeurs ne comparait pas à la première audience, l'affaire sera renvoyée à l'audience suivante et la partie en défaut sera réassignée. Si à cette deuxième audience elle ne comparait pas l'affaire ne sera pas, renvoyée de nouveau et le jugement rendu sera considéré comme contradictoire.

Il en sera de même dans le cas où l'une des parties ferait défaut après avoir comparu une première fois.

ART. 34. — Si le défendeur ne comparait pas, le tribunal, suivant les conclusions du défendeur, statuera sur le fond, annulera la procédure ou rayera l'affaire.

ART. 35. — Si les deux parties font défaut, le tribunal ordonnera d'office la radiation de l'affaire.

### SECTION III. — Des exceptions et des demandes incidentes et reconventionnelles.

ART. 36. — Le tribunal statuera sur les exceptions soulevées, soit séance tenante, soit lorsqu'il statuera sur le fond.

Les exceptions qui peuvent être proposées sont le déclinatoire pour incompétence, la demande d'un délai pour appeler en cause un garant, la demande de renvoi devant un autre tribunal saisi d'une demande connexe.

ART. 37. — Toute exception qui n'est pas proposée au commencement des plaidoiries et avant toute conclusion sur le fond, sera rejetée par le tribunal comme non avenue.

ART. 29. — Les affaires seront examinées suivant l'ordre d'inscription au rôle. Les affaires urgentes seront examinées les premières. 11 juin.

Les affaires provenant d'audiences antérieures seront examinées avant les affaires nouvelles.

ART. 30. — Le tribunal cantonal doit tenter la conciliation entre les parties à la première audience à laquelle elles comparaissent.

Si la conciliation a lieu, elle sera constatée par un procès-verbal qui sera signé ou cacheté par les parties, le président et le greffier.

Dans le cas où la conciliation est constatée dans un acte présenté par les parties, le dit acte sera homologué par le tribunal.

Le procès-verbal ou l'acte homologué seront considérés comme jugements définitifs exécutoires.

A défaut de conciliation le tribunal statuera sur l'affaire si elle est de sa compétence.

Si, au contraire, l'affaire est de la compétence du juge sommaire, le tribunal la déférera à la plus prochaine audience tenue par celui-ci. Toute cette procédure doit être consignée dans la feuille d'audience.

ART. 31. — Le demandeur prend la parole le premier ; le défendeur exposera ensuite sa défense. Le demandeur pourra répondre et le défendeur aura la parole le dernier.

Les parties ne pourront être interrompues.

ART. 32. — Si l'une des parties, dûment assignée, fait défaut et que la partie présente conclut au jugement par défaut, le tribunal statuera sur les pièces produites et après avoir entendu les témoins présents.

14 juin.

procès-verbal qu'il communiquera au parquet du tribunal de justice sommaire.

ART. 25. — Le tribunal est tenu de dresser un procès-verbal de la procédure auquel devra être apposée la signature du président et du greffier.

## SECTION II. — De la Comparation des Parties.

ART. 26. — Les personnes sont tenues de comparaître en personne devant le tribunal cantonal.

Elles peuvent se faire représenter par leurs parents, conjoints ou employés particuliers.

Les dames du Harem qui n'ont ni parents ni conjoints ni employés sont libres de se faire représenter par qui elles veulent.

Le mandat peut être authentique ou sous seing privé et homologué par l'Oumdeh. Il peut se faire verbalement à l'audience.

ART. 27. — Dans tous les cas le tribunal pourra ordonner la comparation des parties en personne s'il estime cette mesure nécessaire pour dégager la vérité.

ART. 28. — Si la partie ne peut pas comparaître en personne par suite d'un empêchement grave ou parce qu'elle est une dame du Harem ou enfin pour cause de maladie, le tribunal pourra se transporter lui-même ou commettre l'un de ses membres à l'effet d'entendre ses dires.

Le tribunal, de même que le membre commis, auront la faculté, si besoin en est, de se faire accompagner de la partie adverse.

Si la comparution des parties est spontanée conformément à l'art. 12, le tribunal ordonnera l'inscription au rôle et examinera l'affaire à l'instar des autres. 11 juin.

## CHAPITRE II.

### Des Procédures devant le tribunal.

#### SECTION I. — De la Police de l'audience.

ART. 21. — Les audiences seront publiques, sauf si l'intérêt des bonnes mœurs ou de l'ordre public justifie l'huis clos.

ART. 22. — La police de l'audience appartiendra au président qui pourra ramener au sujet plaidé le plaideur qui s'en écarte et expulser ceux qui troubleront l'ordre.

Le tribunal prononcera, le cas échéant, l'une des deux pénalités prévues à l'art. 16 de la loi sur la justice cantonale. Le jugement sera immédiatement exécutoire.

ART. 23. — En cas de crime ou de délit commis à l'audience, le président en fera dresser un procès-verbal qu'il signera en même temps que le greffier et expédiera ensuite à l'Omdeh pour la suite que de droit.

Si l'arrestation d'un prévenu devient nécessaire, le président l'ordonnera et enverra ce prévenu à l'omdeh en même temps que le procès-verbal tel qu'il a été dit au paragraphe précédent.

ART. 24. — S'il est établi qu'une personne a commis le délit de faux témoignage, le président en fera dresser un

11 juin.

ART. 17. — Le tribunal cantonal ne sera pas compétent quand il s'agit de demandes dont la valeur n'est pas susceptible de détermination.

ART. 18. — Si, au cours de l'instance, le tribunal cantonal est saisi d'une demande incidente dont le montant dépasse le taux de sa compétence, il se déclarera incompétent, s'il en est requis par les parties et que la demande incidente influe sur la cause principale.

SECTION IV. — De la détermination de la valeur de la cause et de l'inscription au rôle.

ART. 19. — La valeur des causes sera déterminée par le montant de la demande, sans les accessoires. Quand la demande a plusieurs chefs provenant du même titre, la détermination de la valeur de la cause sera faite sur le total de ces chefs cumulés ;

Dans les contestations relatives aux créances, la valeur de la demande sera celle de l'obligation entière ;

Dans les contestations relatives aux biens mobiliers ou immobiliers, la valeur de la demande sera celle des biens litigieux ;

Dans les contestations relatives au bail, la valeur de la demande est déterminée en additionnant les loyers pour toute la durée du bail ;

Si la demande a pour objet une servitude prédiale, l'évaluation se fait d'après la valeur du fonds servant.

ART. 20. — Le greffier inscrira les affaires sur le rôle général d'après l'ordre de réception.

ART. 13. — L'instance est portée devant le tribunal par assignation ou par la comparution des parties.

ART. 14. — Dans la fixation du délai de l'assignation, il sera tenu compte du temps nécessaire pour faire parvenir l'assignation au défendeur et pour la comparution de ce dernier. En aucun cas, ce délai ne pourra être inférieur à trois jours.

Sur l'ordre du président du tribunal cantonal ou du juge sommaire, l'assignation pourra être faite à un délai plus court, d'heure à heure.

### SECTION III. — De la compétence.

ART. 15. — Le défendeur sera assigné devant le tribunal dans la circonscription duquel il est domicilié.

Le domicile est au village où l'on est censé résider habituellement, qu'on y habite effectivement ou non.

Dans les actions immobilières, y compris celles relatives aux sakiels, l'assignation du défendeur sera faite devant le tribunal dans la circonscription duquel se trouve situé l'immeuble.

ART. 16. — Dans le cas où un tribunal estimera qu'il est incompétent à raison du domicile ou de la résidence du défendeur ou ratione materie, il ne statuera pas et renverra les pièces au tribunal compétent en fixant le jour et l'heure auxquels les parties devront comparaître devant ce tribunal. L'avis verbal fait à l'audience suffit.

Si l'une des parties fait défaut, le greffier lui lancera une citation par l'intermédiaire de l'Omdah ou du Cheikh de son village.

11 juin.

Si la partie à assigner ou un de ses parents ou domestiques se présente au village avant le jour de l'audience, le Cheikh lui remettra la copie contre un reçu spécial.

Le reçu ou la copie non remise au destinataire seront envoyés au tribunal cantonal de manière à y parvenir au plus tard le jour même de l'audience au matin.

ART. 7. — Celui qui sera chargé d'une signification devra la faire le jour même ou, tout au plus tard, le lendemain de la réquisition.

ART. 8. — L'Omdah disposera d'un certain nombre des modèles visés à l'article 4 et est tenu de recevoir les demandes des intéressés et de faire les assignations dont l'original doit être envoyé au tribunal avant le jour de l'audience.

ART. 9. — Dans les délais fixés par ce Règlement ne sont pas compris le jour de l'assignation ni celui de la comparution.

ART. 10. — Si le dernier jour du délai est un jour férié dans lequel le tribunal aura été fermé, le délai sera prorogé au premier jour de réouverture.

ART. 11. — Aucun acte ne pourra être signifié avant le lever ni après le coucher du soleil.

## SECTION II. — Des actes d'instance.

ART. 12. — Les parties peuvent comparaître spontanément sans citation préalable.

- 5° Le tribunal devant lequel les parties sont assignées ; 11 juin.  
6° La date de l'audience ;  
7° Les moyens et documents à l'appui de la demande, d'une façon sommaire ;  
8° L'objet de la demande ;  
9° Le nom de la personne à qui la copie a été remise de fait ;  
10° La signature de cette dernière personne (signature, cachet ou empreinte du doigt).

ART. 3. — Les assignations et significations seront rédigées en original et en autant de copies qu'il y a de personnes à assigner. Une seule copie suffira s'il s'agit de plusieurs personnes parentes et habitant en commun.

ART. 4. — L'assignation ou signification sera rédigée, sur le modèle qu'arrêtera le Ministère de la Justice, par le demandeur lui-même, ou sur sa dictée par l'agent chargé de la signification.

ART. 5. — L'Omdéah fera comparaître devant lui la partie à assigner et lui remettra l'assignation. Cette tâche pourra être faite par le Cheikh El-Balad.

L'un et l'autre peuvent charger le Cheikh El-Ghaffar ou son wékil de la remise de l'assignation.

ART. 6. — En cas d'absence du village de la partie à assigner et à défaut de parents ou domestiques résidant avec elle et pouvant la remplacer pour recevoir la copie, celle-ci sera remise à son Cheikh, de tout quoi il sera pris acte dans l'assignation. Celui qui reçoit la copie est tenu de viser l'original.



11 juil .

# RÈGLEMENT

DE

PROCÉDURE ET D'EXÉCUTION EN MATIÈRE CIVILE ET CONTRAVENTIONNELLE  
DEVANT LES TRIBUNAUX CANTONAUX

## TITRE I.

De la Procédure en matière civile.

### CHAPITRE I.

Des Significations et Assignations.

#### SECTION I. — Règles générales.

ART. 1. — Les significations et assignations entre parties devant les tribunaux cantonaux seront faites par les Omdes, les Cheikhs et les huissiers.

ART. 2. — L'assignation ou signification contient :

1° La date — soit l'année, le mois, le jour et l'heure où elle est faite ;

2° Les nom, prénom et fonction de l'agent chargé de la signification. Dans le cas où c'est un huissier, l'acte contiendra le nom du Cheikh El-Balad qui l'a accompagné lors de la signification ;

3° Les nom, prénom, profession et domicile de la personne à la requête de laquelle la signification est faite ;

4° Les nom, prénom, profession et domicile de la personne à laquelle la signification est faite ;

Règlement de Procédure et d'Exécution en matière civile et contraventionnelle  
devant les Tribunaux Cantonaux et l'arrêté relatif à sa mise en vigueur  
à titre provisoire (\*).

---

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 24 de la Loi n° 11 de 1912, instituant la 44<sup>e</sup> Just. Cantonale ;

Vu la Décision du Conseil des Ministres, en date du 22 Goumada El Sanieh 1330 (8 juin 1912), approuvant la mise en vigueur, à titre provisoire, du Règlement de Procédure et d'Exécution, en matière civile et contraventionnelle, devant les Tribunaux Cantonaux ;

ARRÊTE :

Le Règlement de Procédure et d'Exécution, en matière civile et contraventionnelle, devant les Tribunaux Cantonaux, annexé au présent arrêté, entrera en vigueur à titre provisoire.

Fait le 25 Goumada El Sanieh 1330 (11 juin 1912).

*Le Ministre de la Justice.*

HUSSEIN RECHDI

(Traduction.)

(\*) Journ. Off. 15 juin, supplément.

---

**Arrêté comportant le rattachement du Service du Poinçonnement à la Direction Générale des Arpentages et l'institution d'un service des poids et mesures relevant de la dite Direction (\*).**

---

**LE MINISTRE DES FINANCES,**

3 juin.

Vu le Décret du 14 juin 1881, modifié par le Décret du 30 août 1897 ;

Vu le Décret du 28 avril 1891 ;

**ARRÊTE :**

1<sup>er</sup> Le Service du Poinçonnement est rattaché à la Direction Générale des Arpentages.

2<sup>e</sup> Un service des poids et mesures est institué sous la direction du Directeur Général du Service des Arpentages.

3<sup>e</sup> Le Directeur Général du Service des Arpentages est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur immédiatement après sa promulgation aux *Journaux Officiels*.

Le 6 juin 1912.

*Le Ministre des Finances,*

(Signé) : **ALEXIS HILLY.**

(\*) Journ. Off. 15 juin, page 1395.

---

2° Que le Ministère des Finances, d'accord avec l'Administration de l'Hygiène Publique, arrêtera la composition des dites Commissions Médicales, en réglementera le fonctionnement, leur donnera des instructions sur le degré d'aptitude physique à exiger des candidats au service du Gouvernement et pourra adopter telle disposition de procédure dont l'opportunité aura été constatée par la pratique;

3° Qu'il fixera le montant des indemnités à allouer aux experts qui seraient consultés par ces Commissions.

En outre, le Comité des Finances a signalé au Conseil des Ministres que lors de l'examen de cette question par une Commission Spéciale, composée de délégués du Ministère des Finances et de l'Administration de l'Hygiène Publique, cette Commission a émis l'avis que le degré de vision actuellement exigé des candidats au service de l'Etat étant le minimum absolu que de l'avis des autorités médicales ces candidats doivent posséder, les Commissions Médicales ne pourront plus admettre qu'un degré inférieur de vision constitue une infirmité légère tombant sous l'application du Parag. 2 de l'Art. 8 du Règlement du 24 juin 1901 sur les conditions d'admission et d'avancement du personnel civil dans les diverses Administrations de l'Etat.

En conséquence, au cas où une Administration désirerait nommer à son service un candidat qui n'aurait pas le degré minimum de vision dont il s'agit, la nomination du dit candidat ne pourra avoir lieu qu'en vertu d'une décision spéciale du Conseil des Ministres.

Le Conseil des Ministres a approuvé cette disposition à la même séance du 14 mai 1912.

---

21 mai.

## Kism El Khalifa.

Arab El Yassar  
El Abbagieh  
Khartet El Daouass  
Sidi Abou El Wafa  
Sidi Akaba  
El Emam El Leissi

El Emam El Shafeei  
Ein El Seirah  
El Kharta El Gedeida  
El Hattaha  
Bab El Wazir  
Arab Koreish.

2. — Toute contravention aux dispositions de l'article précédent sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 25.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 21 mai 1912 (4 Gamad-Akher 1330).

IBRAHIM NAGUIB.

---

DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ DE L'ÉTAT.

---

Décision du Conseil des Ministres comportant l'institution au Caire et à Alexandrie des Commissions Médicales pour l'examen des candidats à des emplois au Gouvernement Égyptien.

---

En vue de réglementer les Commissions Médicales qui existent actuellement en Égypte, le Conseil des Ministres, sur la proposition du Ministère des Finances et l'avis conforme du Comité des Finances, a décidé dans sa séance du 14 mai 1912:

1° Que des Commissions Médicales seront instituées au Caire et à Alexandrie pour l'examen des candidats à des emplois au Gouvernement Égyptien et des fonctionnaires, employés et autres personnes qui leur seront déférés pour subir un examen médical ;

*Village El Abbassieh Abdel Nebi :*

21 mai.

Ezbet Abdel Nebi, excepté les  
deux rues de Kobri El Kohba  
et d'Amin Pacha Fikri.

*Village El Abbassieh El Manchié et Sadr :*

Ezbet El Sadr.

*Village El Abbassieh El Baharieh :*

Rue Souk El Abbassieh El Baharieh  
Rue El Abbassieh El Baharieh  
Haret Khalf el Souk  
» Shehata effendi Youssef  
» El Rakib  
» El Touni

Haret El Fahf  
Atfet Hechmat  
Haret El Fatairi  
» El Wast  
» El Fourn  
» Abou Zeit-Harr.

*Village El Abbassieh El Gharbieh :*

Haret Fahni  
Rue Ali effendi Taher  
Haret El Morabba'  
» Sasfan  
» Ali Salem

Haret Assem  
» Akef  
» Khallaf  
» Hamed  
» Al Santi.

*Village El Abbassieh El Keblich :*

Rue El Karacol  
» Wali El Ahl  
» El Maghrabi  
» Nassrat  
» El Samah  
» Fahmi  
» Aakef  
» Mohammed Bey Rifaat  
» Abdel Rahim el Demerdache  
» Hamed  
Haret Mouafi  
» Shaker Pacha  
» El Tawashi

Haret Wabour El Tahin  
» El Komi  
» Saad Khamis  
» Madani  
» Ebeid  
» Abou Alién  
» Abou El Enein  
» El Souef  
» El Aghawat  
» Bakir  
» Om El Labab  
» Mohammed Abdallah.

21 mai.

Ces localités sont:

**Kism El Waili.***Village Zeitoun :*

El-Adli	Ezbet Deifa
El-Zeitoun, excepté la rue Selim	Kobri El Kobba
El Awal	Kobbet El Balad
Ezbet Shafa	El Hammamat.
» El Meida	

*Village El Matarieh :*

El Matarieh	El Helmich
Kharget El Matarieh	Ein Shams
Ezbet Philippine	Tall El Houn.

*Village El Abbassieh El Keblich :*

Haret Wasta El Wailieh	Sharia Geneinet El Kawader
Haret El Geneina	Sharia El Wailieh El Soghra
et les ruelles voisines qui n'ont pas de nom.	

*Village El Abbassieh El Charkieh :*

Sharia Abou Khoza  
et les ruelles voisines qui n'ont pas de nom.

*Village El Abbassieh El Mohammadi :*

Ezbet Arab El Mohammadi	Ezbet El Mohammadi.
-------------------------	---------------------

*Village El Abbassieh El Soudanieh :*

Ezbet El Soudanieh.

*Village El Abbassieh El Bosta :*

Ezbet El Bosta.

*Village El Abbassieh El Zaher :*

Sharia El Nozha	Sharia El Shorafa
-----------------	-------------------

ART. 95. — Le pourvoi devra être formé dans les dix jours de la notification faite à l'employé en forme administrative. 22 mai

Il le sera par lettre adressée au Président de la Commission Municipale qui en donnera récépissé. Il pourra être accompagné ou suivi du mémoire justificatif.

Alexandrie, le 22 mai 1912.

*Le Président de la Commission Municipale,*  
M. IBADI.

---

ARRÊTÉ.

Éclairage de diverses localités de la ville du Caire (\*).

---

LE GOUVERNEUR DU CAIRE.

ARRÊTE :

1. — Les habitants des localités suivantes sont obligés 21 mai<sup>2</sup>  
de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs  
maisons et magasins. Ces lanternes devront être allumées  
tous les soirs depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube,  
excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le  
12 et le 18 du mois, suivant le calendrier arabe.

L'Autorité Locale pourra autoriser l'emploi d'une seule  
lanterne pour deux, trois et jusqu'à quatre maisons ou  
magasins contigus à la suite d'accord entre les habitants  
constaté par écrit.

(\*) Journ. Off. 10 juin, page 1345.



22 mai.

Elle pourra aussi, suivant les circonstances, être prononcée contre l'employé qui a encouru une condamnation pour crime ou délit.

En dehors de ces cas il n'y a pas lieu à perte totale des droits au fonds de prévoyance ou de retraite.

ART. 92. — Les peines ci-dessus seront prononcées par un Conseil composé du Président de la Commission Municipale, Président, du Chef du Parquet Indigène, du Directeur Général des Douanes et de deux membres de la Délégation désignés par la Commission Municipale comme membres.

En cas d'absence ou d'empêchement du Président ou d'un des membres de droit de ce Conseil, le Ministre de l'Intérieur désignera parmi les membres de la Commission Municipale celui qui devra remplacer le Président ou le membre.

En cas d'absence ou d'empêchement d'un des membres de la Délégation faisant partie du Conseil de discipline, la Commission Municipale désignera pour le remplacer un autre membre de la Délégation.

Le Chef de l'Administration pourra infliger la peine de l'avertissement ou de la retenue de traitement jusqu'à 15 jours.

L'employé sera invité à fournir les explications qu'il croira utiles écrites ou orales.

ART. 93. — Les employés pourront se pourvoir en appel contre toute décision du Conseil disciplinaire. Ce droit appartiendra également au chef de l'Administration.

A défaut d'appel de l'employé ou du chef de l'Administration dans le délai prévu ci-dessous, le dossier disciplinaire sera envoyé au Ministre de l'Intérieur qui, dans un délai de deux mois, pourra ordonner que l'affaire soit déferée devant le Conseil d'Appel.

Dans le cas de privation totale ou partielle des droits au fonds de prévoyance ou de retraite, le Conseil d'Appel sera toujours saisi.

ART. 94. — Le Conseil spécial du Ministère de l'Intérieur constituera le Conseil d'appel ci-dessus prévu.

Arrêté modifiant le Conseil de Discipline à la Municipalité d'Alexandrie ( 1 ).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE  
D'ALEXANDRIE.

Vu la délibération de la Commission en date du 22 mai.  
20 mai 1912 et après adhésion préalable de S.E. le  
Ministre de l'Intérieur;

Vu le règlement intérieur de la Municipalité du  
12 juin 1905;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

Les articles 91, 92, 93, 94 et 95 du chapitre 4 du dit  
règlement sont abrogés et remplacés par les articles  
qui suivent :

ART. 91. — Les peines disciplinaires sont l'avertissement, la  
retenue d'appointements jusqu'à 15 jours, la suspension, la descente  
d'emploi et révocation avec ou sans perte des droits au fonds de  
prévoyance ou de retraite.

La suspension ne pourra dépasser trois mois et comportera la  
privation du traitement.

La perte partielle des droits au fonds de prévoyance ou de retraite  
ne pourra jamais dépasser la moitié des droits du fonds de pré-  
voyance ou de retraite auxquels l'employé a droit.

La perte totale des droits au fonds de prévoyance ou de retraite  
pourra être prononcée si l'employé a été révoqué pour concussion  
ou détournement, ou pour avoir, par des fausses déclarations ou  
autres agissements, causé un dommage aux fonds municipaux  
ou au trésor.

(\*) Journ. Off. 27 mai, page 1232.

Circulaire N° 34. 17 22 du 25 mai 1912  
concernant les congés ordinaires à l'étranger (\*).

-----

25 mai.

En vertu de la décision du Conseil des Ministres en date du 20 mars 1911, qui a fait l'objet du paragraphe 9 des Instructions Financières du 1<sup>er</sup> juillet 1911, n° 4, le fonctionnaire ou l'employé qui compte quinze ans de service peut obtenir, au cours de chaque année, un congé ordinaire à traitement entier de deux mois et demi avec cumul, si ce congé doit être passé à l'étranger.

Comme certains fonctionnaires et employés entrent au service du Gouvernement à un âge déjà avancé, le Conseil des Ministres a décidé, à la date du 21 mars 1912, de faire bénéficier de la décision susmentionnée ceux de ces fonctionnaires et employés qui sont âgés de 45 ans au moins, même s'ils ne comptent pas 15 années de service.

Le Ministère des Finances a fixé au 1<sup>er</sup> janvier 1914, la date à partir de laquelle cette dernière décision entre en vigueur.

*Le Ministre des Finances.*  
A. HILMY.

(\*) Journ. Off. 27 mai, page 1231.

-----

**ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 45.**

**Suppression de la liste des Koms et Tells antiques le Kom Matboul  
situé au District de Kafr el Cheikh (Gharbieh) (\*).**

---

Vu l'Arrêté n° 43 rendu par le Ministère des Travaux Publics à la date du 7 décembre 1909 et la lettre n° 73 du Service des Antiquités en date du 9 mai 1912;

**ARRÊTÉ :**

Sera supprimé de la liste des Koms et Tells, annexée à l'arrêté n° 43 précité, pour cause de sa disparition, le Kom Matboul, situé au District de Kafr El-Cheikh, Moudirieh de Gharbieh, et ce en raison de l'uniformité existant aujourd'hui entre le terrain du dit Kom et le terrain agricole avoisinant.

Le Caire, le 2 Gamad-Tani 1330 (19 mai 1912).

*Le Ministre des Travaux Publics,*

( Cacheté ) : ISMAÏL SIARRY.

(\*) Journ. Off. 32 mai, page 1182.

---

**ARRÊTÉ.**

Application du règlement sur les maisons de tolérance au Bandar de Beha ( ).

---

**LE MOUTIR DE BÉNI-SOUËF.**

14 mai.

Vu le Règlement du Ministère de l'Intérieur en date du 16 novembre 1906 sur les maisons de tolérance;

Vu l'Arrêté de la Moudirieh du 2 juillet 1907;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 12 décembre 1911;

**ARRÊTE :**

1. — Le Règlement sur les maisons de tolérance sera applicable au Bandar de Beba.

2. — L'Arrêté du 2 juillet 1907, sus-visé, est rapporté.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Béni-Souef, le 14 mai 1912 (27 Gamad-Awel 1330).

HAFIZ MOHAMED.

(\*) Journ. Off. 20 mai, page 1135.

---

## ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des voitures publiques au Bandar de Fayoum ( )

## LE MOUDIR DE FAYOUM,

Vu l'Arrêté de la Moudirich en date du 18 février 1907 13 mai.  
sur les voitures publiques au Bandar de Fayoum ;

Vu la délibération de la Commission Locale de Fayoum  
dans sa séance du 5 février 1912 ;

## ARRÊTE :

	Nombre de voitures
Station dans la rue de Mohamed Bey Gaafar entre la maison de Mohamed Bay Nassar et le Tribunal Indigène ... ..	12
Station dans la rue de Mohamed Bey Gaafar entre la maison de Moustafa El Hereichi et Bahr Tanhala...	6
Station dans la rue de Bahr Sennourès El Charki à côté de la barrière de Bahr Sennourès ... ..	6
Station dans le Midan de la rue Moustapha Pacha Fahmi... ..	6
Station dans la rue Adly à côté de Sakiet el Hamam.	4
Station dans la rue de Souk el Talat el Kadim à côté de la propriété El Haddad ... ..	6
Station dans la rue de Bahr Anz à côté de l'Usine Aslan... ..	4
Station à côté de la gare d'El Cheikh Hassan ... ..	4

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours  
après sa publication aux Journaux Officiels.

Fayoum, le 13 mai 1912 (26 Gamad-Awel 1330).

IBRAHIM HALIM.

(\*) Journ. Off. 20 mai, page 1156.

---

Régence. — Rescrit.

---

*Rescrit adressé à S. E. Mohamet Saïd Pacha, Président du Conseil des Ministres, en date du 28 Gamad-Arel 1330 (15 mai 1912).*

15 mai.

Ayant résolu, avec la grâce de Dieu, de partir pour l'Étranger, Nous vous désignons pour exercer la Régence pendant Notre absence et diriger les affaires de Notre Gouvernement au sujet desquelles vous donnerez les ordres qui vous seront dictés par votre sagesse et votre parfaite expérience.

Lorsque Votre Excellence aura décidé de partir également, Hussein Ruchdi pacha, Ministre de la Justice, dirigera pendant votre absence, de concert avec ses Collègues les Ministres, les affaires du Gouvernement avec toute la compétence que Nous leur connaissons, et revêtira de sa signature les décisions qui seront prises.

Nous vous adressons le présent Rescrit pour en prendre connaissance et lui donner la suite qu'il comporte.

ABBAS HILMI

(Traduction.)

(\*) Journ. Off. 16 mai (numéro supplémentaire).

---

**ARRÊTÉ.**

**Modification à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Zagazig ( ).**

**LE MOUDIR DE CHARKIEH,**

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 23 mai 1904, <sup>8 mai</sup> désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

Considérant que dans le dit arrêté la rue El Gannabia dépendant du Kism Youssef Bey au Bandar de Zagazig a été désignée par erreur, sous le nom de rue El Gabbana ;

**ARRÊTE :**

1. — Dans la liste des quartiers désignés dans l'arrêté sus-visé au Bandar de Zagazig (Kism Youssef Bey) le nom de la rue « El Gabbana » sera remplacé par celui de rue « El Gannabia ».

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Zagazig, le 21 Gamad-Awel 1330 (8 mai 1912).

**HASSAN HASSIB.**

(\*) Journ. Off. 15 mai, page 1130.



## ARRÊTÉ.

Lieu de stationnement des âniers au Bandar de Simbellawen (\*).

## LE Moudir de DAKAHLEH,

9 mai.

Vu l'Arrêté de la Moudirich en date du 24 mars 1898 portant règlement sur les âniers ;

Vu la délibération du Conseil Provincial en date du 2 septembre 1911 ;

## ARRÊTE :

1. — La station des âniers au Bandar de Simbellawen, près de la gare, visée dans l'Arrêté de la Moudirich en date du 24 mars 1898, est ainsi délimitée :

Station dans la parcelle de terrain vague appartenant à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat. Cette parcelle est limitée au Nord par une route, au Sud par la barrière de la Compagnie des Chemins de fer du Delta, à l'Est par la rue de la gare et à l'Ouest par des terrains vagues appartenant à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat séparés de la parcelle par une barrière en fer.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux *Journaux Officiels*.

Mansourah, le 9 mai 1912 (22 Gamad-Awel 1330).

MOHAMED CHOUCRY.

(\*) Journ. Off. 15 mai, page 1180.

**ARRÊTÉ.**

Quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Bandar de Mallawi (Moudiriah d'Assiout) (\*).

---

**LE MOUDIR D'ASSIOUT,**

Vu l'Arrêté de la Moudiriah en date du 21 mai 1904, 9 mai, portant liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 2 mai 1912 ;

**ARRÊTE :**

1. — Est rayée de la liste des quartiers désignés dans l'arrêté sus-visé au Bandar de Mallawi la partie de la rue Darb el Kamh sur laquelle se trouve l'immeuble n° 215.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Assiout, le 9 mai 1912 (22 Gamad-Awel 1330).

IBRAHIM FATHY.

---

(\*) Journ. Off. 15 mai, page 1129.

11 mai.

## ART. 2.

La Délégation Municipale sera chargée des attributions du Conseil du Tanzim. L'Ingénieur du Tanzim et l'Inspecteur Sanitaire assisteront aux réunions avec voix consultative. Les propositions de la Délégation seront soumises à la Commission Municipale.

## ART. 3.

Le Conseil actuel du Tanzim de la ville de Hérouan est supprimé.

Le Caire, le 11 mai 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*

M. SAÏD.

---

## ARRÊTÉ.

Transfert à la Commission Locale Mixte de Hëlouan du service du Tanzim de cette ville (\*).

---

## LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les 44 mai.  
Arrêtés du Ministère des Travaux Publics des 8 septembre 1889 et 5 février 1899;

Vu l'Arrêté des Ministères de l'Intérieur et des Travaux Publics du 18 avril 1912 relatif au transfert au Ministère de l'Intérieur du service du Tanzim dans la ville de Hëlouan;

Considérant qu'il existe à Hëlouan une Commission Locale Mixte, instituée par la Loi du 27 novembre 1911, n° 21;

## ARRÊTE

## ARTICLE PREMIER.

A partir du 15 mai 1912, le service du Tanzim de la ville de Hëlouan relèvera de la Municipalité de cette ville. Le personnel du service du Tanzim, transféré au Ministère de l'Intérieur en vertu de l'Arrêté du 18 avril 1912, sera placé à la disposition de la Municipalité de Hëlouan qui sera chargée de pourvoir à son traitement.

(\*) Journ. Off. 16 mai, page 1196.

## ARRÊTÉ.

Modification à la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Suez(\*).

LE GOUVERNEUR DE SUEZ,

2 mai.

Vu l'Article 2 de la Loi n° 1 (9 janvier) 1904, sur les établissements publics;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 2 avril 1904, désignant les rues et ruelles affectées uniquement à l'habitation des familles et non ouvertes au commerce;

## ARRÊTE :

1. — Est ajouté à la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce le quartier dénommé « Kafr Zarb », dépendant du Kism Salis dans la ville de Suez.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

15 Gamad-Awel 1330 (2 mai 1912).

MAHMOUD WAHBI.

(\*) Journ. Off. 13 mai, page 1103.

**ARRÊTÉ.**

**Modification à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Caire (\*).**

-----

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 30 avril 1904, désignant **25 avril.**  
les quartiers uniquement affectés à l'habitation des familles  
et non ouverts au commerce;

**ARRÊTE :**

1. — Sont rayées de la liste des quartiers affectés  
uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au  
commerce, désignés dans l'article premier de l'arrêté  
sus-visé, la place et la partie de rue suivantes :

*District d'Abdine.*

Midan El Azhar :

La partie de la rue Mansour comprise entre la rue  
Kawala et le Midan El Azhar.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours  
après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 25 avril 1912 (8 Gamad-Awel 1330).

IBRAHIM NEQUIB.

(\*) Journ. Off. 18 juin, page 1108.

## ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 12.

Suppression des permis de construction de galeries couvertes  
dans les rues Mohamed Aly et Clot Bey ( )

## LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

4 mai.

Vu l'Ordre de Service n° 7, promulgué le 31 mai 1886,  
relatif à la construction, dans la ville du Caire, de galeries  
couvertes dans les rues y indiquées;

Vu la décision du Conseil du Tanzim de la Ville du  
Caire, en date du 13 avril 1912;

Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'Etat de ce  
Ministère;

## ARRÊTÉ :

## ARTICLE PREMIER.

Sont supprimés les permis de construction de galeries  
couvertes dans les rues Mohamed Aly et Clot Bey et nulle  
autre galerie ne sera dorénavant élevée dans les dites  
rues.

## ART. 2.

M. l'Inspecteur des Services de la Ville du Caire est  
chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le 17 Gamad-Awel 1330 (4 mai 1912).

*Le Ministre des Travaux Publics,*  
(Cacheté): ISMAËL SIRRY.

(Traduction.)

Arrêté comportant l'addition du travail de la destruction du ver du coton et de ses œufs à la liste des travaux où les détenus condamnés à la détention ou à l'emprisonnement avec travail pourront être employés (\*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Article 66 du Décret du 19 Chawâl 1318 5 mai.  
(9 février 1901), portant Règlement des prisons ;

Vu l'Arrêté Ministériel du 24 juin 1901, désignant les travaux où les détenus condamnés à la détention ou à l'emprisonnement avec travail pourront être employés ;

Vu les dispositions de la Loi n° 13 de 1905, relative aux mesures à prendre contre le ver du coton ;

Sur l'avis conforme du Ministère de la Justice ;

### ARRÊTE :

#### ARTICLE PREMIER.

Le travail suivant sera porté à la liste des travaux désignés dans l'article premier de l'Arrêté du 24 juin 1901 :

« La destruction du ver du coton et de ses œufs », opération prévue par la Loi n° 13 de 1905.

#### ART. 2.

Les personnes qui pourront être employées au travail désigné dans l'article précédent sont celles condamnées à l'emprisonnement avec travail.

Caire, le 5 mai 1912 (18 Gamad-Awel 1330).

(Signé) : MOHAMED SAÏD.

(\*) Journ. Off. 11 mai 1912, page 1078.



4 mai.

## ART. 11.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa promulgation au *Journal Officiel*.

Le 4 mai 1912 (17 Gamad-Awel 1330).

M. SAÏD.

---

Arrêté comportant l'addition du travail de la destruction du ver du coton et de ses œufs à la liste des travaux des condamnés ayant à subir la contrainte par corps (\*).

---

## LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

5 mai.

Vu les Articles 271 et 272 du Code de l'Instruction Criminelle;

Vu l'Arrêté Ministériel du 18 janvier 1905, désignant les travaux des condamnés ayant à subir la contrainte par corps;

Vu la Loi n° 13 de 1905, relative aux mesures à prendre contre le ver du coton;

Sur l'avis conforme du Ministère de la Justice;

## ARRÊTE:

Le travail suivant sera porté à la liste des travaux désignés dans l'article premier de l'Arrêté du 18 janvier 1905 :

« La destruction du ver du coton et de ses œufs », opération prévue par la Loi n° 13 de 1905.

(Caire, le 5 mai 1912 (18 Gamad-Awel 1330).

(Signé): MOHAMED SAÏD.

(\*) Journ. Off. 11 mai, page 1077.

## ART. 7.

4 mai.

La faculté de refuser le permis de chasse aux condamnés dont il est question aux numéros 3 et 4 de l'article 5 cessera cinq ans après l'expiration de la peine.

## ART. 8.

Dans les Moudiries, la délivrance des permis de chasse aux habitants des bandars et villages est laissée à l'entière discrétion des Moudirs qui peuvent l'accorder ou la refuser selon qu'ils le jugeront convenable.

## ART. 9.

Les Gouverneurs et les Moudirs auront le droit de déterminer, par des arrêtés spéciaux, l'époque de l'ouverture et celle de la clôture des chasses dans chaque localité, ainsi que les espèces de gibier qu'il sera défendu de chasser. Ils peuvent également interdire la chasse dans certaines localités ou l'assujettir à certaines conditions spéciales.

## ART. 10.

Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie de 20 à 100 piastres d'amende. En cas de récidive, dans l'année, la peine pourra être de l'emprisonnement jusqu'à 7 jours; néanmoins, en cas de chasse sur la propriété d'autrui sans le consentement du propriétaire, la plainte de la partie intéressée sera toujours nécessaire.

La confiscation de l'arme ou de l'engin de chasse sera prononcée par le Juge dans le cas de récidive et dans le cas de l'article 6.

Le délinquant sera condamné en ce cas à les représenter ou à en payer la valeur qui sera fixée par le Juge, sans que cette valeur puisse être inférieure à 100 P.E.

4 maj.

## ART. 3.

Le permis de chasse donne à celui qui l'aura obtenu le droit de chasser pendant le jour du lever au coucher du soleil, au tir et au filet.

## ART. 4.

Il est défendu de chasser :

- a) Sur la propriété d'autrui sans le consentement du propriétaire ou de ses préposés ;
- b) Dans les limites d'une ville, d'un village, d'un kafe, d'une ezbeh, et en général à moins de 250 mètres de distance d'une habitation quelconque ;
- c) Au filet dans les champs d'autrui non dépouillés de leurs fruits ;
- d) Des pigeons ou autres oiseaux domestiques ou tout gibier appartenant à autrui.

## ART. 5.

Le permis ne sera pas délivré : 1° aux individus qui n'auraient pas dix-huit ans accomplis ; 2° aux individus condamnés à la perte des droits civiques ; 3° à ceux condamnés pour vagabondage, vol, escroquerie ou abus de confiance, rébellion ou violence envers les agents de l'autorité publique ; 4° à tout condamné placé sous la surveillance de la police.

## ART. 6.

Le permis sera retiré à tous ceux qui, l'ayant obtenu, auraient subi une des condamnations prévues à l'article précédent.

## ART. 3.

28 avril.

Le Président de la Commission Municipale d'Alexandrie est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 28 avril 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé): MOHAMED SAÏD.

---

Règlement sur la chasse.

---

## LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 14 juin 1900, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889; 4 mai;

## ARRÊTE:

## ARTICLE PREMIER.

Nul ne pourra chasser sans un permis délivré par le Gouverneur ou le Moudir du lieu de sa résidence contre paiement de P.T. 100.

Ce permis sera valable sur tout le territoire égyptien pour la durée d'une année qui commencera à partir du 1<sup>er</sup> juin de chaque année. Il est personnel et ne peut être cédé à une autre personne.

## ART. 2.

Ce permis devra être exhibé à toute réquisition des agents de l'autorité.

15 avril.

2. — La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Mit-Gamr, le 15 avril 1912.

*Le Président*  
*de la Commission Municipale de Mit-Gamr,*  
M. SHOUCRI.

ARRETÉ.

Discipline à la Municipalité d'Alexandrie.  
Arrêté modifiant le paragraphe « L » de l'Article 4 de l'Arrêté du 27 juin 1904 (1)

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

28 avril.

Vu l'Arrêté du 27 juin 1904 portant réorganisation de la Municipalité d'Alexandrie;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Le paragraphe « L » de l'Article 4 du dit arrêté relatif à la juridiction disciplinaire à l'égard du personnel, est abrogé.

ART. 2.

Comme suite à cette abrogation la Commission Municipale d'Alexandrie introduira dans son règlement intérieur toutes modifications utiles en vue d'une nouvelle organisation de la juridiction disciplinaire.

(\*) Journ. Off. 1<sup>er</sup> mai, page 983.

pour avancer son retour de manière que sa sortie de quarantaine ne soit pas postérieure à la date d'expiration de son congé. Tout retard dans ce cas doit être considéré comme non justifié et entraîne la privation du traitement. 17 mars.

Toutefois, le Ministère des Finances est disposé à examiner avec bienveillance le cas où la durée de la quarantaine à purger après l'arrivée en Egypte serait de plus de deux jours, ainsi que le cas où le passage sur un bateau aurait été retenu avant l'imposition des mesures quarantaines en Egypte.

Le Caire, le 17 mars 1911.

*Le Ministre des Finances,*  
J. SAUA.

**ARRÊTÉ.**

**Recouvrement des contributions et des taxes municipales à Mit-Ghamr (\*).**

**LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE MIT-GHAMR,**

Vu l'Art. 13 de la Loi n° 7 du 19 avril 1911, instituant 15 avril.  
la Commission Municipale de Mit-Gamr ;

Vu la décision de la Commission Municipale en date du 25 décembre 1911, approuvée par lettre du Ministère de l'Intérieur n° 44 en date du 8 février 1912 ;

**ARRÊTE :**

1. — Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit, sera effectué, au besoin, par la voie administrative, suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatif au recouvrement des impôts et dîmes.

(\*) Journ. Off. 20 avril, page 978.

## MINISTÈRE DES FINANCES

## DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ DE L'ÉTAT

Circulaire N 34. 39 65 concernant les fonctionnaires ou employés qui excèdent leurs congés par suite du manque de place sur les bateaux ou de l'application des mesures quaranténaires ( ).

17 mars.

Certaines Administrations ont demandé au Ministère des Finances de leur faire savoir quelle décision il y a lieu de prendre à l'égard des fonctionnaires et employés qui excèdent leurs congés par suite du manque de place sur les bateaux ou de l'application de mesures quaranténaires.

Le Ministère des Finances estime que le fonctionnaire ou l'employé en congé doit prendre toutes les dispositions nécessaires pour rejoindre son poste à l'expiration de son congé. A cet effet, il doit retenir sa place à l'avance sur le bateau qui doit le ramener. Un retard sous le prétexte de manque de place sur les bateaux n'est pas justifié, car il dénote l'imprévoyance de l'employé et son peu de hâte à reprendre ses fonctions.

En ce qui concerne le retard causé par l'application de mesures quaranténaires, le Ministère des Finances est d'avis que le fonctionnaire ou l'employé ne peut être tenu responsable d'un pareil retard, si les mesures quaranténaires n'ont été imposées en Egypte aux provenances du port où il doit s'embarquer qu'au moment où il se prépare à partir pour rejoindre son poste ou pendant qu'il est en route. Mais si les mesures quaranténaires ont été appliquées en Egypte depuis quelque temps déjà, il lui incombe de prendre ses dispositions

(\*) Journ. Off. 27 avril, page 935.

**ARRÊTÉ.**

Lieu de stationnement des voitures publiques au bandar  
de Sinbollawein (\*).

---

LE MOUDIR DE DAKARLIEN,

Vu l'Article 22 du Règlement sur les voitures publi- 15 avril.  
ques en date du 26 juillet 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale en sa  
séance du 16 mars 1910 ;

**ARRÊTE :**

1. — L'endroit indiqué ci-après est fixé pour le stationnement des voitures publiques au bandar de Sinbollawein :

Station dans la parcelle de terrain vague appartenant à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat, à côté de la barrière de la gare, à 50 mètres de l'entrée de la gare.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 15 avril 1912 (27 Rabi-Tani 1330).

MOHAMMED CHOUKRI.

(\*) Journ. Off. 22 avril, page 893.

---



## ARRÊTÉ.

Lieu de stationnement des charrettes et tombereaux  
au bandar de Sinbellawein ( ).

---

## LE MOUTIER DE DAKAHLIEH,

15 avril.

Vu l'Article 11 du Règlement sur les charrettes et tombereaux ajouté au dit Règlement par Arrêté du 18 juin 1901 ;

Vu la délibération de la Commission Locale dans sa séance du 15 février 1911 ;

## ARRÊTE :

1. — L'endroit indiqué ci-après est fixé pour le stationnement des charrettes et tombereaux au bandar de Sinbellawein :

Station dans la parcelle de terrain vague appartenant à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat, à côté de la barrière de la gare, à 50 mètres de l'entrée de la gare.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 15 avril 1912 (27 Rabi-Tani 1330).

MOHAMED CHOUKRI. -

---

(\*) Journ. Off. 22 avril, page 893.

**ARRÊTÉ.**

**Modification à la classe III, catégorie A, du tableau des Établissements incommodes, insalubres et dangereux ( )**

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Art. 2 de la Loi n° 13 de 1904, sur les Établissements incommodes, insalubres et dangereux ; 18 avril.

Vu le tableau annexé aux Règlements sur les Établissements précités et les arrêtés qui l'ont successivement modifié ;

**ARRÊTE :**

1. — Dans le tableau des Établissements incommodes, insalubres et dangereux, classe III, catégorie (A) le mot « Pâtisserie » sera remplacé par les mots « Pâtisserie et pâtes alimentaires ».

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 18 avril 1912 (1<sup>er</sup> Rhamad-Awal (1330).

*Le Ministre de l'Intérieur,*

M. SAÏD.

(\*) Journ. Off. 22 avril, page 800.

**ARRÊTÉ.**

**Transfert au Ministère de l'Intérieur du Service du Tanzim  
de la ville de Héliouan (\*).**

LES MINISTRES DE L'INTÉRIEUR ET DES TRAVAUX PUBLICS,

18 avril.

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du  
17 mars 1912 :

**ARRÊTENT :****ARTICLE PREMIER.**

A partir du 20 avril 1912, le Ministère de l'Intérieur  
sera chargé, aux lieu et place du Ministère des Travaux  
Publics, d'assurer, conformément aux Lois, Règlements et  
Arrêtés en vigueur, le Service du Tanzim dans la ville de  
Héliouan.

**ART. 2.**

Le personnel du Ministère des Travaux Publics exclusi-  
vement chargé du Tanzim de la ville de Héliouan, transféré  
conformément à l'article précédent, ainsi que les crédits  
afférents au dit Service, seront, à partir de la même date,  
mis à la disposition du Ministère de l'Intérieur.

Le Caire, le 18 avril 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé) : M. Saïd.

*Le Ministre des Travaux Publics,*  
(Signé) : I. SURR.

(\*) Journal Off., 22 avril, page 884.

**ARRÊTÉ.**

Modifications à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Bandar de Fayoum ( ).

---

**LE MOUDIR DE FAYOUM,**

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 avril 1904, <sup>11 avril,</sup>  
portant liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 30 mars 1912;

**ARRÊTE :**

1. — Est ajoutée à la liste des quartiers désignés dans l'arrêté sus-visé la rue suivante :

Moustapha Pacha Fahmy, débouchant, au sud, rue El Hawatem, et, au nord, au Darb el Naggarin.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

11 avril 1912 (23 Rabi-Tani 1330).

IBRAHIM HALIM.

---

(\*) Journ. Off. 17 avril, page 851.

## ARRÊTÉ.

Modification de la composition du Conseil de Discipline  
de l'Administration des Postes ( 1 ).

## LE MINISTRE DES FINANCES,

11 avril.

Vu l'Art. 2 Sect. C de l'Arrêté du 18 août 1910, qui désigne comme faisant partie du Conseil de Discipline de l'Administration des Postes, le Directeur du Trafic et un Chef de division à nommer par le Directeur Général;

Attendu que le poste de Directeur du Trafic a été supprimé et que celui de Chef de division n'existe plus depuis la réforme des Cadres;

## ARRÊTÉ :

## ARTICLE UNIQUE.

La composition du Conseil de Discipline de l'Administration des Postes est modifiée comme suit :

Le Directeur Général .....	<i>Président.</i>
Le Secrétaire Général.....	} <i>Membres.</i>
L'Inspecteur en Chef. ....	
Un Directeur ou Sous-Directeur à désigner par le Directeur Général .....	

En cas d'empêchement pour le Président de siéger, il sera remplacé à la Présidence par le Secrétaire Général.

Le 11 avril 1912.

*Le Ministre des Finances,*  
(Signé): J. SABA.

(\*) Journ. Off. 17 avril, page 551.

## ARRÊTÉ.

Division du Service de la « Maamourieh » du Bandar de Tantah  
en deux Services distincts (\*).

---

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu la décision du Conseil Provincial de Gharbieh en <sup>41 avril.</sup>  
date du 17 mars 1912, prise en conformité du para-  
graphe VII de l'Article 4 de la Loi Organique, modifiée  
par la Loi n° 22 de 1909 ;

## ARRÊTÉ :

Le Service de la « Maamourieh » du Bandar de Tantah  
(Moudirich de Gharbieh) est divisé en deux Services  
distincts. le premier, sous l'appellation de « 1<sup>er</sup> Kism du  
Bandar de Tantah », comprenant le Service actuel de  
Police du Bandar de Tantah ; le second, sous l'appellation  
de « 2<sup>nd</sup> Kism du Bandar de Tantah », comprenant le  
Service de Police de Gaafurich.

Le 11 avril 1912 (23 Rabi-Tani 1330).

(Signé) : MOHAMED SAÏD.

(Traduction.)

---

(\*) Journ. Off. 17 avril, [page 53].

**ARRÊTÉ.**

Quartiers où peuvent être tenues des maisons de tolérance,  
dans la ville du Caire (\*).

**LE GOUVERNEUR DU CAIRE,**

2 avril.

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 18 décembre 1896, rendant le Règlement sur les maisons de tolérance applicable à la ville du Caire ;

Vu les Articles 2 et 27 du Règlement sur les maisons de tolérance en date du 16 novembre 1905 ;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 22 février 1911 :

**ARRÊTE :**

1. — Est ajoutée à la liste des quartiers où des maisons de tolérance peuvent être tenues dans la ville du Caire, la partie de la localité connue sous la dénomination de « Ezbet El Aabid », n° 1 (District de Wailly), limitée : au nord, par Chareh El Moustanser ; à l'ouest, par la ligne du Chemin de fer de Matarieh ; à l'est, par Chareh Ezbet Abdel Nabi ; et, au sud, par Chareh El Kaïd.

2. — L'Arrêté du 22 février 1911 sus-visé est rapporté.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 2 avril 1912 (14 Rabi-Tani 1330).

IBRAHIM NAGIB.

(\*) Journ. Off. 13 avril, page 218.

**DÉCISION.**

**Rattachement de la localité de Salloum  
aux circonscriptions administratives du Pays ( ).**

Attendu que le Gouvernement Egyptien a toujours considéré la localité de Salloum comme faisant partie du territoire égyptien ; 9 avril.

Attendu qu'une dépêche du Grand-Vézir fait connaître que la Sublime Porte a décidé d'évacuer la dite localité et accepte que l'occupation et l'administration en soient assumées par le Gouvernement Egyptien, au moins à titre provisoire ;

Qu'il y a donc lieu de prendre les dispositions nécessaires pour l'occupation et l'administration de la localité dont s'agit ;

**LE CONSEIL DES MINISTRES DÉCIDE :**

**ARTICLE PREMIER.**

La localité de Salloum est rattachée aux circonscriptions administratives du Pays.

**ART. 2.**

Elle est placée sous le même régime administratif et financier que les districts de Dabaa, Mersa-Matrouh et Sidi-Barrani.

**ART. 3.**

Les Ministères de l'Intérieur et des Finances sont chargés de l'exécution de la présente décision.

Le Caire, le 21 Rabi-Tani 1330 (9 avril 1912).

*Le Président du Conseil des Ministres,*

*(Traduction.)*

**MOHAMED SAÏD.**



2 avril.

Les voyageurs sont tenus de prévenir d'avance les cochers s'ils prennent les voitures à la course ou à l'heure, sinon le cocher est en droit d'exiger le tarif à la course.

Le tarif des voitures publiques est fixé comme suit :

<i>Tarif à la course :</i>	Min.
D'un point quelconque à un autre dans la ville ...	20
D'un point quelconque à un autre dans la ville, aller et retour avec un quart d'heure d'attente ... ..	40

*Tarif à l'heure :*

Pour la première heure dans ou hors la ville, le jour.	80
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure dans ou hors la ville, le jour ...	60
Pour la première heure dans ou hors la ville, la nuit.	100
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure dans ou hors la ville, la nuit ...	80

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Sohag, le 2 avril 1912 (14 Rabi-Tani 1330).

AIN ABOU EL FETOUH.

**RECUEIL**  
**DES**  
**DOCUMENTS OFFICIELS**

PARUS DU 1<sup>er</sup> AVRIL AU 30 JUIN 1912.

---

**ARRÊTÉ.**

**Stations et tarif des voitures publiques au bandar de Guirgneh (\*).**

---

**LE MORDIR DE GUIRGUEH,**

Vu les Articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Guirgneh en date du 28 mars 1912;

**ARRÊTÉ :**

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Guirgneh seront les suivantes :

Une station dans l'intérieur de la ville au côté Ouest de la Chouna du Sel, au commencement de la rue Abdel Warès.

Une station en dehors de la barrière de la gare des Chemins de fer.

2. — Les voitures se louent à la course ou à l'heure.

(\*) Journ. Off. 1<sup>er</sup> avril, page 794.



**RECUEIL**  
DES  
**DOCUMENTS OFFICIELS**

DU  
**GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN**

---

**ANNÉE 1912**

---

**SECOND TRIMESTRE**



**LE CAIRE**  
**IMPRIMERIE NATIONALE**  
**1912**





27 mars.

**Décret de 1912.** libérés, si leur valeur nominale est de 100 francs ou inférieure à 100 francs, et ils doivent être au porteur, si la société n'a pas de bureau de transfert en Egypte.

ART. 26. — La Commission de la Bourse inscrira à la cote tous les titres dont la demande d'admission est régulière et qui ne sont pas exclus par l'Article 24, à la charge par eux de payer les taxes d'abonnement fixées par le Règlement intérieur.

Toutefois la Commission pourra par une décision motivée refuser l'inscription, sauf recours par la société devant le Tribunal Mixte de Commerce qui statuera en dernier ressort en Chambre du Conseil.

Le même recours appartiendra aux Commissaires du Gouvernement contre les inscriptions faites par la Commission de la Bourse.

ART. 28 (paragraphe 4). — Les titres des sociétés qui ont été déclarées nulles et non existantes en Egypte par une décision en dernier ressort d'une juridiction égyptienne.

ART. 39. — Les peines disciplinaires sont :

- 1° L'avertissement ;
- 2° L'amende de 1 à 500 livres égyptiennes ;
- 3° La radiation.

ART. 2.

Nos Ministres des Finances et de la Justice sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret.

Fait au palais de Koubbeh, le 27 mars 1912.

ABBAS HILMI.

Par le Khédive :

*Le Président du Conseil des Ministres,*

M. SAÏD.

*Le Ministre des Finances,*

J. SARA.

*Le Ministre de la Justice,*

S. ZAGLOUL.

(Traduction.)

27 mars.

aucun prétexte. Aucune opération ne devra s'étendre à plus de quatre liquidations, et les différences devront être réglées à chaque liquidation intermédiaire. **Décret de 1912.**

Le marché à terme des valeurs ne pourra être suspendu que par une décision prise à la majorité des deux tiers par les Commissions des Bourses des Valeurs réunies en assemblée plénière sur l'initiative de l'une d'elles. Pour que pareille décision puisse être valablement prise, il faut la présence des deux tiers des membres composant les Commissions.

Le plus âgé des Présidents aura la Présidence de l'Assemblée.

ART. 19. — Les opérations à terme sur marchandises seront réglées lors des compensations bi-mensuelles fixées par la Commission au mois de décembre pour l'année qui suivra.

La Commission, à chaque compensation, établira les cours sur lesquels les différences devront être payées.

En ce qui concerne les changements des prix dans les cotons, graines de coton ou céréales, la Commission établira, par règlement, dans quelles conditions les compensations extraordinaires seront obligatoires ou facultatives.

Les dates de compensations différentielles bi-mensuelles, une fois arrêtées, ne pourront être modifiées sous aucun prétexte; et dans l'intervalle des compensations différentielles ordinaires ou extraordinaires, il ne pourra être fait aucun appel de couverture ou de marge, ni procédé à exécution ou liquidation forcée des positions en cours.

ART. 20. — Si des opérations entre courtiers n'ont pas été exécutées dans les délais réglementaires, le courtier intéressé pourra saisir la Commission de la Bourse, qui devra faire procéder à la liquidation de l'opération.

ART. 24 (dernier alinéa). — Les titres des sociétés étrangères pourront être admis à la cote officielle du terme, quelle que soit leur valeur nominale, sans que toutefois elle puisse être inférieure à 25 francs, à la condition qu'ils soient admis à la cote officielle des Bourses de leur pays d'origine. Ces titres doivent être entièrement



27 mars.

**Décret de 1912.** Les décisions sont prises à la majorité des voix.  
En cas de partage, la voix du Président sera prépondérante.

ART. 7. — En cas de décès, de démission, de départ ou d'empêchement prolongé au cours de l'année, la Commission désignera les remplaçants à prendre parmi les candidats inscrits sur les deux dernières listes, et, en cas d'insuffisance, sur les deux listes de l'année précédente suivant la disposition du dernier paragraphe de l'Article 2.

Les candidats désignés en remplacement des membres absents ou empêchés cesseront leurs fonctions quand les titulaires pourront les reprendre ou lors du renouvellement de la Commission.

Tout membre qui, sans motif plausible, n'aura pas assisté à six séances consécutives sera considéré comme démissionnaire.

ART. 10. — Les Assemblées Générales des Courtiers seront présidées par le Président de la Commission.

Les membres non courtiers de la Commission ont le droit d'assister aux Assemblées Générales avec voix consultatives.

ART. 11 (5<sup>e</sup>). — Avoir accompli un stage de trois ans en qualité d'intéressé actif ou d'employé auprès d'un courtier ou d'un banquier, ou, pour les courtiers en marchandises, avoir été pendant trois années négociant en coton ou en graines, ou employé supérieur auprès d'un de ces négociants.

ART. 12 (4<sup>e</sup>). — Avoir accompli un stage de deux ans dans une maison de courtage ou dans une banque, ou, pour la branche marchandises, avoir été pendant deux années négociant en coton ou en graines, ou employé supérieur chez un de ces négociants.

ART. 18. — Les opérations au comptant seront réglées dans les deux jours ouvrables qui suivront la date de la transaction.

Les opérations à terme sur valeurs seront réglées deux fois par mois, à des liquidations fixes, dont les dates seront arrêtées à l'avance pour une année, par la Commission de la Bourse. Les dates de ces liquidations, une fois arrêtées, ne pourront être modifiées sou

## DÉCRET

portant modification du Règlement de la Bourse (\*).

Nous, Khédive d'Égypte,

27 mars.

Vu Notre Décret du 8 novembre 1909, portant appro- **Décret**  
bation du Règlement de la Bourse y annexé; **de 1912**

Vu Notre Décret du 25 avril 1910, portant modification  
de Notre décret précité;

Sur la proposition de Nos Ministres des Finances et de la  
Justice et l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres;

Vu l'avis conforme de la Cour d'Appel Mixte;

## DÉCRÉTONS :

## ARTICLE PREMIER.

Les Articles 4, 6, 7, 10, 11 (5°), 12 (4°), 18, 19, 20,  
24 (dernier alinéa), 26 et 33 du Règlement de la Bourse  
sus-visé sont remplacés par les dispositions suivantes, et  
l'Article 28 est complété par l'addition d'un 4<sup>me</sup> paragraphe :

ART. 4. — La Commission élira chaque année son Président, son  
Vice-Président et son Secrétaire-Trésorier parmi ses membres.

Le Président, le Vice-Président et le Secrétaire-Trésorier sont  
rééligibles.

Les Commissaires du Gouvernement siègeront dans la Commission  
avec les attributions définies par le présent Règlement.

Les Commissaires absents ou empêchés pourront être remplacés  
par des suppléants.

ART. 6. — Elle ne délibérera valablement que si la moitié de ses  
membres sont présents.

(\*) Journ. Off. 18 AVRIL, page 815.

25 mars.

sinon le cocher est en droit d'exiger le tarif à la course

Le tarif des voitures publiques est fixé comme suit :

*Tarif à la course :*

	Mill.
D'un point quelconque de la ville à un autre...	20
D'un point quelconque de la ville à un autre, aller et retour, avec un quart d'heure d'attente... ..	40

D'un point quelconque de la ville à :

	Aller	Aller et retour	Aller et retour avec une heure d'attente
	Mill.	Mill.	Mill.
Deir Amba Chenouda... ..	150	200	300
Awlad Nosseir ... ..	50	80	130
Rawaf' el Kosseir ... ..	50	80	130
El Mazalouah ... ..	30	60	100
El Sala'h' ... ..	100	200	250
Kelfaou... ..	30	60	100
El Sheikh Macram ... ..	60	100	150

*Tarif à l'heure :*

Pour la première heure, dans ou hors la ville, le jour ... ..	Mill 80
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure, dans ou hors la ville, le jour...	60
Pour la première heure, dans ou hors la ville, la nuit.	100
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure, dans ou hors la ville, la nuit...	80

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Sohag, le 25 mars 1912 (7 Rabi-Tani 1330).

ALI ABOU EL FETOUH.

tère des Travaux Publics par les Lois, Règlements et 17 mars.  
Arrêtés en vigueur, non seulement pour ce qui concerne  
le Tanzim (y compris l'approbation des plans d'aligne-  
ments), qui a fait l'objet de la décision du Conseil des  
Ministres en date du même jour, mais aussi pour ce qui  
concerne l'occupation de la voie publique, et il pourra  
prendre les arrêtés nécessaires.

---

**ARRÊTÉ.**

**Stations et tarif des voitures publiques au bandar de Sohag (\*).**

---

LE MOUDIR DE GUIRGUEH,

Vu les Articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures 25 mars.  
publiques en date du 26 juillet 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale de Bandar  
Sohag en date du 25 mars 1912 ;

**ARRÊTÉ :**

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de  
Sohag seront les suivantes :

Une station à côté de la porte de la gare de Sohag, du côté nord,  
sur une longueur de 30 mètres.

Une station à côté du Montazah devant la porte de la Moudirieh,  
du côté nord, sur une longueur de 20 mètres.

2. — Les voitures se louent à la course ou à l'heure.

Les voyageurs sont tenus de prévenir d'avance les  
cochers s'il prennent les voitures à la course ou à l'heure,

(\*) Journ. Off. 3 avril, page 748.

## DÉCISION.

Transfert au Ministère de l'Intérieur des Services du Tanzim  
de la ville de Héliouan (\*).

17 mars.

Dans sa séance du 17 mars 1912, le Conseil des Ministres a décidé de transférer du Ministère des Travaux Publics au Ministère de l'Intérieur le Service du Tanzim de la ville de Héliouan.

En conséquence, les Ministères des Travaux Publics et de l'Intérieur ont été autorisés à prendre les mesures nécessaires pour le transfert du budget du Ministère des Travaux Publics à celui du Ministère de l'Intérieur des crédits afférents au Service du Tanzim précité, ainsi que la mise à la disposition du Ministère de l'Intérieur du personnel (cadre, provisoire et hors cadre) appartenant au dit Service.

## DÉCISION.

Transfert au Ministère de l'Intérieur des pouvoirs conférés par les règlements en ce qui concerne l'occupation de la voie publique dans la ville de Héliouan (\*).

Dans sa séance du 17 mars 1912, le Conseil des Ministres a décidé que le Ministère de l'Intérieur serait exclusivement chargé de l'exécution du Règlement du 31 mai 1885 sur l'occupation de la voie publique dans la ville de Héliouan.

En conséquence, le Ministère de l'Intérieur aura, en ce qui concerne cette ville, les pouvoirs conférés au Minis-

(\*) Journ. Off. 8 avril, page 748.

(\*\*) » 3 » 748.

## ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 7 S. A.

déclarant d'utilité publique les quatre Koms situés au village de Bessentaway, dans la Province de Béhéra (\*).

## LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'Arrêté rendu par le Ministère des Travaux Publics 18 mars.  
à la date du 7 décembre 1909, n° 48, et la lettre du  
Service des Antiquités du 2 mars 1912, n° 33 ;

## ARRÊTE :

Sont déclarés d'utilité publique les quatre Koms situés au village de Bessentaway, dans la Province de Béhéra, connus respectivement sous les noms de : El-Gharak, El-Sabaah, El-Madinah et El-Wasat.

Les dits Koms seront ajoutés à la liste annexée à l'arrêté précité n° 48 et figureront comme suit sur les registres et cartes de l'Arpentage.

Les deux Koms El-Gharak et El-Madinah seront maintenus tels qu'ils sont sur l'ancienne carte et l'inventaire des biens restants à l'Etat, après avoir ajouté toutefois à la contenance du premier Kom certaines parties des terrains du Gouvernement.

Les deux Koms El-Sabaah et El-Wasat figureront suivant la nature du sol.

Fait au Caire, le 29 Rabi-Awal 1380 (18 mars 1912).

*Le Ministre des Travaux Publics,*  
(Cacheté) : ISMAÏL SIRRY.

(\*) Journ. Off. 28 mars, page 688.

Devant l'ouverture de la rue Abou El Nour au nord du nouveau pont et au sud de Kantaret El Moallem sur la rive gauche du dit canal.

2. — Les bains ne pourront être pris, les animaux ne pourront être abreuvés, le linge et les ustensiles domestiques ne pourront être lavés que dans l'endroit sis devant la rue El Tamaniat El Mardouma et au nord de Kantaret El Moallem qui se trouve sur la rive gauche du canal El Batha.

3. — Il est interdit d'uriner, de jeter ou de déposer des immondices, des ordures ou des eaux ménagères sur les deux rives d'Emdad El Batha à partir du pont des Chemins de fer sur le Bahr Faraona jusqu'à l'endroit désigné pour l'abreuvement des animaux situé au nord de Kantaret El Moallem, en suivant le cours du canal El Tamaniat jusqu'à son embouchure.

4. — Toute contravention au présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Chibin el Kom, le 12 mars 1912.

*Le Moudir de Menoufieh,*  
AHMED HILMY.

---

une ligne droite imaginaire entre la pointe où le canal du Gallada coupe la ligne du chemin de fer et la pointe de Ghamra, à l'Est.

2. — L'arrêté sus-visé du 24 mars 1910 est abrogé et remplacé par le présent arrêté, qui entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 11 mars 1912 (22 Rabi-Awal 1330).

IBRAHIM NAGUIB.

#### ARRÊTÉ.

Désignation des endroits où sera puisée l'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique au bander de Menouf (\*).

#### LE MOUDIR DE MENOUFIEH,

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Bander de Menouf en date du 30 décembre 1910, prise en conformité de l'Art. 6 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial;

#### ARRÊTÉ:

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique sera puisée dans les deux endroits désignés ci-après:

Au sud du vieux pont, sis devant la propriété d'El Defrawi, sur la rive gauche du canal Emdad El Patha.

(\*) Journ. Off. 30 mars, page 618.



## ARRÊTÉ.

Modifications à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Caire (\*).

## LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

Paris

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 30 avril 1904, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 24 mars 1910, modifiant la liste des dits quartiers;

## ARRÊTÉ :

1. — La liste des quartiers du District de Choubrah affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, insérée dans l'article 1<sup>er</sup> du susdit arrêté, est remplacée par la disposition suivante :

Tout le District de Choubrah, excepté :

- 1° La grande route Choubrah ;
- 2° La rue de Sahel Rod-el-Farag ;
- 3° Rue El-Chouan ;
- 4° Rue Ghézirât-Badran, à partir de la grande route Choubrah jusqu'à la rue Ebn-el-Rachid ;
- 5° Rue Ebn-el-Rachid, à partir du chemin de fer jusqu'à la mosquée d'Anga Hanem ;
- 6° Sharia Tawil ;
- 7° Le triangle compris entre la ligne de chemin de fer, au Nord; l'embranchement du chemin de fer, entre la gare du Caire et la ligne de Mataria, au Sud; et

(\*) Journ. Off. 30 mars, page 613.

Les arrangements actuels concernant la délégation du 12 mars.  
Contentieux à Alexandrie restent les mêmes.

Le Caire, le 12 mars 1912.

*Le Président du Conseil des Ministres,*  
(Signé): M. SAÏD.

---

ARRÊTÉ.

Institution dans la ville du Caire d'un Mehkémé de Justice Sommaire (\*).

---

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'Article 1<sup>er</sup> du Règlement de réorganisation des  
Mehkémés (Loi n° 25, 1909);

Vu la proposition du Mehkémé en date du 17 février  
1912;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est institué, dans la ville du Caire, un Mehkémé de  
justice sommaire dont le ressort comprendra la circon-  
scription des Kisms d'Esbékieh, Choubra et Waïli.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 1<sup>er</sup> avril  
1912 (13 Rabi-Tani).

Fait au Caire, le 12 mars 1912.

*Le Ministre de la Justice,*  
SAAD ZAGLOUL.

(\*) Journ. Off. 18 mars, page 595.

## DÉCISION.

Répartition en trois directions le Service du Contentieux de l'État (\*).

## PRÉSIDENCE DU CONSEIL DES MINISTRES

## LE CONSEIL DES MINISTRES,

12 mars.

Vu sa décision en date du 25 novembre 1897 répartissant les Contentieux des Ministères en deux directions ;

Vu la Note présentée par le Ministère de la Justice à la date du 12 mars 1912, n° 40-13/100 ;

Attendu qu'à raison du développement considérable pris par les divers services gouvernementaux au cours des dernières années, il y a lieu de modifier la répartition établie par la décision sus-visée et d'instituer une troisième direction du Contentieux ;

## DÉCIDE :

Le Service du Contentieux de l'Etat est réparti en trois directions, savoir :

Une direction chargée du Contentieux des Ministères des Finances et de l'Instruction Publique ;

Une direction chargée du Contentieux des Ministères des Travaux Publics (y compris les Chemins de fer) et de la Guerre ;

Une direction chargée du Contentieux de la Présidence du Conseil des Ministres et des Ministères de l'Intérieur, de la Justice et des Affaires Etrangères.

(\*) Journ. Off. 16 mars, page 577.

*District d'Abdine.*

12 février.

Rue Abdel Aziz	Rue Gamah Abdin
» Abdin	» Kasr el Nil
Midan Abdin	» Kobri Kasr el Nil
Rue Kochlak Kasr el Nil	» El Kobri El Aama
Kobri Kasr el Nil	Midan Suarès
Rue El Manakh	» Soliman Pacha
» El Saha	Rue Soliman Pacha
» Abdel Daiem	El Souk el Gedid à Bab el Louk
» El Cheikh Hamza	Midan Bab el Louk
» Hamza	Rue El Maghrabi
» El Boustan	» El Antikhana el Massrich
» Masr el Kadima	» Abbas
» El Cheikh Rihan	» Mariette Pacha
» El Falaki	Midan Mariette Pacha
» El Hewayati	Rue Deir el Banat
» Mansour	» El Nimr
» Fahmi	» Wabour el Meyah
» Kawala	Midan el Opera
» Emad el Din et El Kanissa	Rue El Mabdouli
» Nassra	» El Madabagh
» El Dawawin	» Mazloun Pacha
» Bab el Khalk et Sidi Hassan	» El Charifein
El Akbar	» Cherif
Midan El Azhar	» El Bank el Watani
Rue El Ghézireh	» El Qadi El Fadel
Toute la Ghézireh	» Chawarbi
Rue El Khelouati	» Zeryudachi
» Rahabet el Tibu	» El Baramoni
» El Sanafri	» El Ibrahimi
» Mouchtahar	» El Waldeh
» Maarouf	» El Cheikh El Abi
» El Cheikh Youssef	» El Arkein
» Kasr el Doubara	» Barakat
Midan Kasr el Doubara	» Lazoghli
Rue Gamah Charkas	» Elhami
» El Daramalli	Midan Elhami
Midan El Ismaïlieh	Rue El Kanisseh el Gedideh
Rue Sarai El Ismaïlieh	

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 12 février 1912 (28 Safar 1330).

IBRAHIM NAGUIB.

12 février

*District de l'Estakieh (suite).*

Rue Zaki (Zaher)  
 Haret El Khasindar  
 Midan El Khasindar  
 Rue El Bah el Bahari  
 » El Arbakhana  
 » Clot Bey  
 » Nuhar Pacha  
 Midan Bab el Halid  
 Rue Saptieh el Burrani  
 » Foun Bab el Bahr  
 » Faggala  
 » El Caracol  
 » El Wazir Chams el Din  
 » Serag el Din  
 » El Soutan Chaaban  
 » El Khalig El Nassiri  
 » Seif el Din el Mahtani  
 » El Mahtani  
 » Sidi Seif  
 » Kasr el Louloua  
 Haret Kantaret el Louloua  
 Rue El Bourg

Rue Abou el Rish  
 » El Gamil  
 » El Gedd  
 Haret El Wezir Ela el Din  
 » Birket Batn el Bagara  
 Rue Linan Pacha  
 » Boustau el Kafouri  
 » Boustau el Macsi  
 » Mourad  
 » Zouhni  
 » Idris Bey Ragheb  
 » Ismail el Falaki  
 » Gaafar  
 Midan Fakhri  
 Rue Kantaret El Bakrieh  
 » El Khalig el Massri  
 » Zaghloul  
 » Habib Chalabi  
 » El Hakem  
 » Boutros  
 » Ghali

*District du Mousky.*

Rue El Mousky  
 » El Ataba El Khadra  
 Midan El Ataba El Khadra  
 Rue El Boust El Kadima  
 » El Boust El Gedida  
 » El Opera  
 » Mohammed Aly  
 » Abdel Aziz  
 » El Rouei  
 » El Gohari  
 » El Esseili  
 » Azbak  
 » Taher  
 » El Bawaki  
 Geneinet El Ezbekieh  
 Rue Bab el Geneina et Sharki

Souk el Khodar el Kadim  
 et les rues qui la voientent  
 Souk el Khoudar el Gedid et  
 les rues qui la voientent  
 Rue Toub el Manasrah  
 » Fakhri  
 » El Merour  
 » El Beidak  
 » El Zaptieh  
 » Abdel Hak el Soumbati  
 Haret Abdel Hak el Soumbati  
 Rue El Kotebkhana El Khedi-  
 vieh  
 Rue El Mezaïen jusqu'à l'Eglise  
 Catholique.

## ARRÊTÉ.

Modification à la liste des endroits où est interdite la mendicité au Caire  
(Klame de l'Ezbékiah, du Mouski et d'Abdine) (\*).

## LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 5 mars 1907, 12 février,  
désignant les endroits où est interdite la mendicité;

## ARRÊTE :

1. — La liste des endroits où la mendicité est interdite  
dans les districts de l'Ezbékiah, du Mousky et d'Abdine  
est supprimée et remplacée par la suivante :

*District de l'Ezbékiah.*

Rue Abbas  
» Boulak  
» Souk el Tewfikieh  
» Zaki et la rue El-Boursa  
» Dubray  
» Soliman Pacha  
» Tewfik  
Midan Tewfik  
Rue Alfi Bey  
» Kantaret el Dekka  
Midan Kantaret el Dekka  
Rue Ennad el Din  
» El Telegraph  
» Printania  
» El Hammam el Ennoui  
» Galal  
» Galal Pacha  
Haret Galal Pacha  
Rue Kamel Pacha  
» El Geneina  
» El Meligi

Rue Hammam Shnekar  
Haret El Zaher  
Rue El Mahdi  
» Wagh el Birka  
» El Madrastein  
Haret Chalabi  
» El Malekin  
» El Hosseini  
Rue Kalaat el Massi  
Atfet de l'Eglise Grecque-Catho-  
que  
Rue Beketmer El Hagen  
» Fbin Habib  
» Boustani el Mahamisi  
» El Daher  
» Ard El Haramein  
» Ard El Enamein  
» Hamdi  
» El Kobeissi  
» Sabri  
» El Sabaa

(\*) Journ. Off. 12 mars, page 557.

**ARRÊTÉ.**

**Interdiction de la pêche des coquillages et de leur vente (\*).**

---

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

7 mars.

Considérant que les coquillages pourraient être un moyen de propagation de choléra et qu'il importe de prendre des mesures de prévention ;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.**

La pêche des coquillages dans les ports égyptiens et sur le parcours du Canal de Suez et leur vente dans toute l'Egypte sont prohibées jusqu'à nouvel ordre.

**ART. 2.**

Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas L.E. 1 et d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine ou de l'une de ces deux peines seulement.

Les coquillages, qui auront formé l'objet de la contravention, seront saisis et confisqués.

**ART. 3.**

Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 7 mars 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé): MOHAMED SAÏD.

(\*) Journ. Off. 18 mars, page 555.

2. — L'arrêté du Gouverneur ou du Moudir fixera le 6 mars.  
jour à partir duquel les poursuites pourront être exercées  
contre les contrevenants.

Le Caire, le 6 mars 1912 (17 Rabi-Awal 1380).

M. SAÏD.

---

**ARRÊTÉ.**

Fixation du taux d'intérêts sur les dépôts de la Caisse d'Épargne Postale (\*).

---

**MINISTÈRE DES FINANCES**

---

LE MINISTRE DES FINANCES,

Vu le Décret du 10 mars 1912, modifiant les Décrets 11 mars.  
des 29 novembre 1900 et 14 février 1904 sur la Caisse  
d'Épargne Postale ;

**ARRÊTE :**

Le taux d'intérêts sur les dépôts de la Caisse d'Épargne  
Postale est fixé à 3 % par an à partir du 1<sup>er</sup> avril 1912.

Le Caire, le 11 mars 1912.

(Signé) : J. SARA.

(\*) Journ. Off. 11 mars, supplément.

---



5 mars.

terrains sur lesquels les touristes sont autorisés à établir des tentes et qui sont délimités sur le plan dressé à cet effet par le Ministère de l'Intérieur et dont ci-joint une copie.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 15 mars 1912.

Fait au Caire, le 16 Rabi-Awal 1330 (5 mars 1912),

*Le Ministre de la Justice,*  
SAAD ZAGLOUL.

---

**ARRÊTÉ.**

Interdiction de prendre du sable, des pierres, galets ou autres matériaux sur les rivages, les lais et relais de la mer (\*).

---

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

6 mars.

Vu l'Article 9 du Code Civil Indigène et les Articles 25 et 26 du Code Civil Mixte ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 9 février 1912 prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

**ARRÊTE :**

1. — Sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 toute personne qui prendra du sable, des pierres, galets ou autres matériaux sur les rivages, les lais et relais de la mer dans les parties du littoral qui seront désignées par arrêté du Gouverneur ou du Moudir, sans préjudice de la saisie et de la confiscation des matériaux.

(\*) Journ. Off. 11 mars, page 581.

## ART. 3.

4 mars.

Le Tarif des frais de ferrage par la susdite Société, pour un animal, est fixé à un maximum de P.T. 12 par cheval ou mulet et de P.T. 8 par âne.

## ART. 4.

Le Moudir de Béhéra est chargé de l'exécution du présent arrêté, lequel entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 4 mars 1912 (15 Rabi-Awal 1330).

M. SAÏD.

## ARRÊTÉ.

Institution d'un tribunal de markaz au Kism des Pyramides de Guizeh (\*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu la Loi n° 8 de 1904 (14 février) instituant les tribunaux de Markaz ; 5 mars

Vu la lettre du Ministère de l'Intérieur en date du 21 février 1912, n° 25 Zapt, portant création d'un Kism de police aux Pyramides de Guizeh ;

## ARRÊTE :

Est créé au Kism des Pyramides de Guizeh un tribunal de Markaz dont la circonscription comprendra : l'Hôtel Mena House, les terrains avoisinants dépendant du Service des antiquités, le village de Nazlet El Sammane et les

(\*) Journ. Off. 9 mars, page 512.

## ARRÊTÉ.

Reconnaissance par le Gouvernement de la branche constituée à Damanhour  
de la Société protectrice des animaux au Caire (\*)

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

4 mars.

Vu le Décret du 13 Gamad El Tani 1313 (30 novembre 1895) édictant les mesures à prendre en ce qui concerne les animaux infirmes et inaptes au travail, et le Décret du 28 Moharram 1315 (28 juin 1897) ;

Attendu qu'une branche spéciale de la Société Protectrice des animaux, au Caire, s'est formée à Damanhour, sous la présidence du Moudir de Béhéra ;

Sur la proposition du Président de la Société Protectrice des animaux, au Caire ;

## ARRÊTE :

## ARTICLE PREMIER.

Est reconnue par le Gouvernement la branche de la Société Protectrice des animaux, au Caire, constituée à Damanhour.

## Art. 2.

Le Tarif des frais pour le traitement des animaux conduits à l'infirmerie de la Société Protectrice des animaux, à Damanhour, est fixé comme suit :

60 millièmes par tête de cheval ou de mulet pour 24 heures ;  
30     »     »     » d'âne pour 24 heures.

(\*) Journ. Off. 6 mars, page 491.

**ARRÊTÉ.**

**Recouvrement des contributions et des taxes municipales à Port-Saïd (\*).**

---

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE PORT-SAÏD,

Vu l'Article 13 de la Loi n° 1 du 2 janvier 1911, insti- 29 janvier.  
tuant la Commission Municipale de Port-Saïd;

Vu la décision de la Commission Municipale en date  
du 9 décembre 1911, approuvée par la lettre du Ministère  
de l'Intérieur n° 34 en date du 20 février 1912;

**ARRÊTE :**

1. — Le recouvrement des contributions et des taxes  
municipales d'après l'engagement souscrit sera effectué  
au besoin, par la voie administrative suivant les disposi-  
tions du Décret du 25 mars 1880, relatif au recouvrement  
de impôts et dimes;

2. — La présente disposition entrera en vigueur quinze  
jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Port-Saïd, le 29 janvier 1912.

*Le Président*  
*de la Commission Municipale de Port-Saïd*  
(Signé): **MOHAMED MAHMOUD.**

---

(\*) Journ. Off. 4 mars, page 473.

**ARRÊTÉ**

**Création d'une prison locale au deuxième district du Bandar de Tanta (\*).**

---

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

**29 février,**      Attendu que le Mamouriat du Bandar de Tanta, Moudirieh de Gharbieh, a été divisé en deux districts : Premier et Second Districts ;

Vu le Décret du 9 février 1901 relatif au Règlement des Prisons ;

**ARRÊTE :****ARTICLE PREMIER.**

Une Prison Locale sera créée au 2<sup>me</sup> District du Bandar de Tanta.

**ART. 2.**

Le Mamour de ce district remplira les fonctions du Mamour de cette Prison Locale.

Fait au Caire, le 11 Rabi Awal 1330 (29 février 1912).

(Signé) : MOHAMMED SAÏD.

(\*) Journ. Off. 4 mars, page 473.

---

## ARRÊTE :

8 février.

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Zifteh seront les suivantes :

Une station à la rue de Kafr Enan ;  
 Une station à Halaket el Kotn, à côté de l'usine de Zaketo ;  
 Une station derrière le Markaz.

2. — Le tarif des voitures publiques au dit Bandar est fixé comme suit :

*Tarif à la course :*

	Mill.
De la gare jusqu'aux cafés « Boursat » ... ..	25
De la gare jusqu'aux cafés « Boursat », aller et retour avec 10 minutes d'attente... ..	40
De la gare jusqu'à Kafr Enan ... ..	30
De la gare jusqu'à Kafr Enan, aller et retour avec 10 minutes d'attente... ..	50
De l'une des stations susmentionnées jusqu'à un point quelconque dans le Bandar ... ..	25
De l'une des stations susmentionnées jusqu'à un point quelconque dans le Bandar, aller et retour avec 10 minutes d'attente... ..	40

*Tarif à l'heure :*

Dans le Bandar, le jour... ..	60
Dans le Bandar, la nuit... ..	70
Hors du Bandar, le jour ... ..	70
Hors du Bandar, la nuit ... ..	80

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 8 février 1912 (19 Safar 1330).

MOHAMED MOHEB,

**ARRÊTÉ.**

Quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Choubra El Khema (Moudirieh de Kalloubieh) (\*).

**LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,**

15 février.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 7 mai 1904 portant liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 14 octobre 1911 ;

**ARRÊTE :**

1. — Est ajoutée à la liste des quartiers désignés dans l'Arrêté sus-visé, au village de Choubra El Khema, la rue suivante :

Rue Wast El Balad.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 15 février 1912 (28 Safar 1330).

MOHAMMED AMIN WASSERF.

**ARRÊTÉ.**

Stations et tarif des voitures publiques au bandar de Zifteh (\*\*).

**LE MOUDIR DE GHARBIH,**

8 février.

Vu les Articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques, en date du 26 juillet 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Zifteh, en date du 1<sup>er</sup> décembre 1909 ;

(\*) Journ. Off. 28 février, page 438.

(\*\*) Journ. Off. 28 février, page 438.

chine une sonnette ou un cornet pour prévenir les passants. 15 février

Il devra, en outre, être muni d'une lanterne qui sera allumée dès le coucher du soleil.

2. — Les vélocipédistes sont obligés de suivre toujours le côté droit du chemin et de ralentir la marche aux bifurcations des rues.

3. — Il leur est interdit, soit de lancer leurs vélocipèdes à grande vitesse, soit de courir de front dans les rues ou quartiers fréquentés.

Il leur est également interdit de passer sur les trottoirs, sauf les cas où il s'agirait de les traverser pour entrer dans une maison.

4. — Les vélocipédistes ne pourront ni monter sur leurs vélocipèdes ni en descendre au milieu de la rue. Cette opération devra toujours être faite au bord du trottoir.

5. — Ils devront s'arrêter à toute invitation des agents de la police.

6. — Toute contravention au présent Règlement sera punie d'une amende de 25 à 100 P.T.

7. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 15 février 1912 (26 Safar 1330).

MOHAMMED AMIN WASSEF.



24 février.

## ARRÊTE :

## ARTICLE PREMIER.

Une Prison Locale sera instituée au Kism de Police des Pyramides.

## ART. 2.

L'officier de Police du dit Kism remplira les fonctions de Mamour de cette Prison Locale.

Fait au Caire, le 24 février 1912 (6 Rabi Awal 1330).

(Signé) : MOHAMMED SAÏD.

## ARRÊTÉ.

Règlement sur les vélocipèdes dans le bandar de Benha (\*).

## LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

15 février.

Vu les Articles 348 du Code Pénal Indigène et 340 du Code Pénal Mixte ;

Vu la délibération de la Cour d'Appel Mixte dans son Assemblée Générale du 17 janvier 1894, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

Vu la délibération de la Commission Locale dans sa séance en date du 3 janvier 1912 ;

## ARRÊTE :

1. — Chaque vélocipède destiné à la circulation dans le Bandar de Benha devra avoir sur le guidon de la ma-

(\*) Journ. Off. 28 février, page 437.

## ART. 3.

24 février.

La compétence du nouveau Kism de Police des Pyramides comprendra, en ce qui concerne la sécurité publique, l'hôtel Mena-House, les endroits d'antiquités situés dans ses environs, Nahiel Nazlet el Semmane et les terrains sur lesquels il est permis de dresser des tentes pour les touristes aux Pyramides selon le plan qui en a été préparé.

Quant aux affaires financières et administratives de cette région, elles resteront telles qu'elles sont de la compétence de la Moudirieh de Guizeh.

## ART. 4.

Le Gouverneur du Caire et le Moudir de Guizeh sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Fait au Caire, le 24 février 1912 (6 Rabi Awal 1330).

(Signé): MOHAMMED SAÏD.

## ARRÊTÉ

concernant l'institution d'une prison locale au Kism de Police  
des Pyramides (\*).

## LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

En vertu de l'Arrêté de ce Ministère en date du 24 février courant, concernant la création du Kism de Police des Pyramides dépendant du Gouvernorat du Caire;

Vu le Règlement des Prisons en date du 9 février 1901;

(\*) Journ. Off. 28 février, page 487.

14 février. cle pour l'aération, et portant le timbre des abattoirs de Port-Saïd et de Suez respectivement.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa promulgation aux Journaux Officiels.

Caire, le 14 février 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé) : M. SAÏD.

---

**ARRÊTÉ.**

Abolition du poste de police des Pyramides dépendant de la moudirieh de Guizeh et création d'un kism de police sous le nom de Kism de Police des Pyramides dépendant du Gouvernorat du Caire (\*).

---

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

24 février. Le Conseil Provincial de la Moudirieh de Guizeh, entendu, dans sa séance tenue le 15 février 1912, conformément à l'article 4 de la Loi Organique modifiée par la Loi n° 22 de 1909;

**ARRÊTE :**

**ARTICLE PREMIER.**

Est aboli le poste de Police des Pyramides dépendant de la Moudirieh de Guizeh.

**ART. 2.**

Est créé aux Pyramides de Guizeh un nouveau Kism de Police dépendant du Gouvernorat du Caire sous le nom de Kism de Police des Pyramides.

(\*) Journ. Off. 28 février, page 437.

Les Moudirs et Gouverneurs sont chargés du recouvrement sur la demande des Directeurs des dits Asiles. 7 février.

ART. 7.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication dans le *Journal Officiel*.

Fait au Caire, le 7 février 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,  
MOHAMED SAÏD.

ARRÊTÉ.

Épisooties. — Introduction et transport des tripes provenant de Port-Saïd et de Suez à l'Intérieur du pays (\*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Arrêté Ministériel en date du 13 octobre 1906, 14 février.  
prohibant l'introduction et le transport dans l'intérieur du pays de la viande, tripes, peaux fraîches, etc., provenant d'Alexandrie, de Port-Saïd et de Suez ;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Administration de l'Hygiène Publique.

ARRÊTE :

1. — L'introduction et le transport dans l'intérieur du pays des tripes provenant de Port-Saïd et de Suez sont permis jusqu'à nouvel ordre, sous la condition qu'elles soient bouillies et expédiées dans des caisses spéciales doublées en zinc, munies de petites ouvertures sur le couver-

(\*) Journ. Off. 21 février, page 302.

7 février.

- c) Ceux visés au 3<sup>me</sup> (b) de l'Art. précédent si le total de leurs revenus fonciers et autres calculés comme ci-dessus n'excède pas 60 mill.

2° Les malades majeurs ou mineurs internés sur l'ordre du Ministère de l'Intérieur ou du Parquet à la suite d'un délit ou d'un crime dont ils seraient accusés ou en vertu d'un jugement des Tribunaux.

#### ART. 5.

Si les malades n'ont pas de fortune personnelle le remboursement des frais de traitement dans la 3<sup>me</sup> classe avec ration ordinaire pourra être exigé des personnes suivantes :

1° Des parents des mineurs qui sont internés pour tout autre motif que celui indiqué au 2° de l'Art. précédent, dans l'ordre ci-après :

- a) Le parent qui a contracté un engagement, quel que soit son degré de parenté ;
- b) Le père ;
- c) La mère ;
- d) Le grand-père ;
- e) La grand-mère ;
- f) Les frères et sœurs.

2° De toute personne, parent, époux ou autre si elle s'engage à payer pour un majeur interné pour tout autre motif que crime ou délit.

#### ART. 6.

Les Directeurs des Asiles de l'Etat sont chargés de la fixation des frais de traitement de la 3<sup>me</sup> classe avec ration ordinaire sur les bases indiquées dans les articles précédents.

## ART. 3.

7 février.

Dans la 3<sup>me</sup> classe avec ration ordinaire, les frais sont fixés comme suit, sans jamais excéder 70 millièmes par jour :

1° S'il s'agit d'un propriétaire foncier :

- a) 5 mill. par feddan et par jour, s'il n'a pas de charges de famille.
- b) 5 mill. par feddan et par jour, après exemption de 4 feddans s'il a des charges de famille.

2° Si le malade a d'autres sources de revenu :

- a) Par jour,  $\frac{1}{3}$  du revenu journalier s'il n'a pas de charges de famille.
- b) Par jour,  $\frac{1}{3}$  du revenu journalier après exemption de 60 mill. s'il a des charges de famille.

3° Pour chaque malade propriétaire foncier jouissant en même temps d'autres revenus :

- a) Les règles ci-dessus seront appliquées simultanément s'il n'a pas de charges de famille.
- b) Dans le cas contraire, il y aura lieu de calculer 15 mill. par feddan et d'y ajouter le revenu journalier. Si le total est supérieur à 60 mill., le  $\frac{1}{3}$  de l'excédent représentera les frais de traitement.

## ART. 4

Sont traités gratuitement dans la 3<sup>me</sup> classe avec ration ordinaire :

1° Les malades ayant des charges de famille :

- a) Qui ne possèdent pas plus de 4 feddans de terrain.
- b) Dont le revenu journalier n'excède pas 60 mill.

**ARRÊTÉ**

**Fixant les frais de traitement des aliénés dans les Asiles de l'État (\*).**

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

*février.* Vu l'article 2 du Décret du 26 mai 1893 (10 Zilkadeh 1310);

Vu l'Arrêté du 18 juillet 1893;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Administration de l'Hygiène Publique;

**ARRÊTÉ:****ARTICLE PREMIER.**

Les dispositions de l'Arrêté du 18 juillet 1893 sont abrogées en ce qui concerne les frais de traitement dans les Asiles de l'État.

**ART. 2.**

Les dits frais sont fixés pour chaque malade par jour à 400 millièmes dans la première classe, 200 millièmes dans la deuxième classe et 100 millièmes dans la troisième classe avec ration spéciale:

Aucun malade ne pourra être admis dans ces classes que si quelqu'un s'engage à payer ses frais de traitement; faute d'engagement, ou au cas où l'engagement ne serait pas tenu, le malade doit être placé ou transféré dans la 3<sup>me</sup> classe avec ration ordinaire.

(\*) Journ. Off. 14 février, page 306.

Dans la ville du Caire, la présidence de la Commission pourra être dévolue, si les besoins du service l'exigent, à tout autre fonctionnaire désigné à cet effet par le Ministère de l'Intérieur.

Dans les bandars de Tanta, Mansourah et Zagazig :

Le Sous-Moudir ou le Commandant de Police... ..	<i>Président.</i>
L'Inspecteur Sanitaire de la Moudirieh ... ..	} <i>Membres.</i>
Un ingénieur électricien du Ministère de l'Intérieur ... ..	
Un ingénieur architecte d'un Service de l'Etat ou des Municipalités... ..	
Le Mamour du Bandar ... ..	

3. — La Commission pourra, s'il y a lieu, s'adjoindre des experts appartenant aux divers services dans le Gouvernement ou la Moudirieh où elle se trouve.

4. — L'Arrêté du Ministère du 9 décembre 1911, susmentionné, est rapporté.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 6 février 1912 (17 Safar 1330).

M. Saïd.



## ARRÊTÉ.

Désignation des villes dans lesquelles sera appliqué le Règlement sur les Théâtres et désignation des Commissions des Théâtres (\*).

## LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

3 février.

Vu les articles 3 et 19 du Règlement sur les Théâtres promulgué par Arrêté de ce Ministère en date du 12 juillet 1911 ;

Vu l'Arrêté de ce Ministère en date du 9 décembre 1911 désignant les villes dans lesquelles sera appliqué le Règlement sur les Théâtres et désignant les Commissions des Théâtres ;

## ARRÊTÉ :

1. — Le Règlement sus-visé sera appliqué dans les villes et bandars suivants :

Le Caire, Port-Saïd, Ismaïlieh, Suez, Tanta, Mansourah et Zagazig.

2. — La Commission des Théâtres sera composée comme suit :

Dans les villes du Caire, de Port-Saïd, d'Ismaïlieh et de Suez :

Le Commandant de Police ... ..	<i>Président.</i>
L'Inspecteur Sanitaire de la ville ... ..	} <i>Membres</i>
Un ingénieur électricien du Ministère de l'Intérieur ... ..	
Un ingénieur architecte d'un Service de l'Etat ou des Municipalités ... ..	
Le Mamour du Kism dans la circonscription duquel se trouve le théâtre ... ..	

(\*) Journ. Off. 7 février, page 254.

## ARRÊTÉ.

Application du Règlement du Tanzim au Bandar de Mellawi (Assiout) (\*).

## LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les <sup>31 janvier.</sup> Arrêtés y relatifs du Ministère des Travaux Publics en date des 8 septembre 1889 et 5 février 1899;

Vu l'Arrêté du 15 décembre 1908 transférant du Ministère des Travaux Publics au Ministère de l'Intérieur les Services du Tanzim dans les provinces;

## ARRÊTÉ:

1. — Les dispositions du Règlement du Tanzim seront appliquées au Bandar de Mellawi (Assiout).

2. — Le Directeur des Municipalités et Commissions Locales est chargé de l'exécution du présent arrêté, qui entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 31 janvier 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé): M. Saïd.

(\*) Journ. Off. 5 février, page 237.

## ARRÊTÉ.

Application du Règlement du Tanzim au Bandar de Tahla (Guirgush) (\*).

## LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

24 janvier.

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les Arrêtés y relatifs du Ministère des Travaux Publics en date des 8 septembre 1889 et 5 février 1899;

Vu l'Arrêté du 15 décembre 1908 transférant du Ministère des Travaux Publics au Ministère de l'Intérieur les Services du Tanzim dans les provinces;

Vu l'Arrêté du Ministère des Travaux Publics en date du 27 novembre 1906 relatif à l'application des dispositions du Règlement du Tanzim à la *rue el Mahatta* au Bandar de Tahla (Guirgush).

## ARRÊTE :

1. — Les dispositions du Règlement du Tanzim seront appliquées au Bandar de Tahla (Guirgush).

2. — L'Arrêté du 27 novembre 1906 sus-visé est rapporté

3. — Le Directeur des Municipalités et Commissions Locales est chargé de l'exécution du présent arrêté, qui entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 31 janvier 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé) : M. Saïb.

(\* Journ. Off. 5 février, page 237.

**ARRÊTÉ.**

Institution d'une commission locale dans les deux villes  
de Baliana et Belkas (\*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du 28 janvier:  
21 janvier 1912;

Vu l'Arrêté Ministériel du 14 juillet 1909;

**ARRÊTE:**

Il est institué une Commission Locale dont l'organisa-  
tion et les attributions sont déterminées par l'Arrêté  
Ministériel sus-visé dans les deux villes de :

Baliana (Moudirieh de Guirgueh);  
Belcas (Moudirieh de Ghârbieh).

Le Caire, le 28 janvier 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé): MOHAMED SAÏD.

(\*) Journ. Off. 5 février, page 237.

18 janvier. Ces charrettes seront soumises à l'inspection annuelle des agents de la Municipalité.

ART. 3.

Il est rigoureusement interdit, sous peine de contravention, de transporter dans les dites charrettes des légumes, des fruits ou autres denrées alimentaires.

ART. 4.

Les contraventions au présent arrêté seront constatées, soit par la police, soit par les agents sanitaires.

Elles seront dressées conjointement contre le conducteur et contre le propriétaire de la charrette.

ART. 5.

Les contraventions au présent arrêté seront punies d'une amende n'excédant pas P.T. 100.

En cas d'une nouvelle contravention constatée dans le délai d'un an à compter du jour de la constatation de la précédente contravention, le contrevenant pourra être puni, en sus de l'amende, d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

ART. 6.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Alexandrie, le 18 janvier 1912.

*Le Président de la Commission Municipale,*  
M. IBADI.

---

**ARRÊTÉ**

Règlement sur le transport des immondices à Alexandrie (\*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE D'ALEXANDRIE, 18 janvier.

Vu l'Art. 15 du Décret du 5 janvier 1890, instituant la Municipalité d'Alexandrie;

Vu les délibérations de la Commission Municipale, en date des 10 mai 1911 et 10 janvier 1912;

Vu l'approbation de S. E. le Ministre de l'Intérieur, par lettre du 15 novembre 1911;

**ARRÊTE:****ARTICLE PREMIER.**

Le transport des immondices et des ordures ménagères de quelque nature qu'elles soient (sauf les matières de vidanges dont le transport est déjà régi par les Arrêtés du Ministère de l'Intérieur des 1<sup>er</sup> novembre 1886 et 31 juillet 1887), effectué par les soins des particuliers dans le périmètre de la ville d'Alexandrie, ne sera permis qu'au moyen de charrettes portant, en caractères peints, l'inscription *immondices* en arabe et dans une langue européenne admise par les Tribunaux Mixtes.

**ART. 2.**

Les possesseurs de ces charrettes devront en faire la déclaration au Gouvernorat; ils devront ensuite faire inscrire sur ces charrettes en langue arabe et en langue européenne, le numéro que le Gouvernorat leur aura délivré.

(\*) Journ. Off. 8 février, page 231.

30 janvier.

## ARRÊTÉ :

### ARTICLE PREMIER.

Il est institué, à Galioub, un tribunal de justice sommaire dont la juridiction comprendra les deux Markaz de Galioub et de Nawa. .

### ART. 2.

Il est institué, à Kafr El-Cheikh, un tribunal de justice sommaire dont la juridiction comprendra le Markaz de Kafr El-Cheikh et Borollos.

### ART. 3.

Il est institué, à Manfalout, un tribunal de justice sommaire dont la juridiction comprendra le Markaz de Manfalout, les villages de Maabda Gharbieh, de Chakalkilo, de Chanablah, de Maabadah Charkieh, de Atyât Baharieh; relevant tous du Markaz d'Abnoub; de Béni Sanad, de Hassani, de Nougoué Béni Hussein, relevant tous du Markaz d'Assiout; de Deir El Kosseir, de Kosseir El Amarnah, de Fazarah, relevant du Markaz de Deirout.

### ART. 4.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 15 mars 1912.

Fait au Caire, le 10 Safar 1330 (30 janvier 1912).

*Le Ministre de la Justice,*  
(Cacheté): SAAD ZAGLOUL.

---

**ARRÊTE :**

16 janvier.

**ARTICLE PREMIER.**

Le tarif des droits d'abatage à Port-Saïd fixé par l'Arrêté du 26 octobre 1911 est modifié comme suit :

Porc, 4 millièmes par kilogramme de viande nette.

Mouton et chèvre, 2,5 millièmes par kilogramme de viande nette.

Veau, vache, bœuf, buffle et chameau, 1,5 millième par kilogramme de viande nette.

**ART. 2.**

Le présent arrêté entrera en vigueur huit jours après son insertion au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 16 janvier 1912.

*Le Ministre de l'Intérieur,*  
(Signé) : MOHAMED SAÏD.

---

**ARRÊTÉ.**

Institution d'un tribunal de justice sommaire à Kalloub, Kafr-el-Cheikh et Mansalout (\*).

---

**DIRECTION DES SERVICES JUDICIAIRES DES TRIBUNAUX  
INDIGÈNES.**

---

**LE MINISTRE DE LA JUSTICE,**

Vu l'Art. 8 du Règlement de Réorganisation des Tribunaux Indigènes modifié par la Loi n° 5 de 1904 (14 février);

Les Conseils provinciaux de Galioubieh, de Gharbieh et d'Assiout entendus par application de l'Art. 4 de la Loi Organique modifiée par la Loi n° 22 de 1909;

(\*) Journ. Off. 8 février, page 220.



10 janvier.

Chaque chien sera en outre muni d'un collier portant sur une plaque en métal le nom du propriétaire avec indication de sa demeure.

2. — Cet arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 10 janvier 1912 (20 Moharrem 1330).

IBRAHIM NEGIB.

---

**ARRÊTÉ.**

Modification du tarif des droits d'abatage à Port-Saïd (\*).

---

**SECTION DES MUNICIPALITÉS ET COMMISSIONS LOCALES**

---

**LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

16 janvier.

Vu l'Art. 1<sup>er</sup> du Décret du 22 novembre 1910 décidant que, dans les villes où existent et où seront constituées des Municipalités Mixtes ou des Commissions Locales, le tarif des droits d'abatage sera fixé par Arrêté du Ministre de l'Intérieur, sur l'avis de la Municipalité ou de la Commission Locale ;

Vu l'Arrêté du 26 octobre 1911 portant fixation des taxes d'abatage à Port-Saïd et à Eneh ;

Vu la décision prise par la Commission Locale Mixte de Port-Saïd dans sa séance du 9 décembre 1911 et approuvée par le Ministère de l'Intérieur en date du 7 janvier 1912 ;

(\*) Journ. Off. 20 janvier, page 109.

RECUEIL  
DES  
DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1<sup>er</sup> JANVIER AU 31 MARS 1912.

---

**ARRÊTÉ**

Obligation de museler les chiens circulant au Caire (\*).

---

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

Vu l'Art. 9 de la Loi n° 22 de 1905 (22 juin) sur les 10 janvier.  
mesures à prendre contre la rage;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 23 novembre  
1905, prescrivant que les chiens circulant dans la ville  
du Caire soient muselés ou tenus en laisse;

L'Arrêté du 23 novembre 1905 sus-visé est abrogé et  
remplacé par l'arrêté suivant :

1. — Tous les chiens circulant dans les rues ou endroits  
publics dans la ville du Caire et ses environs doivent être  
muselés, même s'ils sont tenus en laisse.

(\*) Journ. Off. 17 janvier, page 91.

---

L.N. 721-1912-850 hr.

---

**RECUEIL**  
**DES**  
**DOCUMENTS OFFICIELS**  
**DU**  
**GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN**  

---

**ANNÉE 1912**  

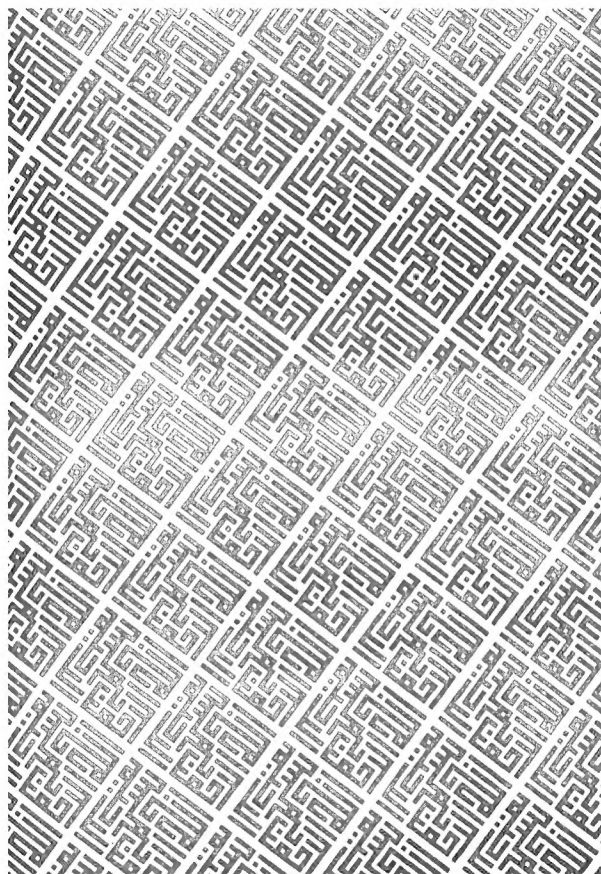
---

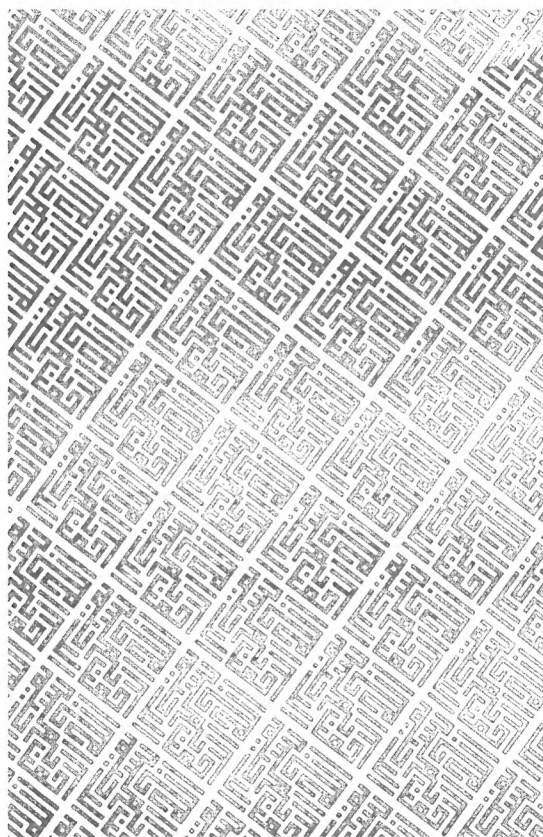
**PREMIER TRIMESTRE**



**LE CAIRE**  
**IMPRIMERIE NATIONALE**  
**1912**







Bibliotheca Alexandrina



0509533